



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

الغامد



عليه السلام
الربيع

www.ghaemiyeh.com
www.ghaemiyeh.org
www.ghaemiyeh.net
www.ghaemiyeh.ir

تَشْدِيدُ الْمَرْجِعَاتِ

وَتَقْوِيَةُ الْمَكْرَمَاتِ

لِلْمُؤْمِنِينَ

عَلَيْهِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَكُونَنَّ

مِنْ الْكَافِرِينَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تشيد المراجعات و تفنيد المكابرات

كاتب:

آيت الله على حسيني ميلاني

نشرت في الطباعة:

مركز الحقايق الاسلاميه

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

5	الفهرس
13	تشيد المراجعات و تفيد المكابرات المجلد 3
13	اشارة
14	اشارة
18	[تمة المراجعة(12)]
18	قوله تعالى: « أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ... »
25	قوله تعالى: « وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ... » 1
28	قوله تعالى: « الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ... » 1
34	قوله تعالى: « وَ الَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَ صَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ » 1
38	قوله تعالى: « وَ أَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ » 1
39	قوله تعالى: « وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ » 1
41	قوله تعالى: « وَ الَّذِينَ آمَنُوا وَ اتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ... » 1
43	قوله تعالى: « وَ آتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ » 1
45	قوله تعالى: « وَ اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ... » 1
46	قوله تعالى: « مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى... » 1
47	قوله تعالى: « إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ... » 1
48	قوله تعالى: « سَلَامٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ » 1
50	قوله تعالى: « إِنَّ اللَّهَ وَ مَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ... » 1
52	قوله تعالى: « طُوبَى لَهُمْ وَ حُسْنُ مَلَأٍ » 1
56	قوله تعالى: « ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا... » 1
56	اشارة
58	كلمة ابن عباس
72	المراجعة(16)

- أولاً-المصاحح الستة وأصحابها 84
- ثانياً-علماء الجرح والتعديل 88
- إشارة 88
- 1-يحيى بن سعيد القطان(198): 88
- 2-يحيى بن معين(233): 89
- 3-علي بن المديني(234): 89
- 4-الجوزجاني(259): 91
- 5-العجلي(261): 93
- 6-أبو حاتم الرازي(277): 94
- 7-ابن خراش(283): 95
- 8-أبو جعفر العقيلي(322): 95
- 9-أبو حاتم ابن حبان(354): 95
- 10-أبو الفتح الأزدي(374): 96
- 11-الدارقطني(385): 97
- 12-ابن حزم(456): 98
- 13-ابن الجوزي(597): 98
- 14-الذهبي(748): 100
- 15-ابن حجر العسقلاني(852): 101
- ثالثاً-ضوابط الجرح والتعديل عند أهل السُّنة 104
- إشارة 104
- سمع آلة الطرب من بيته فترك الرواية عنه 106
- كان لا يجيز قول من لا يشرب النبيذ: 106
- الزهرى يعمل لبنى أمية، والأعمش مجانب للسلطان: 107
- هو واهٍ من قبل دينه لأنه كان لا يصلّي: 108

108	كان يشرب الخمر وهو من رجال أبي داود وابن ماجه: ..
109	هل يُقبل الجرح من المتعاصرين؟ ..
109	اشارة ..
109	1-بين أبي نعيم الأصبهاني و ابن مندة: ..
110	2-بين مغيرة و أبي إسحاق السبيعي و الأعمش: ..
110	3-بين أحمد و هشام بن عمار: ..
110	4-بين الفلاس و السمين: ..
111	5-بين عبد المغيث و ابن الجوزي: ..
111	6-بين مطين و ابن أبي شيبة: ..
111	قدح فيه لأنه رأى منه جفاء: ..
112	التوسع في اشتراط الضبط: ..
114	آراؤهم في أصحاب المذاهب من رجال الحديث ..
114	حكم أحاديث غير أهل السنة: ..
116	المتحلون المذاهب من الرواة في الصحاح: ..
118	حكم من توقّف في مسألة خلق القرآن: ..
120	حكم الرواية عن النواصب: ..
124	رابعاً-الشيعه و التشيع ..
124	اشارة ..
124	الشيعه لغةً ..
127	التشيع في اصطلاح القوم: ..
133	الرفض في اصطلاح القوم: ..
136	حكم الرواية عن الرافضى و الشيعى: ..
140	خامساً-زيادة توضيح لعنوان المراجعة ..
157	المراجعة(20)-(25) ..
157	نصُّ الدار يوم الإنذار ..

157	 اشارة
163	 الجهة الأولى: فى متن الحديث ورواته.
167	 ويضاف إلى جهة السند: .
168	 الجهة الثانية: فى النظر فى كلام ابن تيمية: .
171	 الجهة الثالثة: فى دفع الشبهات.
172	 الجهة الرابعة: فى محاولات أخرى.
179	 المراجعة(26) ..
179	 حديث المناقب العشر ..
179	 اشارة ..
183	 فمن رواية هذا الحديث: ..
187	 المراجعة(28)-(34) ..
187	 حديث المنزلة ..
187	 اشارة ..
196	 التماس بقية الموارد: ..
201	 متى صور علياً و هارون كالفرقدين؟! ..
210	 رواته من الصحابة و كثرة طرقه و تواتره: ..
212	 وجوده فى الصحيحين: ..
212	 تشكيك الآمدى: ..
214	 ظهور لفظه فى العموم: ..
215	 ورود الحديث فى موارد كثيرة: ..
222	 قرائن داخلية: ..
225	 حديث المؤاخاة ..
232	 حديث سدّ الأبواب ..
232	 ذكر جماعة من مخرّجيه: ..
232	 صحّة كثير من طرقه: ..

234	 بطلان القول بوضعه
235	 حديث الخوخة في كتابي البخاري و مسلم
237	 نظرات في سند حديث الخوخة في الصحيحين
240	 تحريف البخاري «الخوخة» إلى «الباب»
241	 النظر في سند الحديث المحرّف
243	 الاعتراف بحديث سدّ الأبواب و محاولات الجمع
247	 كلماتهم في وجه الجمع
249	 المراجعة(36)
249	 حديثُ الولاية
249	 اشارة
255	 *أما السند:
255	 اشارة
257	 ترجمة أبي بلج:
258	 ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي
259	 ترجمة الأجلح الكندي
260	 بقي أمران:
261	 *و أما الدلالة
261	 اشارة
265	 ترجمة الرافعي
267	 المراجعة(40)–(46)
267	 آية الولاية
267	 اشارة
276	 نزول الآية في على عليه السلام
276	 و من أشهر رواته من الأئمة و الحفاظ
277	 و من أشهر الكتب التي روى فيها الخبر

277	 من أسانيده الصحيحة
279	 الحكم على ابن تيمية!!
280	 دلالة الآية على إمامة عليّ عليه السلام:
280	 اشارة
282	 1-لفظ: «الَّذِينَ آمَنُوا» للجمع، فكيف أطلق على المفرد؟
285	 2-السياق دالّ على إرادة المحبّ أو نحوه؟
285	 3-الولاية بمعنى الأولوية غير مرادة في زمن الخطاب.
286	 4-التصدّق أثناء الصلاة ينافي الصلاة؟
287	 المراجعة(48)
287	 أربعون حديثاً من السنن المؤيدة للنصوص
287	 اشارة
302	 الحديث «1»:
303	 الحديث «2»:
304	 الحديث «3»:
306	 الحديث «4»:
306	 الحديث «5»:
314	 الحديث «6»:
316	 الحديث «7»:
317	 الحديث «8»:
319	 الحديث «9»:
319	 اشارة
319	 طرق القوم في إسقاط حديث مدينة العلم
319	 اشارة
320	 الأوّل: تكذيب الحديث سنداً..
322	 الثّاني: مناقشة مدلول الحديث..

322	الثالث: تحريف لفظ الحديث و التلاعب بمتنه..
322	الرابع: تحريف الكتب..
323	الحديث «10»: ..
325	المراجعة (50) ..
327	المراجعة (52) ..
332	المراجعة (54)–(60) ..
332	حديث الغدير ..
332	اشارة ..
337	ما الوجه فى الاحتجاج به مع عدم تواتره؟ ..
349	حديث الغدير لا يمكن تأويله: ..
354	دحض المراءغة: ..
370	سند حديث الغدير: ..
375	دلالة حديث الغدير ..
376	هل أنكر اللغويون مجيء «المولى» بمعنى «الأولى»؟ ..
384	حديث الغدير بلفظ: «مَنْ كُنْتُ أُولَى بِهِ...»: ..
384	حديث الغدير بلفظ: «مَنْ كُنْتُ وَلِيَهُ فَعُلَى وَلِيَهُ...»: ..
385	ما الدليل على كون صلة «الأولى» هو «بالصرف»؟ ..
389	و هل ذكر المحبة و العداوة دليل على الحمل المذكور؟ ..
394	و بقى محذور اجتماع التصريفين: ..
396	المراجعة (62)–(64) ..
396	أربعون نصاً ..
400	المراجعة (66) ..
400	على و ارث النبى صلى الله عليه و آله و سلم ..
420	المراجعة (68)–(70) ..
420	على وصى النبى صلى الله عليه و آله و سلم ..

سرشناسه: حسینی میلانی، علی، 1326 -

عنوان قراردادی: المراجعات. شرح.

عنوان و نام پدیدآور: تشید المراجعات و تفنید المکابرات/تالیف علی الحسینی میلانی.

مشخصات نشر: قم: مرکز الحقائق الاسلامیه، 1426ق. = 1384 -

مشخصات ظاهری: 4ج.

شابک: (دوره) : 1-964-2501-03 ؛ (ج. 1) : X-964-2501-04 ؛ (ج. 3) : 6-964-2501-06 ؛ (ج. 4) : 964-2501-07-4

یادداشت: عربی.

یادداشت: چاپ سوم.

یادداشت: کتاب حاضر شرحی است بر "المراجعات" عبدالحسین شرف الدین.

موضوع: شرف الدین، عبدالحسین، 1873 - 1958م. المراجعات -- نقد و تفسیر.

موضوع: شیعه -- دفاعیه ها و ردیه ها.

موضوع: کلام شیعه امامیه.

موضوع: اهل سنت -- دفاعیه ها و ردیه ها.

موضوع: امامت.

شناسه افزوده: شرف الدین، عبدالحسین، 1873 - 1958م. المراجعات. شرح.

رده بندی کنگره: BP212/5 /ش4م 1384 40213

رده بندی دیویی: 297/417

شماره کتابشناسی ملی: 1041648

تشيد المراجعات و تفنيد المكابرات

تاليف على الحسينى الميلانى

ص: 3

قوله تعالى: «أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَ عِمَارَةَ الْمَسْجِدِ...»

قوله تعالى: «أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَ عِمَارَةَ الْمَسْجِدِ...» (1)

آية سقاية الحاج

قال السيّد:

«و فيهم و فيمن فاخرهم بسقاية الحاج و عمارة المسجد الحرام أنزل الله تعالى: «أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَ عِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمْ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ وَ جَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوُونَ عِنْدَ اللَّهِ وَ اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ» .»

قال في الهامش:

«نزلت هذه الآية في عليّ و عمّه العباس و طلحة بن شيبه؛ و ذلك أنّهم افتخروا فقال طلحة: أنا صاحب البيت، بيدي مفاتيحه و إلىّ ثيابه. و قال العباس: أنا صاحب السقاية و القائم عليها. و قال علي: ما أدري ما تقولان! لقد صليت ستّة أشهر قبل الناس و أنا صاحب الجهاد. فأنزل الله تعالى هذه الآية.

هذا ما نقله الإمام الواحدى فى معنى الآية فى كتاب أسباب النزول، عن كلّ من الحسن البصرى و الشعبى و القرظى.

و نقل عن ابن سيرين و مرّة الهمدانى أنّ عليّاً قال للعبّاس: ألا تهاجر؟ ألا

ص:5

تلحق بالنبى صلى الله عليه وآله وسلم؟! فقال: أ لست فى أفضل من الهجرة؟! أ لست أسقى حاج بيت الله وأمر المسجد الحرام؟! فنزلت الآية» (1).

قيل:

«إنّ أمر هذا المؤلّف من أعجب العجب، كانت الأمانة العلميّة تقتضيه أن يشير-مجرّد إشارة-إلى الرواية الأولى عند الواحدى فى سبب نزول هذه الآية، لكنّه لم يفعل! إذ وجدها تنقض استشهاده.

فقد روى مسلم فى صحيحه 13:26 من حديث النعمان بن بشير، قال:

كنت عند منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رجل: ما أبالى أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقى الحاجّ.

وقال الآخر: ما أبالى أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أعمّر المسجد الحرام.

وقال آخر: الجهاد فى سبيل الله أفضل ممّا قلتم.

فجرهم عمر وقال: لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوم الجمعة، ولكنّى إذا صلّيت الجمعة دخلت فاستفتيت رسول الله فى ما اختلفتم فيه؛ فنزلت هذه الآية.

الطبرى 14:169 و مسلم 13:26، وأورده السيوطى فى الدرر 3:218 وزاد نسبته لأبى داود وابن المنذر وابن أبى حاتم وابن حبان والطبرانى وأبى الشيخ وابن مردويه.

وهكذا، ترك المؤلّف الرواية الصحيحة المسندة، وعمد إلى الروايات

ص:6

الأخرى التى لا سند لها وبعضها مرسل، وكلّها تسقط أمام الرواية الأولى الصحيحة، واستشهد بها، على أنّ فى متن بعضها ما يشهد بعدم صحتها، فطلحة الذى يشير إليه المؤلّف لم يسلم وإنّما الذى أسلم هو عثمان بن طلحة».

أقول:

أولاً: إنّ مقصود السيّد رحمه الله فى هذه المراجعة المطوّلة التى تصلح لأن تكون كتاباً مستقلاًّ- هو إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم بلا فصل، من القرآن الكريم، على ضوء روايات الفريقين وأقوال العلماء من الطرفين؛ لأنّ المتفق عليه أولى بالقبول فى مقام البحث، والحديث الذى استشهد به من هذا القبيل، ورواته من أعلام القوم كثيرون كما سيأتى.

وأما الحديث الذى ذكره هذا المفترى فهو ممّا تقرّدوا به، ولا يجوز لهم الاحتجاج به علينا بحسب قواعد المناظرة، كما صرّح به غير واحدٍ من أعلامهم كالْحافظ ابن حزم الأندلسى (1).

و ثانياً: إنّ الحديث الذى أخرجه مسلم وغيره. ليس فيه ذكر لاسم أحدٍ، فهو «قال رجل» و«قال آخر» و«قال آخر»، أمّا الحديث الذى استدلّ به السيّد ففيه أسماء القائلين بصراحة، فنقول:

1- أىّ فائدة فى هذا الحديث فى مقام المفاضلة بين الأشخاص؟!

2- وأىّ مناقضة بين هذا الحديث وبين الحديث الذى استشهد به السيّد؟!

ص:7

3- بل إنّ الحديث الذى استند إليه السيّد يصلح لأن يكون مفسراً لحديث مسلم، الذى أبهم فيه أسماء القائلين!

و ثالثاً: إنّ الحديث الذى رواه الواحدى قد أورده السيوطى فى الدرّ المنثور كذلك (1) نسّبه إلى:

1- عبد الرزاق بن همام الصنعانى، وهو شيخ البخارى.

2- أبى بكر ابن أبى شيبة، وهو شيخ البخارى.

3- محمّد بن جرير الطبرى.

4- ابن أبى حاتم.

5- ابن المنذر.

6- ابن عساكر الدمشقى.

7- أبى نعيم الأصبهانى.

8- أبى الشيخ الأصبهانى.

9- ابن مردويه.

فهؤلاء الأئمة الأعلام من المحدثين... يروون هذه الرواية، وبهم الكفاية!

ورابعاً: لقد ذكر المفسّرون الكبار من أهل السنّة هذا الحديث بذيّل الآية المباركة، بل إنّ بعضهم قدّمه فى الذكر على غيره من الأخبار و الأقوال:

* قال الحافظ ابن كثير- وهو الذى يعتمد عليه أتباع ابن تيميّة-: «قال عبد الرزاق: أخبرنا ابن عيينة، عن إسماعيل، عن الشعبي، قال: نزلت فى علىّ و العباس رضى الله عنهما بما تكلمّا فى ذلك.

ص: 8

وقال ابن جرير: حدّثنى يونس، أخبرنا ابن وهب، أخبرت عن أبي صخر، قال: سمعت محمّد بن كعب القرظي يقول: افتخر طلحة بن شيبه من بنى عبد الدار وعبّاس بن عبد المطلّب وعلّي بن أبي طالب....

وهكذا قال السدّي إلّا أنّه قال: افتخر علّي و العباس وشيبه بن عثمان؛ وذكر نحوه.

وقال عبد الرزّاق: أخبرنا معمر، عن عمرو، عن الحسن، قال: نزلت في علّي و عبّاس وشيبه، تكلموا في ذلك....

ورواه محمّد بن ثور، عن معمر، عن الحسن؛ فذكر نحوه.

وهنا أورد ابن كثير الحديث الآخر ووصفه ب«المرفوع» فقال: «وقد ورد في تفسير هذه الآية حديث مرفوع، فلا بُدّ من ذكره هنا، قال عبد الرزّاق: أخبرنا معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن النعمان بن بشير...» (1).

أقول:

فأمر هؤلاء المفترين من أعجب العجب! كيف يُعرضون عن الحديث المعتبر، المروى من طرقهم بالأسانيد الكثيرة، المتّفق عليه بين المسلمين، الواضح في دلّالته، الصريح في معناه، ويذكرون في مقابله حديثاً مبهماً في معناه، تفرّد به بعضهم، ولم يعبأ به جُلّهم، ثمّ يتّهمون علماء الطائفة المحقّقة بعدم الأمانة العلمية؟!

إنّهم طالما يستندون إلى روايات ابن كثيرٍ وأمّاله، أمّا في مثل هذا المقام فلا يعبأون بذلك ولا يرجعون إليه!!

إنّهم ينقلون ذلك الحديث عن الدرّ المنثور ويذكرون نسبته إلى من رواه من

ص:9

المحدثين، ولا يشيرون-ولا مجرد إشارة-إلى وجود الحديث الذي رواه السيّد عن الواحدى فى الدرّ المنثور عن عدّة كبيرة من أئمّتهم!!

*وقال القرطبي: «وظاهر هذه الآية أنّها مبطلّة قول من افتخر من المشركين بسقاية الحاجّ وعمارة المسجد الحرام، كما ذكره السدّي، قال: افتخر عبّاس بالسقاية، وشيبة بالعمارة، وعلىّ بالإسلام والجهاد، فصّدّق الله عليّاً وكذّبهما... وهذا يبيّن لا غبار عليه».

ثمّ إنّّه تعرّض لحديث مسلم، وذكر فيه إشكالاً، وحاول دفعه بناءً على وقوع التسامح فى لفظ الحديث من بعض الرواة، فراجعه (1).

أقول:

وبذلك يظهر أنّ فى حديث مسلم إشكالاً فى المعنى والدلالة أيضاً!

*وقال الآلوسى بتفسير الآية والمقصود بالخطاب فى «أَجَعَلْتُمْ» :

«الخطاب إمّا للمشركين على طريقة الالتفات، واختاره أكثر المحقّقين... وإمّا لبعض المؤمنين المؤثرين للسقاية والعمارة على الهجرة والجهاد، واستدلّ له بما أخرجه مسلم... وبما روى من طرق أنّ الآية نزلت فى على كرم الله وجهه والعبّاس... وأيد هذا القول بأنّه المناسب للإكتفاء فى الردّ عليهم ببيان عدم مساواتهم عند الله تعالى للفريق الثانى...» (2).

أقول:

ومن هذا الكلام يُفهم:

ص:10

1-1) الجامع لأحكام القرآن 91:8-92.

2-2) روح المعانى 10:67. [1]

1- أن لا تعارض بين حديث مسلم و حديثنا، كما أشرنا من قبل.

2- إنَّ لحديثنا طُرُقاً لا طريق واحد، واعترف به الشوكاني أيضاً (1).

3- إنَّه كان بعض المؤمنين يؤثر السقاية و العمارة على الهجرة و الجهاد! فجاءت الآية لتردَّ عليهم قولهم، بأنَّ الفضل للهجرة و الجهاد دون غيرهما.

و تلخّص:

إنَّ حديثنا معتبر سنداً، و هو عندهم بطريقٍ، في أوثق مصادرهم في الحديث و التفسير، و دلّلته على أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام من سائر الصحابة واضحة؛ لأنَّ الإمام قد استدلَّ لأفضليّته بما يقتضيه الفضل على جميع الأُمّة، و قد صدّق الله سبحانه عليّاً عليه السلام في ما قاله، و إذا كان هو الأفضل فهو الأوّل بالإمامة و الولاية العامّة بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم.

و أمّا الحديث الوارد في كتاب مسلم فلا يعارض الحديث المذكور، على إنَّه متفرّد به، و مخدوش سنداً و دلالةً باعتراف أئمّتهم!

ص: 11

قوله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ...» 1

قال السيّد:

«وفى جميل بلائهم و جليل عنائهم قال الله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِى نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَ اللَّهُ رَؤُفٌ بِالْعِبَادِ» وقال: «إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَ مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ* التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَ النََّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَ الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَ بَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ» .»

قال فى الهامش:

«أخرج الحاكم فى الصفحة 4 من الجزء 3 من المستدرک عن ابن عباس، قال: شرى على نفسه و لبس ثوب النبى... الحديث؛ وقد صرح الحاكم بصحته على شرط الشيخين وإن لم يخرجاه، واعترف بذلك الذهبى فى تلخيص المستدرک.

ص:12

وأخرج الحاكم في الصفحة المذكورة أيضاً عن علي بن الحسين، قال: إنَّ أوَّل من شَرى نفسه ابتغاء رضوان الله عليَّ بن أبي طالب، إذ بات على فراش رسول الله. ثمَّ نقل أبياتاً لعلِّي أولها: وقيتُ بنفسى خيرَ من وطئ الحصا و من طافَ بالبيت العتيق و بالحجر» (1)

فَقِيل:

«هذه الآية من سورة البقرة، وهى مدنيّة بالاتفاق. وقيل: نزلت لما هاجر صهيب و طلبه المشركون، فأعطاهم ماله و أتى المدينة، فقال له النبيّ صلى الله عليه و آله و سلّم: ربح البيع أبا يحيى.

على إنَّ عليّاً رضى الله عنه ممّن شروا أنفسهم ابتغاء مرضاة الله، ليس فى ذلك شكّ».

أقول:

إنَّه لا مناص للمتعيّنين من القوم من الالتزام بصحّة ما وافق الذهبىّ الحاكم النيسابورى فى تصحيحه؛ لأنّ ما يصحّحه الذهبى -على شدّة تعصّبه- لا يمكنهم التكلّم فيه أبداً!

فإلى هذه الآية و نزولها فى هذه القضية أشار ابن عباس فى قوله فى حديث المناقب العشر، التى اختصّ بها أمير المؤمنين عليه السلام: «و شَرى عليّ نفسه، لبس ثوب النبيّ صلى الله عليه و آله و سلّم و نام مكانه...» (2).

ص: 13

[1-1] المراجعات: 35، [1]

[2-2] هذا الحديث من أصحّ الأحاديث و أثبتها كما نصّ عليه كبار الحفاظ، كابن عبد البرّ فى الاستيعاب، و المزيّ فى تهذيب الكمال، و أخرجه أبو داود الطيالسى و النسائى و أحمد و كبار الأئمة الأعلام... و لنا فيه رسالة مستقلة مطبوعة فى ملحقات كتابنا الكبير نفحات الأزهار فى خلاصة عبقات الأنوار الجزء: 18.

هذا، ولا ينافى ذلك كون سورة البقرة مدنيّة.

ودلالة الآية المباركة بضميمة الحديث الصحيح على أفضلية الإمام عليه السلام واضحة، والأفضل هو الإمام بالاتّفاق.

ص:14

قوله تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...» 1

قال السيّد:

«الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» .

قال فى الهامش:

«أخرج المحدثون و المفسّرون و أصحاب الكتب فى أسباب النزول بأسانيدهم إلى ابن عبّاس فى قوله تعالى: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً» قال:نزلت فى علىّ بن أبى طالب، كان عنده أربعة دراهم،فأنفق بالليل واحداً و بالنهار واحداً و فى السرّ واحداً و فى العلانية واحداً... فنزلت الآية.

أخرجه الإمام الواحدى فى أسباب النزول بسنده إلى ابن عبّاس. وأخرجه أيضاً عن مجاهد، ثم نقله عن الكلبي مع زيادة فيه» (1).

ص:15

فقل:

«هذه الرواية كذب على ابن عباس، وهي من رواية عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس.

وعبد الوهاب بن مجاهد، كذبه سفيان الثوري، وقال أحمد: ليس بشيء ضعيف الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال وكيع: كانوا يقولون إنه لم يسمع من أبيه، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة، وقال ابن الجوزي: أجمعوا على ترك حديثه.

وكذلك هي رواية عن الكلبي.

راجع الحاشية رقم 13.

ومع إن الواحدى سبق و ذكر فى هذه الآية أربع روايات تخالف ما ذهب إليه المؤلف، إلا أنه اختار ما لم يصح لأنه يؤيد مذهبه؛ فتأمل سلامة منهجه.

وقد علّق شيخ الإسلام ابن تيمية في ردّه على ابن المطهر في هذه الآية بقوله: «لكن هذه التفاسير الباطلة يقول مثلها كثير من الجهّال...».

أقول:

قال الحافظ السيوطي في الدر المنثور بتفسير هذه الآية:

«وأخرج عبد الرزاق، وعبد بن حميد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والطبراني، وابن عساكر، من طريق عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس، في قوله: «الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً» قال:

نزلت في علي بن أبي طالب، كانت له أربعة دراهم، فأنفق بالليل درهماً والنهار

ص:16

درهماً و سراً درهماً و علانيةً درهماً» (1).

فمن رواة هذا الخبر:

1- عبد الرزاق بن همام الصنعاني، وهو شيخ البخاري.

2- عبد بن حميد، وهو صاحب المسند المعروف.

3- ابن المنذر، وهو المفسر الكبير.

4- ابن أبي حاتم، صاحب التفسير وغيره من الكتب المعتمدة.

5- الطبراني، صاحب المعاجم الثلاثة.

6- ابن عساكر، حافظ الشام.

فقد أورد السيوطي هذا الحديث بذيّل الآية المذكورة، ونسبه إلى هؤلاء الأعلام، وهم يروونه عن عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس.

ورواه الحافظ ابن الأثير بإسناده عن «عبد الرزاق، حدّثنا عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس...» (ثم قال):

ورواه عفان بن مسلم، عن وهيب، عن أيوب، عن مجاهد، عن ابن عباس؛ مثله» (2).

* ووردت الرواية في:

1- تفسير القرطبي: «عن عبد الرزاق: أخبرنا عبد الوهاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس، أنّه قال: نزلت في علي...» (3).

2- تفسير البغوي: «روى عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله

ص: 17

1- 1) الدر المنثور 2: 100، [1]

2- 2) أسد الغابة 3: 601، [2]

3- 3) الجامع لأحكام القرآن 3: 347، [3]

عنهما...» (1).

3- تفسير ابن كثير: «قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو سعيد الأشج، أخبرنا يحيى بن يمان، عن عبد الوهّاب بن مجاهد بن جبر، عن أبيه، قال: كان لعلّي أربعة دراهم....

و كذا رواه ابن جرير، من طريق عبد الوهّاب بن مجاهد، وهو ضعيف.

لكن رواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس أنّها نزلت في عليّ بن أبي طالب» (2).

4- تفسير الشوكاني: «وأخرج عبد الرزّاق وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والطبراني وابن عساكر، من طريق عبد الوهّاب بن مجاهد، عن أبيه، عن ابن عباس، في هذه الآية... وعبد الوهّاب ضعيف، ولكن قد رواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس» (3).

5- تفسير الألوسي: «واختلف في من نزلت، فأخرج عبد الرزّاق وابن المنذر، عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنّها نزلت في عليّ كرم الله تعالى وجهه....

وفي رواية الكلبي: فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما حملك على هذا؟ قال: حملني أن أستوجب على الله تعالى الذي وعدني؛ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ألا إنّ ذلك لك» (4).

ص: 18

1- 1) معالم التنزيل 1:396. [1]

2- 2) تفسير القرآن العظيم 1:708. [2]

3- 3) فتح القدير 1:294. [3]

4- 4) روح المعاني 3:48. [4]

و تلخّص:

1-إنّ الحقّ مع السيّد في قوله:«أخرج المحدثون و المفسّرون و أصحاب الكتب في أسباب النزول»؛ فإنّ كان هؤلاء الأئمة الأعلام، و الحفّاظ الثقات، كاذبين على ابن عبّاس، فما ذنبنا؟!

و إنّ كانت تفاسيرهم باطلة، و هم جهّال، فما ذنبنا؟!

2-لكنّ الحديث بالسند المذكور ليس بكذبٍ، و إلاّ لم يورده ابن أبي حاتم في تفسيره الذي نصّ ابن تيميّة على خلوّه من الأكاذيب (1).

و هذا أحد مواضع تناقضات ابن تيميّة في منهاجه، و ما أكثرها!!

3-على أنّه لو كان الإسناد المذكور ضعيفاً، فقد روى عن ابن عبّاس بغير هذا الإسناد، و قد تقدّم عن أسد الغابة، كما تقدّم التصريح بذلك من ابن كثير و الشوكاني؛ فهل جهل به ابن تيميّة و مقلّدوه، أو تجاهلوه عناداً و كتموه؟!!

تنبيه:

قال بعض الكذّابين:«إنّ الآية نزلت في أبي بكر حين تصدّق بأربعين ألف دينار! عشرة بالليل و عشرة بالنهار و عشرة في السرّ و عشرة في العلانية!».

أورده النسفي (2)، و الخطيب الشربيني (3).

و تعرّض له الآلوسى فقال:«وقال بعضهم:إنّها نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، تصدّق بأربعين ألف...و تعقّبه الإمام السيوطي بأنّ حديث

ص:19

1-1) منهاج السّنة 7:13.

2-2) تفسير النسفي 1:153. [1]

3-3) تفسير السراج المنير 1:183.

تصدّقه بأربعين ألف دينار رواه ابن عساكر في تاريخه عن عائشة رضی اللہ تعالیٰ عنہا، و خبر أنّ الآية نزلت فيه لم أقف عليه...» (1).
أقول:

ويا ليتّه وضع لا على لسان ابنته عائشة!!

ولربّما كان واضعه جاهلاً بمقدار الأربعين ألف دينار!!

ولعلّه كان يرى أنّ هذه إحدى تصدّقات أبي بكر!!

ثمّ جاء أئمة القوم يذكرون في البحوث الكلاميّة أنّ أبا بكر كان «ضعيف الحال، عديم المال» (2)!!

ص:20

1-1 (1) روح المعاني 3:48. [1]

2-2 (2) شرح المقاصد 5:260. [2]

قوله تعالى: «وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ» 1

قال السيّد:

«وقد صدّقوا بالصدق، فشهد لهم الحقّ تبارك اسمه فقال: «وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ»».

فقال في الهامش:

«الذي جاء بالصدق رسول الله، و الذي صدّق به أمير المؤمنين، بنصّ الباقر و الصادق و الكاظم و الرضا و ابن عبّاس و ابن الحنفية و عبد الله بن الحسن و الشهيد زيد بن عليّ بن الحسين و عليّ بن جعفر الصادق، و كان أمير المؤمنين يحتجّ بها لنفسه.

و أخرج ابن المغازلي في مناقبه، عن مجاهد، قال: الذي جاء بالصدق محمّد، و الذي صدّق به عليّ. و أخرج الحافظان ابن مردويه و أبو نعيم، وغيرهما» (1).

ص: 21

«من طريق أبي نعيم، عن مجاهد، «وَصَدَّقَ بِهِ» قال: عليّ.

وقول مجاهد وحده-لو ثبت عنه-ليس بحجة، كيف؟! والثابت عنه خلاف هذا، وهو أنّ الصدق القرآن، والذي صدّق به هو من عمل به.

وما ذكر معارض بما هو أشهر عند المفسرين وهو: أنّ الذي صدّق به أبو بكر الصديق. ذكره ابن جرير وغيره.

وقد سئل أبو جعفر الفقيه-غلام الخلال-عن هذه الآية فقال: نزلت في أبي بكر. فقال السائل: بل في عليّ. فقال أبو جعفر الفقيه: اقرأ ما بعدها فقرأ إلى قوله (الزمر: 35): «لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا» فقال: عليّ عندك معصوم لا سيئة له، فما الذي يُكفّر عنه؟! فبهت السائل!

ولفظ الآية عامّ مطلق، دخل في حكمها أبو بكر وعليّ وخلق.

قال ابن جرير: «و الصواب من القول في ذلك أن يقال: إنّ الله تعالى ذكره عنى بقوله: «وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ» كلّ من دعا إلى توحيد الله وتصديق رسوله والعمل بما ابتعث به رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من بين رسول الله وأتباعه والمؤمنين به، وأنّ يقال: الصدق هو القرآن وشهادة أن لا إله إلا الله، والمصدق به: المؤمنون بالقرآن من جميع خلق الله، كائناً من كان من نبي الله وأتباعه.

واعلم أنّ «الَّذِي» في الآية بمعنى «الَّذِينَ» بدليل قوله بعده: «أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ» و«الَّذِي» تأتي بمعنى «الَّذِينَ» في القرآن وفي كلام العرب...».

أقول:

أولاً: لم يكن مجاهد وحده في القول المذكور، فقد ذكر السيّد جماعة من القائلين به من أئمة أهل البيت عليهم السلام و من غيرهم و لم يذكر البعض الآخر، فقد رواه السيوطي عن ابن مردويه عن أبي هريرة (1).

وقال أبو حيان: «وقال أبو الأسود و مجاهد و جماعة: الذي صدّق به هو عليّ بن أبي طالب» (2).

وبذلك يكون هذا القول هو المشهور المتفق عليه.

و ثانياً: إنّه لا تعارض بين قولي مجاهد، إلّا أنّه قد عيّن في الرواية الأولى عنه مصداق «من عمل به»، لكنّ القول الثاني غير ثابت عنه، فلم يذكره القرطبي وغيره (3).

و ثالثاً: كيف يدّعى التعارض بين التفسير المذكور و تفسير الآية بأبي بكر، و الحال أنّ الأوّل متفق عليه بين المسلمين دون الثاني؟!

ورابعاً: إنّ تفسيرها بأبي بكر خلاف الصواب عند ابن جرير، وقد وصف هذا المفتري محمّد بن جرير الطبري بـ «شيخ المفسّرين»!

و خامساً: إنّ ما صوّبه الطبري في تفسير الآية وشيّد هذا المفتري هو الأخذ بالعموم، و من المعلوم أنّ لا تنافي بين العامّ و الخاصّ، فقد ذكر أئمة أهل البيت وغيرهم المصداق التامّ لهذا العامّ.

هذا، و لا يخفى أنّ كلّ ما ذكره هذا المتقول فهو من ابن تيميّة، و حتّى

ص: 23

1-1 (1) الدرّ المنثور 7:228. [1]

2-2 (2) البحر المحيط 9:203. [2]

3-3 (3) الجامع لأحكام القرآن 15:256.

الحكاية التي أوردها، قال ابن تيمية: «و في هذا حكاية ذكرها بعضهم عن أبي بكر عبد العزيز بن جعفر غلام أبي بكر الخلال: إن سائلاً سأله عن هذه الآية فقال له- هو أو بعض الحاضرين-: نزلت في أبي بكر؛ فقال السائل: بل في علي! فقال أبو بكر بن جعفر: اقرأ ما بعدها «أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ» -إلى قوله:- «لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا» فبهت السائل» (1).

و انظر كم هو الفرق بين اللفظين، بغض النظر عن الخطأ في الاسم؟!!

والذي يظهر من الحكاية أن السائل من أهل السنة القائلين بنزول الآية في علي عليه السلام، فأراد المجيب أن يصرفه عن هذا الرأي، من جهة أن علياً عليه السلام لم يصدر منه ما يصدق معه قوله تعالى في ذيل الآية: «لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ...»

فنقول: نعم، لم يصدر منه شيء من ذلك، كما لم يصدر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ومع ذلك جاء في الخطاب له: «لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَ مَا تَأَخَّرَ» 2 و الجواب هو الجواب، و ملخصه: أنه ليس المراد من «الذنب» هنا، و «أسوأ الذي عملوا» هناك، هو المحرمات، بل المراد هو «الذنب» و «الأسوأ» عند القوم!

و على الجملة، فإن المقصود هو الاستدلال بالقول المتفق عليه بين الطرفين؛ لأن الاحتجاج به أقوى، و الإلزام به أتم، و قد عرفت أن القائل به منهم جماعة من الصحابة و كبار المفسرين، و القول بأن المراد أبو بكر لا قائل به من الأكابر المعتمدين، و لذا اضطروا إلى نسبته إلى علي أمير المؤمنين!!

ص: 24

قوله تعالى: «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» 1

قال السيّد:

«فهم رهط رسول الله المخلصون وعشيرته الأقربون، الذين اختصّهم الله بجميل رعايته و جليل عنايته فقال: «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ»».

أقول:

لا هامش للسيّد هنا.

كما لا تعليق للمفتري.

وسوف يأتي الكلام بالتفصيل على الآية و حديث الإنذار في المراجعة رقم 20، فانتظر.

ص: 25

آية أولوا الأرحام

قوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» 1

قال السيّد:

«هم أولوا الأرحام» «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ».

أقول:

لا هامش للسيّد هنا.

كما لا تعليق للمفتري.

و هل من شكّ في أنّهم عليهم السلام «أولوا الأرحام»؟! و هل من شكّ في أنّه «أولوا الأرحام بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ»؟!!

وقد ذكر المفسّرون بذيّل الآية المباركة أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم آخى بين أصحابه، فكانوا يتوارثون لذلك، حتّى نزلت هذه الآية و كان التوارث بين الأرحام فقط.

وقد اجتمع في أمير المؤمنين عليه السلام بالنسبة إلى النبيّ ما لم يجتمع في غيره، و ذلك أنّه كان «رحماً» له كما هو معلوم، و «أخاً» كما في حديث المؤاخاة

ص: 26

المتواتر بين المسلمين.

وبذلك يكون أفضل ممّن فقد الوصفين! أو فقد أحدهما!

والأفضل هو الإمام من بعده صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل.

بل إنّ تمام الآية هو: «مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَ الْمُهَاجِرِينَ» فكان على عليه السلام هو الجامع للصفات الثلاثة: الإيمان، والهجرة، والرحم، وهذه لم تجتمع في غيره من الأصحاب والأرحام أصلاً، فيكون هو الأفضل.

والأفضل هو الإمام.

وقد استدللّ بهذه الآية: محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن عليّ بن أبي طالب، في كتاب له إلى المنصور الدوانيقي، على أولوية العلويين بالأمر من العباسيين، وقد أورد الرازي الكتاب و جواب المنصور، وجعل يؤيد قول العباسيين على العلويين!! مع علمه بأنّ العباس غير جامع للصفات المذكورة لأنّه ليس من المهاجرين، لكنّ هذا غير مستبعد من «البكرين»!.

ص: 27

قوله تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ...» 1

قال السيد:

«وهم المرتقون يوم القيامة إلى درجته، الملحقون به في دار جنّات النعيم، بدليل قوله تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ».

قال في الهامش:

«أخرج الحاكم في تفسير سورة الطور، ص 468 من الجزء الثاني، من صحيحه المستدرک، عن ابن عباس، في قوله عزّ وجلّ: «أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ» قال: إنّ الله يرفع ذرية المؤمن معه في درجته في الجنة وإن كانوا دونه في العمل؛ ثم قرأ: «وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ» يقول: وما نقصناهم» (1).

ص: 28

أقول:

وأخرج الحاكم عن أبي سعيد الخدري: «إنَّ النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم دخل على فاطمة رضي الله عنها فقال: إني وإياك وهذا النائم-يعني عليًّا-وهما-يعني الحسن والحسين-لفي مكانٍ واحدٍ يوم القيامة» (1).

وأخرج عن عليٍّ، قال: «أخبرني رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم: إنَّ أوَّل من يدخل الجنَّة أنا وفاطمة والحسن والحسين. قلت: يا رسول الله! فمحبُّونا؟ قال: من ورائكم» (2).

صحَّحه الحاكم، لكنَّ الذهبي قال في تلخيصه: «الحديث منكَّر من القول، يشهد القلب بوضعه».

قلت: لو كان في قلب الذهبي حبٌّ للنبي وآله لما شهد بوضعه، وكلَّ قلبٍ لا يحبُّ النبي وآله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم فذاك قلبٌ طبع الله عليه!!

هذا، ولم يتكلَّم المفترى على هذه الآية بشيء!!

ص: 29

1- (1) المستدرک علی الصحیحین 3:137 ووافقه الذهبي.

2- (2) المستدرک علی الصحیحین 3:151.

قوله تعالى: «وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ» 1

قال السيّد:

«وهم ذوو الحقّ الذى صدع القرآن بإيتائه: «وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ»».

أقول:

وهنا أيضاً لم يتكلّم بشيء!

وذكر الطبرى فى المعنيتين بذى القربى أنّ جماعة قالوا: عنى به قرابة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فأخرج بإسناده كلام الإمام السجّاد عليه السلام مع أهل الشام واستشهاده بالآية المباركة (1).

وقال السيوطى: «أخرج البزار وأبو يعلى وابن أبى حاتم وابن مردويه، عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه، قال: لما نزلت هذه الآية «وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ» دعا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فاطمة فأعطاهما فذكاً.

ص: 30

وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: لما نزلت «وَأْتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ» أقطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فدكاً» (1).

ص: 31

1- 1) الدر المنثور 5: 273-274. [1]

قوله تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ...» 1

قال السيد:

«وَذُووِ الْخُمْسِ الَّذِي لَا تَبْرَأُ الذِّمَّةُ إِلَّا بِأَدَائِهِ، «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَ لِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى»».

أقول:

وهذه الآية أيضاً مما استشهد به الإمام السجّاد عليه السلام على أهل الشام، في ما رواه القوم بأسانيدهم، فقليل له: «فإنكم لأنتم هم؟! قال: نعم» (1).

وفي أنهم المعنيون بالآية دون غيرهم روايات كثيرة.

ولا مجال لأحد أن يتكلّم في ذلك بشيء، فلا نطيل!!

ص: 32

قوله تعالى: «ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى...» 1

قال السيد:

«وَأُولُوا الْفَيْءِ... «ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى»» 2.

أقول:

نعم، هم أولوا الفىء، وهم المعنيتون بـ«ذى القربى» فى الآية الكريمة، كالأيتين قبلها، فلا حاجة إلى التطويل.

قوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ...» 1

قال السيد:

«وهم أهل البيت المخاطبون بقوله تعالى: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً».

أقول:

تقدّم البحث عن آية التطهير بالتفصيل (1)، والحمد لله على التوفيق.

ص: 34

1 - 2) في الجزء الأول من كتابنا هذا، وانظر الجزء العشرون من كتابنا الكبير: نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار.

قوله تعالى: «سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ» 1

قال السيّد:

«وآل ياسين الذين حيّاهم الله في الذكر الحكيم فقال: «سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ»».

قال في الهامش:

«هذه هي الآية الثالثة من الآيات التي أوردها ابن حجر في الباب 11 من صواعقه، ونقل أنّ جماعةً من المفسّرين نقلوا عن ابن عباس القول بأنّ المراد بها السلام على آل محمّد. قال ابن حجر: وكذا قال الكلبي -إلى أن قال:- وذكر الفخر الرازي: أنّ أهل بيته يساوونه في خمسة أشياء: في السلام فقال: السلام عليك أيّها النبي... وقال: «سَلَامٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ»، وفي الصلاة عليه وعليهم في التشهد، وفي الطهارة وقال الله تعالى: «طه» أي يا طاهر... وقال: «وَيُطَهِّرُكُمُ تَطْهِيراً»، وفي تحريم الصدقة، وفي المحبة قال تعالى: «فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ» وقال: «قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى» 2.

ص: 35

فقل:

«نعم، بعض المفسرين رأى هذا الرأي، وهو رأى ضعيف، وسياق الآية يباه، وعلى هذا يدلّ كلام شيخ المفسرين الطبري، فقد قال: والصواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءة من قرأ: سلام على إلياسين، بكسر ألفها...».

أقول:

أولاً: قول ذلك البعض هو القول المتفق عليه.

و ثانياً: إذا كان الطبري «شيخ المفسرين» فلم لا يأخذون بقوله حينما يوافق الحق وأهله؟!

و ثالثاً: القول بذلك مروى عن ابن عباس أيضاً، ومن رواه ابن أبي حاتم (1)، الذي ذكرنا مراراً ثناء ابن تيمية على تفسيره و تصريحه بأنه خالٍ من الموضوعات.

ص: 36

[1- 1] الدر المنثور 7:120، فتح القدير 4:412. [1]

قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ...» 1

قال السيّد:

«وآل محمد الذين فرض الله على عباده الصلاة والسلام عليهم فقال: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا».

فقالوا: يا رسول الله! أمّا السلام عليك فقد عرفناه، فكيف الصلاة عليك؟ قال: قولوا اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد... الحديث.

فعلم بذلك أنّ الصلاة عليهم جزء من الصلاة المأمور بها في هذه الآية، ولذا عدّها العلماء من الآيات النازلة فيهم، حتّى عدّها ابن حجر في الباب 11 من صواعقه في آياتهم عليهم السلام».

وقال في الهامش:

«كما أخرجه البخارى في كتاب تفسير القرآن، من الجزء الثالث من صحيحه، في باب إنّ الله وملائكته يصلّون على النبي من تفسير سورة الأحزاب....

وأخرجه مسلم في باب الصلاة على النبي من كتاب الصلاة في الجزء الأول من صحيحه

وأخرجه سائر المحدثين عن كعب بن عجرة» (1).

أقول:

فالحديث في الكتابين المعروفين بالصحيحين، للبخاري و مسلم، وقد اشتهر بينهم أنّ كلّ ما هو مخرّج فيهما فهو صحيح، وهذه الشهرة و إنّ كانت بلا أصلٍ إلّا أنّهم ملزّمون بذلك.

و لا حاجة بعدئذٍ لذكر المصادر الأخرى المخرّجة له على كثرتها.

ص:38

1- 1) المراجعات:37.

قوله تعالى: «طوبى لهم و حسن مآب» 1

قال السيد:

«طوبى لهم و حسن مآب» «جَنَّتِ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ» 2.

قال فى الهامش:

«أخرج الثعلبى فى معناها من تفسيره الكبير، بسندٍ يرفعه إلى رسول الله صلى الله عليه [و آله] و سلم، قال: طوبى شجرة أصلها فى دارى و فرعها على أهل الجنة؛ فقال بعضهم: يا رسول الله! سألناك عنها فقلت: أصلها فى دار على و فرعها على أهل الجنة؟! فقال: أليس دارى و دار على واحدة؟!».

ف قيل:

«ما نقله عن الثعلبى فى معنى هذه الآية من الكذب المحض البارد الذى لا يخفى على من عنده طرف من العلم، و واضعه من أشد الناس وقاحة و جرأة

على النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

ومن أساليب الشيعة المعتادة في الوضع والكذب أنهم يعمدون إلى شيء قد اشتهر فيحرفونه بالحذف أو الزيادة، وقد روى أبو سعيد الخدري، عن رسول الله صلى الله عليه وآله [وآله] أن رجلاً قال: يا رسول الله! ما طوبى؟ قال: شجرة في الجنة مسيرة مائة سنة، ثياب أهل الجنة تخرج من أكمامها.

الطبري 13:149.

وروى الإمام أحمد في المسند، وابن حبان، من حديث دراج، عن أبي الهيثم عن أبي سعيد، وخرجه السيوطي في الدر 4:59 وزاد نسبته لأبي يعلى وابن أبي حاتم وابن مردويه والخطيب في تاريخه.

زاد المسير 4:327.

والحديث ضعيف؛ لأنه من رواية دراج بن سمعان أبو السمع القرشي السهمي مولا هم المصري القاص:

قال عنه النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: منكر الحديث وقال أبو حاتم: في حديثه ضعف. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال في موضع آخر:

متروك. وقال فضلك الرازي لما ذكر له أن ابن معين قال: دراج ثقة، فقال: ليس بثقة ولا كرامة. وقال ابن عدي: عامة الأحاديث التي أمليتها عن دراج مما لا يتابع عليه. وحكى ابن عدي عن أحمد بن حنبل: أحاديث دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد فيها ضعف».

أقول:

أولاً: أي تعارض بين حديث الطبري، وبين حديث الثعلبي وغيره؟!

ص:40

إنّ حديث الطبرى يفيد بأنّ «طوبى» هي «شجرة فى الجنّة مسيرة مائة سنة، ثياب أهل الجنّة من أكمّامها» أمّا أين أصلها؟ وأين فرعها؟ فهو ساكت عن ذلك.

و حديث الثعلبى أيضاً يقول: هي «شجرة فى الجنّة»، ويضيف موضع أصلها، و موضع فرعها... فأين التعارض؟!

و هذا من مواضع جهل هذا المفتري أو تعصّبه!!

و ثانياً: أين التحريف بالحذف أو الزيادة، فى الحديث المذكور، من قبل الشيعة؟!

إنّ من يخاف الله و اليوم الآخر لا يتكلّم هكذا ألبتة!

و ثالثاً: لقد خرّج السيوطى فى الدرّ المنثور حديث الثعلبى وغيره بعد حديث الطبرى و الجماعة فقال: «و أخرج ابن أبى حاتم، عن ابن سيرين رضى الله عنه، قال: شجرة فى الجنّة أصلها فى حجرة علىّ، و ليس فى الجنّة حجرة إلّا و فيها غصن من أغصانها» فهل المفتري لم يره؟!

و رابعاً: إذا كان واضح هذا الحديث «من أشدّ الناس وقاحةً و جرأةً على النبىّ» فالقائلون به و الرواة له كابن سيرين و ابن أبى حاتم و الثعلبى و السيوطى وغيرهم كذلك، و هل يلتزم المفترون بذلك؟!

و خامساً: دعوى ضعف الحديث، من أكذب الكذب، لأنّ «دراج بن سميعان» من رجال البخارى فى الأدب وغيره، و من رجال الترمذى و النسائى و أبى داود و ابن ماجه (1).

و سادساً: إنّه قد وثّق هذا الرجل بصراحة:

ص: 41

يحيى بن معين.

عثمان بن سعيد الدارمي.

أبو حفص ابن شاهين.

ابن حبان، حتّى إنّه أخرج عنه فى صحيحه.

وغيرهم.

وسابعاً: لقد حرّف هذا المفترى كلام ابن عدى؛ وذلك لأنّ ابن عدىّ أورد أحاديث أملاها عن دراج وجعلها «مما لا يتابع عليه» ثمّ قال:

«وسائر أخبار دراج غير ما ذكرت من هذه الأحاديث يتابعه الناس عليها، وأرجو إذا أخرجت دراج وبرّاته من هذه الأحاديث التى أنكرت عليه أنّ سائر أحاديثه لا بأس بها، وتقرب صورته ممّا قال فيه يحيى بن معين».

هذا نصّ كلام ابن عدىّ فى كتابه (1) وراه أيضاً فى تهذيب الكمال، و تهذيب التهذيب، وغيرهما.

فانظر كيف يحرفون، وعلى غيرهم يفترون!!

ص: 42

قوله تعالى: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا...» 1

إشارة

قال السيد:

«فهم المصطفون من عباد الله، السابقون بالخيرات بإذن الله، الوارثون كتاب الله، الذين قال الله فيهم: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ (وهو الذى لا- يعرف الأئمة) وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ (وهو الموالى للأئمة) وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بإذن الله (وهو الإمام) ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ»».

فقال فى الهامش:

«أخرج ثقة الإسلام الكليني بسنده الصحيح عن سالم، قال: سألت أبا جعفر (الباقر) عن قوله تعالى: «ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا» الآية. قال عليه السلام: السابق بالخيرات هو الإمام، والمقتصد هو العارف بالإمام، والظالم لنفسه هو الذى لا يعرف الإمام.

وأخرج نحوه عن الإمام أبى عبد الله الصادق، وعن الإمام أبى الحسن الكاظم، وعن الإمام أبى الحسن الرضا.

وأخرجه عنهم الصدوق وغير واحدٍ من أصحابنا.

وروى ابن مردويه عن عليٍّ، أنّه قال في تفسير هذه الآية: هم نحن.

والتفصيل في كتابنا: تنزيل الآيات، وفي غاية المرام» (1).

فقل:

«لا يفسّر هذا التفسير من يحترم عقله وعقل القراء، والصحيح الذي عليه المفسّرون المعتمدون هو...».

فذكر مختار الطبري وابن كثير، وما جاء في كتاب زاد المسير.

أقول:

أمّا السبّ فإليه يعود.

وأمّا الاعتماد على قول محمّد بن جرير وابن كثير وابن الجوزي، في مقابلة قول أئمة أهل البيت عليهم السلام، فهو إعراض عمّا جاء في الكتاب وفي السّنة القطعية في السؤال من أهل البيت، والرجوع إليهم، والأخذ عنهم، والتمسك بهم واتباعهم....

على أنّه إذا كان المرجع قول ابن جرير وابن كثير، فلما ذا لا يؤخذ بأقوالهما في سائر الآيات ونزولها في أهل البيت الأطهار؟!

ص: 44

قال السيّد:

«وقد قال ابن عبّاس: نزل في عليٍّ وحده ثلاثمائة آية».

قال في الهامش:

«أخرجه ابن عساكر عن ابن عبّاس، كما في الفصل 3 من الباب 9 من الصواعق ص 76».

أقول:

سيأتي الكلام عليه في المراجعة رقم 49، فانتظر.

هذا تمام الكلام على هذه المراجعة المختصّة بالآيات المنزّلة بشأن أمير المؤمنين عليه السلام، المستدلّ بها على إمامته بلا فصل، على ضوء كتب القوم، ومن نظر إلى ما حوته من بحوث في الكتاب والسنة وبالاستناد إلى أشهر الأسفار والكتب، وحرّر فكره من التقليد والتعصّب، هُدى إلى الحقّ المبين، مذهب النبي وآله الطاهرين.

ص: 45

قال الشيخ البشري:

«ربّما اعترض بأنّ الذين رووا نزول تلك الآيات في ما قلتم، إنّما هم من رجال الشيعة، ورجال الشيعة لا يحتجّ أهل السّنة بهم، فما ذا يكون الجواب؟ تفضّلوا به إن شئتم، ولكم الشكر».

قال السيّد:

«الجواب: إنّ قياس هذا المعترض باطل، وشكله عقيم، لفساد كلّ من صغراه وكبراه.

أمّا الصغرى، وهى قوله: «إنّ الذين رووا نزول تلك الآيات إنّما هم من رجال الشيعة» فواضحة الفساد، يشهد بهذا ثقات أهل السّنة الذين رووا نزولها فى ما قلناه، ومانيدهم تشهد بأنّهم أكثر طرقاً فى ذلك من الشيعة، كما فصّلناه فى كتابنا تنزيل الآيات الباهرة فى فضل العترة الطاهرة. وحسبك غاية المرام المنتشر فى بلاد الإسلام.

وأمّا الكبرى، وهى قوله: «إنّ رجال الشيعة لا يحتجّ أهل السّنة بهم» فأوضح فساداً من الصغرى، تشهد بهذا أسانيد أهل السّنة وطرقهم المشحونة بالمشاهير من رجال الشيعة. وتلك صحاحهم السّنة وغيرها تحتجّ برجال من الشيعة، وصمهم الواصمون بالتشيع والانحراف، ونبذوهم بالرفض والخلاف، ونسبوا إليهم الغلوّ والإفراط والتكّبر عن الصراط. وفى شيوخ البخارى رجال من الشيعة نُبِزوا بالرفض وُصِموا بالبغض، فلم يقدح ذلك فى عدالتهم عند البخارى وغيره، حتّى احتجّوا بهم فى الصحاح بكلّ ارتياح، فهل يصغى بعد هذا إلى قول المعترض: «إنّ رجال الشيعة لا يحتجّ أهل السّنة بهم»؟! كلاً!

ص: 46

ولكنّ المعترضين لا يعلمون، ولو عرفوا الحقيقة لعلموا أنّ الشيعة إنّما جروا على منهاج العترة الطاهرة، و اتّسموا بسماتها، وأنّهم لا يطبعون إلا على غرارها، ولا يضربون إلا على قلبها، فلا نظير لمن اعتمدوا عليه من رجالهم فى الصدق والأمانة، ولا قرين لمن احتجّوا به من أبطالهم فى الورع والاحتياط، ولا- شبيه لمن ركنوا إليه من أبدالهم فى الزهد والعبادة و كرم الأخلاق، و تهذيب النفس و مجاهدتها و محاسبتها بكلّ دقة آناء الليل و أطراف النهار، لا يبارون فى الحفظ و الضبط و الإتيان، ولا يجارون فى تمحيص الحقائق و البحث عنها بكلّ دقة و اعتدال.

فلو تجلّلت للمعترض حقيقةهم- بما هى فى الواقع و نفس الأمر- لناط بهم ثقته، و ألقي إليهم مقاليدہ، لكنّ جهله بهم جعله فى أمرهم كخابط عشواء، أو راكب عمياء فى ليلة ظلماء، يتّهم ثقة الإسلام محمّد بن يعقوب الكليني، و صدوق المسلمين محمّد بن على بن بابويه القمّي، و شيخ الأئمة محمّد بن الحسن بن على الطوسى، و يستخفّ بكتبهم المقدّسة- و هى مستودع علوم آل محمّد صلّى الله عليه و آله و سلّم- و يرتاب فى شيوخهم أبطال العلم و أبدال الأرض، الّذين قصروا أعمارهم على النصّح لله تعالى و لكتابه و لرسوله صلّى الله عليه و آله و سلّم، و لأئمة المسلمين و لعامّتهم.

وقد علم البرّ و الفاجر حكم الكذب عند هؤلاء الأبرار، و الألوف من مؤلّفاتهم المنشرة تلعن الكاذبين، و تعلن أنّ الكذب فى الحديث من الموبقات الموجبة لدخول النار، و لهم فى تعمّد الكذب فى الحديث حكم قد امتازوا به، حيث جعلوه من مفطّرات الصائم، و أوجبوا القضاء و الكفّارة على مرتكبه فى شهر رمضان كما أوجبوهما بتعمّد سائر المفطّرات، و فقههم و حديثهم صريحان بذلك.

فكيف يتَّهمون بعد هذا فى حديثهم و هم الأبرار الأخيار، قوامون الليل صوامون النهار؟! وبما ذا كان الأبرار من شيعة آل محمّد و أوليائهم متَّهمين و دعاة الخوارج و المرجئة و القدريّة غير متَّهمين؟! لو لا التحامل الصريح، أو الجهل القبيح! نعوذ باللّٰه من الخذلان، و به نستجير من سوء عواقب الظلم و العدوان، و لا حول و لا قوة إلّا باللّٰه العليّ العظيم، و السلام» (1).

أقول:

أمّا الصغرى، فقد أوضحنا فسادها بإثباتنا نزول الآيات- التى ذكرها السيّد- فى أمير المؤمنين و أهل البيت عليهم السلام، اعتماداً على كتب أهل السُنّة فقط، و صحّحنا أسانيد رواياتهم فى ذلك على ضوء كلمات علمائهم، بحيث لا يبقى مجال للاعتراض و المكابرة، و الحمد لله على التوفيق.

و أمّا الكبرى، فهى موضوع المراجعة الآتية.

وقد أشار السيّد رحمه الله فى هذا المقام إشارةً إجماليةً إلى أحوال العلماء الأبرار و رواة الأخبار و الآثار من الشيعة الإمامية، فى العلم و الزهد و الضبط و الأمانة و الورع و الاحتياط، و أنّ الذين تكلموا فى علماء الإمامية كانوا جاهلين بأحوالهم... فأقول:

نعم، قد تكلم بعض الجاهلين أو المتعصّبين فى علماء الإمامية، و ربّما اتَّهم الكلينى و الصدوق و المفيد و الطوسى، و أمثالهم من أكابر شيوخ الإمامية، و لكنّ أكثر المؤرّخين من أهل السُنّة، يترجمون هؤلاء الأعلام فى كتبهم الرجالية و التاريخية، و لا نجد منهم أىّ اتِّهام لهم بالكذب أو بشيء من الموبقات الموجبة

ص: 48

لدخول النار، في حين أنَّهم لمَّا يترجمون لعلماء السُّنَّة يذكرون كثيراً من الكبائر و الموبقات الفظيعة، ممَّا يدلُّ على براءة علماء الإمامية و نزاهتهم عن ذلك، وإلَّا لذكروا عنهم ما ذكروا عن علماء طائفتهم....

هذا، و من المناسب التوسُّع في هذا المطلب، بمراجعة كتاب سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، فإنَّه موسوعة رجالية تاريخية ضخمة، شملت تراجم المئات من الشخصيات الإسلامية و أعلام الأمة في مختلف العلوم و شتَّى الطبقات، حتَّى القرن الثامن من الهجرة.

فالذهبي (1)، وإنَّ لم يذكر من أعلام الإمامية إلَّا عدداً ضئيلاً، و هو عند ما يترجم لواحدٍ منهم يحاول الاختزال و الاختصار، فلا تتجاوز ترجمته له الأسطر القلائل، و كذلك حاله مع كلِّ من يخالفه في العقيدة، كما ذكر تلميذه السبكي - كما سيأتي - إلَّا أنَّك لا تجد بترجمة واحدٍ منهم شيئاً ممَّا يخلُّ بالعدالة....

فمثلاً يقول: «الكليني: شيخ الشيعة و عالم الإمامية، صاحب التصانيف، أبو جعفر محمَّد بن يعقوب الرازي الكليني - بنون - روى عنه: أحمد بن إبراهيم الصيمري و غيره. و كان ببغداد، و بها توفي، و قبره مشهور. مات سنة 328. و هو بضم الكاف و إمالة اللام. قيَّده الأمين» (2).

و يقول: «المرتضى: العلامة الشريف المرتضى، نقيب العلوية، أبو طالب،

ص: 49

1 - 1) هذا الفصل ملخَّص من أحد موضوعات كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء للحافظ الذهبي، المطبوع في 23 مجلداً. و هو كتابٌ يحتوى على بحوثٍ عقائدية، تاريخية، رجالية، و يشتمل على قضايا و نوادر و حكايات، من أحوال الصحابة و التابعين و العلماء من مختلف الطبقات، نسأل الله تعالى أن يهيئ أسباب نشره.

2 - 2) سير أعلام النبلاء 15:280 رقم 125.

على بن حسين بن موسى، القرشي العلوي الحسيني الموسوي البغدادي. من وُلد موسى الكاظم. ولد سنة 355، وحدث عن: سهل بن أحمد الديباجي وأبي عبد الله المرزباني وغيرهما. قال الخطيب: كتبت عنه. قلت: هو جامع كتاب نهج البلاغة المنسوبة ألفاظه إلى الإمام علي رضي الله عنه، ولا أسانيد لذلك وبعضها باطل وفيه حق، ولكن فيه موضوعات حاشا الإمام من النطق بها، ولكن أين المنصف؟ وقيل: بل جمع أخيه الشريف الرضي (1).

و ديوان المرتضى كبير و تواليفه كثيرة، و كان صاحب فنون.

و له كتاب الشافي في الإمامة والذخيرة في الأصول و كتاب التنزيه و كتاب في إبطال القياس و كتاب في الاختلاف في الفقه، و أشياء كثيرة. و ديوانه في أربع مجلدات. و كان من الأذكياء الأولياء، المتبحرين في الكلام و الاعتزال، و الأدب و الشعر. لكنّه إماميّ جلد. نسأل الله العفو.

قال ابن حزم: الإماميّة كلّهم على أنّ القرآن مبدّل وفيه زيادة و نقص (2)، سوى المرتضى، فإنّه كفر من قال ذلك، و كذلك أصحابه أبو يعلى الطوسي و أبو القاسم الرازي.

قلت: و في تواليفه سبّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم، فنعوذ بالله من علم لا ينفع.

توفّي المرتضى في سنة 436 «(3).

ص: 50

-
- 1- (1) و هذا هو الصحيح، و الكلام في ثبوت ما في «نهج البلاغة» عن أمير المؤمنين عليه السلام في موضعه.
 - 2- (2) ليس هذا عقيدة الإماميّة، و الكلام في ذلك في كتابنا التحقيق في نفى التحريف عن القرآن الشريف المطبوع مراراً.
 - 3- (3) سير أعلام النبلاء 17: 588 رقم 394.

و يقول: «أبو جعفر الطوسي: شيخ الشيعة و صاحب التصانيف، أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي. قدم بغداد، و تفقه أولاً للشافعي (1)، ثم أخذ الكلام و أصول القوم عن الشيخ المفيد رأس الإمامية، و لزمه و برع، و عمل التفسير و أملى أحاديث و نوادر في مجلدين عامتها عن شيخه المفيد. و روى عن: هلال الحفار و الحسين بن عبيد الله الفحام و الشريف المرتضى و أحمد بن عبدون و طائفة. روى عنه ابنه أبو علي. و أعرض عنه الحفاظ لبدعته، و قد أحرقت كتبه عدة نوب في رحبة جامع القصر، و استتر لما ظهر عنه من التنقص بالسلف. و كان يسكن بالكرخ محلة الرافضة، ثم تحوّل إلى الكوفة و أقام بالمشهد يفقههم. و مات في المحرم سنة 460. و كان يعدّ من الأذكياء لا الأذكياء. ذكره ابن النجار في تاريخه. و له تصانيف كثيرة منها: كتاب تهذيب الأحكام كبير جداً، و كتاب مختلف الأخبار و كتاب المفصح في الإمامة، و أشياء، و رأيت له مؤلفاً في فهرسة كتبهم و أسماء مؤلفيها» (2).

و يقول بترجمة الصدوق: «ابن بابويه. رأس الإمامية، أبو جعفر، محمد بن العلامة علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة. يضرب بحفظه المثل، يقال: له ثلاث مئة مصنف، منها: كتاب دعائم الإسلام، كتاب الخواتيم، كتاب الملاهي، كتاب غريب حديث الأئمة، كتاب التوحيد، كتاب دين الإمامية، و كان أبوه من كبارهم و مصنفهم.

ص: 51

1-1) هذا لا أساس له من الصحة.

2-2) سير أعلام النبلاء 18:334 رقم 155.

حدّث عن أبي جعفر جماعة، منهم: ابن النعمان المفيد و الحسين بن عبد الله بن الفحام و جعفر بن حسنكيه القمّي» (1).

و يقول: «الشيخ المفيد: عالم الرافضة، صاحب التصانيف، الشيخ المفيد، و اسمه محمّد بن محمّد بن النعمان البغدادي الشيعي، و يعرف بابن المعلم. كان صاحب فنون و بحوث و كلام و اعتزال و أدب. ذكره ابن أبي طيّ في تاريخ الإماميّة فأتنب و أسهب و قال: كان أوحد في جميع فنون العلم: الأصلين و الفقه... إلى أن قال: مات سنة 413 و شيّعه ثمانون ألفاً.

و قيل: بلغت تواليفه مائتين، لم أقف على شيء منها و لله الحمد، يكتني أبا عبد الله» (2).

و يقول: «الكراچكي: شيخ الرافضة و عالمهم، أبو الفتح، محمّد بن علي، صاحب التصانيف. مات بمدينة صور سنة 449» (3).

و هكذا... ترجمته لعلماء الإماميّة، في أسطر قليلة، مع أغلاط و هفوات كثيرة... إلّا أنّك لا تجد في هذه التراجم شيئاً من الآثام و القبائح الموبقة... و حتّى لو كان نسب إلى أحدٍ منهم شيء مما لا يجوز لأورده كما ذكر ذلك بتراجم علماء طائفته، مؤكّداً على كثيرٍ من ذلك:

فقد ذكر بترجمة (زاهر بن طاهر) بعد أن وصفه بـ «الشيخ العالم، المحدث المفيد، المعمر، مسند خراسان، أبو القاسم ابن الإمام أبي عبد الرحمن، النيسابوري، الشحامي، المستملي، الشروطي، الشاهد»!! و عدّد مشايخه و تصانيفه... ذكر عن

ص: 52

1-1) سير أعلام النبلاء 16:303 رقم 212.

2-2) سير أعلام النبلاء 17:344 رقم 213.

3-3) سير أعلام النبلاء 18:121 رقم 61.

جماعةٍ أنّه كان يخلّ بالصلوات إخلالاً ظاهراً... (1).

و ذكر بترجمة (عمر بن محمّد، المعروف بابن طبرزد) وقد وصفه بـ «الشيخ المسند الكبير الرحلة، أبو حفص عمر بن محمّد بن معمر بن...» وعدّد شيوخه و من روى عنه من المشاهير كابن النجار والكمال ابن العديم والمجد ابن عساكر والقطب ابن أبي عصرون و أمثالهم، ثمّ أورد قول ابن نقطة: «ثقة في الحديث»، وقول ابن الحاجب: «كان مسند أهل زمانه» حتّى نقل عن ابن النجار: «كان متهاوناً بأمور الدين، رأيته غير مرّة يبول من قيام، فإذا فرغ من الإراقة أرسل ثوبه وقعد من غير استنجاء بماءٍ ولا حجر» قال الذهبي: «قلت: لعلّه يرخص بمذهب من لا يوجب الاستنجاء!».

ثمّ حكى عن ابن النجار: «وكتنا نسمع منه يوماً أجمع، فنصلّى ولا يصلّى معنا، ولا يقوم لصلاة...».

قال الذهبي: «وقد سمعت أبا العباس ابن الظاهري يقول: كان ابن طبرزد لا يصلّى» (2).

ثمّ إنّ الذهبي روى خبرين بترجمة (مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي القصّاب) في سند أحدهما «زاهر» والآخر «عمر» فقال: «في الإسنادين ضعف، من جهة زاهر وعمر، لإخلالهما بالصلاة، فلو كان في ورع كما رويتُ لمن هذا نعته» (3).

لكنّ في مشايخ الذهبي غير واحدٍ من هؤلاء، فقد نصّ -مثلاً- بترجمة

ص: 53

1- 1) سير أعلام النبلاء 20:9 رقم 5.

2- 2) سير أعلام النبلاء 21:507 رقم 266.

3- 3) سير أعلام النبلاء 10:317.

(على بن مظفر الإسكندراني، شيخ دار الحديث النفيسية!! المتوفى سنة 716): «لم يكن عليه ضوء في دينه، حملني الشره على السماع من مثله، والله يسامحه، كان يخلُّ بالصلوات، ويُرمى بعظائم!!» (1).

و ذكر بترجمة (الشيخ المعمر أبو المعالي عثمان بن علي بن المعمر بن أبي عِمامة البغدادي البَقَال): «قال ابن النَجَّار: كان عسراً، غير مرضى السيرة، يخلُّ بالصلوات، ويرتكب المحظورات» (2).

و بترجمة (الجعابي) الموصوف بـ «الحافظ البارِع العلامة، قاضي الموصل، أبو بكر محمد بن عمر بن محمد بن سلم التميمي البغدادي» قال بعد ذكره مشايخه، و أنّه حدّث عنه: أبو الحسن الدارقطني و أبو حفص ابن شاهين و ابن رزقويه و ابن مندّة و الحاكم... و بعد ذكر بعض الكلمات في الثناء عليه... قال: «و نقل الخطيب عن أشياخه أنّ ابن الجعابي كان يشرب في مجلس ابن العميد. و قال أبو عبد الرحمن السلمي: سألت الدارقطني عن ابن الجعابي، فقال: خلط؛ و ذكر مذهبه في التشيع، و كذا نقل أبو عبد الله الحاكم عن الدارقطني قال: و حدّثني ثقة أنّه خلّى ابن الجعابي نائماً و كتب على رجله، قال: فكنت أراه ثلاثة أيّام لم يمسه الماء...».. «قال الحاكم: قلت للدارقطني: يبلغني عن الجعابي أنّه تغيّر عمّا عهدناه.

قال: و أيّ تغيّر؟! قلت: بالله هل اتّهمته؟! قال: إي والله. ثمّ ذكر أشياء. فقلت:

وضّح لك أنّه خلط في الحديث؟! قال: إي والله، قلت: هل اتّهمته حتّى خفت المذهب؟! قال: ترك الصلاة و الدين» (3).

ص: 54

1- (1) معجم الشيوخ: 389 رقم 562.

2- (2) سير أعلام النبلاء 19: 453 رقم 261.

3- (3) سير أعلام النبلاء 16: 88 رقم 69.

لكنّ بقاء الكتابة على رجله ثلاثة أيام، إنّما يدلّ على عدم غسله لرجليه في الوضوء ولا يدلّ على عدم الوضوء وترك الصلاة، فلعلّه كان من القائلين بالمسح في الوضوء، تعييناً أو تخيراً، فإنّ هذا مذهب كثير من الصحابة والتابعين والفقهاء الكبار كابن جرير الطبري-صاحب التفسير والتاريخ- وأتباعه... (1).

وأما شرب المسكر، فمذكور بتراجم كثير من أعلام القوم:

ففي ترجمة (نصر) وهو: «الحافظ، المجوّد، الماهر، الرّحال، أبو محمّد، نصر بن أحمد بن نصر، الكندي البغدادي»: «قال أبو الفضل السليمانى: يقال إنّ كان أحفظ من صالح بن محمّد جزرة، إلّا أنّه كان يتّهم بشرب المسكر» (2).

وبترجمة (على بن سراج) وهو: «الإمام الحافظ البارع، أبو الحسن ابن أبي الأزهر»: «إلّا أنّ الدارقطنى قال: كان يشرب ويسكر» (3).

وبترجمة (الذهبي) وهو: «الحافظ العالم الجوّال، أبو بكر أحمد بن محمّد بن حسن بن أبي حمزة البلخي ثمّ النيسابوري» ذكر مشايخه و من حدّث عنه وهم أكابر المحدثين الحفاظ ثمّ قال: «لكنّه مطعون فيه. قال الإسماعيلي: كان مستهتراً بالشرب» (4).

وبترجمة (عبد الله بن محمّد بن الشرقي): «ذكر الحاكم أنّه رآه... قال: ولم

ص: 55

1- 1) قد بحثنا ذلك في رسالتنا: حكم الأرجل في الوضوء... وهو من البحوث المنشورة عن مؤتمر الفية الشيخ المفيد رحمه الله.

2- 2) سير أعلام النبلاء 13: 538 رقم 271.

3- 3) سير أعلام النبلاء 14: 284.

4- 4) سير أعلام النبلاء 14: 461 رقم 251.

يدع الشرب إلى أن مات، فنقموا عليه ذلك، وكان أخوه لا يرى لهم السماع منه لذلك» (1).

وبترجمة (أبو عبيد الهروي): «قال ابن خلّكان... قيل: إنّه كان يحبّ البذلة، ويتناول في الخلوة، ويعاشر أهل الأدب في مجالس اللذة و الطرب» (2).

وبترجمة (الزوزني)، وهو: «الشيخ المسند الكبير، أبو سعد أحمد بن محمّد...»

من مشاهير الصوفيّة!! حدّث عنه: ابن عساكر و السمعاني و ابن الجوزي و آخرون، «قال السمعاني: كان منهمكاً في الشرب، سامحه الله...» قال ابن الجوزي: ينسبونه إلى التسمّح في دينه» (3).

أقول:

و مثل هذه القضايا في تراجمهم كثير، وهم حفاظ، أئمّة، يقتدون بهم... وقد جاء بترجمة «الإمام!! القدوة!! العابد!! الواعظ!! محمّد بن يحيى الزبيدي، نزيل بغداد» عن السمعاني: «سمعت جماعةً يحكون عنه أشياء السكوت عنها أولى.

وقيل: كان يذهب إلى مذهب السالمية، ويقول:... إنّ الشارب و الزاني لا يلام، لأنّه يفعل بقضاء الله و قدره» (4).

فهذا مذهب القوم، وهذه أعمالهم....

و جاء بترجمة «الشيخ المعمر المحدث!!» (أحمد بن الفرج الحجازي) من

ص: 56

1- 1) سير أعلام النبلاء 15:40 رقم 22.

2- 2) سير أعلام النبلاء 17:147.

3- 3) سير أعلام النبلاء 20:57 رقم 34.

4- 4) سير أعلام النبلاء 20:318.

مشايخ:النسائي وابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهم من الأئمة، عن محمد بن عوف: «هو كذاب!! رأيته في سوق الرستن وهو يشرب مع مُردان وهو يتقيأ!! وأنا مشرفٌ عليه من كوة بيتٍ كانت لي فيه تجارة سنة 219...» (1).

فاجتمع عنده: الشرب! والكذب! والعبث بالمردان!!

وكان العبث بالمردان من أفعال غير واحدٍ من أعلام القوم، فقد جاء بترجمة قاضى القضاة!!(يحيى بن أكثم): «قال فضلك الرازى: مضيت أنا وداود الأصبهاني إلى يحيى بن أكثم، ومعنا عشرة مسائل، فأجاب في خمسةٍ منها أحسن جواب، ودخل غلام مليح، فلما رآه اضطرب، فلم يقدر يجيء ولا يذهب في مسألةٍ. فقال داود: قم، اختلط الرجل» (2).

وبترجمة(الخطيب البغدادي)الذى أطنب وأسهب الذهبي ترجمته بعد أن وصفه ب«الإمام الأوحد، العلامة المفتي، الحافظ الناقد، محدث الوقت... خاتمة الحفاظ» ونحو ذلك من الألقاب، وبعد أن أورد كلمات الأئمة في مدحه، قال:

«كان سبب خروج الخطيب من دمشق إلى صور أنه كان يختلف إليه صبي مليح، فتكلم الناس في ذلك» (3).

وبترجمة(ابن الأنماطى)وهو: «الشيخ العالم الحافظ، المجود البارع، مفيد الشام، تقى الدين أبو الطاهر إسماعيل بن عبد الله» عن ابن الحاجب: «وكان يُنَبَّر بالشرّ، سألت الحافظ الضياء عنه فقال: حافظ ثقة مفيد إلا أنه كثير الدعابة

ص:57

1-1 سير أعلام النبلاء 12:585.

2-2 سير أعلام النبلاء 12:10.

3-3 سير أعلام النبلاء 18:281.

و جاء بترجمة الحافظ أبي بكر أحمد بن إسحاق (الصبغى): «قال الحاكم:

وسمعت أبا بكر بن إسحاق يقول: خرجنا من مجلس إبراهيم الحري و معنا رجل كثير المجون، فرأى أمرد، فتقدم فقال: السلام عليك، و صافحه وقبّل عينيه و خدّه، ثم قال: حدّثنا الدّبرى بصنعاء بإسناده، قال: قال رسول الله: إذا أحبّ أحدكم أخاه فليعلمه. فقلت له: ألا تستحي؟! تلوط و تكذب فى الحديث!! يعنى: أنّه ركبّ إسناداً للمتن» (2).

هذا، ولا أريد أن أطيل فى هذا المقام، وفى كتابنا «الانتقاء» من هذا القبيل كثير، وبعضه عجيبٌ و غريبٌ!

ص: 58

1-1) سير أعلام النبلاء 22:174.

2-2) سير أعلام النبلاء 15:487.

مائة من أسناد الشيعة في إسناد السنة

قال السيّد:

«نعم آتيك- في هذه العجالة- بما أمرت، مقتصراً على ثلاثة ممّن شدّت إليهم الرحال، وامتدت نحوهم الأعناق، على شرط أن لا أكلف بالاستقصاء، فإنّه ممّا يضيق عنه الوسع في هذا الإملاء، وإليك أسماءهم وأسماء آبائهم، مرتّبةً على حروف الهجاء».

أقول:

فأورد رحمه الله أسماء مائة من رجال الصحاح، نصّ علماء أهل السنة في الجرح والتعديل على تشييعهم، وهم:

أبان بن تغلب القارئ الكوفي.

إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي.

أحمد بن المفضل الحفري الكوفي.

إسماعيل بن أبان الأزدي الكوفي.

إسماعيل بن خليفة الملائى الكوفي.

إسماعيل بن زكريّا الأسدي الخلقاني الكوفي.

إسماعيل بن عبّاد، المعروف بالصاحب بن عبّاد.

ص: 59

إسماعيل بن عبد الرحمن، المعروف بالسدي.

إسماعيل بن موسى الفزاري الكوفي.

تليد بن سليمان الكوفي.

ثابت بن دينار، المعروف بأبي حمزة الثمالي.

ثوير بن أبي فاختة أبو الجهم الكوفي.

جابر بن يزيد الجعفي.

جرير بن عبد الحميد الضبي الكوفي.

جعفر بن زياد الأحمر الكوفي.

جعفر بن سليمان الضبعي.

جميع بن عميرة الكوفي.

الحارث بن حصيرة الكوفي.

الحارث بن عبد الله الهمداني.

حبيب بن أبي ثابت الأسدي الكاهلي.

الحسن بن حي الهمداني.

الحكم بن عتيبة الكوفي.

حماد بن عيسى الجهنّي.

حمران بن أعين.

خالد بن مخلد القطواني.

داود بن أبي عوف أبو الجحاف.

زبيد بن الحارث الياشي الكوفي.

زيد بن الحباب الكوفي.

سالم بن أبي الجعد الأشجعي الكوفي.

سالم بن أبي حفصة العجلي الكوفي.

سعد بن طريف.

سعيد بن أشوع.

سعيد بن خيثم الهلالي.

سلمة بن الفضل الأبرش.

سلمة بن كهيل.

سليمان بن صرد الخزاعي.

سليمان بن طرخان التيمي.

سليمان بن قرم الضبي.

سليمان بن مهران، المعروف بالأعمش.

شريك بن عبد الله القاضي.

شعبة بن الحجاج العتكي.

صعصعة بن صوحان العبدى.

طاووس بن كيسان الخولاني.

ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلى.

عامر بن واثلة الليثي المكي أبو الطفيل.

عباد بن يعقوب الرواجني.

عبد الله بن داود الهمداني الكوفي.

عبد الله بن شداد بن الهاد الليثي.

عبد الله بن عمر، الملقب مشكدانة.

عبد الله بن لهيعة الحضرمي.

عبد الله بن ميمون القدّاح المكيّ.

عبد الرحمن بن صالح الأزدي الكوفي.

عبد الرزّاق بن همّام الصنعاني.

عبد الملك بن أعين.

عبيد الله بن موسى العبسيّ.

عثمان بن عمير الكوفي البجليّ.

عدىّ بن ثابت الكوفي.

عطية بن سعد العوفي.

العلاء بن صالح التيميّ الكوفي.

علقمة بن قيس النخعيّ.

على بن بديمة.

على بن الجعد البغداديّ.

على بن زيد القرشيّ التيميّ البصريّ.

على بن صالح.

على بن غراب.

على بن قادم الخزاعيّ الكوفيّ.

على بن المنذر الطرائفيّ.

على بن هاشم بن البريد.

عمّار بن زريق الكوفيّ.

عمّار الدهنيّ الكوفيّ.

عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي.

عوف بن أبي جميلة.

الفضل بن دكين.

فضيل بن مرزوق.

فطر بن خليفة.

مالك بن إسماعيل، أبو غسان النهدي.

محمد بن خازم أبو معاوية الضرير.

محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري.

محمد بن عبيد الله بن أبي رافع المدني.

محمد بن فضيل بن غزوان.

محمد بن مسلم الطائفي.

محمد بن موسى الفطري المدني.

معاوية بن عمّار الدهني.

معروف بن خربوذ الكرخي.

منصور بن المعتمر السلمي.

المنهال بن عمرو الكوفي.

موسى بن قيس الحضرمي.

نفيع بن الحارث أبو داود النخعي.

نوح بن قيس بن رباح الحداني.

هارون بن سعد العجلي.

هاشم بن البريد الكوفي.

هبيرة بن بريم الحميري.

هشام بن زياد أبو المقدام البصري.

هشام بن عمّار الدمشقي.

هشيم بن بشير الواسطي.

وكيع بن الجراح الرواسي الكوفي.

يحيى بن الجزّار العرني الكوفي.

يحيى بن سعيد القطان.

يزيد بن أبي زياد الكوفي.

أبو عبد الله الجدلي.

ثم قال السيّد:

«و هذا آخر من أردنا ذكرهم في هذه العجالة، وهم مائة بطل من رجال الشيعة، كانوا حجج السّنة، وعيبة علوم الأُمة، بهم حُفظت الآثار النبوية، وعليهم مدار الصحاح و السنن و المسانيد، ذكرناهم بأسمائهم، و جئنا بنصوص أهل السّنة على تشييعهم و الاحتجاج بهم، نزولاً في ذلك على حكمكم.

و أظنّ المعترضين سيعترفون بخطئهم في ما زعموه من أنّ أهل السّنة لا يحتجّون برجال الشيعة، و سيعلمون أنّ المدار عندهم على الصدق و الأمانة، بدون فرق بين السّنيّ و الشيعي.

و لو رُدّ حديث الشيعة مطلقاً لذهبت جملة الآثار النبويّة، كما اعترف به الذهبي في ترجمة أبان بن تغلب من ميزانه، و هذه مفسدة بيّنة.

و أنتم-نصر الله بكم الحقّ-تعلمون أنّ في سلف الشيعة ممّن يحتجّ أهل

السُّنَّةُ بهم غير الذين ذكرناهم، وأنهم أضعاف أضغاف تلك المائة عدداً، وأعلى منهم سنداً، وأكثر حديثاً، وأغزر علماً، وأسبق زمناً، وأرسخ في الشَّيْعِ قدماً.

ألا وهم رجال الشيعة من الصحابة-رضى الله عنهم أجمعين-وقد أوقفناكم على أسمائهم الكريمة في آخر فصولنا المهمة.

وفي التابعين ممَّن يحتجُّ بهم من أثبات الشيعة كلَّ ثقة حافظ ضابط متقن حجة....

كالَّذين استشهدوا في سبيل الله نصرَةً لأمير المؤمنين، أيام الجمل الأصغر والجمل الأكبر وصِفِّين والنهروان، وفي الحجاز واليمن حيث غار عليهما بسر بن أرطاة، وفي فتنة الحضرمي المرسل إلى البصرة من قبل معاوية.

وكالَّذين استشهدوا يوم الطفِّ مع سيّد شباب أهل الجنة.

والَّذين استشهدوا مع حفيده الشهيد زيد، وغيره من أباة الضيم، الثائرين لله من آل محمّد.

وكالَّذين قتلوا صبراً، ونفوا عن عقر ديارهم ظلماً.

والَّذين أخلدوا إلى التقيّة خوفاً وضعفاً، كالأحنف بن قيس والأصبغ بن نباتة ويحيى بن يعمر أول من نَقَطَ الحروف، والخليل بن أحمد مؤسّس علم اللغة والعروض، ومعاذ بن مسلم الهراء واضع علم الصرف، وأمثالهم ممَّن يستغرق تفصيلهم المجلّدات الضخمة.

ودع عنك من تحامل عليهم النواصب بالقدح والجرح، فضعّفوهم ولم يحتجّوا بهم.

وهناك مئات من أثبات الحفظة وأعلام الهدى من شيعة آل محمّد، أغفل أهل السُّنَّة ذكرهم، لكنّ علماء الشيعة أفردوا لذكرهم فهارس و معاجم تشتمل على

أحوالهم، ومنها تعرف أياديهم البيضاء في خدمة الشريعة الحنفية السمحاء.

و من وقف على شؤونهم يعلم أنَّهم مثال الصدق والأمانة والورع والزهد والعبادة والإخلاص في النصيح لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وآله وسلم عز وجل ولأئمة المسلمين ولعامتهم. نفعنا الله ببركاتهم وبركاتكم، إنه أرحم الراحمين» (1).

أقول:

فقد تبين أن موضوع هذه المراجعة وجود رجال من الشيعة في الصحاح الستة احتج بهم أصحابها، فذكر السيد رحمه الله منهم أسماء مائة رجل، ونقل كلمات العلماء فيهم الدالة على تشييعهم.

فما هي الصحاح الستة؟ ومن هم أصحابها؟

و هل إن جميع أخبارها صحاح حقاً؟

و من هم علماء الجرح والتعديل؟

و ما هي الأسس والضوابط في الجرح والتعديل عندهم؟

و ما هو التشييع؟ ومن هم الشيعة؟

و ما هو وجه دلالة الكلمات الواردة في حق الرجال المذكورين على مدعى السيد؟

ص: 66

إنّ المشهور بين القوم صحّة ستّة كتب، وهي:

1-الصحيح، للبخارى، محدّد بن إسماعيل، المتوفّى سنة 256.

2-الجامع الصحيح، لمسلم بن الحجاج النيسابوري، المتوفّى سنة 261.

3-الصحيح من سنن المصطفى، لأبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفّى سنة 275.

4-الصحيح، للترمذى، محدّد بن عيسى، المتوفّى سنة 279.

5-السنن، للنسائي، أحمد بن شعيب، المتوفّى سنة 303.

6-السنن، لابن ماجه، محدّد بن يزيد القزويني، المتوفّى سنة 275.

و منهم من عدّ منها كتاب الموطأ لمالك بن أنس، المتوفّى سنة 179، ولم يعدّ فيها كتاب ابن ماجه، كابن الأثير الجزري، صاحب كتاب جامع الأصول.

ثمّ إنّ غير واحدٍ منهم تكلم في كتب الترمذى وأبي داود والنسائي وابن ماجه، وهي المسمّاة ب«السنن الأربعة» فنصّ على وجود الأخبار الضعيفة بل الموضوعة فيها، ومن هؤلاء: ابن تيمية الحرّاني، في موارد عديدة من كتاب منهاج السنّة كما لا يخفى على من راجعه، ومن هنا تراهم يعبرون ب الصحيحين فقط، قاصدين كتابي البخارى ومسلم.

غير أنّهم اختلفوا في الكتابين، فالمشهور بينهم أنّ كتاب البخارى هو أصحّ الكتابين وقال جماعة- وفيهم بعض الأئمة الكبار- بتقدّم كتاب مسلم.

وعلى كلّ حال، فالكتابان عند الجمهور أصحّ الكتب بعد القرآن.

لكنَّ المحقّقين منهم ذهبوا إلى وجود الأحاديث والآثار الباطلة والمكذوبة في الصحيحين أيضاً، فهناك عدد كبير من الأخبار في الكتابين تكلم فيها العلماء، حتّى إن بعضهم-كابن الجوزي-أورد من أخبارهما في كتابه الموضوعات، ونصّ ابن تيمية على أنّ كتاب البخاري فيه أغلاط.

فمن الأحاديث التي أبطلها جماعة من الأعلام: ما أخرجه البخاري في كتاب التفسير بإسناده عن ابن عمر، قال: «لَمَّا تَوَفَّى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي، جَاءَ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ فَسَأَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ قَمِيصَهُ يَكْفُنَ فِيهِ أَبَاهُ، فَأَعْطَاهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَقَامَ عُمَرُ فَأَخَذَ بِثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ رَبُّكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ؟! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: إِنَّمَا خَيْرَنِي اللَّهُ فَقَالَ:

«اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً» وسأزيده على السبعين. قال: إنّه منافق! قال: فصلّى عليه رسول الله. فأنزل الله: «وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ».

وقد تكلم في هذا الحديث عدّة من أعلام الأئمة المحقّقين، كالباقلاني، وإمام الحرمين الجويني، والغزالي، والداودي... قال الحافظ ابن حجر في شرحه:

«أقدم جماعة من الأكابر على الطعن في صحّة هذا الحديث» فذكر كلمات بعضهم (1) وذكرها القسطلاني أيضاً وقال: «هذا عجيب من هؤلاء الأئمة» (2).

و ممّا أخرجه مسلم و البخاري و تكلم فيه العلماء، ما أخرجه في قصّة الإسراء عن شريك، عن أنس بن مالك، قال: «ليلة أُسْرِىَ بِرَسُولِ اللَّهِ مِنْ مَسْجِدِ الْكَعْبَةِ: أَنَّهُ جَاءَهُ ثَلَاثَةُ نَفَرٍ قَبْلَ أَنْ يُوحَى إِلَيْهِ وَ هُوَ نَائِمٌ...» فقالوا: «أقبل أن يوحى

ص: 68

1- (1) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 8:272.

2- (2) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري 7:155.

ولنكتف بهذين الحديثين، وقد ذكرناهما للتمثيل، ومن شاء المزيد فليرجع إلى الجزء السادس من كتابنا الكبير (2).

هذا بالنسبة إلى أحاديث الكتابين.

وأما بالنسبة إلى رجالهما، فالكلام أيضاً طويل عريض، حتى إنَّ الحافظ ابن حجر عقد في مقدّمة شرحه فصلاً حولهم، يحاول فيه الدفاع عن كتاب البخاري (3)، وقد كان في رجال البخاري من تكلم فيه أو تركه مسلم، وفيهم من تكلم فيه سائر أرباب الصحاح، وفيهم من تكلم فيه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتم وأمثالهم من الأئمة....

وأنت إذا دققت النظر في دفاعه وجدته في كثير من الموارد يعتذر بما هو في الحقيقة تسليمٌ بالطعن، كقوله: «ليس له عند البخاري سوى حديث واحد» وقوله: «هذا تعنت زائد، وما بمثل هذا تضعف الأثبات ولا تردُّ الأحاديث الصحيحة» ونحو ذلك من الأعذار، وجاء في (بكر بن عمرو أبو الصديق البصري الناجي): «قال ابن سعد: يتكلمون في أحاديثه ويستكرونها» فقال ابن حجر في الدفاع عنه: «قلت: ليس له في البخاري سوى حديث واحدٍ عن أبي سعيد، في

ص: 69

1 - 1) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج 2: 209، صحيح البخاري بشرح الكرمانى 25: 204، زاد المعاد في هدى خير العباد 3: 42.

2 - 2) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار تحت عنوان: أحاديث من الصحيحين في الميزان 6: 182-235.

3 - 3) الفصل التاسع، في أسماء من طعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتباً لهم على حروف المعجم والجواب عن الاعتراضات موضعاً موضعاً. مقدّمة فتح الباري في شرح صحيح البخاري: 381-465.

قصة الذى قتل تسعة و تسعين نفساً من بنى إسرائيل ثم تاب. و احتجّ به الباقون» فأين الجواب؟!

و كذا الكلام فى رجال صحيح مسلم....

و لنكتف بهذا القدر، فإنه باب واسع....

ص:70

إشارة

وأنمة القوم في تعديل رجال الحديث و جرحهم، المرجوع إليهم في قبول الرواي أو رده، كثيرون...وهم يأخذون بأقوالهم و يعتمدون على آرائهم، إلا أنهم في أنفسهم أناسٌ مقدوحون مجروحون على لسان المتأخرين عنهم و المحققين عندهم، فانظر على من يعتمدون؟! و لمن يقلّدون؟!

و لا بأس هنا بذكر عدّة من أعلام الجرح و التعديل و ما قيل فيهم (1).

1- يحيى بن سعيد القطان (198):

فمنهم: القطان الذي وصفه الذهبي ب«الإمام الكبير، أمير المؤمنين في الحديث...عنى بهذا الشأن أتمّ عناية، ورحل فيه، وساد الأقران و انتهى إليه الحفظ. و تكلم في العلل و الرجال، و تخرّج به الحفاظ...قال على بن المديني:

ما رأيت أحداً أعلم بالرجال من يحيى بن سعيد...»، و الذي تقدّم كونه من رجال الصحاح الشيعية.

قال الذهبي: «قلت: كان يحيى بن سعيد متعنّناً في نقد الرجال، فإذا رأيته قد وثّق شيخاً فاعتمد عليه، أما إذا لّين أحداً فتأنّ في أمره حتّى ترى قول غيره فيه، فقد لّين مثل إسرائيل و همام و جماعة، احتجّ بهم الشيخان...» (2).

ص: 71

1- 1) و هذا أيضاً فصلٌ من فصول كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء.

2- 2) سير أعلام النبلاء 9: 183.

2- يحيى بن معين (233):

و منهم: ابن معين، وصفه بـ «الإمام الحافظ الجهابذ شيخ المحدثين» (1).

و ذكره فى ميزانه لأنّ أبا داود كان يقع فيه، و لأنّ أحمد كان لا يرى الكتابة عنه... (2).

و جاء بترجمته عن الحسين بن فهم: سمعت يحيى بن معين يقول: كنت بمصر، فرأيت جاريةً بيعت بألف دينار، ما رأيت أحسن منها، صلّى الله عليها.

فقلت: يا أبا زكريّا، مثلك يقول هذا؟! قال: نعم صلّى الله عليها و على كلّ مليح!!

و قد حمل الذهبى ذلك على الدعابة!! (3)

3- على بن المدينى (234):

و منهم: ابن المدينى، ترجم له الذهبى بـ «الشيخ الإمام الحجّة، أمير المؤمنين فى الحديث» (4) و كذا غيره، و أكثروا من النقل عنه و الاعتماد عليه فى الرجال، لكنّ الذهبى أورده فى ميزانه فذكر امتناع مسلم و إبراهيم الحربى من الرواية عنه و أنّ العقيلي ذكره فى كتاب الضعفاء.

و روى الخطيب فى تاريخه بترجمته قصّةً بسندٍ صحيح: قال ابن أبى دؤاد للمعتصم: يا أمير المؤمنين! هذا يزعم -يعنى أحمد بن حنبل- أنّ الله يرى فى الآخرة، و العين لا تقع إلّا على محدود، و الله لا يُحدّ. فقال: ما عندك؟! قال: يا

ص: 72

1- 1) سير أعلام النبلاء 11: 71 رقم 28.

2- 2) ميزان الاعتدال 4: 410.

3- 3) سير أعلام النبلاء 11: 87.

4- 4) سير أعلام النبلاء 11: 41 رقم 22.

أمير المؤمنين! عندي ما قاله رسول الله؛ قال: وما هو؟! قال: حدّثني غندر، حدّثنا شعبة، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير، قال: كنّا مع النّبيّ في ليلة أربع عشرة، فنظر إلى البدر فقال: إنكم سترون ربكم كما ترون هذا البدر لا تضامون في رؤيته.

فقال لابن أبي دؤاد: ما تقول؟! قال: انظر في إسناد هذا الحديث. ثمّ انصرف.

فوجّه إلى علي بن المديني، وعلي ببغداد مُمْلِق، ما يقدر على درهم، فأحضره، فما كلّمه بشيء حتّى وصّ له بعشرة آلاف درهم، وقال: هذه وصلك بها أمير المؤمنين؛ وأمر أن يُدفع إليه جميع ما استحقّ من أرزاقه، وكان له رزق سنتين، ثمّ قال له: يا أبا الحسن! حديث جرير بن عبد الله في الرؤية ما هو؟ قال: صحيح، قال: فهل عندك عنه شيء؟ قال: يعفيني القاضي من هذا؛ قال: هذه حاجة الدهر.

ثمّ أمر له بثيابٍ وطيبٍ ومركبٍ بسرجه ولجامه، ولم يزل حتّى قال له: في هذا الإسناد من لا يُعمل عليه ولا على ما يرويه...» (1).

وهذه القصّة مخلة بعدالة الرجل كما هو واضح، ولذا اضطرب الخطيب و الذهبي وغيرهما كيف يجيبون عنها...فراجع.

وأما ذكر العقيلي له في الضعفاء، فقد انزعج منه الذهبي بشدّة، فقال له: «أفما لك عقل يا عقيلي؟! أ تدرى في من تتكلّم؟!» قال: «وهذا أبو عبد الله البخاري، و ناهيك به! قد شحن صحيحه بحديث علي بن المديني» (2).

ص: 73

1- (1) تاريخ بغداد 11:466، [1] سير أعلام النبلاء 11:52.

2- (2) ميزان الاعتدال 3:140.

و منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني الدمشقي، فقد أكثروا من النقل عنه و الاعتماد عليه في نقد الرجال، كما لا يخفى على من يراجع كتب هذا الشأن.

وقد وصفوه بألقاب ضخمة، فالذهبي وإن لم يترجم له في سير أعلام النبلاء فقد ذكره في تذكرة الحفاظ و وصفه بالحافظ الإمام، حدّث عنه: أبو داود و الترمذی و النسائي...، ثم أورد ثقتة عن النسائي و غيره.

و هم في نفس الوقت ينصّون على كونه ناصبياً..

قال الذهبي: قال الدارقطني: كان من الحفاظ الثقات المصنّفين، وفيه انحراف عن عليّ (1).

وقال ابن حجر: قال ابن حبان في الثقات: كان حروري المذهب، و لم يكن بداعية، و كان صلياً في السنة، حافظاً للحديث، إلا أنّه من صلابته ربّما كان يتعدّى طوره. و قال ابن عدی: كان شديد الميل إلى مذهب أهل دمشق في الميل على عليّ. و قال السلمی عن الدارقطني بعد أن ذكر توثيقه: لكن فيه انحراف عن عليّ، اجتمع على بابه أصحاب الحديث، فأخرجت جارية له فرّوجةً لتذبحها فلم تجد من يذبحها، فقال: سبحان الله! فرّوجة لا يوجد من يذبحها و عليّ يذبح في ضحوة نيفاً و عشرين ألف مسلم.

قلت: و كتابه في الضعفاء يوضّح مقالته، و رأيت في نسخة من كتاب ابن حبان: حريزي المذهب، و هو -بفتح الحاء المهملة و كسر الراء و بعد الياء زاي-

ص: 74

نسبة إلى حريز بن عثمان المعروف بالنصب، وكلام ابن عدى يؤيد هذا، وقد صحّف ذلك أبو سعد ابن السمعانى فى الأنساب، فذكر فى ترجمة الجريرى-بفتح الجيم-أن إبراهيم بن يعقوب هذا كان على مذهب محمد بن جرير الطبرى، ثم نقل كلام ابن حبان المذكور. وكأنه تصحّف عليه، والواقع أن ابن جرير يصلح أن يكون من تلامذة إبراهيم بن يعقوب لا بالعكس، وقد وجدت رواية ابن جرير عن الجوزجاني فى عدة مواضع من التفسير و التهذيب و التاريخ» (1).

أقول:

أودّ التنبيه على أمور:

الأول: إنّ النسائى قد وثّق هذا الناصبى، وقد أخرج عنه هو وأبو داود و الترمذى... والمهمُّ إخراج النسائى عنه، لأنّهم ذكروا بترجمته أنّ له فى سننه شرطاً أشدّ من شرط الشيخين، فيظهر أنّ شرطه كان متوفراً فى هذا الناصبى؟! كما كان متوفراً فى عمر بن سعد، الذى أخرج عنه، وقد قال يحيى بن معين: كيف يكون قاتل الحسين ثقة؟! ومع ذلك نرى القوم يصفون النسائى بالتشيّع، لأنّه تكلم فى معاوية رئيس الفرقة الباغية!!

و الثانى: إنّ تهذيب التهذيب، تهذيب لكتاب تهذيب الكمال للحافظ المزيّ، والمزيّ قد ذكر هذا الرجل، ولم يتعرّض لنصبه أبداً!

و الثالث: إنّ الذهبى وإنّ لم يعدّ الرجل فى النبلاء، فقد ترجم له فى تذكرة الحفاظ فلمّا أورد كلام الدارقطنى بتره!

و الرابع: إنّ ابن حجر بعد أن ذكر ما نقلناه من تهذيبه، قال فى تقريبه-وهو

ص: 75

تلخيص التهذيب:- «ثقة حافظ، رُمي بالنصب» (1). لكنّه في غير موضعٍ من مقدّمته يقول بعد نقل قول الجوزجاني: «قلت: و الجوزجاني غالٍ في النصب» (2).

فإذا كان غالباً في النصب، كيف يقول: رُمي بالنصب؟!

وإذا كان غالباً في النصب، كيف يكون ثقة؟!

والخامس: إنّ صدور هكذا تصحيف من السمعاني بعيد جداً، بل أظنُّ أنّ هناك تعمّداً في هذا التصحيف.

والسادس: إنّ الذهبي الذي بتر كلام الدارقطني و أورده منقوصاً، قد وصف الرجل في ميزانه بالنصب صراحةً (3).

و كيف كان، فقد رأيت كيف يحاولون التغطية على صحاحهم و رجالهم!!

5- العجلي (261):

و منهم: أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي، المترجم له في سير أعلام النبلاء ب «الإمام الحافظ الأوحّد الزاهد» «له مصنّف مفيد في الجرح و التعديل، طالعته و علّقت منه فوائد تدلّ على تبخّره بالصنعة وسعة حفظه» (4).

وقد أكثر من النقل عنه الحافظ ابن حجر وغيره أيضاً.

و كتابه المذكور اسمه تاريخ الثقات و قد جاء فيه: «عمر بن سعد بن أبي وقّاص. كان يروى عن أبيه أحاديث، و روى الناس عنه، و هو الذي قتل

ص: 76

1- 1) تقريب التهذيب 1: 47.

2- 2) مقدّمة فتح الباري: 404.

3- 3) ميزان الاعتدال 1: 76.

4- 4) سير أعلام النبلاء 12: 505.

الحسين.قلت:كان أمير الجيش و لم يباشر قتله!!» (1).

وقد أورد ابن حجر هذه الكلمة بترجمة عمر بن سعد من تهذيب التهذيب ، ثم قال:«وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين:كيف يكون من قتل الحسين ثقة؟!» (2).

قلت:وكيف يكون الموثق له ثقة؟! وكيف يُعتمد على توثيقاته؟!

6-أبو حاتم الرازي(277):

و منهم: محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران،الإمام الحافظ الناقد، شيخ المحدثين...كان من بحور العلم،طوّف البلاد،وبرع في المتن والإسناد، و جمع وصنّف،وجرح وعدّل،وصحّح وعلّل...وهو من نظراء البخاري و من طبقاته،ولكنّه عمّر بعده أزيد من عشرين عاماً».

وتجد آراءه في الرجال واعتمادهم عليها في تهذيب الكمال و تهذيب التهذيب و مقدّمة فتح الباري و ميزان الاعتدال وغيرها من كتب الجرح والتعديل، وقد جمع آراء ابنه في كتاب الجرح والتعديل.

و مع ذلك،فقد ذكر الذهبي بترجمته ما نصّه:«إذا وثّق أبو حاتم رجلاً فتمسّك بقوله،فإنّه لا يوثّق إلا رجلاً صحيح الحديث،وإذا ليّن رجلاً أو قال فيه:

لا يحتجّ به فتوقّف،حتّى ترى ما قال غيره فيه،فإنّ وثّقه أحد فلا تبني على تجريح أبي حاتم،فإنّه متعنّت في الرجال،قد قال في طائفة من رجال الصحاح:ليس بحجة،ليس بقوى،أو نحو ذلك» (3).

ص:77

1- (1) تاريخ الثقات:357.

2- (2) تهذيب التهذيب 7:396. [1]

3- (3) سير أعلام النبلاء 13:260.

و منهم: ابن خراش، فقد أكثروا من ذكر آرائه في الرجال، واعتمدوا عليها في نقدهم، وقد وصفه الذهبي لدى ترجمته بقوله: «ابن خراش الحافظ الناقد البارع، أبو محمد عبد الرحمن بن يوسف...» لكنهم تكلموا فيه لأنه قد خرج مثالب أبي بكر وعمر ونسبوه إلى الرفض، وقال الذهبي: كان علمه وبالأ وسعيه ضاللاً وقال ابن حجر في موضع من المقدمة بعد إيراد رأيه -بالرغم من إكثاره من النقل عنه واعتماده عليه فيها: -«ابن خراش مذكور بالرفض والبدعة، فلا يلتفت إليه» (1).

8-أبو جعفر العقيلي (322):

و منهم: العقيلي، قال الذهبي: «العقيلي: الإمام الحافظ الناقد، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، العقيلي، الحجازي، مصنف كتاب الضعفاء (2) وقد أكثر عنه النقل في كتبه، وكذا ابن حجر الحافظ، إلا أنهم قد اعترضوا عليه رأيه وردوا قوله في موارد كثيرة، حتى خاطبه الذهبي -رداً على جرحه لعل بن المديني- بقوله: «أما لك عقل يا عقيلي؟!» (3).

9-أبو حاتم ابن حبان (354):

ص: 78

1- (1) مقدمة فتح الباري: 431.

2- (2) سير أعلام النبلاء 15: 236.

3- (3) ميزان الاعتدال 3: 140.

و منهم: أبو حاتم محمد بن حبان البستي، ترجمه في سير أعلام النبلاء ب«الإمام العلامة، الحافظ المجود، شيخ خراسان...» لكن أورده في ميزانه، و تبعه ابن حجر في لسانه.

وقد جاء فيهما: قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح- وذكره في طبقات الشافعية غلط-: و الغلط فاحش في تصرفه. و صدق أبو عمرو، له أوهام كثيرة تتبع بعضها الحافظ ضياء الدين.

وقد بدت من ابن حبان هفوة فطعنوا فيه بها، قال أبو إسماعيل الأنصاري شيخ الإسلام....

قال أبو إسماعيل الأنصاري: سمعت عبد الصمد بن محمد بن محمد يقول:

سمعت أبي يقول: أنكروا على ابن حبان قوله: النبوة العلم والعمل، و حكموا عليه بالزندقة و هجره، و كتب فيه إلى الخليفة فأمر بقتله، و سمعت غيره يقول: و لذلك أخرج إلى سمرقند... (1).

ثم إنهم بالرغم من كثرة النقل عنه في الجرح و التعديل، عبّروا عنه في بعض المواضع بما لا يليق، فمثلاً- وصفه الذهبي في موضع ب«الخساف المتهور»! (2) و ب«الخساف المتفاح» (3).

10- أبو الفتح الأزدي (374):

و منهم: أبو الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي، ذكره الذهبي و وصفه ب«الحافظ البار، صاحب كتاب الضعفاء» ثم قال بترجمته: «قلت: و عليه في

ص: 79

1- 1) لسان الميزان 5: 112-113.

2- 2) ميزان الاعتدال 4: 8.

3- 3) سير أعلام النبلاء 10: 267.

كتابه فى الضعفاء مؤاخذات، فإنه ضَعَف جماعةً بلا دليل، بل قد يكون غيره قد وثَّقهم» (1).

وقال ابن حجر- بالرغم من اعتماده على آرائه فى مواضع كثيرة- معلقاً على طعنه فى أحد رجال البخارى: «قد قدّمت غير مرّة أنّ الأزدى لا يعتبر تجريحه، لضعفه هو» (2).

11-الدارقطنى(385):

و منهم: أبو الحسن على بن عمر الدارقطنى البغدادى. قال الذهبى:

«الدارقطنى الإمام الحافظ المجوّد، شيخ الإسلام، علم الجهابذة».. «كان من بحور العلم و من أنمّة الدنيا، انتهى إليه الحفظ و معرفة علل الحديث و رجاله».

ثم نقل عن الخطيب: «حدّثنى حمزة بن محمّد بن طاهر: أنّ الدارقطنى كان يحفظ ديوان السيّد الحميرى، فنُسب لذا إلى التشيع» (3).
أقول:

أكان يحفظ شعر السيّد الحميرى، الذى هو من أبدع مدائح أهل البيت، وأقوى الأشعار فى مناقبهم الدالّة على أفضليّتهم، ولذا وُصف ب«الرافضى الجلد» (4) لجودته الشعرية فقط؟! و من غير قبول للمعانى المشتمل عليها؟!

ص:80

1- (1) سير أعلام النبلاء 16:348.

2- (2) مقدّمة فتح البارى:430.

3- (3) سير أعلام النبلاء 16:449.

4- (4) سير أعلام النبلاء 8:44.

لا أحد يصدّق بهذا أبداً... ولذا نُسب إلى التشيع!!

12- ابن حزم (456):

و منهم: على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، فإنّهم ينقلون عنه كثيراً و يقبلون قوله في الرجال و الحديث.

و قد جاء بترجمته (1): «كان ممّا يزيد في شنّاته تشييعه لأمرأى بنى أميّة ماضيهم و باقيهم، و اعتقاده لصحة إمامتهم، حتّى لنسب إلى النصب».

«و قد امتحن لتطويل لسانه في العلماء، و شرّد عن وطنه».

«قال أبو العباس ابن العريف: كان لسان ابن حزم و سيف الحجاج شقيقين».

و قال ابن حجر: «كان واسع الحفظ جدّاً، إلّا أنّه لثقة حافظته كان يهجم، كالقول في التعديل و التخريج (2) و تبين أسماء الرواة، فيقع له من ذلك أوهام شنيعة. و قد تتبّع كثيراً منها الحافظ قطب الدين الحلبي ثمّ المصري من المحلّي خاصّةً، و سأذكر منها أشياء...» (3).

13- ابن الجوزي (597):

و منهم: أبو الفرج ابن الجوزي الحنبلي، له كتاب في «الضعفاء» و كتاب

ص: 81

1- 1) سير أعلام النبلاء 18:184.

2- 2) كذا.

3- 3) لسان الميزان 4:198.

قال الذهبى بترجمة أبان بن يزيد العطار: «قد أورده العلامة أبو الفرج ابن الجوزى فى الضعفاء، ولم يذكر فيه أقوال من وثّقه، وهذا من عيوب كتابه، يسرد الجرح ويسكت عن التوثيق» (1).

وقال ابن حجر بترجمة ثمامة بن الأشرس بعد ذكر قصّة: «دلّت هذه القصّة على أنّ ابن الجوزى حاطب ليل لا ينقد ما يحدث به» (2).

وقال الذهبى بترجمته عن الموقانى: «وكان كثير الغلط فى ما يصنّفه، فإنّه كان يفرغ من الكتاب ولا يعتبره» قال الذهبى: «قلت: له وهم كثير فى تواليفه» (3).

وقال السيوطى: «قال الذهبى فى التاريخ الكبير: لا يوصف ابن الجوزى بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة، بل باعتبار كثرة اطلاعه وجمعه» (4).

وقال السيوطى فى تعقيباته: «واعلم أنّه جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلي وغيرهم أنهم يحكمون على حديث بالبطلان من حيثيّة سندٍ مخصوص، لكون راويه اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون ذلك المتن معروفاً من وجهٍ آخر، ويذكرون ذلك فى ترجمة ذلك الراوى يجرحونه به، فيغتّر ابن الجوزى بذلك ويحكم على المتن بالوضع مطلقاً ويورده فى كتاب الموضوعات، وليس هذا بلائق، وقد عاب عليه الناس ذلك، آخرهم الحافظ ابن حجر» (5).

ص: 82

1- 1) ميزان الاعتدال 1: 16.

2- 2) لسان الميزان 2: 84.

3- 3) تذكرة الحفاظ 4: 1347.

4- 4) طبقات الحفاظ: 480.

5- 5) اللآلى المصنوعة 1: 117.

و منهم:شمس الدين أحمد بن عثمان الذهبي، صاحب المصنّفات الرجالية و التاريخية الكثيرة، فإنّه الذي يرجع إليه فى القرون الأخيرة، و على كتبه يعتمد الباحثون و المحقّقون.

و لكنّه موصوفٌ بالتعصّب الشديد ضدّ المخالفين له فى العقيدة و المذهب، فقد وصفه تلميذه السبكي -بعد أن ذكره بالألقاب الفخمة، و أثنى عليه الثناء البالغ الجميل- بما هذا نصّه: «و كان شيخنا-و الحقّ أحقّ ما قيل، و الصدق أولى ما أثره ذو السبيل-شديد الميل إلى آراء الحنابلة، كثير الإزراء بأهل السُنّة...فلذلك لا ينصفهم فى التراجم، و لا يصفهم بخير»..«صنّف التاريخ الكبير و ما أحسنه لو لا تعصّب فيه»⁽¹⁾.

و ذكر السبكي عن الحافظ العلائي أنّ الذهبي قد أثّرت عقيدته فى طبعه انحرافاً شديداً عن مخالفه، فإذا ترجم أحداً منهم لا يبالغ فى وصفه، بل يكثر من قول من طعن فيه....

بل قال السبكي: «و الذى أدركنا عليه المشايخ النهى عن النظر فى كلامه، و عدم اعتبار قوله، و لم يكن يستجرى أن يُظهر كتبه التاريخية إلّا لمن يغلب على ظنّه أنّه لا ينقل عنه ما يعاب عليه»⁽²⁾.

أقول:

فمن كان هذا حاله مع علماء مذاهب السُنّة من الحنفية و الشافعية، و مع

ص:83

1- (1) طبقات الشافعية 9:103 و 104.

2- (2) طبقات الشافعية 13:2-14.

غيرهم من المخالفين له في العقيدة أو الفروع، كيف يرتجى منه أن يترجم للشيخ أبي جعفر الكليني الإمامي مثلاً بأكثر من ثلاثة أسطر؟!

و من كان لا- ينصف علماء المذاهب السنية في التراجم و لا- يذكرهم بخير، كيف يرتجى منه أن لا- يقول في حق الشيخ أبي جعفر الطوسي: «أعرض عنه الحفاظ لبدعته، وكان يعدُّ من الأذكياء لا الأذكياء»؟! ولا يقول في حق الشيخ محمد بن النعمان المفيد: «قيل: بلغت تواليفه مأتين، لم أقف على شيء منها والله الحمد»؟!

هذا في كتابه سير أعلام النبلاء، وتجد الأفظع من ذلك في حق الإمامية وأنتمهم في سائر كتبه أيضاً.

وأما طعنه في روايتهم في كتابه ميزان الاعتدال لأجل كونهم شيعة لعليّ وأهل البيت عليهم السلام، فلا يمكن حصره ولا وصفه....

بل إنّ الرجل من أشدّ الناس ميلاً عن أهل البيت، و من أميلهم إلى بنى أمية و أتباعهم... وقد حقّقنا ذلك في كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء.

15- ابن حجر العسقلاني (852):

و منهم: شهاب الدين ابن حجر العسقلاني، صاحب المصنّفات الكثيرة في مختلف العلوم، الملقّب عندهم بشيخ الإسلام، و الموصوف بالحافظ على الإطلاق، و المرجوع إليه في الحديث و الرجال، و إلى يومنا هذا....

لكنّ هذا الرجل نظر في أحوال الرواة على مبني أنّ أكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة و التمسك بأمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض، فإنّ غالبهم كاذب و لا يتورّع في الأخبار... وقد جعل هذا الوجه في

«توثيقهم الناصبي غالباً، وتوهينهم الشيعة مطلقاً».

هذا، وسيأتى الكلام على معنى «الرافضى» و«الشيعى» بالتفصيل.

و من هنا نرى ابن حجر يقول فى تقريبه بترجمة مثل عمر بن سعد بن أبى وقاص -بعد أن يذكر فى تهذيبه قول يحيى بن معين: كيف يكون من قتل الحسين ثقة؟! -: «صدوق، لكن مقتله الناس، لكونه كان أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين بن على» (1).

فهو «صدوق»!! «لكن مقتله الناس»!! أمّا هو فغير معلوم مقتله إياه!! «لكونه كان أميراً على الجيش الذين قتلوا الحسين بن على» فهو كان مجرد أمير على الجيش!! لكن يحيى بن معين وصفه ب«من قتل الحسين»، بل قال الذهبى: «باشروا قتال الحسين وفعّل الأفاعيل»!!

أقول:

و منهم: ابن سعد صاحب الطبقات، و الحاكم النيسابورى صاحب المستدرک... و سيأتى التعريف بهما....

فهؤلاء أشهر أئمة القوم فى الجرح و التعديل، و هم بين فاسقٍ و ناصبٍ و متعصّبٍ و متهم....

و إذا كان هذا حال علماء القوم و أئمتهم فى توثيق الرجال و الرواة، و جرحهم، فكيف يعتمد على أقوالهم و آرائهم؟! و كيف يجوز البناء على قبولهم و ردّهم؟! و أى قيمة للعقيدة أو الأحكام الشرعية المبنية على أساس توثيقات هؤلاء و تجريحاتهم؟!

ص: 85

فهذا مجمل أحوالهم، قبل أن ندرس الضوابط والقواعد المقررة عندهم لأرائهم وأقوالهم....

ص: 86

وبعد أن عرفنا أصح الكتب عند القوم وآراء المحققين من علمائهم في اعتبار أخبارها وثاقه رواتها، وعرفنا أشهر أئمتهم في الجرح و التعديل، ووقفنا على ما جاء في تراجمهم، رأينا من اللازم أن نتعرض -ولو بالإجمال- إلى الضوابط والقواعد التي على أساسها جرحوا أو وثقوا الرجال.

والحقيقة أن آراءهم في ضوابط التوثيق و الجرح متضاربة جداً، بل قد تجد الواحد منهم يناقض نفسه، فليس عندهم قواعد مستندة إلى الشرع والعقل، يرجعون إليها ويعتمدون عليها في قبول الرواية عن الرجال وردّها.

وقد صرح بهذه الحقيقة بعض المحققين المعاصرين حين قال مستدلاً بكلام للذهبي: «كلام الإمام الذهبي -وهو العارف الخبير بهذه الصنعة- يدل على أن التصحيح والتضعيف في غير ما حديث أمر اجتهدى، تختلف فيه الأنظار ولا يمكن البتة فيه» (1).

إن المحاور الأساسية عندهم لجرح الراوى أو توثيقه، على اختلاف الأقوال، هى:

أولاً: القول بالأصول الاعتقادية، بأن يكون الراوى مسلماً صحيح العقيدة غير منحرف عما يرويه حقّاً ثابتاً يجب الاعتقاد به.

وثانياً: العدالة، بأن لا يكون الراوى من أصحاب كبيرة من الكبائر الموبقة، المسقطة للعدالة، وأن يكون صادقاً فى نقله، فلا يكذب، ولا يزيد أو ينقص من

ص: 87

الخبر عن عمدٍ....

و ثالثاً: الضبط، بأن يكون ضابطاً لما أخذ، وينقله كما أخذه، فلو كثر خطؤه وسهوه زال الوثوق به، وإن كان من أهل الصدق و الديانة.

لكن المشكلة هي اختلافهم الشديد في المسائل الاعتقادية، وتكفير بعضهم البعض الآخر المخالف له فيها، فحينئذٍ لا يدري ما هي العقيدة الصحيحة عندهم؟! وما هو الحق الذي يجب الاعتقاد به، حتى يقبل الراوى أو يُردّ بالنظر إليها؟!

ثم إن كثيراً منهم يستحلّون شرب المسكر -مثلاً- أو يجوزون الكذب على خصومهم، أو يتركون الصلوات، أو يرتكبون القبائح... وكل ذلك موجود بتراجهم... فهل هذه الأمور كبائر مسقطّة للعدالة أو لا؟!

وهناك أمور أخرى كان بعض أكابرهم يراها من الكبائر، فلا يروى عن المرتكب لها، كالدخول في عمل السلطان، أو الخروج بالسيف عليه، فهل هذه من الكبائر الموبقة المسقطّة للعدالة أو لا؟! وما هو السبب في هذا التناقض؟!

وهم في حين يشترطون الضبط في الراوى، قد يضطّرون إلى رفع اليد عن هذا الشرط، عند ما يريدون توثيق من كان فاقداً له؛ لخصوصية فيه توجب القول بوثاقته.

و تبقى قضايا أخرى، يبحثون عن مفاهيمها و مصاديقها، يختلفون في كلتا الجهتين، مثل، التدليس، ورواية المنكر من الحديث، و ما إلى ذلك....

هذه هي الحقيقة التي يؤدّي إليها التحقيق في كتبهم في الحديث و الرجال....

و لأجل أن نضع النقاط على الحروف -كما يقال- نستشهد ببعض الموارد، و نأتى بجملة من نصوص كلماتهم فيها:

ص: 88

ففى ترجمة المنهال بن عمرو الأسدى-من رجال البخارى والأربعة-أنّ شعبة بن الحجاج (1) كان يروى عنه «ثم إنّ شعبة ترك الرواية عنه، لكونه سمع آلة الطرب من بيته» (2) أو «لأنّه سمع من داره صوت قراءةٍ بالتطريب» (3).

فهكذا كان رأى شعبة... لكنّ أرباب الصحاح الستّة-عدا مسلم بن الحجاج- يروون عنه فى صحاحهم....

ثمّ نراهم جميعاً-بما فيهم مسلم-يروون عمّن كان «يعلمّ الغناء» ويرتكب غير ذلك أيضاً!! وهو «الماجشون» الملقّب عندهم ب: «الإمام المحدث» فإنّه «كان يعلمّ الغناء، ويتّخذ القيان، ظاهرٌ أمره» (4).

فكم هو الفرق بين ترك الرواية عمّن سمع صوت آلة الطرب من بيته، وبين الرواية عمّن يعلمّ الناس الغناء-وربّما يأخذ على ذلك الأجور-و يتّخذ القيان، وهو بكلّ ذلك مشهور؟!

كان لا يجيز قول من لا يشرب النبيذ:

وهذا ما حكوه عن ابن أبى ليلى (5)، مفتى الكوفة وقاضيتها، وهو عجيب جدّاً، فهبّ أنّه كان يرى حلّة النبيذ، مع رواية الفريقين عن النّبىّ صلّى الله عليه وآله

ص:89

1 - 1) لقّبه الأئمّة ب: «أمير المؤمنين فى الحديث»، مات سنة 160، الكاشف عن أسماء رجال الكتب الستّة 2:10، تهذيب التهذيب 4:297. [1]

2 - 2) سير أعلام النبلاء 5:184 رقم 64.

3 - 3) الجرح والتعديل 8:357 رقم 1634.

4 - 4) سير أعلام النبلاء 5:370 رقم 167.

5 - 5) سير أعلام النبلاء 6:312.

وسلم: «ما أسكر كثيره فقليله حرام» (1) ولكن كيف لا يجيز قول من لا يشربه؟!

الزهرى يعمل لبنى أمية، والأعمش مجانب للسلطان:

وإذا كان الدخول فى أعمال الظلمة و ما يحمله من الأوزار والآثام مخالفاً بالعدالة (2)، فإنّ محمّد بن شهاب الزهرى، الذى يُعدُّ من أكبر أئمّة القوم فى الفقه والحديث، كان من عمّال بنى أمية، بل جاء عن خارّجة بن مصعب: «قدمت على الزهرى وهو صاحب شرط بنى أمية، فرأيت ركب وفى يديه حربة وبين يديه الناس فى أيديهم الكافركوبات. فقلت: قَبِّحَ اللهُ ذا من عالمٍ، فلم أسمع منه» (3).

ولذا لمّا سئل ابن معين (4) عن الزهرى والأعمش قال: «برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهرى، الزهرى يرى العرض والإجازة، ويعمل لبنى أمية، والأعمش فقير صبور، مجانب للسلطان، ورع، عالم بالقرآن» (5).

وإذا كان هذا حكم العمل لبنى أمية، فكيف يكون الميل على بنى أمية ذمّاً، كما هو ظاهر عبارة ابن عساكر فى أبى عروبة الحرّانى؟! (6).

بل كيف يكون من شرط أخذ الحديث الترحّم على معاوية؟! فقد حكى الكتّانى أنّ شيخه عبد الرحمن بن محمّد الجوبرى قال له: «ما أحدثك حتّى أدرى

ص: 90

1- 1) أخرجه البخارى و مسلم وغيرهما، وهو فى وسائل الشيعة.

2- 2) لاحظ: تاريخ بغداد 10: 294 [1] بترجمة أبى القاسم عبد الرحمن بن الحسن الأسدى القاضى، و لاحظ: سير أعلام النبلاء 9: 26 بترجمة حفص بن غياث القاضى.

3- 3) ميزان الاعتدال 1: 625.

4- 4) لقبه الأئمة ب: «إمام المحدثين». الكاشف 3: 235، تهذيب التهذيب 11: 246. [2]

5- 5) تهذيب التهذيب 4: 197. [3]

6- 6) سير أعلام النبلاء 14: 511.

مذهبك في معاوية! فقلت: صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله، وترحمت عليه. فأخرج إليّ كتب أبيه جميعها» (1)!

هو واهٍ من قبل دينه لأنه كان لا يصلي:

وهكذا جاء بترجمة «زاهر بن طاهر» الموصوف عندهم ب: «الشيخ العالم، المحدث المفيد، المعمر، مسند خراسان» الذي روى الكثير ببغداد وبهراة وأصبهان وهمدان والريّ والحجاز ونيسابور، وروى عنه المحدثون في هذه البلاد، كأبي موسى المديني والسمعاني وابن عساكر وغيرهم من كبار الأئمة..

فإذا كان واهياً من قبل دينه، لأنه كان لا يصلي، والصلاة عماد الدين كما في الحديث عند المسلمين، وتركها من أكبر الكبائر المخلة بالعدالة الموجبة للدخول في النار، فما وجه الرواية عنه؟!

يقول الذهبي: «الشَّرُّ يَحْمِلُنَا عَلَى الرِّوَايَةِ لِمِثْلِ هَذَا» (2).

وهل يُقبل هذا العذر؟!

كان يشرب الخمر وهو من رجال أبي داود وابن ماجه:

و

«عمر بن يعلى بن مرة الثقفي الكوفي» من رجال أبي داود وابن ماجه، قال الساجي: «حدّثني أحمد بن محمد، قال: حدّثنا يحيى بن معين، قال: سمعت جرير بن عبد الحميد يقول: كان عمر بن يعلى بن منبه الثقفي يشرب الخمر».

وقال البخاري: «حدّثنا علي، قال: قال جرير: كان عمر بن يعلى يحدث

ص: 91

1- (1) سير أعلام النبلاء 17:415.

2- (2) سير أعلام النبلاء 9:20-12.

عن أنس؛ فقال لى زائدة-و كان من رهطه-:أىّ شىء حدّثك؟! قلت:عن أنس.

قال:أشهد أنّه يشرب كذا وكذا،فإن شئت فاكتب و إن شئت فدع» (1).

هل يقبل الجرح من المتعاصرين؟

إشارة

ثم هل من الضوابط أن لا يكون الجارح معاصراً للمجروح،فلو كانا متعاصرين لا يقبل جرح أحدهما الآخر؟!

و الموارد من هذا القبيل كثيرة جداً....

قالوا:لا يقبل جرح المعاصر لمعاصره،لأنّه يكون غالباً عن الحسد و المنافسة على الرئاسة...!!

ولكن،كيف ذا،و الجارحون من أكابر الزهاد و أئمة الورع و الاحتياط كما بتراجمهم؟! و إذا كانوا حقاً كذلك،فالصحيح هو الاعتماد على الجرح الصادر منهم لمعاصريهم،لأنّه شهادة عن حسّ،و لا يجوز ردّ شهادة العدل،سواء كانت بالوثاقة أو بالضعف....

ولنذكر نماذج من تلك الموارد:

1-بين أبى نعيم الأصبهاني و ابن مندة:

قال الذهبي:«أحمد بن عبد الله الحافظ،أبو نعيم الأصبهاني،أحد الأعلام، صدوق،تكلّم فيه بلا حجة،و لكنّ هذه عقوبة من الله،لكلامه فى ابن مندة بهوى!!...و كلام ابن مندة فى أبى نعيم فطيع،لا أحبّ حكايته،و لا أقبل قول كلّ منهما فى الآخر...كلام الأقران بعضهم فى بعض لا يُعبأ به،لا سيّما إذا لاح لك أنّه

ص:92

لعداوةٍ أو لمذهبٍ أو لحسد...» (1).

2- بين مغيرة و أبي إسحاق السبيعي و الأعمش:

روى جرير عن مغيرة أنه قال: «ما أفسد حديث أهل الكوفة غير أبي إسحاق و الأعمش».

قال الذهبي: «لا يسمع قول الأقران بعضهم في بعض، و حديث أبي إسحاق محتج به في دواوين الإسلام» (2).

3- بين أحمد و هشام بن عمار:

قال أبو بكر المروزي: «ذكر أحمد بن حنبل هشام بن عمار فقال: طيَّاش خفيف».

قال الذهبي: «كلام الأقران بعضهم في بعضٍ يحتمل، و طيَّاه أولى من بَّه» (3).

يعنى و إن كان المتكلم أحمد!!

4- بين الفلاس و السمين:

و ذكر أبو حفص الفلاس، محمد بن حاتم البغدادي السمين - من رجال مسلم و أبي داود - فقال: «ليس بشيء». فتعقَّبه الذهبي قائلاً: «هذا من كلام الأقران، الذي لا يسمع» (4).

ص: 93

1- 1) ميزان الاعتدال 1: 111.

2- 2) سير أعلام النبلاء 5: 399.

3- 3) سير أعلام النبلاء 11: 427 و 432.

4- 4) سير أعلام النبلاء 11: 451.

5- بين عبد المغيث و ابن الجوزى:

و وقعت العداوة و الفتنة الشديدة بين عبد المغيث بن زهير و بين أبى الفرج الجوزى، و كلاهما حافظان فقيهان حنبلّيان... كان سببها اللعن على يزيد بن معاوية، كان عبد المغيث يمنع من لعنه، و كتب فى ذلك كتاباً و أسمعته للناس، فكتب ابن الجوزى فى الردّ عليه كتاباً سمّاه الردّ على المتعصّب العنيد المانع من ذمّ يزيد... ثمّ تلا ذلك مسائل أخرى، و قد مات عبد المغيث و هما متهاجران (1).

6- بين مطّين و ابن أبى شيبة:

و ذكر الحافظ ابن حجر بترجمة محمّد بن عبد الله بن سليمان الحضرمى الملقّب ب«مطّين» حطّ الحافظ محمّد بن عثمان بن أبى شيبة عليه، و حطّ مطّين على ابن أبى شيبة، و أنّ أمرهما آل إلى القطيعة. فقال ابن حجر: «و لا نعتدّ -بحمد الله- بكثير من كلام الأقران بعضهم فى بعض» (2).

قدح فيه لأنّه رأى منه جفاء:

و إذا كان المتعاصرون يقدح بعضهم فى بعض عن حسدٍ و عداوةٍ و تنافس على الرئاسة و الدنيا، فقد ذكروا أنّ النسائي قدح فى أحمد بن صالح المصرى لمجرّد أن رأى منه جفاء!!

لقد اضطرب القوم فى قدح النسائي فى هذا الرجل، و كذا فى رمى يحيى بن معين إياه بالكذب، لأنّه من رجال صحيح البخارى.

ص: 94

1-1) الذيل على طبقات الحنابلة- لابن رجب- 1:356. [1]

2-2) لسان الميزان 5:234.

فأما طعن النسائي؛ فلاّنه نال منه جفاءً في مجلسه، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما (1).

فقال الخليلي: كلام النسائي فيه تحامل، وقال ابن العربي المالكي: هذا يحطّ من النسائي أكثر ممّا يحطّ ابن صالح، وقال الذهبي: آذى النسائي نفسه بكلامه فيه (2).

وأما طعن ابن معين، فابن حبان حاول تنزيه ابن معين و ابن صالح معاً، فادّعى أنّ الذي كذّبه ابن معين هو: أحمد بن صالح المكي الشومى وليس أحمد بن صالح المصرى (3).

وأما الذهبي، فقد انتقد ابن معين بشدّة، فقال: «و من نادر ما شدّ به ابن معين كلامه في أحمد بن صالح حافظ مصر، فإنّه تكلم فيه باجتهاده...» (4).

قلت:

بل إنّ القوم كلّهم يتكلّمون في الرجال -قدحاً أو مدحاً- باجتهاداتهم، وليس عندهم موازين ثابتة في الباب، وهذا ما نريد التأكيد عليه بما تقدّم ويأتى.

التوسّع في اشتراط الضبط:

ثمّ إنهم -وإن اشترطوا الضبط في الراوى- قد توسّعوا في هذا الشرط متى ما شاءوا توثيق الرجل و قبول روايته، لكونه من رجال الصحاح، أو من مشاهير

ص: 95

1-1 (1) تاريخ بغداد 4:200. [1]

2-2 (2) سير أعلام النبلاء 12:161 و الهامش، ميزان الاعتدال 1:103.

3-3 (3) الثقات 8:26.

4-4 (4) سير أعلام النبلاء 11:82-83.

الحفاظ، أو لغير ذلك.

فهذا حسين المعلم البصري، من رجال الصحاح الستة، ذكره العقيلي في كتاب الضعفاء وقال: هو مضطرب الحديث. فتعقبه الذهبي قائلاً: «الرجل ثقة، وقد احتج به صاحباً الصحيحين، ومات في حدود سنة 150، وذكر له العقيلي حديثاً واحداً تفرّد بوصله، وغيره من الحفاظ أرسله، فكان ما ذا؟! فليس من شرط الثقة أن لا يغلط أبداً، فقد غلط شعبة ومالك، وناهيك بهما ثقةً ونبلاً» (1).

وقال الذهبي -في مقام الدفاع عن ابن أبي داود، في كلام له على حديث الطير-: «وقد أخطأ ابن أبي داود في عبارته وقوله، وله على خطئه أجر واحد، وليس من شرط الثقة أن لا يخطئ ولا يغلط ولا يسهو، والرجل فمن كبار علماء الإسلام ومن أوثق الحفاظ» (2).

وننتقل الآن إلى آرائهم في أصحاب المذاهب من رجال الحديث:

ص: 96

1-1) سير أعلام النبلاء 6:346 رقم 147.

2-2) سير أعلام النبلاء 13:233.

حكم أحاديث غير أهل السنة:

والذي يظهر من كلماتهم هو أنّهم يفسّسون الرجال إلى «أهل السنة» و«أهل البدعة».. فمن لم يكن من أهل السنة فهو مبتدع، وأهل السنة يؤخذ بحديثهم، ويترك حديث أهل البدعة.

روى الذهبي عن ابن سيرين، قال: «لم يكونوا يسألون عن الإسناد حتّى وقعت الفتنة، فلمّا وقعت نظروا مَنْ كان من أهل السنة أخذوا حديثه، و مَنْ كان من أهل البدعة تركوا حديثه» (1).

ولكن ما المراد من السنة؟! و مَنْ أهلها؟! وما المراد من البدعة؟! و من هم أهلها؟! هذه هي المشكلة!

وروى المزّي عن عبد الرحمن بن مهدي، قال: «من رأى رأياً ولم يدع إليه احتّمِل، و من رأى رأياً دعا إليه فقد استحقّق الترك» (2).

وقد أخذ هذا غير واحدٍ من المتأخّرين، فقيّد المبتدع بأن لا يكون داعيةً إلى مذهبه....

وأضاف بعضهم إلى ذلك، ألا يكون الحديث الذي يحدث به ممّا يعضد

ص: 97

1- 1) ميزان الاعتدال 1: 3.

2- 2) تهذيب الكمال 1: 163.

ثم إنّ الذهبي قسّم البدعة إلى صغرى وكبرى، بمناسبة وصف «أبان بن تغلب» ب: «شيعى جلد، لكنّه صدوق»، فقال بأنّ البدعة الصغرى تجتمع مع الدين والورع والصدق، فلورّد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبويّة وهذه مفسدة بيّنة... وهي كغلوّ التشيع، أو كالتشيع بلا غلوّ ولا تحرّف، والبدعة الكبرى كالرفض الكامل والغلوّ فيه والحطّ على أبى بكر وعمر والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يحتجّ بهم ولا كرامة، وليس فيه رجل صادق مأمون (2).

أقول:

قد خصّصنا الفصل الآتى للبحث عن «التشيع» و«الرفض» وما يتعلّق بذلك... والكلام الآن فى الرواية عن أهل الفرق الأخرى، الخارجين عن أهل السّنة!!

قال الذهبي: «هذه مسألة كبيرة، وهي: القدرى والمعتزلى والجهمي والرافضى، إذا علّم صدقه فى الحديث وتقواه، ولم يكن داعياً إلى بدعته، فالذى عليه أكثر العلماء قبول روايته، والعمل بحديثه، وتردّدوا فى الداعية هل يؤخذ عنه؟ فذهب كثير من الحفاظ إلى تجنّب حديثه وهجرانه....

وقال بعضهم: إذا علمنا صدقه وكان داعياً وجدنا عنده سُنّة تقرّد بها، فكيف يسوغ لنا ترك تلك السّنة؟! فجميع تصرّفات أئمة الحديث تؤذّن بأنّ المبتدع إذا لم تبج بدعته خروجه من دائرة الإسلام، ولم تبج دمه، فإنّ قبول

ص: 98

1-1) لسان الميزان 1:11.

2-2) ميزان الاعتدال 5:1-6.

قال: «وهذه المسألة لم تتبرهن لى كما ينبغي. والذى اتّضح لى منها أنّ من دخل فى بدعةٍ ولم يُعدّ من رؤوسها، ولا أمعن فيها، يُقبل حديثه» (1).

فانظر، كيف يضطربون!! وكيف تختلف كلمات الواحد منهم أيضاً!!

والسبب فى ذلك هو أنّهم إذا رفضوا أحاديث المنتحلين للمذاهب الأخرى كلّها أدّى ذلك إلى ضياع الأحكام الشرعية وترك السنن النبوية، وإن رووها وقبلوها خافوا من رواج تلك المذاهب وتقوى أتباعها....

وأيضاً: ففي رواية كتابى البخارى و مسلم من أهل البدع كثيرون، فإذا سقط الاحتجاج بأخبارهم سقط الكتابان عن الصحة المزعومة لهما....

المنتحلون المذاهب من الرواة فى الصحاح:

فقد جاء بترجمة «عمر بن ذرّ» -وهو من رجال البخارى وأبى داود والترمذى والنسائى، والموصوف بالإمام الزاهد العابد، وكان رأساً فى الإرجاء-، عن على بن المدينى، قال: «قلت ليحيى القطان: إنّ عبد الرحمن قال: أنا أترك من أهل الحديث كلّ رأسٍ فى بدعةٍ فضحك يحيى وقال: كيف تصنع بقتادة؟! كيف تصنع بعمر بن ذرّ؟! كيف تصنع بابن أبى رواد؟! وعدّ يحيى قوماً أمسكت عن ذكرهم، ثمّ قال يحيى: إنّ تركّ هذا الضرب تركّ حديثاً كثيراً» (2).

وبترجمة «عبد الله بن أبى نجيح» -وهو من رجال الصحاح الستة- «قال البخارى: كان يُتهم بالاعتزال والقدر، وقال ابن المدينى: كان يرى الاعتزال، وقال

ص: 99

1- 1) سير أعلام النبلاء 7: 154.

2- 2) سير أعلام النبلاء 6: 387.

أحمد: أفسدوه بأخرة و كان جالس عمرو بن عبيد، وقال على: سمعت يحيى بن سعيد يقول: كان ابن أبي نجيح من رؤوس الدعاة» (1).

و بترجمة «شبابه بن سوار» - من رجال الصحاح الستة - «قال أحمد: كان داعيةً إلى الإرجاء» (2).

و بترجمة «عبد المجيد بن أبي رواد» - من رجال مسلم و الأربعة - «قال أبو داود: كان رأساً في الإرجاء. وقال يعقوب بن سفيان: كان مبتدعاً داعيةً» (3).

و بترجمة «عبد بن منصور» - من رجال الأربعة - «قال ابن حبان: قدرى داعية...» (4).

و قال الذهبي بترجمة أبي بكر الأزرق - بعد أن حكى طعن بعضهم عليه في اعتقاده - «قلت: له أسوة بخلق كثير من الثقات الذين حديثهم في الصحيحين أو أحدهما، ممن له بدعة خفيفة، بل ثقيلة، فكيف الحيلة؟! نسأل الله العفو و السماح» (5).

قلت:

قد ذكر السيوطي أسماء جمعٍ منهم حيث قال: «فائدة: أردت أن أسرد هنا من رمى ببدعةٍ ممن أخرج لهم البخاري و مسلم أو أحدهما»، و من شاء الوقوف

ص: 100

1-1 سير أعلام النبلاء 6:126.

2-2 سير أعلام النبلاء 9:514.

3-3 سير أعلام النبلاء 9:435.

4-4 سير أعلام النبلاء 7:105.

5-5 سير أعلام النبلاء 13:395.

على تلك الأسماء فليراجع (1).

حكم من توقّف في مسألة خلق القرآن:

و من مشاهد اضطراب القوم و اختلاف آرائهم، قضية خلق القرآن، و ذلك لأنّ فريقاً من أئمة القوم أجابوا، و آخرين ثبتوا على القول بالعدم، و جماعة توقّفوا....

فمن الناس من حكم بالكفر، لا- على الذين أجابوا و حسب، بل حتّى على من توقّف، فقد ذكروا أنّ المحاسبي الزاهد العارف، شيخ الصوفية، خلف له أبوه مالا كثيراً، فتركه، و قال: لا يتوارث أهل ملّتين، لأنّ أباه كان من المتوقّفين في مسألة خلق القرآن (2).

و أحمد بن حنبل، قال عن يعقوب بن شيبة، صاحب المسند الكبير: «مبتدع، صاحب هوى» فقال الخطيب: «وصفه أحمد بذلك لأجل الوقف» (3).

و ترك الناس كلّهم حديث إسحاق بن أبي إسرائيل- من رجال البخارى و أبى داود و النسائي- لكونه من الواقفة في مسألة خلق القرآن (4).

و أمّا الذين أجابوا.. فقد حكم عليهم بعضهم بالارتداد، و دافع عنهم آخرون حاملين ذلك منهم على التقية!! حفظاً لماء وجههم، و كرامةً لصحابهم؛ لكونها قد أخرجت أحاديثهم....

ص: 101

1- (1) تدريب الراوى 1:388.

2- (2) حلية الأولياء 10:75.

3- (3) تاريخ بغداد 14:282. [1]

4- (4) سير أعلام النبلاء 11:477.

كعلی بن المدینی، الذی وصفوه بأمر المؤمنین فی الحدیث، فإنه قد أجاب، وقبل الأموال علی ذلك، فكثرت الكلام حوله، بین طاعنٍ فیهِ و بین مدافع عنه.. قال إِبْرَاهِیم بن عبد الله بن الجنید: سمعت یحیی بن معین و ذکر عنده علی بن المدینی فحملوا علیه، فقلت: ما هو عند الناس إلا مرتدّ، فقال: ما هو بمرتدّ، هو علی إسلامه، رجل خاف فقال (1).

هذا، وقد ترك مسلم و أبو زرعة الرازی و إِبْرَاهِیم الحربی الروایة عنه بسبب ذلك (2)..

أما العقيلي فقد أورده فی كتابه فی الضعفاء (3).

و الذهبي من جملة المدافعين عن ابن المدینی، فإنه قال: «قد كان ابن المدینی خوفاً متافياً فی مسألة القرآن»، ثم شدّد النكير علی العقيلي ذكره إِيَّاه فی الضعفاء، و كلّ ذلك من أجل أنّ البخاری «قد شحن صحيحه بحديث علی بن المدینی...» كما قال (4).

و كأبی معمر الهذلي، و یحیی بن معین- و كلاهما من رجال الصحيحين-، قال الذهبي: «روى سعيد بن عمرو البرذعی عن أبي زرعة، قال: كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار و لا یحیی بن معین، و لا عن أحدٍ ممّن امتحن فأجاب».

ثم حاول الدفاع فقال: «قلت: هذا أمر ضيق، و لا حرج علی من أجاب فی

ص: 102

1-1) سير أعلام النبلاء 11:57.

2-2) ميزان الاعتدال 3:138.

3-3) الضعفاء الكبير 3:235 رقم 1237.

4-4) ميزان الاعتدال 3:140.

المحنة، بل ولا على من أكره على صريح الكفر عملاً بالآية، وهذا هو الحق. وكان يحيى من أئمة السُّنة، فخاف من سطوة الدولة وأجاب تقيّةً» (1).

هذا باختصارٍ بالنسبة إلى المرجئة والقدرية والمعتزلة والواقفة في مسألة القرآن، ونحوهم....

وقد ظهر اختلافهم الشديد في قبول أو ردّ أحاديث مَنْ كان من أهل هذه الفرق وإن كان صادقاً في روايته، متقناً في نقله..

ويبقى الكلام في الرواية عن النواصب ونحوهم، وعن الشيعة..

حكم الرواية عن النواصب:

أمّا في الرواية عن النواصب والخوارج، وأعداء عليٍّ وأهل البيت عليهم السلام.. فقد أسّس بعضهم قاعدةً مفادها أنّ هؤلاء لا يكذبون أصلاً، فبنى على ذلك قبول أحاديثهم مطلقاً..

يقول ابن تيمية: «والخوارج أصدق من الرافضة وأدين وأورع! بل الخوارج لا نعرف عنهم أنّهم يتعمّدون الكذب، بل هم من أصدق الناس!!» (2).

هذا كلامه في الخوارج الذين حاربوا أمير المؤمنين عليه السلام..

ويقول الذهبي: إنّ التكلم في من حارب عليّاً من الصحابة قبيحٌ يؤدّب فاعله!....

قال: ولا نذكر أحداً من الصحابة إلا بخير، ونترضى عنهم، ونقول: هم طائفة من المؤمنين بعت على الإمام عليٍّ، وذلك بنص قول المصطفى صلوات الله عليه

ص: 103

1-1) سير أعلام النبلاء 11:87.

2-2) منهاج السُّنة 7:36.

فهذا رأى مثل الذهبي الذي أصبحت آراؤه وأقواله حجةً عند المتأخرين منهم، يرجعون إليها ويعتمدون عليها...!!

وقال ابن حجر: «...وأيضاً، فأكثر من يوصف بالنصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة و التمسك بأمور الديانة، بخلاف من يوصف بالرفض فإن غالبهم كاذب ولا يتورّع في الأخبار، والأصل فيه أن الناصبة اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه قتل عثمان أو كان عليه، فكان بغضهم له ديانةً بزعمهم. ثم انضاف إلى ذلك أن منهم من قتلت أقاربه في حروب علي» (2).

في حين أن المناوي-مثلاً-ينقل في شرح الجامع الصغير إجماع فقهاء الحجاز والعراق من أهل الحديث والرأي، منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي، وعن الجمهور الأعظم من المتكلمين والمسلمين أن علياً مصيب في قتاله لأهل صفين كما هو مصيب في قتاله أهل الجمل، وأن الذين قاتلوه بغاة ظالمون له (3).

بل العجيب أن بعض الأعلام منهم قال: «كان عمّار بن ياسر فاسقاً»!! وقائل هذا الكلام من رجال أبي داود، وقد وثقه أبو زرعة، وذكره ابن حبان في الثقات (4)، وقال ابن حجر: «صدوق يخطئ» (5).

ص: 104

1- 1) سير أعلام النبلاء 8: 209.

2- 2) تهذيب التهذيب، و [1] انتقده بالتفصيل صاحب كتاب العتب الجميل على أهل الجرح والتعديل فأفاد وأجاد جزاه الله خيراً.

3- 3) فيض القدير شرح الجامع الصغير 6: 366.

4- 4) تهذيب التهذيب 5: 155. [2]

5- 5) تقريب التهذيب 1: 407.

و من العجيب أيضاً أن القوم أخرجوا في صحاحهم عمّن كان يستغفر للحجاج بن يوسف الثقفي!! فقد ذكروا بترجمة عبد الله بن عون-من رجال الصحاح الستة-:«قال معاذ بن معاذ: ما رأيت رجلاً أعظم رجاءً لأهل الإسلام من ابن عون، لقد ذكر عنده الحجاج وأنا شاهد، فقليل: يزعمون أنك تستغفر له؟ فقال:

ما لي لا أستغفر للحجاج من بين الناس، وما بيني وبينه؟! وما كنت أبالي أن أستغفر له الساعة!

قال معاذ:وكان إذا ذكر عنده الرجل بعيب قال:إن الله تعالى رحيم» (1).

وروايتهم في الصحاح عمّن كان «يحمل على عليّ» كثيرة جداً....

فقد أخرج أرباب الصحاح الستة عن مغيرة بن مقسم، ووثقه الذهبي، وكان يحمل على عليّ عليه السلام (2)..

وأخرجوا عن قيس بن أبي حازم، ووثقه الذهبي، وكان يحمل على عليّ عليه السلام (3).

وعن أبي قلابة الجرمي البصري، وترجم له الذهبي وذكر له كرامات و مناقب!! وكان يحمل على عليّ عليه السلام ولم يرو عنه شيئاً (4)..

وأخرج مسلم والأربعة عن الفأفاء، وقد نصّ الذهبي على كونه ناصبياً (5).

فبالله عليك!! كيف يكون من يتحامل على عليّ عليه السلام ثقةً يُنقل

ص:105

1-1 (1) حلية الأولياء 3:41.

2-2 (2) سير أعلام النبلاء 6:12.

3-3 (3) سير أعلام النبلاء 4:199.

4-4 (4) سير أعلام النبلاء 4:468.

5-5 (5) سير أعلام النبلاء 5:374.

بواسطته الحديث عن رسول الله و يُذكر في الكتب الموصوفة بالصالح؟!!

و كيف يكون النواصب عدولاً، و عداؤه علامة النفاق؛ للأحاديث الصحيحة المتفق عليها، و المنافق فاسق بالإجماع؟!!

ص:106

و ما اختلفوا في فرقةٍ بمثل اختلافهم في الشيعة، و ما اختلفوا في أحاديث أهل الفرق بمثل اختلافهم في أحاديث الشيعة....

وقبل الورود في شرح ذلك، لا بُدَّ من التنبيه على إنّ بعضهم عند ما يريدون الطعن على الشيعة يخلطون-عن عمدٍ أو جهلٍ-بينهم وبين الغلاة-المعتقدين للنبوّة أو الربوبية في أئمة أهل البيت عليهم السلام-، هؤلاء الذين تبرّأت منهم الطائفة منذ اليوم الأوّل، و طردهم الأئمة عليهم السلام و حذّروا منهم الأئمة..

لقد افتتح ابن تيميةً مناجاه بالسبّ و الشتم للشيعة.. فنقل-بأسانيد ساقطة- عن الشعبي أنّه قال: «لو كانت الشيعة من البهائم لكانوا حمراً، و لو كانت من الطير لكانت رخماً» إلى أن قال-بعد صحائف كثيرة شحنها بالافتراءات و الأكاذيب:-

«لكنّ قد لا يكون هذا كلّهُ في الإمامية الاثني عشرية و لا في الزيدية، ولكنّ قد يكون كثير منه في الغالية» (1).

و إذا كان يعترف بأنّ «الغالية» ليسوا من «الشيعة الإمامية الاثني عشرية» فلما ذا هذا التخليط و التخبيط؟!

الشيعة لغةً

و الشيعة لغةً: الأتباع و الأنصار، فقد جاء في القاموس و شرحه: «شيعة الرجل أتباعه و أنصاره، و أصل الشيعة الفرقة من الناس على حدة، و كلّ من عاون

ص: 107

إنساناً و تحزّب له فهو له شيعة. قال الكميت: و ما لى إلّا آل أحمد شيعة و ما لى إلّا مشعب الحقّ مشعبُ

و يقع على الواحد و الاثنين و الجمع و المذكر و المؤنث، بلفظ واحدٍ و معنى واحد.

وقد غلب هذا الاسم على كلّ من يتولّى عليّاً و أهل بيته رضى الله عنهم أجمعين، حتّى صار اسماً لهم خاصّاً، فإذا قيل فلان من الشيعة تعرف أنّه منهم، و فى مذهب الشيعة كذا أى عندهم. و أصل ذلك من المشايعة، و هى المطاوعة و المتابعة...» (1).

وقد كانت غلبة هذا الاسم على كلّ من شايع عليّاً و تابعه و قدّمه على غيره منذ عصر رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، بل لعلّ هذه التسمية كانت فى بدء أمرها منه صلّى الله عليه و آله و سلّم، كما يستفاد ذلك من الأحاديث، و نصّ عليه بعض العلماء؛ فقد ذكر الأستاذ محمّد كرد على أنّ النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم هو الذى حثّ على ولاء عليّ و أهل بيته، و هو أوّل من سمّى أولياءهم بالشيعة.

قال: و فى عهده ظهر التشييع و تسمّى جماعة بالشيعة.

قال: عرف جماعة من كبار الصحابة بموالاته عليّ فى عصر رسول الله مثل سلمان القائل: بايعنا رسول الله على النصح للمسلمين و الائتتمام بعليّ بن أبى طالب و الموالاته له؛ و مثل أبى سعيد الخدرى الذى يقول: أمر الناس بخمسٍ فعملوا بأربع و تركوا واحدةً، و لمّا سئل عن الأربع قال: الصلّاة و الزكاة و صوم شهر رمضان و الحجّ. قيل: فما الواحدة التى تركوها؟! قال: ولاية عليّ بن أبى طالب.

ص: 108

(1-1) تاج العروس فى شرح القاموس: [1] مادّة «شيعة».

قيل له: وإنَّها لمفروضة معهنَّ؟! قال: نعم، هي مفروضة معهنَّ؛ ومثل أبي ذرَّ الغفاري، وعمَّار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وذو الشهادتين خزيمة بن ثابت، وأبي أيُّوب الأنصاري...» في جمع كثيرٍ ذكرهم (1).

أقول:

وقد سبقه إلى ذلك غير واحدٍ من الأئمَّة، كالحافظ ابن عبد البرِّ، فقد ذكر بترجمة أمير المؤمنين عليه السلام: «روى عن سلمان وأبي ذرَّ و المقداد و خُباب و جابر و أبي سعد الخدرى و زيد بن الأرقم: إنَّ عليَّ بن أبي طالب رضى الله عنه أوَّل من أسلم؛ وفَضَّله هؤلاء على غيره» (2).

ولا يخفى أنَّ معنى «وفَضَّ له هؤلاء على غيره» هو القول بتعيَّنه للخلافة عن رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم، وبطلان تقدِّم غيره عليه، لأنَّ تولية المفضل مع وجود الأفضل ظلم... وقد نصَّ على هذا ابن تيمية أيضاً (3) في جماعةٍ من حقَّاهم....

أقول:

ومنهم: عامر بن واثلة أبو الطفيل المكي، قال ابن حجر العسقلاني: «أثبت مسلم وغيره له الصحبة، وقال أبو علي بن السكن: روى عنه رؤيته لرسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم من وجوه ثابتة... وقال ابن عدى: له صحبة. وكان

ص: 109

1- (1) خطط الشام 5:251-256. [1]

2- (2) الاستيعاب في معرفة الأصحاب 3:1090. [2]

3- (3) منهاج السنَّة 6:475 و 8:223 و 228.

الخوارج يرمونه باتّصاله بعليّ وقوله بفضله وفضل أهل بيته، وليس بحديثه بأس.

وقال ابن المديني: قلت لجريّر: أكان مغيرة يكره الرواية عن أبي الطفيل؟ قال: نعم.

وقال صالح بن أحمد بن حنبل عن أبيه: مكّي ثقة، وكذا قال ابن سعد وزاد: كان متشيّعاً.

قلت: أساء أبو محمّد ابن حزم فضّعّف أحاديث أبي الطفيل وقال: كان صاحب راية المختار الكذاب، وأبو الطفيل صحابي لا شكّ فيه، ولا يؤثّر فيه قول أحدٍ ولا سيّما بالعصبية والهوى» (1).

وأما التابعون، الذين فضّلوا أمير المؤمنين عليه السلام على غيره من الصحابة مطلقاً، فكثيرون لا يحصون.. ذكر ابن قتيبة منهم جماعة (2).
فهؤلاء هم الشيعة.. والتشيّع هو القول بإمامة عليّ عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.. فالمعنى الذي أراده رسول الله في هذه التسمية هو المفهوم اللغوي لهذه اللفظة.. كما لا يخفى على من راجع الأحاديث (3).

التشيّع في اصطلاح القوم:

ولكنّ القوم- كما أشرنا من قبل - اختلفوا في معنى هذا الاسم اصطلاحاً، وكذا في مصداقه والمسمّى به.. واضطربت كلماتهم اضطراباً شديداً.

فالذي يظهر من كلماتهم في بعض المواضع أنّ مرادهم من «التشيّع» هو

ص: 110

1- (1) مقدّمة فتح الباري: 410.

2- (2) كتاب المعارف: 341.

3- (3) كالأحاديث الواردة بذيل قوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ» راجع: الدرّ المنثور 8: 589. [1]

ما ذكرناه من تقديم عليّ عليه السلام و تفضيله على غيره من الصحابة، ففي ترجمة الشافعي أنّ أحمد بن حنبل سئل عن الشافعي فقال: ما رأينا منه إلا كلّ خير، فقليل له: يا أبا عبد الله! كان يحيى و أبو عبيد لا يرضيانه- يشير إلى التشيع، وأنهما نسباه إلى ذلك-، فقال أحمد بن حنبل: ما ندرى ما يقولان! والله ما رأينا منه إلاّ خيراً.

قال الذهبي-بعد نقله-: «قلت: من زعم أنّ الشافعي يتشيع فهو مفتري لا يدرى ما يقول» وقال الذهبي بعد روايته شعر الشافعي: يا راكباً قف بالمحصّب من منى

قال: «قلت: لو كان شيعياً-و حاشاه من ذلك-لما قال: الخلفاء الراشدون خمسة، بدأ بالصدّيق، و ختم بعمر بن عبد العزيز» (1).

فالتشيع هو القول بإمامة عليّ عليه السلام بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، و ليس مجرد محبّته، أو القول بأفضليّته مع القول بإمامة الشيخين، و لو كان بأحد هذين المعنيين أو نحوهما لما نَزّه عنه الشافعي، كما هو واضح.

و عن ابن المبارك في «عوف بن أبي جميلة»-من رجال الصحاح الستّة-:

«ما رضى عوف ببدعةٍ حتّى كان فيه بدعتان: قدرى و شيعى»..فهو يريد من «التشيع» تقديم أمير المؤمنين على جميع الصحابة، و لذا جعله «بدعةً»؛ إذ ليس مجرد محبّته ببدعة بالإجماع..

ص: 111

1-1) سير أعلام النبلاء 58:10-59، و للشافعي أشعار أخرى من هذا القبيل مروية عنه في المصادر المعتمدة، وإن كان بعض المعاندين لأهل البيت عليهم السلام يحاولون كتمها أو إنكارها أو التقليل من عددها أو التشكيك في نسبتها...!!

و ممّا يشهد بذلك قول بNDAR فى عوفِ المذكور: «كان قدرياً رافضياً».

وقال الذهبى بعد نقل الكلامين: «قلت: لكنّه ثقة مكثّر» (1).

وبما ذكرنا يظهر أنّ قول الذهبى وابن حجر من أنّ: «الشيعة الغالى فى زمان السلف وعرفهم هو من يتكلّم فى عثمان و الزبير و طلحة و طائفة ممّن حارب عليّاً رضى الله عنه و تعرّض لسهّ» (2) غير صحيح؛ لأنّ «الشيعة» بلا غلوّ- فى عرفهم- هو تقديمه على سائر الصحابة جميعاً.

وأما قول ابن حجر: «و التشيع محبة علىّ و تقديمه على الصحابة، فمنّ قدّمه على أبى بكر و عمر فهو غالٍ فى تشيعه، و يطلق عليه رافضى، و إلاّ فشيعة» (3).

فإن أراد عرف السلف، فقد عرفت ما فيه..

وإنّ أراد عرف زمانه كما جاء فى كلامه- تبعاً للذهبى-: «و الغالى فى زماننا و عرفنا هو الذى يكفر هؤلاء السادة و يتبرأ من الشيخين أيضاً، فهذا ضالّ مفتر» (4)؛ دلّ على نقطتين مهمتين:

إحداهما: اختلاف العرف و الاصطلاح أو تبدّله، و هذا ما ينبغى التمهّك عن أسبابه و الغرض منه.

و الأخرى: الترادف بين «غلوّ التشيع» و «الرفض».

وقال الذهبى بترجمة «الدارقطنى» «شيخ الإسلام» المتهم بالتشيع:

«جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الإمام علىّ، و إليه نذهب، و الخطب

ص: 112

1- 1) سير أعلام النبلاء 6: 384.

2- 2) ميزان الاعتدال 1: 6، لسان الميزان 9: 1-10.

3- 3) مقدّمة فتح البارى: 460.

4- 4) ميزان الاعتدال 1: 6، لسان الميزان 10: 1.

فى ذلك يسير، والأفضل منهما بلا شك أبو بكر وعمر، من خالف فى ذا فهو شيعى جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحّة إمامتهما فهو رافضى مقيت، ومن سبّهما واعتقد أنّهما ليسا بإمامى هدىّ فهو من غلاة الرافضة، أبعدهم الله» (1).

إلاّ أنّه قال بترجمة «الفأفأ» «الإمام الفقيه» «الناصبى» فى كلام له:

«صار اليوم شيعة زماننا يكفّرون الصحابة، ويرءون منهم جهلاً وعدواناً، ويتعدّون إلى الصديق...» (2).

فتراه لا يصفهم ب: «الغلوّ»، ولا يسمّيهم ب: «الرافضة».. فيناقض نفسه، ولا يبقى فرق فى العرف بين السلف والخلف.

ثمّ إنّ لهم فى «التشيع» اصطلاحات:

منها: «فيه تشيع يسير» أو «خفيف» كقول الذهبى بترجمة «وكيع بن الجراح» -وهو من رجال الصحاح الستّة- بعد نقل وصف بعضهم إيّاه ب:

«الرفض».. «والظاهر أنّ وكيعاً فيه تشيع يسير لا يضّرّ إن شاء الله!! فإنّه كوفى فى الجملة، وقد صنّف كتاب فضائل الصحابة، سمعناه، قدّم فيه باب مناقب علىّ على مناقب عثمان» (3).

فتقديم ذكر مناقب علىّ على عثمان «تشيع يسير» لكنّه «لا يضّرّ إن شاء الله»!!

وقوله بترجمة أبى نعيم الفضل بن دكين -وهو من رجال الصحاح الستّة-:

«كان فى أبى نعيم تشيع خفيف» ثمّ روى أنّه قال: «حبّ علىّ عبادة، وخير العبادة

ص: 113

1- 1) سير أعلام النبلاء 16:458.

2- 2) سير أعلام النبلاء 5:374.

3- 3) سير أعلام النبلاء 9:154.

و منها: «فيه أدنى تشييع» كقوله في «أبي غسان النهدي» - وهو من رجال الصحاح الستة -: «فيه أدنى تشييع، أخبرنا أحمد بن عبد الرحمن بن يوسف المقرئ... عن زيد بن أرقم: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعليّ وفاطمة والحسن والحسين: أنا حرب لمن حاربتم، وسلم لمن سالمتم» ثم روى عن الحسين الغازي، قال:

«سألت البخاري عن أبي غسان، قال: وعمّا ذا تسأل؟! قلت: التشييع!

فقال: هو على مذهب أهل بلده، ولورأيتم عبيد الله بن موسى وأبا نعيم وجماعة مشايخنا الكوفيين لما سألتمونا عن أبي غسان».

وهنا اضطرّ الذهبي لأن يقول: «قلت: وقد كان أبو نعيم وعبيد الله معظّمين لأبي بكر وعمر، وإنّما ينالان من معاوية وذويه. رضى الله عن جميع الصحابة» (2).

أقول:

لا- شك أنّ معاوية وذويه قد حاربوا أهل البيت عليهم السلام، وإنّما قصد أبو غسان من رواية هذا الحديث النيل ممّن حاربهم، فكان فيه «أدنى تشييع»..

لكنّ عبيد الله بن موسى وأبا نعيم ومشايخ البخاري الكوفيين كانت عقيدتهم فوق عقيدة أبي غسان، وإلاّ لما قال البخاري كذلك، فكيف يكونون إنّما ينالون «من معاوية وذويه» فقط؟!!

كلّا! ليس الأمر كذلك، ومّا يشهد لما قلناه، تصريح غير واحدٍ منهم بأنّ

ص: 114

1-1) سير أعلام النبلاء 10:151.

2-2) سير أعلام النبلاء 10:432.

محدثي الكوفة كانوا يقدمون علياً على عثمان، وقد ذكر الذهبي أيضاً ذلك، وعدّد أسماء بعضهم، وفيهم «عبيد الله بن موسى» و«عبد الرزاق بن همام» (1).

و جاء بترجمة «عبد الرزاق»: «قلت لعبد الرزاق: ما رأيك أنت؟! -يعني في التفضيل- قال: فأبى أن يخبرني، وقال: كان سفيان يقول: أبو بكر و عمر، ويسكت.

ثم قال لي سفيان: أحب أن أخلو بأبي عروة -يعني معمر- فقلنا لمعمر فقال: نعم؛ فخلا به، فلما أصبح، قلت: يا أبا عروة! كيف رأيته؟ قال: هو رجل، إلا أنه قلما تكاشف كوفيّاً إلا وجدت فيه شيئاً -يريد التشيع- ثم قال عبد الرزاق: و كان مالك يقول: أبو بكر و عمر، و يسكت. و كان معمر يقول: أبو بكر و عمر و عثمان، و يسكت، و مثله كان يقول هشام بن حسان» (2).

فمن هذا يُعرف حال عبد الرزاق بن همام، و حال أهل الكوفة، و منه يفهم أنّ المعنى الصحيح للتشيع هو ما ذكرناه، و إلا لما قال ابن عيينة في عبد الرزاق:

«أخاف أن يكون من الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا» (3).

و إلا لما قيل بترجمة «اليامي»: «من أهل الكوفة الذين لا يحمدون على مذاهبهم»!!

كما يفهم ذلك أيضاً من قول الذهبي بترجمة «محمد بن فضيل بن غزوان الكوفي» -و هو من رجال الصحاح الستة-: «على تشيع كان فيه»، فإنّه وإن حاول جعل تشيعه على حدّ تكلمه في من حارب أو نازع الأمر عليّاً، إلا أنّه روى عن يحيى الحمانى: «سمعت فضيلاً -أو حدّث عنه- قال: ضربت ابني البارحة إلى

ص: 115

1- 1) ميزان الاعتدال 588: 2.

2- 2) سير أعلام النبلاء 569: 9.

3- 3) سير أعلام النبلاء 571: 9.

الصباح أن يترحم على عثمان، فأبى عليّ» (1).

بل لقد وصفوا «تليد بن سليمان» -وهو من مشايخ أحمد و من رجال الترمذى- بالشيع -كما عن أحمد بن حنبل وغيره- مع أنه «كان يشتم عثمان» و«يشتم أبا بكر وعمر» (2).

وسياتى مزيد من الكلام عن هذا الموضوع....

الرفض فى اصطلاح القوم:

لقد تبين من خلال ما تقدم: أن حقيقة التشيع ليس مجرد محبة على عليه السلام، أو مجرد التكلم فى من حاربه كمعاوية و طلحة و الزبير و غيرهم، أو مجرد التكلم فى عثمان.. بل التشيع تقديم على عليه السلام على جميع الصحابة، و القول بإمامته بعد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم مباشرة، ورفض إمامة من تقدم عليه، و لذا وصفوا مثل «أبى الطفيل» الصحابى الجليل ب: «الرفض»، كما فى كتاب المعارف (3).

لكن القوم اتخذوا-فى علم الرجال و الحديث- مصطلح «الرفض» للدلالة على المعنى الأخير؛ محاولين التفريق بين المصطلحين من أجل التغطية على حال من اتصف بحقيقة التشيع ممن ذكرناهم و غيرهم..

إنه مصطلح حادث وضعوه للطعن فى الرواة و ردّ أحاديثهم، و قد نصّ على ذلك ابن تيمية بعد أن حكى السبّ و الشتم للشيعه عن الشعبى وغيره، فقال: «لكن

ص: 116

1- 1) سير أعلام النبلاء 9: 174.

2- 2) تاريخ بغداد 7: 138. [1]

3- 3) المعارف: 624، «[2] أسماء الغالية من الرفض».

لفظ (الرافضة) إنما ظهر لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين، في خلافة هشام، وقصة زيد بن علي بن الحسين كانت بعد العشرين و مائة... والشعبي توفي سنة خمس و مائة أو قريباً من ذلك، فلم يكن لفظ الرافضة معروفاً آنذاك، وبهذا وغيره يعرف كذب لفظ الأحاديث المرفوعة التي فيها لفظ الرافضة، ولكن كانوا يسمون بغير ذلك الاسم...» (1).

ولكنهم اختلفوا في هذا اللفظ أيضاً، مفهوماً و مصداقاً، فعن عبد العزيز بن أبي رواد- وهو من رجال البخاري في التعاليق والأربعة- وقد سئل من الرافضي؟! قال: «من كره أحداً من أصحاب محمد»، و وافقه على ذلك من حضر من العلماء (2).

وعن الدارقطني: أن أول عقد يحل في الرفض تفضيل عثمان على علي (3).

و اعترضه الذهبي قائلاً: «ليس تفضيل علي برفض ولا هو ببدعة، بل ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين... ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبهما واعتقد أنهما ليسا بإمامي هدى فهو من غلاة الرافضة» (4).

ص: 117

1 - 1) منهاج السنة 35: 1-36، وقد عرفت أن واقع الرفض قديم، وأنهم يصفون بعض الصحابة بالتشيع وبالرفض، فكان معناه في الحقيقة واحداً، وهو القول بإمامة علي عليه السلام بلا فصل.

2 - 2) تهذيب التهذيب 6: 302. [1]

3 - 3) سير أعلام النبلاء 16: 457.

4 - 4) سير أعلام النبلاء 16: 458.

بل الحقّ مع الدارقطني، فإنّ أوّل عقدٍ من عقود رفض خلافة المشايخ هو القول بتفضيل عليّ عليه السلام على عثمان، وهذا ما سنؤكّد عليه في ما بعد، ولكنّ الذهبي يعترف بذهاب خلق من الصحابة والتابعين إلى تفضيل أمير المؤمنين عليه السلام..

ثمّ كيف يجتمع بغض الشيخين مع الاعتقاد بصحّة إمامتهما، ليسمّى صاحبه بالرافضي المقيت؟! وإذا لم يكن تفضيله عليه السلام برفض و لا بدعة، فلما ذا قال بعض أئمّتهم في عبد الرزّاق بن همام الصنعاني -لَمّا سئل عن رأيه في التفضيل فأبى أن يجيب-: «أخاف أن يكون من الّذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا»؟! (1).

ثمّ إنّ الذهبي عنون في ميزانه ابن عقدة فقال: «أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة، الحافظ أبو العبّاس، محدّث الكوفة، شيعي متوسّط» (2)، مع أنّه بترجمة «أحمد بن الفرات» ذكر ابن عقدة و وصفه ب: «الرفض و البدعة» (3).

و هذا من تناقضاته بناءً على هذا المصطلح الجديد، وهو ممّا يؤيّد ما نذهب إليه في معنى التشيع كما تقدّم وسيأتى تفصيله.

و أمّا ابن حجر، فهو يقول بالترادف بين «الرافضي» وبين «الشيعي الغالي»، و المقصود منهما من قدّم عليّاً على أبي بكر وعمر، قال: «فإنّ انضاف إلى ذلك السبّ أو التصريح بالبغض فغالٍ في الرفض» (4).

1- 1) سير أعلام النبلاء 9: 571.

2- 2) ميزان الاعتدال 1: 136.

3- 3) ميزان الاعتدال 1: 128.

4- 4) مقدّمة فتح الباري: 460.

هذا ما أردنا ذكره في هذا الفصل باختصار، ويتلخص في أمور:

الأول: إنَّ القوم ليس عندهم علماء يقفون عند آرائهم في الجرح والتعديل، بحيث يكون القول الفصل والميزان العدل في هذا الباب.

والثاني: إنَّ القوم ليس عندهم قواعد متقنة يرجعون إليها، وضوابط محكمة يعتمدون عليها في هذا الباب.

والثالث: إنَّ القوم ليس عندهم مصطلحات محدّدة ثابتة متفق عليها بينهم، مفهوماً ومصادقاً.

والرابع: إنَّ القوم في أكثر أقوالهم في الجرح والتعديل يتبعون الهوى والعصبية، وكيف يجوز الأخذ بآراء من هذا حاله؟!

والخامس: إنَّ «التشيّع» بالمعنى الصحيح هو «الرفض» لخلافة من تقدّم على عليّ عليه السلام، ولذا وصف مثل أبي الطفيل الصحابي بكلا الوصفين، وكذا كثير من التابعين والأئمة الأعلام في مختلف القرون.

حكم الرواية عن الرافضي و الشيعي:

وقد اختلفوا في حكم الرواية عن «الرافضي» و«الشيعي» على أثر اختلافهم في العنوانين مفهوماً وحكماً.. وتحيروا في ذلك بشدة؛ لكثرة الرواة الشيعة من جهة، ولإعتراف القوم بعدالتهم وأمانتهم وضبطهم في النقل من جهة أخرى، ولوجود عدد غير قليل منهم في الصحاح وغيرها من الكتب من جهة ثالثة.

فذهب بعضهم إلى جرح الراوى ورد روايته، لا لشيء، إلا لتشييعه (1):

وفى ترجمة «ثوير بن أبى فاخته» بعد ذكر تكلم بعضهم فيه: «قال الحاكم فى المستدرک: لم ينقم عليه إلا التشيع» (2).

وفى ترجمة «عبيد الله بن موسى» عن أحمد بن حنبل: «إنه تركه لتشييعه» (3).

وفى ترجمة «على بن غراب» قال الخطيب: «أظنه طعن عليه لأجل مذهبه فإنه كان يتشيع» (4).

وفى ترجمة «فطر بن خليفة» عن العجلي: «كان فيه تشيع قليل» وعن ابن عيَّاش: «تركت الرواية عنه لسوء مذهبه» (5).

وفى ترجمة «على بن المنذر» عن الإسماعيلي: «فى القلب منه شيء، لست

ص: 120

1-1) ولا نذكر آراء الجوزجاني؛ لأنه كان ناصبياً، لا يعتبرون بتجريحاته للشيعة، ثم لا عجب من أن يتكلموا فى الراوى لأجل تشييعه، فإن فى القوم من تكلم فى أئمة العترة الطاهرة بكل جرأة وقاحة حتى انتقده بعض علمائهم، كقول ابن سعد صاحب الطبقات فى الإمام الصادق عليه السلام: «كان كثير الحديث، ولا يحتج به، ويستضعف. سئل مرة: هذه الأحاديث من أبيك؟ فقال: نعم. وسئل مرة فقال: إنما وجدتھا فى كتبه»، فاعترضه ابن حجر قائلاً: «يحتمل أن يكون السؤالان وقعا عن أحاديث مختلفة، فذكر فى ما سمعه أنه سمعه، وفى ما لم يسمعه أنه وجده، وهذا يدل على تثبته». تهذيب التهذيب 2: 89. [1] قلت: فإن كان ابن سعد لا يفهم هذا فما أجهله، وإن كان يفهمه فما أسوء حاله! وعلى كل حال فليس لقوله أى اعتبار.

2-2) تهذيب التهذيب 2: 33. [2]

3-3) تهذيب التهذيب 7: 48. [3]

4-4) تاريخ بغداد 12: 46. [4]

5-5) مقدمة فتح البارى: 435.

وفى ترجمة «عبد الله بن الجهم الرازي» عن أبي زرعة: «رأيتُه ولم أكتب عنه وكان صدوقاً. وقال أبو حاتم: رأيتُه ولم أكتب عنه وكان يتشيع» (2).

وكم من راوٍ كبيرٍ ومحدثٍ شهير، تركوا أحاديثه لأنَّ «عامّة ما يرويه في فضائل أهل البيت» (3).

وكم وقع الكلام بينهم بشأن «أحمد بن الأزهر» لأنَّه روى بسندٍ صحيح عن ابن عباس أنَّه قال: «نظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى عليّ بن أبي طالب عليه السلام، فقال: أنت سيّد في الدنيا وسيّد في الآخرة، حبيبك حبيبي وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي وعدوي عدو الله، فالويل لمن أبغضك بعدى»، فقال الذهبي: «هو ثقة بلا تردّد، غاية ما نقموا عليه ذاك الحديث في فضل عليّ رضي الله عنه» (4).

وجاء بترجمة «أحمد بن محمد السيتي» -المتوفى سنة 417- أنَّه: «كان يُتهم بالتشيع، فحلف لنا أنَّه برىء من ذلك، وأنَّه من موالي يزيد، وأنَّه قد زار قبر يزيد»!! (5).

ص: 121

1- 1) تهذيب التهذيب 7: 338. [1]

2- 2) تهذيب التهذيب 5: 155. [2]

3- 3) انظر مثلاً: تهذيب التهذيب 2: 41- ترجمة جابر بن يزيد [3] الجعفي، -و ج 3: 170 و 374- ترجمة أبي الجحاف داود بن أبي عوف، و ترجمة سالم بن أبي حفصة -و ج 5: 265- ترجمة عبد الله بن عبد القدوس -.

4- 4) سير أعلام النبلاء 12: 364.

5- 5) سير أعلام النبلاء 17: 359، ويدلّ هذا على أنَّ «التسنن» المقابل لـ: «التشيع» هو أتباع بني أمية، وله شواهد كثيرة في التاريخ و الرجال، وقد حقّقنا ذلك في بعض رسائلنا.

لكن الأكثر يأخذون برواية الشيعي، إذا كانوا يرونه ثقة صدوقاً في نقله..

سواء كان ممن يتكلم في معاوية وأمثاله، أو في عثمان وأعوانه، أو في الشيخين وأصحابهما.

و اختلفوا في الاحتجاج برواية الرافضي الصدوق على ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً.

و الثاني: الترخّص مطلقاً.

و الثالث: التفصيل، فتقبل رواية غير الداعية، وتردّ رواية الداعية (1).

فإن كان المراد من «الرافضي» هو «الشيعي الغال»: وهو الذي يقدم علياً عليه السلام على أبي بكر وعمر، كما هو صريح الحافظ ابن حجر، و تدلّ عليه الشواهد و القرائن الكثيرة؛ فهو..

و إن كان المراد من «الشيعي»: من يحبّ علياً عليه السلام أو يقدمه على عثمان أو يتكلم في معاوية، و من «الرافضي»: خصوص من يقدم علياً عليه السلام على أبي بكر وعمر؛ ففي الصحاح ممن يقدمه عليهما كثيرون، بل فيها من كان يتكلم فيهما أيضاً.

و على كلّ تقدير يصحّ قول السيّد في عنوان المراجعة: «مائة من أسناد الشيعة في أسناد السّنة».

ص: 122

1 - 1) ميزان الاعتدال 1: 27، علوم الحديث لابن الصلاح، و قد عزا القول بالتفصيل إلى الكثير أو الأكثر من العلماء، ونصّ شارحه الزين العراقي على أنّ البخاري و مسلماً احتجّا أيضاً بالدعاة.. انظر: التقييد و الإيضاح: 150. قلت: قد ذكرنا سابقاً أسامى جمع منهم.

ونقول فى تشييد كلام السيّد و توضيح عنوان المراجعة-مضافاً إلى ما تقدّم:-

إنّه قد تمثّل التشييع فى القرون الثلاثة الأولى بالقول بأفضلية علىّ عليه السلام من جميع الصحابة، و تقديمه على أبى بكر و عمر خاصّة.. إلّا أنّه قد مرّ بطروفيّ صعبة جدّاً؛ فقد كانت السلطات تلاحق من عرفت فيه سمة من سمات التشييع، حتّى الاسم مثل «على» و«الحسن» و«الحسين»... فلم يجد الشيعة بُدّاً من إخفاء عقيدتهم فى أهل البيت عليهم السلام، بل لقد جاء بترجمة بعض المحدثين أنّه كان علويّاً و لم يكن يظهر نسبه (1)، و كم من عالم محدّث عُرض عليه سبُّ أمير المؤمنين و البراءة منه، فلمّا أبى عن ذلك أوذى من قبيل السلطة آنذاك و بكلّ قسوة!! (2).

وفى مثل هذه الظروف يكون التكلّم فى عثمان، بل تفضيل علىّ عليه السلام عليه من أجلى آيات التشييع، و من أقوى الأدلّة على القول بإمامة علىّ عليه السلام بلا فصلٍ؛ و لذا قال الدارقطنى: «اختلف قوم من أهل بغداد، فقال قوم:

عثمان أفضل، و قال قوم: علىّ أفضل، فتحاكموا إلىّ فأمسكت و قلت: الإمساك خير، ثمّ لم أر لدينى السكوت و قلت للذى استفتانى: ارجع إليهم و قل لهم:

ص: 123

1-1) انظر مثلاً: ترجمة أبى عبد الله بن المطبقي فى تاريخ بغداد 8:97. [1]

2-2) انظر مثلاً: ترجمة عطية العوفى فى تهذيب التهذيب 7:200، و ترجمة مصدع المعرقب فى تهذيب التهذيب 10:143، و لهما نظائر كثير و يصعب حصرهم.

أبو الحسن يقول: عثمان أفضل من عليّ باتّفاق جماعة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أول عقدٍ يحلّ في الرفض» (1).

و السبب في ذلك واضح؛ لأنّ القول بأفضليّة عليّ من عثمان يفضي إلى بطلان خلافة عثمان، وبذلك تبطل خلافة أبي بكر وعمر، لأنّ خلافة عثمان منهما و فرع على خلافتهم، ولذا كان سكوت الدارقطني مضرّاً بدينه!! ولذا أيضاً كان القول بأفضليّة عثمان أول عقدٍ يحلّ في الرفض!!

أتصدّق أن يكون الراوى عن أبي سعيد الخدرى: «إنّ عثمان أدخل حفرته وإنّه لكافر بالله» من القائلين بأنّ أبا بكر وعمر إماما هدى؟!!

إنّه أبو هارون العبدى الشيعى، وقد روى ذلك عنه ابن عدى فى الكامل حيث ترجمه، وذكر أسماء بعض الأكابر الذين حدّثوا عنه، ثمّ قال: «و قد كتب الناس حديثه» (2).

لكن أول عقدٍ يحلّ فى الرفض -حسب تعبيره- هو الدفاع عن معاوية و المنع من لعنه، و طرد من تكلم فيه (3) و إيذاؤه، كما فعلوا بغير واحدٍ من أنمتهم..

لا أقول: إنّ كلّ من تكلم فى معاوية فهو شيعى إمامى (4).

ص: 124

1- 1) سير أعلام النبلاء 16: 457.

2- 2) انظر: ترجمة أبى هارون العبدى - من رجال الترمذى و ابن ماجة - فى ميزان الاعتدال 3: 173، و الكامل - لابن عدى - 6: 146.

3 - 3) بل عليهم أن يدافعوا عن يزيد!! ولذا قال التفتازانى بعد أن لعن يزيد بن معاوية و كلّ من حمل ظلماً على أهل البيت عليهم السلام: «فإن قيل: فمن علماء المذهب من لم يجوز اللعن على يزيد مع علمهم بأنّه يستحقّ ما يربو على ذلك و يزيد. قلنا: تحامياً عن أن يرتقى إلى الأعلى فالأعلى، كما هو شعار الروافض...». شرح المقاصد 5: 311. [1]

4 - 4) فالحاكم النيسابورى صاحب المستدرک على الصحيحين لا نعدّه شيعياً إمامياً لمجرّد تصحيحه على شرط البخارى و مسلم حديث الطير و نحوه من الأحاديث المعتبرة الدالّة على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، أو لمجرّد انحرافه عن معاوية و تكلمه فيه بصراحة و وضوح.. و لكنّ إذا ثبت قول ابن طاهر فيه: «كان شديد التعصّب للشيعّة فى الباطن، و كان يظهر التسنّن فى التقديم و الخلافة»، و أنّه كان يقول: إنّ عليّاً وصّى، - و لهذه الأمور و غيرها وصفه بعضهم ب: «رافضى خبيث» -؛ كان من القائلين بإمامة مولانا أمير المؤمنين عليه الصلاة و السلام، و على هذا الأساس أورده السيّد رحمه الله فى المائة، و الله العالم.

بل أقول: بأنّ ذلك كان أحد الأساليب للإعلان عن العقيدة؛ لأنّ التكلم في معاوية ينتهي إلى التكلم في عمر فأبى بكر..

ولذا قال الذهبي في «يحيى بن عبد الحميد الحماني» -بعد قول ابن عدي:

لا بأس به-: «قلت: إلا أنّه شيعي بغيض، قال زياد بن أيوب: سمعت يحيى الحماني يقول: كان معاوية على غير ملّة الإسلام. قال زياد: كذب عدوّ الله» (1)..

ولذا مرّقوا ما كتبوا عمّن روى مثالب معاوية (2).

ولعلّ هذا الذي ذكرناه هو مرادهم من قولهم بترجمة بعض الأعلام: «فيه تشييع يفضى به إلى الرفض» (3).

و كيف يكون المحدث ابن أبي دارم الكوفي «مستقيم الأمر عامّة دهره» «ثمّ في آخر أيّامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب»؟!

إنّ معنى استقامة أمر الرجل أن يكون ثقةً صدوقاً في نقله، وكذلك كان ابن أبي دارم -المتوفى سنة 351- إلا أنّه من ناحية العقيدة كان يعيش في تقيّة عامّة دهره، فلا يتظاهر بما يخالف عقيدة الجمهور، حتّى آخر أيّام حياته، فلمّا

ص: 125

1- 1) ميزان الاعتدال 4:392.

2- 2) انظر مثلاً: ميزان الاعتدال 1:27.

3- 3) سير أعلام النبلاء 17:507، ترجمة ابن السمسار الدمشقي.

حضرتة الوفاة روى: «إنَّ عمر رفس فاطمة حتَّى أسقطت بمحسن»، و روى فى قوله تعالى «وَجَاءَ فِرْعَوْنُ...» 1: «جاء فرعون: عمر، وقبله: أبو بكر، و المؤتفكات:

عائشة و حفصة» و من هذا الوقت وصف ب: «الرافضى الكذاب» (1).

أقول:

أمَّا كونه «رافضياً» فنعم، و أمَّا كونه «كذاباً» فلما ذا و قد شهدتم باستقامته عامّة دهره؟!

إنَّ هذا من موارد تناقضات الذهبى أيضاً؛ فقد نصّ فى غير موضع على أنّ الرفض غير مضرّ بالوثاقة، و تبعه على ذلك ابن حجر فى مقدّمة فتح البارى حيث يريد الدفاع عن كتاب البخارى، لكنّه - هو الآخر - ناقض نفسه فى مواضع كثيرة.

و لو أنّك راجعت ميزان الاعتدال و المغنى فى الضعفاء للذهبى، لوجدته يجرّح و يضعّف - لا سيّما فى الثانى - كثيراً من الأعلام و رجال الحديث، لا لشيء فيهم سوى التشيع..

و كذا ابن حجر فى تهذيب التهذيب و لسان الميزان.

فما أكثر تناقضات القوم فى كلّ باب!!

و لكنّ الله تعالى شاء أن يشتمل أصحّ كتب القوم على روايات ثلّة من الرجال المشاهير، مع وصفهم لهم ب: «الغلوّ فى التشيع» أو ب: «الرفض»، و مع تصرّيحهم بتراجم كثير منهم بأنّه «كان يشتم...» و نحو ذلك، ممّا يدلّ على كونهم من القائلين بإمامة أمير المؤمنين بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم مباشرة،

ص: 126

وهو مذهب الشيعة الإمامية (1).

وفى ترجمة (أبان بن تغلب): «كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو معروف في الكوفيين»، و: «كان غالباً في التشيع».

وفى ترجمة (إبراهيم بن أبي يحيى): «كذاب رافضى».

وفى ترجمة (أحمد بن المفضل): «كان من رؤساء الشيعة».

وفى ترجمة (إسماعيل الملائى): «كان شيعياً من الغلاة الذين يكفرون عثمان».

وفى ترجمة (السدي): «يشتبأ بكر وعمر».

وفى ترجمة (إسماعيل الفزاري): «يشتبأ السلف».

وفى ترجمة (تليد بن سليمان): «رافضى يشتبأ بكر وعمر».

وفى ترجمة (جابر الجعفي): «رافضى يشتبأ».

وفى ترجمة (جعفر بن سليمان): «البغض ما شئت».

وفى ترجمة (جمع بن عميرة): «من عتق الشيعة».

وفى ترجمة (أبي النعمان الأزدي): «من المحترقين في التشيع».

وفى ترجمة (الحارث الهمداني): «كان غالباً في التشيع» «نقم عليه إفراطه في حب عليّ و تفضيله له على غيره».

وفى ترجمة (الحسن بن حي): «كان لا يترحم على عثمان».

وفى ترجمة (خالد بن مخلد القطواني): «كان شتاً معلناً بسوء مذهبه».

وفى ترجمة (داود بن أبي عوف-أبي الجحاف-): «شيعي، عامة ما يرويه»

ص: 127

1-1) اقتصرنا على الشخصيات الذين استشهد بهم السيد، وإلا فهم أكثر وأكثر.

فى فضائل أهل البيت».

وفى ترجمة(زبيد اليامى):«من أهل الكوفة الذين لا يحمدون على مذاهبهم».

وفى ترجمة(سالم بن أبى حفصة):«كان من رؤوس من ينتقص من أبى بكر وعمر».

وفى ترجمة(سعد بن طريف):«يفرط فى التشيع».

وفى ترجمة(سلمة بن الفضل):«كان أهل الرى لا يرغبون فيه لسوء رأيه».

وفى ترجمة(سليمان بن قرم):«كان رافضياً غالياً».

وفى ترجمة(شريك القاضى):«أنت تنتقص أبى بكر وعمر».

وفى ترجمة(عباد بن يعقوب):«كان داعية إلى الرفض»«يشتم عثمان» و«السلف».

وفى ترجمة(عبد الله بن عمر-مشكدانة-):«كان غالياً فى التشيع».

وفى ترجمة(عبد الرحمن بن صالح الأزدي):«ألف كتاباً فى مثالب الصحابة، رجل سوء».

وفى ترجمة(عبد الرزاق بن همام):«مذهبه مذهب التشيع، و«حدّث بأحاديث فى الفضائل لم يوافقه عليها أحد، وبمثالب لغيرهم مناكير».

وفى ترجمة(عبد الملك بن أعين):«كان رافضياً» و:«من عتق الشيعة».

وفى ترجمة(عبيد الله بن موسى):«شيعى منحرف».

وفى ترجمة(عثمان بن عمير):«ردىء المذهب، يؤمن بالرجعة» (1).

ص:128

1-1) العقيدة بالرجعة من عقائد الشيعة الإمامية الاثنى عشرية، وهى فى مجملها: القول بأنّ الله يرجع إلى الدنيا علياً والأئمة والمخلصين من شيعتهم، فى زمن المهدي عليه السلام، ويرجع أيضاً رؤساء الظلم والنفاق فى هذه الأمة، فينتقم أولئك من هؤلاء.. وكأنّ القول بالرجعة عند الجمهور نقص موجب للضعف، مع أنّ به آيات من القرآن الكريم؛ قال أبو حريز البصرى-من رجال البخارى فى التعليقات والأربعة-: هى 72 آية. تهذيب التهذيب 5:164. وبه روايات معتبرة كثيرة، وقد قال به بعض الصحابة كأبى الطفيل-كما فى المعارف- وعدة من الأئمة من غير الإمامية. كما أنّ فى كتب الجمهور أيضاً أحاديث فى وقوع ذلك فى زمن بعض الأنبياء، وفى زمن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم، بل لقد رووا أنّ رسول الله أرجع إلى الدنيا والديه وعرض عليهما الإسلام-فى ما يروون-فقبلا، وعادا فماتا. انظر: شرح المواهب اللدنية 1:166-168. ولو شئنا التفصيل لفعلنا، لكنّه خارج عمّا نحن بصددّه الآن، وبما ذكرناه الكفاية.

وفى ترجمة(عدى بن ثابت):«رافضى غال».

وفى ترجمة(العلاء بن صالح):«من عتق الشيعة».

وفى ترجمة(على بن زيد بن جدعان):«كان رافضياً».

وفى ترجمة(على بن صالح):«هو من سلف الشيعة و علمائهم».

وفى ترجمة(على بن غراب):«كان غالباً فى التشيع».

وفى ترجمة(على بن هاشم بن البريد):«كان مفرطاً فى التشيع».

وفى ترجمة(فطر بن خليفة):«مذهبه مذهب الشيعة»و:«خشبي (1)مفرط».

وفى ترجمة(موسى بن قيس الحضرمى):«من الغلاة فى الرفض».

وفى ترجمة(نفيح بن الحارث):«يغلو فى الرفض».

ص:129

1-1) من ألقاب القائلين بإمامة على عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنَّ إمامة غيره باطلة، فى كلام النواصب.

وفى ترجمة(هارون بن سعد):«رافضى بغيض».

وفى ترجمة(يزيد بن أبى زياد):«من أئمة الشيعة الكبار».

وتلخص:

إنّ«التشيّع»ليس إلّا«الرفض»لخلافة من تقدّم على على عليه السلام، وقد كان هذا هو المرتكز فى أذهان الناس و عند قدماء علماء الجرح والتعديل، الذين تكلموا فى الرواة الموصوفين بالتشيّع، وضعفهم و ردّوا أحاديثهم بهذا السبب..

وأما الفصل بين المصطلحين المذكورين،بتخصيص«التشيّع»بمن يتكلّم فى معاوية وعائشة و طلحة و الزبير،أو يتكلّم فيهم وفى عثمان،أو يقدّم عليّاً عليه، وجعل«الرفض»لمن يقدّم عليّاً على أبى بكر و عمر، كما جاء فى كلام الذهبى و ابن حجر،و تبعهما عليه بعض الكتّاب المعاصرين،فهو على إطلاقه غير صحيح؛ لأنّ من الموصوفين بالتشيّع بسبب التكلّم فى معاوية من هو من أهل السنّة يقيناً، كالنسائى،الذى لاقى ما لاقى من أهل الشام كما هو معروف،وفيه من هو من القائلين بإمامه على عليه السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، كالرواجنى،الذى وصّف أيضاً بالمبتدع تارةً و بالرافضى أخرى..

وأما المتكلّمون فى عثمان،فهم قائلون بإمامة على عليه السلام كذلك يقيناً، إلّا أنّهم كانوا فى تقيّة،و ما كان بإمكانهم أن يتظاهروا بعقيدتهم إلّا بهذه الطريقة،ثم إنّ جماعةً كبيرةً منهم باحوا بعقيدتهم،من رفض خلافة من تقدّم على أمير المؤمنين،و التكلّم فيه،كما جاء بترجمتهم.

و لا يخفى إنّ هذا التحقيق فى أحوال المائة،الذين ذكرهم السيّد-طاب

ثراه-إنّما جاء على ضوء كلمات القوم، وبغضّ النظر عمّا فى كتب أصحابنا عنهم، وإلا فإنّ العديد منهم يعدّون من أخصّ أصحاب الأئمّة المعصومين، عليهم وعلى جدّهم صلوات ربّ العالمين.

قال السيّد:

«هذا آخر من أردنا ذكرهم فى هذه العجالة، وهم مائة بطل من رجال الشيعة، كانوا حجج السّنّة وعيبة علوم الأئمّة، بهم حفظت الآثار النبوية، وعليهم مدار الصحاح والسّنن والمسانيد، ذكرناهم بأسمائهم، وجئنا بنصوص أهل السّنّة على تشييعهم، والاحتجاج بهم... وأظنّ المعترضين سيترفون بخطئهم فى ما زعموه من أنّ أهل السّنّة لا يحتجّون برجال الشيعة... فى سلف الشيعة ممّن يحتجّ أهل السّنّة بهم-غير الذى ذكرناهم- وأنّهم أضعاف أضعاف تلك المائة عدداً، وأعلى منهم سنداً، وأكثر حديثاً، وأغزر علماً، وأسبق زمناً، وأرسخ فى التشييع قدماً، ألا وهم رجال الشيعة من الصحابة... وفى التابعين... ممّن يستغرق تفصيلهم المجلّدات الضخمة...» (1).

أقول:

وقد أوضحنا-وللّه الحمد-مقاصد السيّد وشيّدنا مطالبه، بما لا مزيد عليه، ولا يدع مجالاً للمكابرة..

و من المعلوم، إنّ التشييع لعلّى عليه السلام بمعنى تقديمه على غيره من الصحابة والقول بإمامته و خلافته بعد رسول الله بلا فصل، إنّما يتحقّق بالافتداء به

ص: 131

وَاتَّبَاعَهُ وَالْأَخْذَ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ بِالْأُئِمَّةِ الْمَعْصُومِينَ مِنْ بَعْدِهِ، عَمَلًا بِقَوْلِ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ، وَعِترتى أَهْلَ بَيْتِي، مَا إِن تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا لَنْ تَضَلُّوا...»، وَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «مِثْلُ أَهْلِ بَيْتِي كَمِثْلِ سَفِينَةِ نُوحٍ، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنْهَا غَرِقَ» (1).

فالشَّيْعَةُ فِي أُصُولِ الدِّينِ وَمَا يَجِبُ الْإِعْتِقَادُ بِهِ مِنَ الْمَبْدَأِ وَصِفَاتِهِ وَالْمَعَادِ، وَفُرُوعِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، تَبَعٌ لِلْكِتَابِ الْمُبِينِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ، وَلِبَابِ مَدِينَةِ الْعِلْمِ وَأَهْلِ الْعِصْمَةِ..

فإيمانهم بالرجعة-مثلاً-يرجع إلى الكتاب والسنة، وعملهم بالتقية-أحياناً-امتثالاً لأمر الله ورسوله-وقد وجدنا إن أئمة العامة عملوا بها في مسألة خلق القرآن، كما رأينا إن جمعاً من الأعلام منهم يروون حديث الرجعة ويقولون بها-وهكذا في سائر الشؤون.

فالشَّيْعَةُ الْإِمَامِيَّةُ أَهْلُ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ حَقِيقَةً، وَهُمْ الْمُسْلِمُونَ حَقًّا، وَهُمْ أَهْلُ النِّجَاةِ فِي الْآخِرَةِ..

وَعَلَى غَيْرِهِمْ إِقَامَةُ الدَّلِيلِ الْقَطْعِيِّ عَلَى صِحَّةِ عِقَانِهِمْ وَأَعْمَالِهِمْ وَأَقْوَالِهِمْ..

وَأَنِّي لَهُمْ ذَلِكَ..

وَمِنْ شَاءِ التَّفْصِيلِ فَلْيَرْجِعْ إِلَى كِتَابِ الْعُقَائِدِ..

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

ص:132

1-1) قد تقدّم البحث عن الحديثين سابقاً. وأمّا الرواية: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّتِي» كما في بعض كتب القوم فقد حقّقنا في رسالة مفردة أن لا سند لها، ولا يتمّ لها معنى إلا بالرجوع إلى أهل بيت الهدى. فراجع: الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة في كتب السنة.

هذا تمام الكلام فى هذه المراجعة، وبه يتمّ الكلام فى المبحث الأوّل من كتاب المراجعات.

ص: 133

المبحث الثاني

فى الإمامة العامة

وهى الخلافة عن رسول الله

ص:135

كان المبحث الأول في: (إمامة المذهب) في الأصول والفروع، وقد أورد السيّد فيه أدلّة من الكتاب والسنة على وجوب الرجوع إلى أهل البيت عليهم السلام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، في القضايا الاعتقادية والأحكام العملية والآداب والسُنن الشرعية، وأشار إلى حكم العقل في الباب، في نهاية المراجعة 18 بقوله: «دعنا من نصوصهم وبيّناتهم، وانظر إليهم بقطع النظر عنها، فهل تجد فيهم قصوراً في علم أو عمل أو تقوى عن الإمام الأشعري أو الأئمة الأربعة أو غيرهم، وإذا لم يكن فيهم قصور، فبم كان غيرهم أولى بالاتباع وأحقّ بأن يطاع؟!...» (1).

هذا، وقد تقرّر عندنا وعند الجمهور قبح تقدّم المفضول على الفاضل، الأمر الذي أذعن به حتّى ابن تيمية (2).

وعنوان المبحث الثاني: (الإمامة العامة وهي الخلافة عن رسول الله) وفي هذا العنوان إشارة إلى مطلبين:

* أحدهما: تعريف الإمامة؛ فقد اتفق الفريقان على أنّ الإمامة رئاسة عامّة

ص: 137

1-1) المراجعات: 108. [1]

2-2) منهاج السنة 6:475.

فى أمور الدين و الدنيا لشخصٍ من الأشخاص نيابة عن النبى (1)..

فالإمامة رئاسة عامة فى أمور الدين و الدنيا، و زعامة مطلقة فى جميع شؤون الأمة المادية و المعنوية، و هى نيابة عن النبى صلى الله عليه و آله و سلم؛ فىكون للإمام كل ما كان للنبى من المنازل و الحالات و الصفات، إلا النبوة.

* و الآخر: المرادفة بين «الإمامة العامة» و «الخلافة الكبرى» و «الولاية المطلقة»..

فالخليفة عن رسول الله لا بدّ و أن تتوفر فيه كل ما يعتبر فيه من الصفات و الحالات، و حينئذٍ يجب على الأمة الاقتداء به فى كل الأمور، و الإطاعة له فى كل ما يأمر به أو ينهى عنه، و تنفذ فيهم جميع تصرفاته، و لا يجوز لأحدٍ الاعتراض عليه فى شىء من ذلك.

و ممّا ذكرنا يظهر أنّ «الحكومة» شأنٌ من شؤون الإمام، و من الواجب على أفراد الأمة أن يتعاونوا معه فى القيام بمهامّها، لينالوا بذلك الخير و الفلاح فى الدنيا و الآخرة.

فموضوع هذا المبحث هو: «إمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام بعد النبى صلى الله عليه و آله و سلم مباشرة».

قال السيّد-رحمه الله:-

«إنّ من أحاط علماً بسيرة النبى صلى الله عليه و آله و سلم فى تأسيس دولة

ص:138

1- 1) انظر من كتب أصحابنا: مناهج اليقين فى أصول الدين: 289، النافع يوم الحشر: 40، [1] شوارق الإلهام فى شرح تجريد الكلام، و غيرها.. و من كتب الجمهور: شرح المواقف، شرح المقاصد؛ فى أول مباحث الإمامة.

الإسلام، وتشريع أحكامها، وتمهيد قواعدها، وسنّ قوانينها، وتنظيم شؤونها عن الله عزّ وجلّ، يجد عليّاً وزير رسول الله في أمره، وظهره على عدوّه، وعيبة علمه، ووارث حكمه، ووليّ عهده، وصاحب الأمر من بعده..

ومن وقف على أقوال النبيّ وأفعاله، في حلّه وترحاله صلّى الله عليه وآله وسلّم، يجد نصوصه في ذلك متواترة متوالية، من مبدأ أمره إلى منتهى عمره» (1).

أقول:

فهذا موضوع المبحث الثاني.

وأما بالنسبة إلى غير عليّ عليه السلام، فقد نصّ كبار أئمّة القوم على عدم النصّ على إمامة أبي بكر وولايته و خلافته بعد رسول الله؛ قال القاضي العضد الإيجي: «إنّ طريقه إمّا النصّ أو الإجماع، أمّا النصّ فلم يوجد» (2).

وقد اكتفى السيّد لإثبات المدّعى بذكر عدّة نصوص، مع التعرّض لشبهات الخصوم بشأنها، والجواب عنها، بحيث يصلح كلّ واحد من تلك النصوص لأنّ يكون دليلاً على الإمامة العامة حتّى لو لم يكن دليل غيره، ومن هنا، فقد استغرق كلّ واحدٍ منها عدّة مراجعات:

ص: 139

1-1 (1) المراجعات: 109. [1]

2-2 (2) كتاب المواقف: 605. [2]

قال السيد:

«و حسبك منها ما كان في مبدأ الدعوة الإسلامية قبل ظهور الإسلام بمكة، حين أنزل الله تعالى عليه: «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ»، فدعاهم إلى دار عمّه، وهم يومئذ أربعون رجلاً، يزيدون رجلاً أو ينقصونه، وفيهم أعمامه أبو طالب و حمزة و العباس و أبو لهب، والحديث في ذلك من صحاح السنن الماثورة، وفي آخره قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

يا بني عبد المطلب! إني -والله- ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ممّا جئتكم به، جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأياكم يؤازرنى على أمرى هذا؟!

فقال علىّ و كان أحدثهم سنّاً: أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه.

فأخذ رسول الله برقبة علىّ، وقال: إنّ هذا أخى و وصيّى و خليفتى فيكم فاسمعوا له و أطيعوا. فقام القوم يضحكون و يقولون لأبى طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك و تطيع. انتهى.

أخرجه بهذه الألفاظ كثير من حفظة الآثار النبوية، كابن إسحاق، و ابن جرير، و ابن أبى حاتم، و ابن مردويه، و أبى نعيم، و البيهقي في سننه و في دلائله، و الثعلبي و الطبري في تفسير سورة الشعراء من تفسيريهما الكبيرين.

وأخرجه الطبري أيضاً في الجزء الثاني من كتابه: تاريخ الأمم والملوك (1).

وأرسله ابن الأثير إرسال المسلمات في الجزء الثاني من كامله (2)، عند ذكره أمر الله نبيه بإظهار دعوته.

وأبو الفداء في الجزء الأول من تاريخه (3)، عند ذكره أول من أسلم من الناس.

ونقله الإمام أبو جعفر الإسكافي المعتزلي في كتابه: نقض العثمانية، مصرحاً بصحته (4).

وأورده الحلبي في باب استخفائه صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في دار الأرقم (5)، من سيرته المعروفة.

ص: 141

1- 1) ص 320-322، بطرق مختلفة.

2- 2) ص 60.

3- 3) ص 116.

4- 4) كما في ص 244 من المجلد 13 من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، طبع مصر. أما كتاب نقض العثمانية، فإنه مما لا نظير له، فحقيق بكلِّ بحثٍ عن الحقائق أن يراجع، وهو موجود في ص 215 وما بعدها إلى ص 295 من المجلد 13 من شرح النهج، في شرح آخر الخطبة القاصعة.

5- 5) راجع الصفحة الرابعة من ذلك الباب، أو ص 283 من الجزء الأول من السيرة الحلبية، و[1] لا قسط لمجازفة ابن تيمية وتحكماته التي أوجتها إليه عصبية المشهورة. وهذا الحديث أورده الكاتب الاجتماعي المصري محمد حسين هيكل، فراجع العمود الثاني من الصفحة الخامسة من ملحق عدد 2751 من جريدته (السياسة) الصادر في 12 ذي القعدة سنة 1350، تجده مفصلاً، وإذا راجعت العمود الرابع من صفحة 6 من ملحق عدد 2785 من (السياسة) تجده ينقل هذا الحديث عن كلٍّ من: مسلم في صحيحه، وأحمد في مسنده، وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند، والهيثمي في مجمع الزوائد، وابن قتيبة في عيون الأخبار، وأحمد بن عبد ربّه في العقد الفريد، وعمرو بن بحر الجاحظ في رسالته عن بني هاشم، والإمام أبي إسحاق الثعلبي في تفسيره.. قلت: ونقل هذا الحديث جرجس الانكليزي في كتابه الموسوم مقالة في الإسلام، وقد ترجمه إلى العربية ذلك الملحد البروتستانتي الذي سمّى نفسه بهاشم العربي، والحديث تجده في صفحة 79 من ترجمة المقالة في الطبعة السادسة. ولشهرة هذا الحديث ذكره عدّة من الإفرنج في كتبهم الفرنسية والانكليزية والألمانية، واختصره توماس كارليل في كتابه الأبطال.

وأخرجه بهذا المعنى مع تقارب الألفاظ غير واحد من أثبات السُّنَّة و جهابذة الحديث، كالطحاوى، والضياء المقدسى فى المختارة، وسعيد بن منصور فى السُّنن.

وحسبك ما أخرجه أحمد بن حنبل من حديث علىّ فى ص 178 وفى ص 257 من الجزء الأوّل من مسنده، فراجع.

وأخرج فى أوّل ص 544 من الجزء الأوّل من مسنده أيضاً حديثاً جليلاً عن ابن عبّاس يتضمّن هذا النصّ فى عشر خصائص ممّا امتاز به علىّ على من سواه.

وذلك الحديث الجليل أخرجه النسائى أيضاً عن ابن عبّاس فى ص 52 من خصائصه العلّوية، والحاكم فى ص 132 من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک ، وأخرجه الذهبي فى تلخيصه معترفاً بصحّته.

ودونك الجزء السادس [13] من كتاب كنز العمّال، فإنّ فيه التفصيل (1).

ص: 142

1- 1) راجع منه: الحديث 36371 فى ص 114 تجده منقولاً عن ابن جرير.. والحديث 36408 فى ص 128 تجده منقولاً عن أحمد فى مسنده، والضياء المقدسى فى المختارة، والطحاوى، وابن جرير وصحّحه.. والحديث 36419 فى ص 131 تجده منقولاً عن ابن إسحاق، وابن جرير، وابن أبى حاتم، وابن مردويه، وأبى نعيم، والبيهقى فى شعب الإيمان وفى الدلائل.. والحديث 36465 فى ص 149 تجده منقولاً عن ابن مردويه.. والحديث 36520 فى ص 174 تجده منقولاً عن أحمد فى مسنده، وابن جرير، والضياء فى المختاره.. ومن تتبّع كنز العمّال وجد هذا الحديث فى أماكن أخر شتّى، وإذا راجعت ص 255 من المجلّد الثالث من شرح النهج للإمام المعتزلى الحيدى، أو أواخر شرح الخطبة القاصعة منه، تجد هذا الحديث بطوله.

وعليكم ب: منتخب الكنز وهو مطبوع في هامش مسند الإمام أحمد، فراجع منه ما هو في هامش ص 41 إلى ص 43 من الجزء الخامس تجد التفصيل؛ و حسبنا هذا ونعم الدليل (1).

تصحيح هذا النص:

لولا اعتباري صحته من طريق أهل السنة ما أوردته هنا.

على أن ابن جرير، والإمام أبو جعفر الإسكافي، أرسلوا صحته إرسال المسلمات (2).

وقد صححه غير واحد من أعلام المحققين.

و حسبك في تصحيحه ثبوته من طريق الثقات الأثبات، الذين احتج بهم أصحاب الصحاح بكل ارتياح.

ص: 143

1-1) المراجعات: 110-112. [1]

2-2) راجع: الحديث 36408 من أحاديث الكنز في ص 128 من جزئه الثالث عشر تجد هناك تصحيح ابن جرير لهذا الحديث، وإذا راجعت من منتخب الكنز ما هو في أوائل هامش ص 43 من الجزء 5 من مسند أحمد تجد تصحيح ابن جرير لهذا الحديث أيضاً. أمّا أبو جعفر الإسكافي فقد حكم بصحته جزماً في كتابه نقض العثمانية، فراجع ما هو موجود في ص 244 من المجلد 13 من شرح نهج البلاغة للحيدري، طبع مصر.

و دونك ص 178 من الجزء الأول من مسند أحمد، تجده يخرج هذا الحديث عن أسود بن عامر (1)، عن شريك (2)، عن الأعمش (3)، عن المنهال (4)، عن عباد بن عبد الله الأسدي (5)، عن عليّ مرفوعاً.

و كلّ واحد من سلسلة هذا السند حجة عند الخصم، وكلّهم من رجال الصحاح بلا كلام، وقد ذكرهم القيسراني في كتابه الجمع بين رجال الصحيحين؛ فلا مندوحة عن القول بصحة الحديث.

على أنّ لهم فيه طرقاً كثيرة يؤيد بعضها بعضاً، وإنّما لم يخرج الشيخان وأمثالهما؛ لأنّهم رأوه يصادم رأيهم في الخلافة، وهذا هو السبب في إعراضهم عن كثير من النصوص الصحيحة، خافوا أن تكون سلاحاً للشيعنة، فكتموها و هم يعلمون..

وإنّ كثيراً من شيوخ أهل السنة عفا الله عنهم -كانوا على هذه الوتيرة، يكتمون كلّ ما كان من هذا القبيل، ولهم في كتمانهم مذهب معروف، نقله عنهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري.

ص: 144

1- 1) احتجّ به البخاري و مسلم في صحيحيهما، وقد سمع شعبة عندهما، و سمع عبد العزيز بن أبي سلمة عند البخاري،، و سمع عند مسلم زهير بن معاوية، و حمّاد بن سلمة، روى عنه في صحيح البخاري محمّد بن حاتم بن بزيع، و روى عنه في صحيح مسلم هارون بن عبد الله، و الناقد، و ابن أبي شيبة، و زهير.

2- 2) احتجّ به مسلم في صحيحه، كما أوضحناه عند ذكره في المراجعة 16.

3- 3) احتجّ به البخاري و مسلم في صحيحيهما، كما بيّناه عند ذكره في المراجعة 16.

4- 4) احتجّ به البخاري، كما أوضحناه عند ذكره في المراجعة 16.

5- 5) هو عباد بن عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، احتجّ به البخاري و مسلم في صحيحيهما، سمع أسماء و عائشة بنتي أبي بكر، و روى عنه في الصحيحين ابن أبي مليكة، و محمّد بن جعفر بن الزبير، و هشام بن عروة.

وعقد البخارى لهذا المعنى باباً فى أواخر كتاب العلم من الجزء الأول من صحيحه، فقال (1): (الباب من خصّ بالعلم قوماً دون قوم).

ومن عرف سريرة البخارى تجاه أمير المؤمنين و سائر أهل البيت، وعلم أنّ يراعيه ترتاع من روائع نصوصهم، وأنّ مداده ينضب عن بيان خصائصهم، لا يستغرب إعراضه عن هذا الحديث و أمثاله، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

الوجه فى احتجاجنا بهذا الحديث.

الخلافة الخاصة منفيّة بالإجماع.

النسخ هنا محال.

إنّ أهل السّنة يحتجّون فى إثبات الإمامة بكلّ حديث صحيح، سواء كان متواتراً أو غير متواتر، فنحن نحتجّ عليهم بهذا لصحّته من طريقهم، إلزاماً لهم بما ألزموا به أنفسهم، وأمّا استدلالنا به على الإمامة فيما بيننا، فإنّما هو لتواتره من طريقنا كما لا يخفى.

ودعوى: أنّه إنّما يدلّ على أنّ عليّاً خليفة رسول الله فى أهل بيته خاصّة، مردودة بأنّ كلّ من قال بأنّ عليّاً خليفة رسول الله فى أهل بيته، قائل بخلافته العامّة، وكلّ من نفى خلافته العامّة، نفى خلافته الخاصّة، ولا قائل بالفصل، فما هذه الفلسفة المخالفة لإجماع المسلمين؟!

وما نسيت فلا أنسى القول بنسخه، وهو محال عقلاً و شرعاً، لأنّه من النسخ قبل حضور زمن الابتلاء كما لا يخفى، على أنّه لا ناسخ هنا إلا ما زعمه من

ص: 145

إعراض النبي عن مفاد الحديث..

وفيه: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعرض عن ذلك، بل كانت النصوص بعده متوالية و متواترة، يؤيد بعضها بعضاً، ولو فرض أن لا نص بعده أصلاً، فمن أين علم إعراض النبي عن مفاده، وعدوله عن مؤداه؟! «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَ مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمُ الْهُدَى» 1، والسلام..

أقول:

يقع الكلام فى هذا المقام فى جهات:

الجهة الأولى: فى متن الحديث و رواته.

لقد روى الشيخ على المتقى الهندى هذا الحديث فى كتاب كنز العمال بعدة ألفاظ، عن جمع كثير من أئمة الحديث، ونحن نورد هنا محل الحاجة، و من أراد النصوص الكاملة فليرجع إليه:

(36408) - «...عن عليّ، قال: لما نزلت هذه الآية «وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» 2 جمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أهل بيته، فاجتمع ثلاثون، فأكلوا و شربوا، فقال لهم: من يضمن عني ديني و مواعيدي و يكون معي فى الجنة و يكون خليفتي فى أهلي؟ وقال رجل: يا رسول الله؟ أنت كنت بحراً، من يقوم بهذا؟! ثم قال الآخر: فعرض هذا على أهل بيته واحداً واحداً.

فقال عليّ: أنا.

ص: 146

حم، وابن جرير و صحّحه، والطحاوى، والضياء» (1).

(36419) - «...عن عليّ، قال: لما نزلت هذه الآية على رسول الله «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ»... تكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا بني عبد المطلب! إنّي -والله- ما أعلم شاباً في العرب جاء قومه بأفضل ما جئتمكم به، إنّي قد جئتمكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرني الله أن أدعوكم إليه، فأيتكم يؤازرنى على أمرى هذا (2)؟

فقلت -وأنا أحدثهم سنّاً وأرمصهم عيناً وأعظمهم بطناً وأحمشهم ساقاً-: أنا يا نبيّ الله أكون وزيرك عليه.

فأخذ برقبتي فقال: إنّ هذا أخى ووصيّى وخليفتي فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا. فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب: قد أمرك أن تسمع و تطيع لعليّ.

ابن إسحاق، وابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبو نعيم والبيهقي معاً في الدلائل» (3).

(36465) - «...عن عليّ، قال: لما نزلت هذه الآية «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» دعا بني عبد المطلب... ثم قال لهم -و مدّ يده-: من يبايعني على أن يكون أخى وصاحبي وليّكم من بعدى؟

ص: 147

1-1) كنز العمال 129-13:128، و«حم»: رمز أحمد في المسند، و«الضياء»: هو المقدسى صاحب كتاب المختارة.

2-2) وفي تفسير البغوى 4:278- [1] الملتزم فيه بالصحة- توجد هنا إضافة: «(و يكون أخى ووصيّى وخليفتي فيكم)».

3-3) كنز العمال 133-13:131.

فمددت وقلت: أنا أبايعك، وأنا يومئذٍ أصغر القوم، عظيم البطن، فبايعني على ذلك... (قال:) وذلك الطعام أنا صنعته.

ابن مردويه» (1).

(36520) - «... عن عليٍّ إنه قيل له: كيف ورثت ابن عمك دون عمك؟!

فقال: جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بني عبد المطلب... فقال: يا بني عبد المطلب! إني بعثت إليكم خاصة و إلى الناس عامة، و قد رأيتم من هذه الآية ما رأيتم، فأياكم يبايعني على أن يكون أخي و صاحبي و وارثي؟ فلم يقم إليه أحد، فقامت إليه - و كنت من أصغر القوم - فقال: اجلس. ثم قال ثلاث مرّات. كل ذلك أقوم إليه فيقول لي: اجلس. حتّى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي. قال:

فلذلك ورثت ابن عمي دون عمي.

حم، و ابن جرير، و الضياء» (2).

أقول:

و هذا سند الرواية الأولى - التي رواها المصنف برقم (36408) عن أحمد، و ابن جرير و صحّحه، و الطحاوي، و الضياء - في مسند أحمد : «أسود بن عامر، ثنا شريك، عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله الأسدي، عن عليٍّ» (3).

و هذا سند الرواية الأخيرة - التي رواها برقم (36520) عن أحمد، و ابن جرير، و الضياء - في مسند أحمد : «عفّان، ثنا أبو عوانة، عن عثمان بن المغيرة، عن

ص: 148

1- (1) كنز العمال 13:149.

2- (2) كنز العمال 13:174.

3- (3) مسند أحمد 1:178. [1]

أبى صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن عليّ رضي الله عنه، قال: جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنى عبد المطلب...» (1).

وقد أخرج الحافظ الهيثمي الرواية الأولى، ثم قال: «رواه أحمد، ورجاله ثقات» (2).

وأخرج النسائي أيضاً الرواية الأخيرة-بسند أحمد بن حنبل نفسه- في خصائص سيدنا أمير المؤمنين عليه السلام (3)، وأهل العلم يعلمون بأن هذا الكتاب جزء من سنن النسائي.. ولا يخفى عليهم أيضاً صحة السند المذكور.

وأخرجه الهيثمي: «عن عليّ، قال: لما نزلت «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ» ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا عليّ! اصنع رجل شاةٍ بصاع من طعام واجمع لى بنى هاشم... فأكلوا وشربوا، فبدرهم رسول الله فقال: أيكم يقضى عني ديني؟ قال: فسكت وسكت القوم. فأعاد رسول الله المنطق. فقلت: أنا يا رسول الله. فقال: أنت يا عليّ، أنت يا عليّ.

رواه البزار-واللفظ له- وأحمد باختصار، والطبراني في الاوسط باختصار أيضاً، ورجال أحمد وأحد إسناده البزار رجال الصحيح غير شريك وهو ثقة» (4).

أقول:

فهذه نصوص الحديث، وهؤلاء رواته..

ص: 149

1-1 (1) مسند أحمد 1:257. [1]

2-2 (2) مجمع الزوائد 8:302.

3-3 (3) خصائص أمير المؤمنين عليّ: 99 ح 66.

4-4 (4) مجمع الزوائد 8:302.

أما من حيث السند، فقد رأيت كيف ينصّون على صحّته..

وأما من حيث الدلالة، فكلُّ لفظٍ من ألفاظه دليل على إمامة عليّ عليه السلام بعد رسول الله، وهو بمجموع ألفاظه من أقوى النصوص سنداً ودلالةً على ذلك.

و يضاف إلى جهة السند:

1- الحديث من روايات تفسير الطبري، وابن أبي حاتم الرازي، والبغوي، وقد احتجّ ابن تيمية في منهاج السنة بهذه الكتب (1)، ووصف الطبري وابن أبي حاتم -في جماعة من المفسرين- بأنهم: «لم يذكروا الموضوعات» (2)، وبأنهم:

«الذين لهم في الإسلام لسان صدق، وتفسيرهم متضمنة للمنقولات التي يعتمد عليها في التفسير» (3).

2- الحديث من روايات كتاب المختارة للضياء المقدسي، وهو ممن التزم بالصحة، بل قال الحافظ ابن حجر -لإثبات صحة أحد الأحاديث-: «قلت:

وأخرجه الضياء في المختارة من المعجم الكبير للطبراني... (قال:) وابن تيمية يصرّح بأنّ أحاديث المختارة أصحّ وأقوى من أحاديث المستدرک» (4).

3- الحديث من جملة الفضائل العشر المختصة بأمير المؤمنين عليه السلام، في الصحيح عن ابن عباس، وسيأتي الكلام حوله بالتفصيل.

ص: 150

1- 1) انظر احتجاجه بتفسير البغوي في: منهاج السنة 457:1.

2- 2) منهاج السنة 7:13.

3- 3) منهاج السنة 178:7-179.

4- 4) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 217:7.

والآن فلننظر في كلام ابن تيمية حول هذا الحديث، وهذا نصّه:

«هذا الحديث ليس في شيء من كتب المسلمين التي يستفيدون منها علم النقل، لا في الصحاح ولا في المسانيد والسُنن والمغازي والتفسير التي يذكر فيها الإسناد الذي يُحتجّ به، وإذا كان في بعض كتب التفسير التي ينقل منها الصحيح والضعيف، مثل تفسير الثعلبي والواحدى والبغوى بل وابن جرير وابن أبي حاتم، لم يكن مجرد رواية واحدٍ من هؤلاء دليلاً على صحّته....

(قال: إنَّ هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة بالحديث، فما من عالمٍ يعرف الحديث إلّا وهو يعلم أنّه كذب موضوع، ولهذا لم يروّه أحد منهم في الكتب التي يرجع إليها في المنقولات، لأنّ أدنى من له معرفة بالحديث يعلم أنّ هذا كذب....

(قال: وقد رواه ابن جرير والبغوى بإسنادٍ فيه عبد الغفار بن القاسم بن فهد أبو مريم الكوفي، وهو مجمع على تركه... ورواه ابن أبي حاتم، وفي إسناده عبد الله بن عبد القدّوس، وهو ليس بثقة....

(قال: إن بنى عبد المطلب لم يبلغوا أربعين رجلاً حين نزلت هذه الآية....

(قال: ليس بنو هاشم معروفين بمثل هذه الكثرة في الأكل، ولا عرف فيهم من كان يأكل جذعةً، ولا يشرب فرقاً....

(قال: إنّ الذي في الصحاح من نزول هذه الآية غير هذا..» (1).

ص: 151

أقول:

أولاً: إنّ هذا الحديث موجود في سنن النسائي (1)، و مسند أحمد، و مسند البزار، و في المعجم الأوسط للطبراني، و المختارة للضياء، و غيرها من كتب الحديث... كما عرفت.

ورواه ابن إسحاق صاحب المغازي ..

و هو في كثير من التفاسير المعتمدة.

وعرفت أنّ عدّة من أسانيده صحيحة، باعتراف الحافظ الهيثمي، الذي هو عندهم من نقاد الحديث، و أنّ جمعاً من أكابرهم يقولون بصحّته.. و أنّ البيهقي و أبا نعيم الأصبهاني يجعلان القضية من دلائل النبوة.

فكلام ابن تيمية يشتمل على أكاذيب لا كذبة واحدة.

و ثانياً: قد عرفت أنّ غير واحدٍ من أسانيده الصحيحة ليس فيه «عبد الغفار ابن القاسم» و لا «عبد الله بن عبد القدوس».

و ثالثاً: إنّ «عبد الغفار بن القاسم» ليس بمجمعٍ على تركه، بل هو مختلف فيه..

قال الحافظ ابن حجر: «قال أبو حاتم: ليس بمتروكٍ، و كان من رؤساء الشيعة» (2).

و نقلوا عن شعبة بن الحجاج أنّه كان يروى عنه، و يثنى عليه، و يقول: لم أر أحفظ منه (3).

ص: 152

1- (1) السنن الكبرى 5:125:8451.

2- (2) تعجيل المنفعة: 297.

3- (3) تعجيل المنفعة: 297.

وعن ابن عقدة أنّه كان يثنى عليه ويطريه؛ قال ابن عدى؛ و تجاوز الحدّ في مدحه حتّى قال: لو انتشر علم أبى مريم و خرّج حديثه كما احتاج الناس إلى شعبة.

قال ابن عدى: وإنّما مال إليه ابن عقدة هذا الميل لإفراطه فى التشيع (1).

قلت: وإنّما تكلم من تكلم فى أبى مريم، لأنّه كان يحدث ببلايا عثمان وعائشة (2).

وقد بحثنا سابقاً عن هذا الموضوع بالتفصيل، وذكرنا أنّ فى رجال الصحاح من يتكلم فى الشيخين فضلاً عن عثمان، وأنّ التشيع أو الرفض غير مضرّ بالوثاقة... فلا نعيد.

ورابعاً: إنّ «عبد الله بن عبد القدّوس» من رجال البخارى فى التعاليق، ومن رجال الترمذى، وأخرج له أبو داود، وذكره ابن حبان فى الثقات ..

وقال البخارى: هو فى الأصل صدوق إلّا أنّه يروى عن أقوام ضعاف، وقال يحيى بن المغيرة: أمرنى جرير أن أكتب عنه حديثاً، وقال ابن عدى: عامّة ما يرويه فى فضائل أهل البيت (3).

وهذا هو الذنب الوحيد!! ولذا قال الحافظ فى التقریب: «صدوق روى بالرفض» (4).

وقد تقدّم أنّ الرفض غير مضرّ.

وخامساً: إنّ التشكيك فى صحّة الحديث بأنّ بنى عبد المطلب ما كانوا

ص: 153

1- (1) الكامل- لابن عدى- 7: 18.

2- (2) تعجيل المنفعة: 297.

3- (3) تهذيب التهذيب 5: 265. [1]

4- (4) تقریب التهذيب 1: 430.

يبلغون الأربعين، وأنهم ما كانوا بهذا القدر يأكلون، لا يُصغى إليه، ولا رواج له عند من يفهمون..

وكذلك المعارضة بما ورد في بعض كتبهم في شأن نزول الآية، فالحديث الذي نستند إليه متفق عليه، ولا يعارضه ما انفردوا به، كما لا يخفى على أهل الدراية.

فالحق مع السيد في قوله عن ابن تيمية: «ولا قسط لمجازفة ابن تيمية و تحكّماته التي أوحثها إليه عصبية المشهورة».

الجهة الثالثة: في دفع الشبهات.

ولبعض علماء القوم-من المتقدمين والمتأخرين-شبهات في هذا الاستدلال، وإن كانت واضحة السقوط:

1-«في مسند أحمد: (و يكون خليفتي) غير موجود، بل هو من إلحاقات الرافضة»، قاله ابن روزبهان في الرد على العلامة الحلي (1).

قلت:

قد عرفت أنه موجود في مسند أحمد بن حنبل، كغيره من المصادر.

2-هذا الحديث غير متواتر، والإمامية لا يستدلّون في الإمامة إلا بالمتواتر؛ لأنّها عندهم من أصول الدين.

3-هناك احتمال كونه منسوخاً.

4-غاية ما يدلّ عليه كون عليّ خليفة له في أهل بيته.

ص:154

و هذه الشبهات أوردها السيّد، و أجاب عنها، فلا نكرّر.

الجهة الرابعة: فى محاولات أُخرى.

و إذْ لا- سبيل للطعن فى متن الحديث، و لا فى سنده، و لا فى مدلوله المصادم لرأيهم فى الخلافة و الهادم لأساس عقيدتهم، فلا بدّ من الكتمان و الإخفاء بشّى الأنحاء..

إمّا بعدم الذكر؛ و هذا ما سلكه الكثيرون منهم فى الموارد المختلفة، و مشى عليه هنا غير واحدٍ، كبعض المعاصرين، من أمثال محمّد سعيد رمضان البوطى، صاحب كتاب فقه السيرة النبوية، فإنّه كتب السيرة النبوية كما شاء له هواه، و قد سكت عن هذه القضية من الأساس.

و ممّا يشهد بقول السيّد: «و إنّ كثيراً من شيوخ أهل السُنّة عفا الله عنهم كانوا على هذه الوتيرة، يكتمون كلّ ما كان من هذا القبيل، و لهم فى كتمانهم مذهب معروف» تصرّيحهم بالكتمان بلا أىّ خجلٍ و وجلٍ.. فمثلاً:

* يقول ابن هشام فى مقدّمة السيرة: «و تارك بعض ما ذكره ابن إسحاق فى هذا الكتاب... و أشياء بعضها يشنع الحديث به، و بعضٌ يسوء بعض الناس ذكره»..

ثمّ يقول-ضمن عنوان: «مباداة رسول الله قومه و ما كان منهم»-: «ثمّ إنّ الله عزّ و جلّ أمر رسوله صلّى الله عليه و آله و سلّم أن يصدع بما جاءه منه، و أن يبادى الناس بأمره و أن يدعو إليه..

و كان بين ما أخفى رسول الله أمره و استتر به إلى أن أمره الله تعالى بإظهار دينه ثلاث سنين- فى ما بلغنى- من مبعثه، ثمّ قال الله تعالى له: «فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَ أَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ»، و قال تعالى: «وَ أَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ* وَ اخْفِضْ جَنَاحَكَ

لِمَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ» 1 «وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ» 2 «3.

قلت:

فقد قرنت بين هذا وما روينه عن المتقي، عن ابن إسحاق، وما سننقله عن البيهقي راوياً عنه!! لتري أن ابن إسحاق يروي لكن ابن هشام يكتف روايته، والبيهقي يحرفه!!

* ويقول الطبري: «وذكر هشام، عن أبي مخنف، قال: وحدثني يزيد بن زبيان الهمداني: إنَّ محمد بن أبي بكر كتب إلى معاوية بن أبي سفيان لما ولي، فذكر مكاتبات جرت بينهما، كرهت ذكرها، لما فيه ممَّا لا يحتمل سماعها العامة» (1).

وسياتي أنَّ الطبري وضع في تفسيره كلمة: «كذا وكذا» بدل ألفاظ حديث الدار (2).

* ويقول ابن الأثير في حوادث سنة 30: «وفي هذه السنة كان ما ذكر في أمر أبي ذر وإشخاص معاوية إيَّاه من الشام إلى المدينة. وقد ذكر في سبب ذلك أمور كثيرة... كرهت ذكرها» (3).

أو بالتحريف؛ ولهم فيه طرق:

ص: 156

1- 4) تاريخ الطبري 4: 557. [1]

2- 5) اللهم إلا أن تكون هذه الخيانة من غيره.

3- 6) الكامل في التاريخ 3: 113. [2]

منها: وضع كلمة: «كذا و كذا» بدل الكلام؛ كما صنع البخارى (1) فى قضية مذكورة بتمامها فى صحيح مسلم (2)، و كما صنع أبو عبيد بكلام أبى بكر فى تمنياته فى آخر حياته (3)، وله نظائر كثيرة.

و منها: وضع كلمة: «لأفعلنّ و لأفعلنّ» فى موضع التهديد الصريح؛ كما فعله ابن عبد البرّ و جماعة، فى كلام عمر لمّا هجموا على بيت الزهراء الطاهرة (4).

و منها: وضع كلمة: «رجل» أو: «فلان» فى موضع الاسم الصريح؛ كما فى نقل الهيثمى كلام أبى سفيان فى النبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم و أسرته (5)، و قد جاء اسمه صريحاً فى رواية ابن عدى (6).

و منها: بتر الخبر؛ كما فى رواية البيهقى حديث الدار عن شيخه الحاكم النيسابورى، عن طريق ابن إسحاق، و هذا نصّه:

«أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ، قال: حدّثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، قال: حدّثنا أحمد بن عبد الجبار، قال: حدّثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، قال: فحدّثنى من سمع عبد الله بن الحارث بن نوفل و استكتمنى اسمه، عن ابن عباس، عن على بن أبى طالب رضى الله عنه، قال: «لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: «وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ* وَ اخْفِضْ جَنَاحَكَ لِمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: عَرَفْتُ أَنِّى إِن

ص: 157

1- 1) صحيح البخارى 513/5358:3.

2- 2) صحيح مسلم 282/1757:3.

3- 3) كتاب الأموال: 144.

4- 4) الاستيعاب 975:3.

5- 5) مجمع الزوائد 215:8.

6- 6) الكامل - لابن عدى - 28:3.

بادأت بها قومی رأیت منهم ما أكره، فصمئت عليها فجاءني جبريل عليه السلام فقال لي: يا محمد! إنك إن لم تفعل ما أمرك به ربك عذبك ربك.

قال علي: فدعاني فقال: يا علي! إن الله قد أمرني أن أنذر عشيرتي الأقرين فعرفت أنني إن بادأتهم بذلك رأيت منهم ما أكره، فصمئت عن ذلك، ثم جاءني جبريل عليه السلام فقال: يا محمد! إن لم تفعل ما أمرت به عذبك ربك.

فاصنع لنا يا علي رجلاً شاة على صاعٍ من طعام، وأعد لنا عس لبنٍ ثم اجمع لي بني عبد المطلب، ففعلت.

فاجتمعوا له وهم يومئذ أربعون رجلاً، يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة وعباس وأبو لهب الكافر الخبيث، فقدّمت إليهم تلك الجفنة، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منها حذية فشققها بأسنانه ثم رمى بها في نواحيها وقال: كلوا باسم الله، فأكل القوم حتى نهلوا عنه ما يرى إلا آثار أصابعهم، والله إن كان الرجل منهم يأكل ليشرب مثلها.

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اسقيهم يا علي! فجئت بذلك القعب فشربوا منه حتى نهلوا جميعاً، وأيم الله إن كان الرجل منهم ليشرب مثله.

فلما أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يكلمهم بدرة أبو لهب إلى الكلام، فقال: لهذا ما سحركم صاحبكم. فتفرقوا ولم يكلمهم رسول الله..

فلما كان الغد، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا علي! أعد لنا بمثل الذي كنت صنعت لنا بالأمس من الطعام والشراب، فإن هذا الرجل قد بدرني إلى ما قد سمعت قبل أن أكلم القوم، ففعلت.

ثم جمعهم له، فصنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما صنع بالأمس، فأكلوا حتى نهلوا عنه، ثم سقيتهم فشربوا من ذلك القعب حتى نهلوا عنه،

وَأَيْمُ اللَّهِ إِنْ كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ لِيَأْكُلَ مِنْهَا وَيَشْرَبُ مِنْهَا.

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الْعَرَبِ جَاءَ قَوْمَهُ بِأَفْضَلٍ مِمَّا جِئْتُكُمْ بِهِ، إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِأَمْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قَالَ أَبُو عَمْرِو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ: بَلَغَنِي أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ إِنَّمَا سَمِعَهُ مِنْ عَبْدِ الْغَفَّارِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مَرْيَمَ، عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَكَانَ مَا أَخْفَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمْرَهُ وَاسْتَسَرَّ بِهِ إِلَى أَنْ أُمِرَ بِإِظْهَارِهِ ثَلَاثَ سَنِينَ مِنْ مَبْعَثِهِ.

قُلْتُ: وَقَدْ رَوَى شَرِيكَ الْقَاضِي عَنِ الْمِنْهَالِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ عَنْ عَلِيٍّ فِي إِطْعَامِهِ إِيَّاهُمْ بِقَرِيبٍ مِنْ هَذَا الْمَعْنَى مُخْتَصَرًا» (1).

وَكُرُوَايَةُ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، قَالَ: «عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ... ثُمَّ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! إِنِّي وَاللَّهِ - مَا أَعْلَمُ شَيْئًا مِنَ الْعَرَبِ جَاءَ قَوْمَهُ بِأَفْضَلٍ مِمَّا قَدْ جِئْتُكُمْ بِهِ، إِنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِخَيْرِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَقَدْ أَمَرَنِي رَبِّي أَنْ أَدْعُوَكُمْ إِلَيْهِ، فَأَيُّكُمْ يُؤَاظِرُنِي عَلَى هَذَا الْأَمْرِ عَلَى أَنْ يَكُونَ أَخِي؟! فَأَحْجَمَ الْقَوْمَ.

فَقُلْتُ - وَأَنَا أَحَدُهُمْ سَنَاءً - أَنَا يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَقَامَ الْقَوْمُ يَضْحَكُونَ» (2).

هَذَا، وَلَهُمْ كَلِمَاتُ جَامِعَةٍ فِي الْأَمْرِ بِالْكَتْمَانِ وَالْإِخْفَاءِ فِي كُتُبِ الْعُقَائِدِ وَالْكَلامِ وَسِيرِ الْخُلَفَاءِ، لَا نَطِيلُ الْمَقَامِ بِذِكْرِهَا هُنَا، وَنَكْتَفِي بِكَلَامٍ لِلذَّهَبِيِّ فِي سِيرِ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ عِنْدَ الدِّفَاعِ عَنِ الشَّافِعِيِّ، بِمُنَاسَبَةٍ مَا وَقَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَالِكِيَّةِ، وَتَكَلَّمَ

ص: 159

1- (1) دلائل النبوة 179: 2-180. [1]

2- (2) الوفا بأحوال المصطفى 1: 185.

«قلت: كلام الأقران إذا تبرهن لنا أنه بهوى وعصبيّة، لا يلتفت إليه، بل يطوى ولا يروى.

كما تقرّر من الكفّ عن كثير ممّا شجّر بين الصحابة وقتالهم رضى الله عنهم أجمعين، وما زال يمرّ بنا ذلك فى الدواوين والكتب والأجزاء، ولكن أكثر ذلك منقطع وضعيف، وبعضه كذب، وهذا فيما بأيدينا وبين علمائنا، فينبغى طيّه وإخفاؤه، بل إعدامه لتصفو القلوب، وتوفّر على حبّ الصحابة، والترضى عنهم، وkitman ذلك متعين عن العامة وآحاد العلماء..

وقد يرخص فى مطالعة ذلك خلوة للعالم المنصف العرى من الهوى، بشرط أن يستغفر لهم، كما علّمنا الله تعالى حيث يقول: «وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا...» 1.

فالقوم لهم سوابق، وأعمال مكفّرة لما وقع منهم، وجهاد محاء، وعبادة ممحّصة، ولسنا ممن يغلو فى أحدٍ منهم، ولا ندعى فيهم العصمة، نقطع بأنّ بعضهم أفضل من بعض، ونقطع بأنّ أبا بكر وعمر أفضل الأمة، ثمّ تتمة العشرة المشهود لهم بالجنة، وحمزة وجعفر ومعاذ وزيد، وأمّهات المؤمنين، وبنات نبيّنا صلى الله عليه وآله وسلّم، وأهل بدر مع كونهم على مراتب..

ثمّ الأفضل بعدهم، مثل: أبى الدرداء وسلمان الفارسى وابن عمر، وسائر أهل بيعة الرضوان الذين رضى الله عنهم بنصّ آية سورة الفتح، ثمّ عموم المهاجرين والأنصار، كخالد بن الوليد والعبّاس وعبد الله بن عمرو، وهذه الحلبة..

ثم سائر من صحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجاهد معه، أو حج معه، أو سمع منه، رضى الله عنهم أجمعين وعن جميع صواحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المهاجرات والمدنيات، وأم الفضل وأم هانئ الهاشمية وسائر الصحايات.

فأما ما تنقله الرافضة وأهل البدع في كتبهم من ذلك، فلا نعرج عليه، ولا - كرامة، فأكثره باطل وكذب وافتراء، فدأب الروافض رواية الأباطيل، أو رد ما في الصحاح والمسانيد، ومتى إفاقة من به سكران؟!

ثم قد تكلم خلق من التابعين بعضهم في بعض، وتحاربوا، وجرت أمور لا يمكن شرحها، فلا فائدة في بثها، ووقع في كتب التواريخ وكتب الجرح والتعديل أمور عجيبة، والعاقلة خصم نفسه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه...» (1).

ص: 161

1- 1) سير أعلام النبلاء 92: 10-94. وتفصيل الكلام عن هذا الموضوع في فصل خصصناه له من كتابنا الانتقاء من سير أعلام النبلاء.

قال السيّد:

«حسبك من النصوص-بعد حديث الدار-: ما قد أخرج الإمام أحمد في الجزء الأوّل من مسنده (1)، والإمام النسائي في خصائصه العلوية (2)، والحاكم في الجزء 3 من صحيحه المستدرک (3)، والذهبي في تلخيصه معترفاً بصحّته، وغيرهم من أصحاب السُنن بالطرق المجمع على صحّتها:

عن عمرو بن ميمون، قال: إنّي لجالس عند ابن عبّاس إذ أتاه تسعة رهط، فقالوا: يا ابن عبّاس! إمّا أن تقوم معنا، وإمّا أن تخلوا بنا من بين هؤلاء، فقال ابن عبّاس: بل أنا أقوم معكم، قال: هو يومئذ صحيح قبل أن يعمى، قال: فابتدؤوا فتحدّثوا، فلا ندرى ما قالوا، قال: فجاء ينفض ثوبه و يقول: أفّ و تفّ، وقعوا في رجل له بضع عشرة فضائل ليست لأحد غيره..

وقعوا في رجل قال له النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم: لأبعثن رجلاً لا يخزيه الله أبداً، يحبّ الله ورسوله و يحبّه الله ورسوله، فاستشرف لها من استشرف، فقال: أين عليّ؟ فجاء وهو أرمد لا يكاد أن يبصر، فنفت في عينيه، ثمّ

ص: 162

1- (1) ص 544 ح 3052.

2- (2) ص 52 ح 24.

3- (3) ص 132.

هزّ الراية ثلاثاً، فأعطاهما إيّاه، فجاء عليّ بصفية بنت حبيّ .

قال ابن عبّاس: ثمّ بعث رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فلاناً بسورة التوبة فبعث عليّاً خلفه، فأخذها منه، وقال: لا يذهب بها إلّا رجل هو منّي وأنا منه.

قال ابن عبّاس: وقال النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم لبنى عمّه: أيكم يواليني في الدنيا والآخرة؟ قال: وعليّ جالس معه، فأبوا، فقال عليّ: أنا أواليك في الدنيا والآخرة، قال: أنت وليّ في الدنيا والآخرة، قال فتركه، ثمّ قال: أيكم يواليني في الدنيا والآخرة؟ فأبوا، وقال عليّ: أنا أواليك في الدنيا والآخرة، فقال لعليّ: أنت وليّ في الدنيا والآخرة.

قال ابن عبّاس: وكان عليّ أوّل من آمن من الناس بعد خديجة.

قال: وأخذ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ثوبه، فوضعه على عليّ وفاطمة وحسن وحسين، وقال: «إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً» 1.

قال: وشرى عليّ نفسه فلبس ثوب النبيّ، ثمّ نام مكانه وكان المشركون يرمونه.

إلى أن قال: وخرج رسول الله في غزوة تبوك وخرج الناس معه، فقال له عليّ: أخرج معك؟ فقال صلّى الله عليه وآله وسلّم: لا. فبكى عليّ، فقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه ليس بعدي نبيّ، إنّه لا ينبغي أن أذهب إلّا وأنت خليفتي.

وقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي ومؤمنة.

قال ابن عباس: وسدّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم أبواب المسجد غير باب عليّ، فكان يدخل المسجد جنباً وهو طريقه ليس له طريق غيره.

قال: وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: من كنت مولاه فإنّ مولاه عليّ... الحديث..

قال الحاكم بعد إخرجه: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه السياقة..

قلت:

وأخرجه الذهبي في تلخيصه، ثمّ قال: صحيح.

ولا يخفى ما فيه من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة على أنّ عليّاً وليّ عهده وخليفته من بعده، ألا ترى كيف جعله صلّى الله عليه وآله وسلم وليّه في الدنيا والآخرة، أثره بذلك على سائر أرحامه؟! [\(1\)](#)

أقول:

وهذا الحديث أيضاً من أقوى الأدلة على إمامة أمير المؤمنين وخلافته العامة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، لأنّ ابن عباس ذكر هذه المناقب في مقام البحث والتحدّي مع خصوم الإمام عليه السلام، هذا من جهة..

ومن جهة أخرى، فهو يصرّح بأنّ هذه الفضائل «ليست لأحدٍ غيره» [\(2\)](#).

فدلّالته تامّة بلا إشكال.

ص: 164

1-1) المراجعات: 116-117. [1]

2-2) المستدرک-للحاكم-و تلخيصه-للذهبي-3:132.

و من هنا لم يناقش ابن تيمية في هذا الحديث من هذه الناحية، فحاول أن يجيب عن الاستدلال به بالطعن في سنده و متنه، فقال:

«إنّ هذا الحديث ليس مسنداً، بل هو مرسل لو ثبت عن عمرو بن ميمون؛ لأنّه أسلم على يد معاذ بن جبل و لم يلقَ النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم.

وفيه ألفاظ هي كذب على رسول الله، كقوله: لا ينبغي أن أذهب إلّا و أنت خليفتي....

و كذلك قوله: و سدّ الأبواب كلّها إلّا باب عليّ؛ فإنّ هذا ممّا وضعته الشيعة على طريق المقابلة..

و مثل قوله: أنت وليّ في كلّ مؤمن من بعدى؛ فإنّ هذا موضوع باتّفاق أهل المعرفة بالحديث» (1).

أقول:

هذا الحديث رواه بالسند نفسه كبار الأئمة في شتّى الكتب، فمنهم من ذكره كلّ و منهم من ذكر جزءاً منه، و لم نجد من أحدٍ منهم طعناً في سنده لا بالإرسال و لا بغيره، لوضوح أنّ عمرو بن ميمون يروى القصّة عن ابن عبّاس، و ابن عبّاس روى تلك الفضائل في مجلسٍ واحدٍ عن رسول الله - و قد سمعها منه في وقائع مختلفة - مذكراً بها من تكلم في أمير المؤمنين عليه السلام حتّى ينتهي عمّا يقول، فأين الإرسال؟!

ص: 165

- 1-شعبة بن الحجاج-وهو عندهم:«أمير المؤمنين في الحديث»-،رواه عن أبي بلج،عن عمرو بن ميمون،عن ابن عباس (1).
- 2-أبو داود الطيالسي،رواه عن شعبة،عن أبي بلج،عن عمرو بن ميمون،عن ابن عباس (2).
- 3-ابن سعد،رواه عن يحيى بن حماد البصري،عن أبي عوانة،عن أبي بلج،عن عمرو بن ميمون،عن ابن عباس (3).
- 4-أحمد بن حنبل،رواه عن يحيى بن حماد...كذلك (4).
- 5-الترمذي،رواه عن محمد بن حميد الرازي،عن إبراهيم بن المختار،عن شعبة... (5).
- 6-ابن أبي عاصم،رواه عن محمد بن المثنى،عن يحيى بن حماد... (6).
- 7-أبو بكر البزار،رواه عن محمد بن المثنى،عن يحيى بن حماد... (7).
- 8-النسائي،رواه عن محمد بن المثنى،عن يحيى بن حماد... (8).
- 9-أبو يعلى،رواه عن يحيى بن عبد الحميد،عن أبي عوانة،عن أبي بلج...

ص:166

-
- 1- (1) البداية و النهاية 7:345. [1]
 - 2- (2) مسند أبي داود الطيالسي:360 ح 2752.
 - 3- (3) الطبقات-لابن سعد-3:21.
 - 4- (4) مسند أحمد بن حنبل 1:544. [2]
 - 5- (5) الجامع الكبير 6:3732/91.
 - 6- (6) كتاب السنة:588-589 رقم 1351.
 - 7- (7) كشف الأستار عن زوائد البزار 3:189.
 - 8- (8) خصائص أمير المؤمنين عليّ:43/79.

رواه عنه ابن عساكر و ابن كثير (1).

وعن زهير، عن يحيى بن حمّاد، عن أبي عوانة... (2).

10-المحاملي، رواه عن محمد بن المثنى، عن يحيى بن حمّاد...رواه عنه -بالإسناد-ابن عساكر (3).

11-الطبراني، رواه عن إبراهيم بن هاشم البغوي، عن كثير بن يحيى، عن أبي عوانة....

و عن أبي شعيب عبد الله بن الحسن الحرّاني، عن أبي جعفر النفيلي، عن مسكين بن بكير، عن شعبة....

و عن إبراهيم، عن كثير بن يحيى، عن أبي عوانة... (4).

12-الحاكم، رواه عن أبي بكر القطيعي، عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه...ثم روى بسنده عن أبي حاتم الرازي قوله: «كان يعجبهم أن يجدوا الفضائل من رواية أحمد بن حنبل» (5).

13-ابن عبد البر، رواه عن أبي داود الطيالسي، عن أبي عوانة... (6).

14-ابن عساكر، رواه بأسانيد عديدة، ذاكراً الحديث بطوله (7).

15-ابن الأثير، رواه عن إبراهيم بن محمد بن مهران الفقيه وغير واحد،

ص:167

1- (1) البداية و النهاية 7:338. [1]

2- (2) تاريخ مدينة دمشق-لابن عساكر-42:99. [2]

3- (3) تاريخ مدينة دمشق-لابن عساكر-42:97. [3]

4- (4) المعجم الكبير 12:97 و ص 99، المعجم الأوسط 3:241.

5- (5) المستدرک علی الصحيحین 3:4 و ص 132-134.

6- (6) الاستيعاب 3:1091. [4]

7- (7) تاريخ مدينة دمشق 42:97 و ما بعدها. [5]

بأسنادهم إلى أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذى... عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس (1).

16-الذهبي، رواه تبعاً للحاكم وقرره على تصحيحه (2).

17-ابن كثير، رواه عن أحمد وأبي يعلى و الترمذى بأسانيدهم عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس (3).

18-ابن حجر العسقلاني، رواه عن أحمد والنسائي بأسنادهما عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس... (4).

أقول:

فهؤلاء عدّة من أكابر الأئمة يروون هذا الحديث بأسانيدهم عن ابن عباس..

وفيه من نصّ على صحّته، كالحاكم، وابن عبد البرّ، والمزى، والذهبي، والهيثمي صاحب مجمع الزوائد... وقد قال غير واحدٍ منهم: «هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد؛ لصحّته، وثقة نقلته» (5).

فمن يعبأ بعد هذا بكلام ابن تيمية ومن يتبعه؟!!

وأما الأحاديث الثلاثة التي تضمنتها حديث الفضائل العشر وكذبها

ص: 168

1- (1) أسد الغابة 3:589. [1]

2- (2) تلخيص المستدرک مع المستدرک 3:4 و ص 132.

3- (3) البداية و النهاية 7:337. [2]

4- (4) الإصابة 4:270. [3]

5- (5) الاستيعاب 3:1092، [4] تهذيب الكمال 20:481.

ابن تيمية، وهى قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ينبغي أن أذهب...» و: «أنت ولي في كل مؤمن...» و: «سدوا الأبواب» فسيأتي الكلام على كل واحد منها.

ص: 169

حديث المنزلة

إشارة

قال السيّد:

«وأنزله منه منزلة هارون من موسى، ولم يستثن من جميع المنازل إلا النبوة، واستثناها دليل على العموم.

وأنت تعلم أنّ أظهر المنازل التي كانت لهارون من موسى: وزارته له، وشدّ أزره به، واشترأكه معه في أمره، وخلافته عنه، وفرض طاعته على جميع أمته؛ بدليل قوله: «وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَاشْرِكْهُ فِي أَمْرِي» 1.

وقوله: «اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ» 2.

وقوله عزّ و علا: «قَدْ أُوتِيَ سُورُكَ يَا مُوسَى» 3.

فعلىّ بحكم هذا النصّ خليفة رسول الله في قومه، ووزيره في أهله، وشريكه في أمره-على سبيل الخلافة عنه لا على سبيل النبوة-وأفضل أمته، وأولاهم به حياً وميتاً، وله عليهم من فرض الطاعة زمن النبيّ-بوزارته له-مثل الذي كان لهارون على أمة موسى زمن موسى، ومن سمع حديث المنزلة فإنما

يتبادر منه إلى ذهنه هذه المنازل كلها ولا يرتاب في إرادتها منه.

وقد أوضح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأمر، فجعله جلياً بقوله:

إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي..

وهذا نص صريح في كونه خليفته، بل نص جلي في أنه لو ذهب ولم يستخلفه كان قد فعل ما لا ينبغي أن يفعل، وهذا ليس إلا لأنه كان مأموراً من الله عز وجل باستخلافه، كما ثبت في تفسير قوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ» 1.

ومن تدبر قوله تعالى في هذه الآية: «فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ» ثم أمعن النظر في قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي، وجدهما يرميان إلى غرض واحد، كما لا يخفى.

ولا- تنس قوله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث: أنت ولي كل مؤمن بعدي؛ فإنه نص في أنه ولي الأمر واليه والقائم مقامه فيه، كما قال الكميت رحمه الله تعالى: ونعم ولي الأمر بعد وليه ومنتجع التقوى ونعم المؤدب» (1)

ص: 171

حديث المنزلة من أثبت الآثار.

القرائن الحاكمة بذلك.

مخرجه من أهل السنة.

السبب في تشكيك الآمدى.

*ظلم الآمدى- بهذا التشكيك- نفسه، فإن حديث المنزلة من أصح السنن وأثبت الآثار.

*لم يختلج في صحة سنده ريب، ولا سنع في خواطر أحد أن يناقش في ثبوته ببنت شفة، حتى أن الذهبي-على تعنته-صرح في تلخيص المستدرک بصحته (1)، وابن حجر الهيتمي-على محاربتة بصواعقه-ذكر الحديث في الشبهة 12 من الصواعق، فنقل القول بصحته عن أئمة الحديث الذين لا معول فيه إلا عليهم، فراجع (2).

و لو لا- أن الحديث بمثابة من الثبوت، ما أخرجه البخارى في كتابه، فإن الرجل يعتصب نفسه عند خصائص على و فضائل أهل البيت اغتصاباً.

و معاوية كان إمام الفئة الباغية، ناصب أمير المؤمنين و حاربه، و لعنه على منابر المسلمين، و أمرهم بلعنه، لكنّه-بالرغم عن وقاحته في عداوته-لم يجحد حديث المنزلة و لا- كابر فيه سعد بن أبى وقاص حين قال له-فى ما أخرجه مسلم (3)-: ما منعك أن تسب أبا تراب؟ فقال: أمّا ما ذكرت ثلاثاً قالهنّ له رسول الله، فلن أسبّه، لأنّ تكون لى واحدة منها أحبّ إلى من حمر النعم، سمعت

ص: 172

1- 1) سمعت فى المراجعة 26 تصريحه بصحته.

2- 2) ص 74 من الصواعق.

3- 3) صحيح مسلم 4:2404/213.

رسول الله يقول له وقد خلقه في بعض مغازيه: أما ترضى أن تكون منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبوة بعدى.. الحديث (1)، فابلس معاوية، وكف عن تكليف سعد.

أزيدك على هذا كله: إن معاوية نفسه حدث بحديث المنزلة؛ قال ابن حجر في صواعقه (2): أخرج أحمد أن رجلاً سأل معاوية عن مسألة، فقال: سل عنها علياً فهو أعلم، قال: جوابك فيها أحب إلي من جواب علي، قال: بس ما قلت! لقد كرهت رجلاً كان رسول الله يغره بالعلم غراً، ولقد قال له: أنت منى بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدى، وكان عمر إذا أشكل عليه شيء أخذ منه. إلى آخر كلامه (3).

وبالجملة، فإن حديث المنزلة مما لا ريب في ثبوته بإجماع المسلمين على اختلافهم في المذاهب والمشارب.

* وقد أخرجه صاحب الجمع بين الصحاح الستة (4). وصاحب الجمع بين الصحيحين (5). وهو موجود في غزوة تبوك من صحيح البخاري (6)، وفي باب

ص: 173

1-1) وأخرجه الحاكم أيضاً في أول ص 109 من الجزء الثالث من المستدرک، و [1] صححه على شرط الشيخين. وأورده الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحته على شرط مسلم.

2-2) أثناء المقصد الخامس من المقاصد التي أوردها في الآية الرابعة عشر من الباب 11 ص 273 من الصواعق. [2]

3-3) حيث قال: وأخرجه آخرون. -قال-: ولكن زاد بعضهم: قم لا أقام الله رجليک، ومحا اسمه من الديوان، إلى آخر ما نقله في ص 273 من صواعقه، [3] مما يدل على أن جماعة من المحدثين غير أحمد أخرجوا حديث المنزلة بالإسناد إلى معاوية.

4-4) في مناقب علي.

5-5) في فضائل علي، وفي غزوة تبوك.

6-6) في ص 144 من جزئه الثالث.

فضائل عليّ من صحيح مسلم (1). وفي باب فضائل أصحاب النبيّ من سنن ابن ماجه (2). وفي مناقب عليّ من مستدرک الحاكم (3)..

وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده من حديث سعد بطرق إليه كثيرة (4)، ورواه في المسند أيضاً من حديث كلّ من: ابن عبّاس (5)، وأسماء بنت عميس (6)، وأبي سعيد الخدري (7)، و معاوية بن أبي سفيان (8)، و جماعة آخرين من الصحابة.

وأخرجه الطبراني من حديث كلّ من: أسماء بنت عميس، وأمّ سلمة، و حبشي بن جنادة، وابن عمر، وابن عبّاس، و جابر بن سمرة، وزيد بن أرقم، و البراء بن عازب، وعليّ بن أبي طالب (9)، وغيرهم. وأخرجه البزار في

ص: 174

1- (1) صحيح مسلم 4:2404/212.

2- (2) سنن ابن ماجه 1:90 ح 121.

3- (3) في أوّل ص 109 من جزئه 3، وفي أماكن آخر يعرفها المتتبعون.

4- (4) راجع ص 282 و ص 285 و ص 289 و ص 292 و ص 298 و ص 301، تصفّح هذه الصحائف كلّها من الجزء الأوّل من المسند.

5- (5) راجع: ص 544 من الجزء الأوّل من المسند.

6- (6) في ص 513 و ص 591 من الجزء السابع من المسند.

7- (7) في ص 417 من الجزء 3 من المسند.

8- (8) كما ذكرناه في صدر هذه المراجعة نقلاً عن المقصد الخامس من مقاصد الآية 14 من آيات الباب 11 من الصواعق المحرقة [1] ص 273.

9- (9) كما نصّ عليه ابن حجر في الحديث الأوّل من الأربعين التي أوردها في الفصل الثاني من الباب 9 ص 187 من صواعقه. و ذكر السيوطي في أحوال عليّ من تاريخ الخلفاء: [2] أنّ الطبراني أخرج هذا الحديث عن هؤلاء كلّهم، وزاد: أسماء بنت قيس.

مسنده (1). و الترمذى فى صحيحه (2)، من حديث أبى سعيد الخدرى.

و أورده ابن عبد البرّ فى أحوال علىّ من الاستيعاب ، ثمّ قال ما هذا نصّه:

و هو من أثبت الآثار و أصحّها، رواه عن النّبىّ سعد بن أبى وقاصّ، -قال: -و طرق حديث سعد فيه كثيرة جدّاً، ذكرها ابن أبى خيثمة و غيره، -
قال: -و رواه ابن عبّاس، و أبو سعيد الخدرى، و أمّ سلمة، و أسماء بنت عميس، و جابر بن عبد الله، و جماعة يطول ذكرهم. هذا كلام ابن عبد
البرّ.

و كلّ من تعرّض لغزوة تبوك من المحدثين و أهل السير و الأخبار نقلوا هذا الحديث.

و نقله كلّ من ترجم عليّاً من أهل المعاجم فى الرجال من المتقدمين و المتأخّرين على اختلاف مشاربهم و مذاهبهم.

و رواه كلّ من كتب فى مناقب أهل البيت و فضائل الصحابة من الأئمّة، كأحمد بن حنبل و غيره ممّن كان قبله أو جاء بعده.

و هو من الأحاديث المسلّمة فى كلّ خلف من هذه الأئمّة.

*فلا عبرة بتشكيك الآمدى فى سنده فإنّه ليس من علم الحديث فى شىء، و حكمه فى معرفة الأسانيد و الطرق حكم العوام لا يفقهون
حديثاً، و تبخّره فى علم الأصول هو الذى أوقعه فى هذه الورطة؛ حيث رآه بمقتضى الأصول نصّاً صريحاً لا يمكن التخلّص منه إلّا
بالتشكيك فى سنده، ظناً منه أنّ هذا من الممكن. و هيهات هيهات ذلك.

ص: 175

1-1) كما نصّ عليه السيوطى فى أحوال علىّ من تاريخ الخلفاء ص 133.

2-2) كما يدلّ عليه الحديث 2504 من أحاديث الكنز فى ص 152 من جزئه السادس.

أهل الضاد يحكمون بعموم الحديث.

تزييف القول باختصاصه.

إبطال القول بعدم حجّيته.

*نحن نوكل الجواب عن قولهم بعدم عموم الحديث إلى أهل اللسان والعرف العربيين، وأنت حجّة العرب لا تدافع، ولا تنازع، فهل ترى أمتك-أهل الضاد-يرتابون في عموم المنزلة من هذا الحديث؟!

كلّا و حاشا مثلك أن يرتاب في عموم اسم الجنس المضاف و شموله لجميع مصاديقه؛ فلو قلت: منحتكم إنصافي-مثلاً-أ يكون إنصافك هذا خاصّاً ببعض الأمور دون بعض، أم عامّاً شاملاً لجميع مصاديقه؟! معاذ الله أن تراه غير عامّ، أو يتبادر منه إلّا الاستغراق..

و لو قال خليفة المسلمين لأحد أوليائه: جعلت لك ولايتي على التّاس، أو منزلتى منهم، أو منصبتى فيهم، أو ملكى، فهل يتبادر إلى الذهن غير العموم؟! و هل يكون مدعى التخصيص ببعض الشؤون دون بعض إلّا مخالفاً مجازفاً؟!

و لو قال لأحد وزرائه: لك في أيامى منزلة عمر في أيام أبى بكر إلّا أنّك لست بصحابى، أ كان هذا بنظر العرف خاصّاً ببعض المنازل أم عامّاً؟! ما أراك -و الله- تراه إلّا عامّاً..

و لا أرتاب في أنّك قائل بعموم المنزلة في قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم:

أنت منى بمنزلة هارون من موسى، قياساً على نظائره في العرف واللغة، ولا سيّما بعد استثناء النبوة فإنّه يجعله نصّاً في العموم، والعرب ببابك، فسلها عن ذلك.

*أما قول الخصم بأنّ الحديث خاصّ بمورده، فمردود من وجهين:

الوجه الأول: إنّ الحديث فى نفسه عامّ كما علمت، فمورده- لو سلّمنا كونه خاصّاً- لا يخرجّه عن العموم، لأنّ المورد لا يخصّص الوارد كما هو مقرّر فى محلّه..

ألا ترى لو رأيت الجنب يمسّ آية الكرسيّ- مثلاً-، فقلت له: لا يمسّن آيات القرآن محدث، أ يكون هذا خاصّاً بمورده، أم عامّاً شاملاً لجميع آيات القرآن و لكلّ محدث؟! ما أظنّ أحداً يفهم كونه خاصّاً بمسّ الجنب بخصوصه لآية الكرسيّ بالخصوص..

و لو رأى الطبيب مريضاً يأكل التمر فنهاه عن أكل الحلوى، أ يكون فى نظر العرف خاصّاً بمورده، أم عامّاً شاملاً لكلّ مصاديق الحلوى؟! ما أرى- والله- القائل بكونه خاصّاً بمورده إلّا فى منتزح عن الأصول، بعيداً عن قواعد اللغة، نائياً عن الفهم العرفى، أجنبياً عن عالمنا كلّ، وكذا القائل بتخصيص العموم فى حديث المنزلة بمورده من غزوة تبوك، لا فرق بينهما أصلاً.

الوجه الثانى: إنّ الحديث لم تنحصر مواردّه باستخلاف علىّ على المدينة فى غزوة تبوك ليتشبّث الخصم بتخصيصه به، وصحاحنا المتواترة عن أئمة العترة الطاهرة تثبت ورودّه فى موارد أخر، فليراجعها الباحثون، وسدّ نن أهل السنّة تشهد بذلك، كما يعلمه المتتبّعون، فقول المعترض بأنّ سياق الحديث دالّ على تخصيصه بغزوة تبوك ممّا لا وجه له إذن، كما لا يخفى.

*أمّا قولهم بأنّ العامّ المخصوص ليس بحجّة فى الباقي، فغلط واضح، و خطأ فاضح، وهل يقول به فى مثل حديثنا إلّا من يعتنف الأمور، فيكون منها على غماء، كراكب عشواء، فى ليلة ظلماء؟! نعوذ بالله من الجهل، والحمد لله

إن تخصيص العام لا يخرج من الحجية في الباقي إذا لم يكن المخصّص مجملاً، ولا سيّما إذا كان متّصلاً-كما في حديثنا-، فإنّ المولى إذا قال لعبده: أكرم اليوم كلّ من زارني إلّا زيدا، ثمّ ترك العبد إكرام غير زيد ممّن زار مولاه، يعدّ في العرف عاصياً، ويلومه العقلاء، ويحكمون عليه باستحقاق الذم والعقوبة على قدر ما تستوجبه هذه المعصية عقلاً أو شرعاً، ولا يصغى أحد من أهل العرف إلى عذره لو اعتذر بتخصيص هذا العام، بل يكون عذره أقبح عندهم من ذنبه، وهذا ليس إلّا لظهور العام-بعد تخصيصه-في الباقي، كما لا يخفى.

و أنت تعلم إنّ سيرة المسلمين وغيرهم مستمرة على الاحتجاج بالعمومات المخصّصة بلا نكير، وقد مضى الخلف على ذلك والسلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وتابعي التابعين وتابعيهم إلى الآن، ولا سيّما أئمة أهل البيت وسائر أئمة المسلمين، وهذا ممّا لا ريب فيه، وحسبك به دليلاً على حجية العام المخصوص، ولو لا أنّه حجة لا نسدّ على الأئمة الأربعة وغيرهم من المجتهدين باب العلم بالأحكام الشرعيّة الفرعية عن أدلّتها التفصيلية، فإنّ رحي العلم بذلك تدور على العمل بالعمومات، وما من عام إلّا وقد خصّ، فإذا سقطت العمومات ارتج باب العلم، نعوذ بالله.

من موارده: زيارة أم سليم.

قضية بنت حمزة.

اتكاؤه على علي.

المؤاخاة الأولى.

المؤاخاة الثانية.

سد الأبواب.

النبي يصور علياً و هارون كالفرقدين.

*من موارده يوم حدث صلى الله عليه وآله وسلم أم سليم (1)، وكانت من

ص: 179

1- 1) هي بنت ملحان بن خالد الأنصارية، وأخت حرام بن ملحان، استشهد أبوها وأخوها بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وكانت على جانب من الفضل والعقل، روت عن النبي أحاديث، وروى عنها ابنها أنس، وابن عباس، وزيد بن ثابت وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وآخرون.. تعدّ في أهل السوابق، وهي من الدعاة إلى الإسلام؛ كانت في الجاهلية تحت مالک بن النضر، فأولدها أنس بن مالک، فلمّا جاء الله بالإسلام كانت في السابقين إليه، ودعت مالکاً زوجها إلى الله ورسوله، فأبى أن يسلم، فهجرتة فخرج مغاضباً إلى الشام، فهلك كافراً، وقد نصحت لابنها أنس إذ أمرته وهو ابن عشر سنين أن يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقبله النبي إكراماً لها. وخطبها أشرف العرب، فكانت تقول: لا أتزوج حتى يبلغ أنس ويجلس مجلس الرجال، فكان أنس يقول: جزى الله أُمّي خيراً، أحسنت ولايتي. وقد أسلم على يدها أبو طلحة الأنصاري؛ إذ خطبها وهو كافر، فأبت أن تتزوجه أو يسلم، فأسلم بدعوتها، وكان صداقها منه إسلامه، وأولدها أبو طلحة ولدًا فمرض ومات، فقالت: لا يذكرن أحد موته لأبيه قبلي، فلمّا جاء وسأل عن ولده، قالت: هو أسكن ما كان، فظنّ أنّه نائم، فقَدّمت له الطعام فتعشّى، ثمّ تزيت له وتطيبت، فنام معها وأصاب منها، فلمّا أصبح قالت له: احتسب ولدك، فذكر أبو طلحة قصّة تمّتها لرسول الله، فقال: بارك الله لكما في ليلتكما. قالت: ودعا لي صلى الله عليه وآله وسلم، حتّى ما أريد زيادة. وعلقت في تلك الليلة بعبد الله بن أبي طلحة فبارك الله فيه، وهو والد إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الفقيه وإخوته، وكانوا عشرة كلّهم من حملة العلم. وكانت أمّ سليم تغزو مع النبي، وكان معها يوم أحد خنجر لتقبر به بطن من دنا إليها من المشركين، وكانت من أحسن النساء بلاءً في الإسلام، ولا أعرف امرأة سواها كان النبي يزورها في بيتها فتتحفه. وكانت مستبصرة بشأن عترته، عارفة بحقّهم عليهم السلام.

أهل السوابق والحجى، ولها المكانة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بسابقتها وإخلاصها ونصحها، وحسن بلائها، وكان النبي يزورها ويحدثها في بيتها، فقال لها في بعض الأيام: يا أم سليم! إن علياً لحمه من لحمي، ودمه من دمي، وهو مني بمنزلة هارون من موسى (1).

وقد لا يخفى عليك إن هذا الحديث كان اقتضاباً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، غير مسبب عن شيء إلا البلاغ والنصح لله تعالى في بيان منزلة وليّ عهده والقائم مقامه من بعده، فلا يمكن أن يكون مخصصاً بغزوة تبوك.

* ومثله الحديث الوارد في قضية بنت حمزة حين اختصم فيها عليّ وجعفر وزيد، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا عليّ! أنت مني بمنزلة هارون... الحديث (2).

ص: 180

-
- 1-1) هذا الحديث-أعني حديث أم سليم-هو الحديث 32936 من أحاديث الكنز، في ص 607 من جزئه الحادى عشر، وهو موجود في منتخب الكنز أيضاً، فراجع السطر الأخير من هامش ص 31 من الجزء الخامس من مسند أحمد، تجده بلفظه.
- 2-2) أخرجه الإمام النسائي ص 106 و 265 [1] من الخصائص العلوية.

* وكذا الحديث الوارد يوم كان أبو بكر وعمر وأبو عبيدة بن الجراح عند النبي، وهو صلى الله عليه وآله وسلم متكئ على علي، فضرب بيده على منكبه ثم قال: يا علي! أنت أول المؤمنين إيماناً، وأولهم إسلاماً، وأنت مني بمنزلة هارون من موسى... الحديث (1).

* والأحاديث الواردة يوم المؤاخاة الأولى، وكانت في مكة قبل الهجرة، حيث آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين المهاجرين خاصة.

* ويوم المؤاخاة الثانية، وكانت في المدينة بعد الهجرة بخمسة أشهر، حيث آخى بين المهاجرين والأنصار، وفي كلتا المراتين يصطفى لنفسه منهم علياً، فيتخذ من دونهم أخاه (2)؛ تفضيلاً له على من سواه، ويقول له: أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي.

و الأخبار في ذلك متواترة من طريق العترة الطاهرة.

ص: 181

1-1) أخرجه الحسن بن بدر، والحاكم في الكنى، والشيرازي في الألقاب، وابن النجار. وهو الحديث 36392، والحديث 36395 من أحاديث الكنز ص 122 و 124 من جزئه الثالث عشر.

2-2) قال ابن عبد البر في ترجمة علي من الاستيعاب: [1] آخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين المهاجرين، ثم آخى بين المهاجرين والأنصار، وقال في كل واحدة منهما لعلي: أنت أخي في الدنيا والآخرة.. قال: -و أخي بينه وبين نفسه. انتهى. قلت: والتفصيل في كتب السير والأخبار؛ فلاحظ تفصيل المؤاخاة الأولى في: ص 20 من الجزء الثاني من السيرة الحلبية، و [2] راجع المؤاخاة الثانية في ص 90-91 من الجزء الثاني من السيرة الحلبية أيضاً، [3] تجد تفصيل علي -في كلتا المراتين بمؤاخاة النبي له- على من سواه.. وفي السيرة الدحلانية من تفصيل المؤاخاة الأولى والمؤاخاة الثانية ما في السيرة الحلبية، و [4] قد صرح بأن المؤاخاة الثانية كانت بعد الهجرة بخمسة أشهر.

و حسبك ممّا جاء من طريق غيرهم فى المؤاخاة الأولى، حديث زيد بن أبى أوفى، وقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل فى كتاب مناقب عليّ، وابن عساكر فى تاريخه (1)، والبغوى والطبرانى فى معجميهما، والباوردى فى المعرفة، وابن عدى (2)، وغيرهم.

و الحديث طويل قد اشتمل على كيفية المؤاخاة، وفى آخره ما هذا لفظه:

فقال عليّ: يا رسول الله! لقد ذهب روحى وانقطع ظهري، حين رأيته فعلت بأصحابك ما فعلت، غيرى، فإن كان هذا من سخط عليّ، فلك العتبي والكرامة.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: والذى بعثنى بالحق ما أخرجتك إلا لنفسى، وأنت منى بمنزلة هارون من موسى غير أنّه لا نبى بعدى، وأنت أخى ووارثى.

فقال: وما أرت منك؟!

قال: ما ورث الأنبياء من قبلى: كتاب ربهم وسنة نبيهم، وأنت معى فى قصرى فى الجنة مع فاطمة ابنتى، وأنت أخى ورفيقى.. ثم تلا صلى الله عليه وآله وسلم: «إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ» 3 المتحابين فى الله ينظر بعضهم إلى بعض.

و حسبك ممّا جاء فى المؤاخاة الثانية ما أخرجه الطبرانى فى المعجم الكبير

ص: 182

1- 1) نقله عن كلّ من أحمد وابن عساكر جماعة من الثقات، أحدهم المتقى الهندى؛ فراجع من كنزه الحديث 25554 فى أوائل صفحة 167 من جزئه التاسع، ونقله فى ص 105 من جزئه الثالث عشر عن أحمد فى كتابه مناقب عليّ وجعله الحديث 36345 فراجع.

2- 2) نقله عن هؤلاء الأئمة جماعة من الثقات الأثبات، أحدهم المتقى الهندى، فى أول 167 من الجزء التاسع من كنز العمال وهو الحديث 25555. فراجع.

عن ابن عباس من حديث جاء فيه: إنَّ رسول الله قال لعليّ: أغضبت عليّ حين اخيت بين المهاجرين والأنصار، ولم أؤاخ بينك وبين أحد منهم؟! أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه ليس بعدى نبيّ... الحديث (1).

* ونحوه الأحاديث الواردة يوم سدّ الأبواب غير باب عليّ؛ وحسبك حديث جابر بن عبد الله (2)، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: يا عليّ! إنّه يحلّ لك في المسجد ما يحلّ لي، وإني منّي بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبيّ بعدى.

وعن حذيفة بن أسيد الغفاري (3)، قال: قام النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم

ص: 183

1- 1) نقله المتقي الهندي في كنز العمال وفي منتخبه، فراجع من المنتخب ما هو في آخر هامش ص 31 من الجزء الخامس من مسند أحمد، [1] تجده باللفظ الذي أورده، ولا يخفى ما في قوله: أغضبت عليّ؟! من المؤانسة والملاطفة والحنو الأبوي على الولد المدلّ على أبيه الرؤوف العطوف. فإن قلت: كيف ارتاب عليّ من تأخيره في الممرّة الثانية مع أنّه كان في الممرّة الأولى قد ارتاب من ذلك، ثمّ ظهر له أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلم، إنّما أخره لنفسه، وهلاّ قاس الثانية على الأولى؟! قلنا: لا تقاس الثانية على الأولى، لأنّ الأولى كانت خاصّةً بالمهاجرين، فالقياس لم يكن مانعاً من مؤاخاة النبيّ لعليّ، بخلاف المؤاخاة الثانية، فإنّها كانت بين المهاجرين والأنصار، فالمهاجر في الممرّة الثانية إنّما يكون أخوه أنصاريّاً، والأنصاريّ إنّما يكون أخوه مهاجراً، وحيث أنّ النبيّ والوصيّ مهاجران، كان القياس في هذه الممرّة أن لا يكونا أخوين، فظنّ عليّ أن أخاه إنّما يكون أنصاريّاً قياساً على غيره، وحيث لم يؤاخ رسول الله بينه وبين أحد من الأنصار وجد في نفسه، لكنّ الله تعالى ورسوله أياً إلّا تفضيله، فكان هو ورسول الله أخوين على خلاف القياس المطرد يومئذ بين جميع المهاجرين والأنصار.

2- 2) كما في آخر الباب 9 من ينابيع المودة، [2] نقلاً عن كتاب فضائل أهل البيت لأخطب خوارزم.

3- 3) كما في الباب 17 من ينابيع المودة. [3]

-يوم سدّ الأبواب-خطيباً، فقال: إنّ رجلاً يجدون في أنفسهم شيئاً أن أسكنت عليّاً في المسجد وأخرجتهم، والله ما أخرجتهم وأسكنته، بل الله أخرجهم وأسكنه، إنّ الله عزّ وجلّ أوحى إلى موسى وأخيه: «أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمَكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَاجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ» 1 ..إلى أن قال: وإنّ عليّاً متى بمنزلة هارون من موسى، وهو أخى، ولا يحلّ لأحد أن ينكح فيه النساء إلّا هو.. الحديث.

وكم لهذه الموارد من نظائر لا تحصى في هذه العجالة، لكن هذا القدر كافٍ لِمَا أردناه من تزييف القول بأنّ حديث المنزلة مخصّص بمورده من غزوة تبوك، وأيّ وزن لهذا القول مع تعدّد موارد الحديث.

*و من أَلَمَّ بالسيرة النبويّة، وجده صلّى الله عليه وآله وسلّم يصوّر عليّاً و هارون كالفرقدين على غرار واحد، لا يمتاز أحدهما عن الآخر في شيء، وهذا من القرائن الدالّة على عموم المنزلة في الحديث، على أنّ عموم المنزلة هو المتبادر من لفظه بقطع النظر عن القرائن كما بيّناه.

متى صوّر عليّاً و هارون كالفرقدين؟!

يوم شُبر و شُبِير و مُشْبِر .

يوم المؤاخاة.

يوم سدّ الأبواب.

تتبع سيرة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، تجده يصوّر عليّاً و هارون كالفرقدين في السماء، والعينين في الوجه، لا يمتاز أحدهما في أمته عن الآخر في

*ألا تراه كيف أبى أن تكون أسماء بنى علىّ إلّا كأسماء بنى هارون، فسَمّاهم حسناً و حُسِيناً و مُحَسِناً؛ وقال (1): إنَّما سَمَّيتهم بأسماء ولد هارون شَبْر و شَبِير و مشبر؛ أراد بهذا تأكيد المشابهة بين الهارونيين، و تعميم الشبه بينهما فى جميع المنازل و سائر الشؤون.

*و لهذه الغاية نفسها قد اتَّخذ عليّاً أخاه، و أثره بذلك على من سواه، تحقيقاً لعموم الشبه بين منازل الهارونيين من أخويهما، و حرصاً على أن لا يكون ثَمَّة من فارق بينهما، و قد آخى بين أصحابه صلّى الله عليه و آله و سلّم مرّتين -كما سمعت-، فكان أبو بكر و عمر فى المرّة الأولى أخوين، و عثمان و عبد الرحمن بن عوف أخوين و كان فى المرّة الثانية أبو بكر و خارجة بن زيد أخوين، و عمر و عتبان بن مالك أخوين، أمّا علىّ فكان فى كلتا المرّتين أخا رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم -كما علمت-..

و مقامنا يضيق على استقصاء ما جاء فى ذلك من النصوص الثابتة بطرقها الصحيحة عن كلّ من ابن عبّاس، و ابن عمر، و زيد بن أرقم، و زيد بن أبى أوفى، و أنس بن مالك، و حذيفة بن اليمان، و مخدوج بن يزيد، و عمر بن الخطّاب، و البراء بن عازب، و علىّ بن أبى طالب، و غيرهم.

ص: 185

1- 1) فى ما أخرجه المحدثون بطرقهم الصحيحة من سُنن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، و دونك ص 165 و ص 168 من الجزء 3 من المستدرک، تجد الحديث صريحاً فى ذلك، صحيحاً على شرط الشيخين. و قد أخرجه الإمام أحمد أيضاً من حديث علىّ فى ص 771/158 من الجزء الأوّل من مسنده. و أخرجه ابن عبد البرّ فى ترجمة الحسن السبط من الاستيعاب. و أخرجه حتّى الذهبى فى تلخيصه مسلماً بصحّته مع قبّح تعصّبه و ظهور انحرافه عن هارون هذه الأُمّة و عن شَبْرها و شَبِيرها. و أخرج البغوى فى معجمه و عبد الغنى فى الإيضاح -كما فى ص 292 من الصواعق المحرقة- [1] عن سلمان نحوه؛ و كذلك ابن عساكر.

وقد قال له رسول الله: أنت أخى فى الدنيا والآخرة (1).

وسمعت فى المراجعة 20-قوله- وقد أخذ برقة على-: إن هذا أخى ووصيى وخليفتى فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا. وخرج صلى الله عليه وآله وسلم على أصحابه يوماً ووجهه مشرق، فسأله عبد الرحمن بن عوف فقال: بشارة أتتى من ربى فى أخى وابن عمى وابنتى بأن الله زوج علياً من فاطمة... الحديث (2).

ولما زفت سيّدة النساء إلى كفوها سيّد العترة، قال النبى صلى الله عليه وآله وسلم: يا أمّ أيمن! ادعى لى أخى، فقالت: هو أخوك وتنكحه، قال: نعم يا أمّ أيمن.

فدعت علياً فجاء.. الحديث (3).

وكم أشار إليه، فقال: هذا أخى وابن عمى وصهرى وأبو ولدى (4).

وكلمه مرة، فقال له: أنت أخى وصاحبى (5).

ص: 186

-
- 1-1) أخرجه الحاكم فى ص 14 من الجزء 3 من المستدرک عن ابن عمر من طريقين صحيحين على شرط الشيخين. وأخرجه الذهبى فى تلخيصه مسلماً بصحّته. وأخرجه الترمذى فى ما نقله ابن حجر عنه فى ص 188 من الصواعق المحرقة، [1] فراجع الحديث السابع من أحاديث الفصل 2 من باب 9 من الصواعق، و [2] أرسله كلّ من تعرّض لحديث المؤاخاة من أهل السير والأخبار إرسال المسلمات.
- 2-2) أخرجه أبو بكر الخوارزمى، كما فى ص 263 من الصواعق. [3]
- 3-3) أخرجه الحاكم فى ص 159 من الجزء 3 المستدرک. وأخرجه الذهبى فى تلخيصه مسلماً بصحّته. ونقله ابن حجر فى الباب 11 من صواعقه، وكلّ من ذكر زفاف الزهراء ذكره، لا أستثنى منهم أحداً.
- 4-4) فى ما أخرجه الشيرازى فى الألقاب، وابن النجّار عن ابن عمر. ونقله المتقى الهنذى فى كنزه، وفى منتخبه المطبوع فى هامش المسند، فراجع منه السطر الثانى من هامش ص 32 من الجزء الخامس.
- 5-5) أخرجه ابن عبد البرّ فى ترجمة علىّ من الاستيعاب بالإسناد إلى ابن عبّاس.

و حَدَّثَهُ مَرَّةً أُخْرَى، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ أَخِي وَصَاحِبِي وَرَفِيقِي فِي الْجَنَّةِ (1).

و خَاطَبَهُ يَوْمًا فِي قَضِيَّةٍ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَخِيهِ جَعْفَرٍ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ، فَقَالَ لَهُ:

وَأَمَّا أَنْتَ يَا عَلِيُّ فَأَخِي وَابْنُ وَلَدِي وَمَنْنَى وَإِلَيَّ.. الْحَدِيثُ (2).

و عهد إليه يوماً، فقال: أَنْتَ أَخِي وَوَزِيرِي تَقْضِي دِينِي وَتَنْجِزُ مَوْعِدِي وَتَبْرِي ذِمَّتِي.. الْحَدِيثُ (3).

و لَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ -بَابِي هُوَ أُمِّي- قَالَ: ادْعُوا إِلَيَّ أَخِي، فَدَعَوْا عَلِيًّا، فَقَالَ: ادْنِ مَنْنَى، فَدَنَا مِنْهُ وَاسْتَدْنَاهُ إِلَيْهِ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ وَهُوَ يَكْلِمُهُ حَتَّى فَاضَتْ نَفْسُهُ الزَّكِيَّةُ، فَأَصَابَهُ بَعْضُ رِيقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (4).

و قال صَلَّى الله عليه وآله وسلم: مكتوب على باب الجنة: لا إله إلا الله محمد رسول الله على أخو رسول الله.. الحديث (5).

و أوحى الله عزَّ وجلَّ -ليلة المبيت على الفراش- إلى جبرائيل و ميكائيل:

إِنِّي أَخَيْتُ بَيْنَكُمَا، وَجَعَلْتُ عَمْرَ أَحَدِكُمَا أَطْوَلَ مِنْ عَمْرِ الْآخَرِ، فَأَيُّكُمَا يُوَثِّرُ

ص: 187

1-1) أخرجه الخطيب، وهو الحديث 36468 من أحاديث كنز العمال في ص 150 من جزئه 13.

2-2) أخرجه الحاكم في ص 217 من الجزء 3 من المستدرک بسند صحيح على شرط مسلم، واعترف الذهبي في تلخيصه بصحته على هذا الشرط.

3-3) أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر، ونقله المتقي الهندي في كنزه وفي منتخبه، فراجع من المنتخب ما هو في هامش ص 32 من الجزء الخامس من المسند.

4-4) أخرجه ابن سعد في ص 263 من القسم الثاني من الجزء الثاني من طبقاته، وهو في ص 253 من الجزء 7 من كنز العمال.

5-5) أخرجه الطبراني في الأوسط، والخطيب في المتفق والمفترق، ونقله صاحب كنز العمال، فراجع من منتخبه ما هو في هامش ص 35 من الجزء 5 من مسند أحمد، و [1] نقله في هامش ص 46 عن ابن عساكر.

فاختار كلاهما الحياة؛ فأوحى الله إليهما: ألا كنتما مثل عليّ بن أبي طالب؟! آخيت بينه وبين محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فبات على فراشه ليفديه بنفسه و يؤثره بالحياة، اهبطا إلى الأرض فاحفظاه من عدوه. الاستيعاب.

فتزلا، فكان جبرائيل عند رأسه، وميكائيل عند رجله، وجبرائيل ينادى:

بخ بخ، من مثلك يا ابن أبي طالب يباهى الله بك الملائكة؟! وأنزل الله تعالى في ذلك: «وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ»..
الحديث (1).

و كان عليّ يقول: أنا عبد الله و أخو رسوله، وأنا الصديق الأكبر لا يقولها بعدى إلا كاذب (2).

وقال: والله إني لأخوه و وليّه، و ابن عمّه و وارث علمه، فمن أحقّ به متى (3)؟!

وقال يوم الشورى لعثمان و عبد الرحمن و سعد و الزبير: انشدكم الله، هل فيكم أحد أخى رسول الله بينه وبينه، إذ أخى بين المسلمين غيرى؟! قالوا: اللهم لا (4).

ولما برز عليّ للوليد يوم بدر، قال له الوليد: من أنت؟ قال عليّ: أنا عبد الله

ص: 188

1- 1) أخرجه أصحاب السنن في مسانيدهم، وذكره الإمام فخر الدين الرازى في تفسير هذه الآية من سورة البقرة ص 223-224 من الجزء الخامس من تفسيره الكبير مختصراً.

2- 2) أخرجه النسائي في الخصائص العلوية، والحاكم في أول ص 112 من الجزء 3 من المستدرک، و [1] ابن أبي شيبة و ابن أبي عاصم في السنة، و أبو نعيم في المعرفة. ونقله المتقي الهندي في كنز العمال و في منتخبه، فراجع من المنتخب ما هو في هامش ص 40 من الجزء 5 من مسند أحمد. [2]

3- 3) راجع ص 126 من الجزء 3 من المستدرک؛ و أخرجه الذهبي في تلخيصه مسلماً بصحّته.

4- 4) أخرجه ابن عبد البر في ترجمة عليّ من الاستيعاب، و [3] غير واحد من الأثبات.

وأخو رسوله.. الحديث (1).

و سأل عليّ عمر أيام خلافته، فقال له (2): أ رأيت لو جاءك قوم من بنى إسرائيل، فقال لك أحدهم: أنا ابن عمّ موسى، أ كانت له عندك إثرة على أصحابه؟! قال: نعم، قال فأنا والله أخو رسول الله، وابن عمّه!

فنزح عمر رداءه فبسطه، وقال: والله لا يكون لك مجلس غيره حتّى نتفرّق، فلم يزل جالساً عليه، وعمر بين يديه حتّى تفرّقوا، بخوعاً لأخى رسول الله وابن عمّه!

شطّ بنا القلم فنقول:

* وأمر صلّى الله عليه وآله وسلّم بسدّ أبواب الصحابة من المسجد تنزيهاً له عن الجنب و الجنابة، لكنّه أبقي باب عليّ، وأباح له عن الله تعالى أن يجنب فى المسجد، كما كان هذا مباحاً لهارون، فدلّنا ذلك على عموم المشابهة بين الهارونين عليهما السلام.

قال ابن عباس: وسدّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، أبواب المسجد غير باب عليّ، فكان يدخل المسجد جنباً وهو طريقه، ليس له طريق غيره..

الحديث (3).

ص: 189

1- 1) أخرجه ابن سعد فى غزوة بدر من كتاب الطبقات فى ص 23 من القسم الأوّل من جزئه الثانى.

2- 2) فى ما أخرجه الدارقطنى كما فى المقصد الخامس من مقاصد آية المودّة فى القربى وهى الآية 14 من الآيات التى أوردها ابن حجر فى الباب 11 من صواعقه، [1] فراجع من الصواعق ص 272. [2]

3- 3) هذا الحديث طويل فيه عشرة من خصائص عليّ، و [3] قد أوردناه فى المراجعة 26.

وقال عمر بن الخطاب من حديث صحيح (1) على شرط الشيخين أيضاً: لقد أعطى علي بن أبي طالب ثلاثاً، لأن تكون لى واحدة منها أحب إلي من حمر النعم:

زوجته فاطمة بنت رسول الله، وسكنه المسجد مع رسول الله يحل له ما يحل له فيه، والراية يوم خيبر.

وذكر سعد بن مالك يوماً بعض خصائص علي في حديث صحيح أيضاً، فقال (2): وأخرج رسول الله عمه العباس وغيره من المسجد، فقال له العباس:

تخرجنا وتسكن علينا؟! فقال: ما أنا أخرجتكم وأسكنته، ولكن الله أخرجكم وأسكنه.

وقال زيد بن أرقم (3): كان لنفر من أصحاب رسول الله أبواب شارة في المسجد، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: سدوا هذه الأبواب إلا باب علي. فتكلم الناس في ذلك، فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما بعد، فإني أمرت بسد هذه الأبواب إلا باب علي، فقال فيه قائلكم، وإني والله ما سددت شيئاً ولا فتحت، ولكني أمرت بشيء فاتبعته.

ص: 190

1-1) هو موجود في ص 125 من الجزء 3 من المستدرک. وأخرجه أبو يعلى كما في الفصل 3 من الباب 9 من الصواعق، [1] فراجع منها ص 196. وأخرجه بهذا المعنى مع قرب الألفاظ أحمد بن حنبل من حديث عبد الله بن عمر في ص 4782/104 من الجزء الثاني من مسنده. ورواه عن كل من عمر وابنه عبد الله غير واحد من الأثبات بأسانيد مختلفة.

2-2) كما في أول صفحة 117 من الجزء من المستدرک، وهذا الحديث من صحاح السنن، وقد أخرجه غير واحد من أثبات السنّة وثقاتها.

3-3) في ما أخرجه عنه الإمام أحمد في ص 18801/496 من الجزء الخامس من المسند. وأخرجه الضياء أيضاً كما في كنز العمال وفي منتخبه، فراجع من المنتخب ما هو في هامش ص 29 من الجزء 5 من المسند.

و أخرج الطبرانى فى الكبير عن ابن عباس (1): إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قام يومئذ فقال: ما أنا أخرجتكم من قبل نفسى ولا أنا تركته، ولكن الله أخرجكم وتركه، إنما أنا عبد مأمور، ما أمرت به فعلت، «إِنْ أَتَّبَعُ إِلَّا مَا يُوْحَى إِلَيَّ» 2.

وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (2): يا على! لا يحل لأحد أن يجنب فى المسجد غيرى وغيرك.

وعن سعد بن أبى وقاص، والبراء بن عازب، وابن عباس، وابن عمر، وحذيفة بن أسيد الغفارى، قالوا كلهم (3): خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فقال: إن الله أوحى إلى نبيه موسى أن ابن لى مسجداً طاهراً لا يسكنه إلا أنت و هارون، وإن الله أوحى إلى أن أبنى مسجداً طاهراً لا يسكنه إلا أنا وأخى على.

و إملأونا هذا لا- يسع استيفاء ما جاء فى ذلك من النصوص الثابتة عن كل من: ابن عباس، وأبى سعيد الخدرى، وزيد بن أرقم، ورجل صحابى من خثعم، وأسماء بنت عميس، وأم سلمة، وحذيفة بن أسيد، وسعد بن أبى وقاص، والبراء بن عازب، وعلى بن أبى طالب، وعمر، وعبد الله بن عمر، وأبى ذر، وأبى الطفيل،

ص: 191

-
- 1-1) نقله عنه المتقى الهندى فى آخر هامش الصفحة التى أشرنا الآن إليها.
- 2-3) فى ما أخرجه الترمذى فى صحيحه، ونقله عنه المتقى الهندى فى ما أشرنا الآن إليه من منتخبه. وأخرجه البزار عن سعد كما فى الحديث 13 من الأحاديث التى أوردها ابن حجر فى الفصل 2 من الباب 9 من صواعقه، [1] فراجع منها ص 190.
- 3-4) فى ما أخرجه عنهم جميعاً على بن محمد الخطيب الفقيه الشافعى المعروف بابن المغازلى فى كتابه المناقب بالطرق المختلفة. و نقله الثقة المتتبع البلخى فى الباب 17 من ينابيعه. [2]

وبريدة الأسلمي، وأبي رافع مولى رسول الله، وجابر بن عبد الله، وغيرهم.

وفى المأثور من دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم: اللهم إن أخى موسى سألَكَ فقال: «رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَ احْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي * وَ اجْعَلْ لِي وَزيراً مِنْ أَهْلِي * هَارُونَ أَخِي * اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي * وَ اشْرِكْهُ فِي أَمْرِي» 1 فأوحيت إليه: «سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَ نَجْعَلُ لَكُمَا مَلْطَأناً» 2، اللهم وإني عبدك ورسولك محمد، فاشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي، عليّاً أخى.. الحديث (1).

ومثله ما أخرجه البرّار من إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ بيد عليّ فقال: إن موسى سأل ربّه أن يطهر مسجده بهارون، وإني سألت ربّي أن يطهر مسجدي بك. ثم أرسل إلى أبي بكر أن سدّ بابك، فاسترجع، ثم قال: سمعاً وطاعة، ثم أرسل إلى عمر، ثم أرسل إلى العباس بمثل ذلك، ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم: ما أنا سدّدت أبوابكم وفتحت باب عليّ، ولكن الله فتح بابّه، وسدّ أبوابكم.

انتهى (2).

وهذا القدر كافٍ لما أردناه من تشبيه عليّ بهارون في جميع المنازل والسنون. والسلام».

ص: 192

1- 3) أخرجه الإمام أبو إسحاق الثعلبي عن أبي ذرّ الغفاري في تفسير قوله تعالى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا» في سورة المائدة من تفسيره الكبير. و [1] نقل نحوه المتّبع البلخي عن مسند الإمام أحمد.

2- 4) وهذا الحديث هو الحديث 36521 من أحاديث الكنز ص 175 من جزئه الثالث عشر.

أقول:

إنَّ من جملة الأدلّة على إمامة أمير المؤمنين و ولايته العامّة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم حديث: أنت منّي بمنزلة هارون من موسى... المعروف ب: حديث المنزلة.

وقد ذكر السيّد قبل الورود في البحث الآيات الكريمة الواردة في منازل هارون من موسى، ثمّ شرع في البحث من الناحيتين: السند و الدلالة (1)..

فأورد في الناحية الأولى أسماء جمعٍ كبيرٍ من أئمة السُنّة الرواة لهذا الحديث، وتعرّض لتشكيك الآمدى في صحّته و أجاب عنه.

و أوضح في الناحية الثانية كيفية الاستدلال بالحديث على المدّعى، مؤكّداً دلّالته على العموم، و على أنّه قد ورد في موارد كثيرة غير تبوك، كما في كتب القوم... فلا تبقى شبهة في إفادته للعموم.

و ختم البحث ببعض المشابهات الموجودة بين عليّ و هارون على ضوء الروايات.

رواته من الصحابة و كثرة طرقه و تواتره:

ذكر السيّد رحمه الله أسماء عدّة من رواة هذا الحديث من الصحابة، و لم يكن بصدد الاستقصاء، فرواه منهم في كتب القوم بالأسانيد أكثر بكثير، خاصّةً

ص: 193

1 - 1) و تبقى ناحية المتن، و لم يتعرض لها السيّد، و ذلك - باختصارٍ - أنّه لمّا رأى بعضهم أن لا جدوى في المناقشة في السند و الدلالة، عمد إلى التصرّف في لفظ الحديث، و حرّف «هارون» إلى «قارون» فذكرنا قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»!

بالنظر إلى موارد وروده، وقد رواه الحافظ ابن عساكر عن أكثر من عشرين؛ ولذا قال ابن كثير: «قد نقصني ابن عساكر هذه الأحاديث في ترجمة عليّ من تاريخه، فأجاد وأفاد، وبرز على النظراء والأشباه والأنداد، فرحمه ربّ العباد يوم التناد» (1).

وقال الحافظ ابن حجر: «قد استوعب طرقه ابن عساكر في ترجمة عليّ» (2).

وكذا القاضي أبو القاسم التنوخي، المتوفى سنة 447- قال الخطيب (3):

كتبت عنه وسمعته، وكان محتاطاً صدوقاً في الحديث- في كتاب مفرد (4).

بل ذكر الحاكم الحسكاني عن شيخه أبي حازم الحافظ، أنّه كان يقول:

«خرّجته بخمسة آلاف إسناد» (5).

بل عن غير واحدٍ من الأئمة التصريح بأنّه من أثبت الأخبار وأصحّها، كالحافظ ابن عبد البر (6)، والحافظ المزني (7).

بل عن غير واحدٍ منهم التنصيص على تواتره، كالحاكم النيسابوري (8)

ص: 194

1- (1) البداية و النهاية 7:341. [1]

2- (2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 7:60.

3- (3) تاريخ بغداد 12:115. [2]

4- (4) الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف 1:75 الطبعة الحديثة.

5- (5) شواهد التنزيل 1:152. [3]

6- (6) الاستيعاب 3:1097.

7- (7) تهذيب الكمال 20:483.

8- (8) كفاية الطالب: 283.

و جلال الدين السيوطى (1)، و الشيخ على المتقى الهندى (2).

وجوده فى الصحيحين:

ثم إن هذا الحديث مخرّج فى كتابى البخارى و مسلم المشهورين بالصحيحين..

قال ابن حجر: «هما أصحّ الكتب بعد القرآن بإجماع من يعتدُّ به» (3).

و قال جماعة من الأئمة بأن أحاديثهما مقطوعة الصدور (4).

و هو أيضاً فى سائر الصحاح، و فى المسانيد و المعاجم المشهورة المعتبرة عندهم، و كذا فى غيرها من كتب الحديث و التفسير و التراجم، و قد ذكر السيّد بعضها، و لا حاجة إلى التطويل.

فيكون حديث المنزلة من الأحاديث المتواترة المقطوع بصدورها عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم.

تشكيك الآمدى:

لكنّهم متى كان الحديث يضرّ بمذهبهم فى الخلافة حاولوا تضعيفه أو التشكيك فى صحّته، حتّى مع كونه فى الصحيحين و بطرق متعدّدة!! و لذا تراهم يستندون فى الجواب عن حديث المنزلة إلى تشكيك الآمدى..

ص: 195

1-1) الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة-حرف الألف.

2-2) قطف الأزهار المتناثرة: 103/281.

3-3) الصواعق المحرقة: 18. [1]

4-4) تدريب الراوى 1:141؛ و غيره من كتب علم الحديث.

قال فى شرح المواقف: «و الجواب: منع صحّة الحديث كما منعه الآمدى...» (1).

هذا، مع علمهم بحال الآمدى، الذى ذكر الذهبى أنّه: «قد نفى من دمشق لسوء اعتقاده، وصحّ أنّه كان يترك الصلاة. نسأل الله العافية» (2).

وعجيبٌ أمر هؤلاء!!

فمتى شاءت أهواؤهم رجعوا إلى كتابى البخارى و مسلم لإثبات حديثٍ، قائلين: هو من أحاديث الصحيحين، أو لردّ حديثٍ، متشبّثين بعدم إخراج الشيخين له، ومتى ما شاءت أهواؤهم أن يردّوا حديثاً، تكلموا فيه و شكّكوا فى صحّته، مع وجوده فيهما، متناسين ما يزعمونه لهما من المنازل و المقامات، فى اليقظة و المنامات!!

و كذلك الاعتماد على الأشخاص و الاستناد إلى أقوالهم، فلو راجعت كتبهم فى الحديث و الرجال، لرأيتهم يكثرّون من النقل عن عبد الرحمن بن خراش و الأخذ بآرائه، لكنّه لمّا قال بكذب حديث: «إنّا معاشر الأنبياء لا نورّث ما تركناه صدقة» جعلوا يسبّونه سبّ الذين كفروا (3)!!

و أيضاً تراهم يعتمدون فى جرح من أرادوا جرحه على تجريحات أبى الفتح الأزدى، فإنّ جرح من يريدون توثيقه قالوا: «ليت الأزدى عرف ضعف نفسه!!» (4).

ص: 196

1- 1) شرح المواقف 362: 8-363.

2- 2) ميزان الاعتدال 2: 259.

3- 3) راجع ترجمته فى: تذكرة الحفاظ، سير أعلام النبلاء، ميزان الاعتدال 2: 600.

4- 4) سير أعلام النبلاء 13: 389.

وعلى الجملة، فإنَّهم يتَّبَعون الأهواء والميول في الردِّ والقبول، للأحاديث والأقوال، ولنكتفِ بهذا القدر لضيق المجال..

هذا كلُّه في ما يتعلَّق بجهة السند.

وفي جهة الدلالة نقاط:

ظهور لفظه في العموم:

إنَّ قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: «أنت منِّي بمنزلة هارون من موسى إلا النبوة» ظاهر في عموم المنزلة؛ لأنَّ كلمة «المنزلة» اسم جنس جاء مضافاً إلى «هارون»، ثمَّ استثنى من ذلك «النبوة» بكلمة «إلا» الاستثنائية..

وقد نصَّوا على أنَّ اسم الجنس المضاف من ألفاظ العموم، كما لا يخفى على من يراجع كتب الأصول والأدب وغيرهما من العلوم، ك: شرح مختصر الأصول في مبحث الصيغ الموضوعة للعموم، وفي مبحث العموم والخصوص من شرح جمع الجوامع، وعقد له ابن نجيم قاعدة في كتاب الأشباه والنظائر، وتعرَّض له شراح المطوَّل والمختصر بشرح كلام التفتازاني في بيان قول الماتن: «فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام»، والنحويُّون في مباحث لزوم حذف الخبر، كما في شرح المفصَّل لابن الحاجب، وشرح الكافية للرضي الاسترَّابادي.

وأيضاً، فقد نصَّوا على أنَّ: «معيار العموم جواز الاستثناء»، كما لا يخفى على من راجع منهاج الوصول في علم الأصول للبيضاوي و شروحه، وفواتح الرحموت (1).

وبهذا يتمُّ المقتضى للاستدلال بهذا الحديث، وهل من مانع؟!

ص: 197

قالوا: إنّ هذا الكلام إنّما قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لدى خروجه إلى تبوك بسبب تكلم بعض المنافقين، فيكون قرينةً على عدم إرادة العموم، واختصاص الاستخلاف بذلك المورد فقط، فيسقط الاستدلال.

فأجاب السيّد رحمه الله بوجهين:

الوجه الأول: إنّ الحديث في نفسه عامّ كما علمت، فمورده -لو سلّمنا كونه خاصّاً- لا يخرجّه عن العموم، لأنّ المورد لا يخصّص الوارد، كما هو مقرر في محلّه.

قلت:

فإشكال ابن تيمية (1) بذلك جهلٌ أو تعصّب، ولذا يقول التفتازاني بعد ذكر هذا الإشكال: «فربّما يدفع بأنّ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب» (2).

الوجه الثاني: إنّ الحديث لم تنحصر موارده باستخلاف عليّ على المدينة في غزوة تبوك، ليتشبّه الخصم بتخصيصه... فذكر رحمه الله موارد عديدة، مستنداً فيها إلى كتب القوم.

قلت:

وقد كتبت سابقاً رسالةً (3) في موارد حديث المنزلة، وصحّحت بعض

ص: 198

1-1) منهاج السنّة 7:327.

2-2) شرح المقاصد 5:276. [1]

3-3) مطبوعة في آخر الجزء (18) من كتابنا الكبير نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار.

أسانيدها، وأنا ذاكّر هنا خلاصة تلك الرسالة:

المورد 1 و 2: المؤاخاة الأولى والثانية؛ روى ذلك: أحمد بن حنبل (1)، والطبراني (2)، وأبو نعيم (3)، وابن عساكر (4)، وغيرهم..

رووه عن ابن أبي أوفى، ومحدوج بن زيد الذهلي، وعبد الله بن العباس، وأنس بن مالك، وعمر بن الخطاب، ويعلى بن مرة.

وسأتي بعض الكلام على قضية المؤاخاة وأنها كانت مرتين، وأن ابن تيمية كذبها بالمرّة.

المورد 3 و 4: عند ولادة الحسن و ولادة الحسين عليهما السلام؛ روى ذلك: الملاء في سيرته (5)، ومحّب الدين الطبري (6)، والخوارزمي عن البيهقي بسنده، عن الإمام عليّ بن موسى الرضا، عن آبائه، عن أسماء بنت عميس (7).

المورد 5: يوم خيبر؛ روى ذلك بالأسانيد: ابن المغازلي (8)، والموفق الخوارزمي (9)، وأبو عبد الله الكنجي (10).

ص: 199

1- (1) كما في كنز العمال 9:167 ح 25554، وج 13:105 ح 36345.

2- (2) المعجم الكبير 11:75 ح 11092.

3- (3) كما في طريق ابن عساكر.

4- (4) تاريخ مدينة دمشق 52:42-53 و ص 169. [1]

5- (5) وسيلة المتعبدين 5:225.

6- (6) ذخائر العقبى: 209. [2]

7- (7) مقتل الحسين 87:1-88. [3]

8- (8) مناقب عليّ بن أبي طالب: 285/237.

9- (9) المناقب للخوارزمي: 143/128.

10- (10) كفاية الطالب في مناقب عليّ بن أبي طالب: 264.

المورد 6: عند النهى عن الرقاد فى المسجد؛ روى ذلك: ابن عساكر (1).

المورد 7: عند سدّ الأبواب؛ روى ذلك: ابن المغازلى الشافعى (2).

وسياتى الكلام على حديث سدّ الأبواب.

المورد 8: يوم خرج متكنّاً على على؛ روى ذلك: المتقى الهندى عن جماعة (3)، وابن عساكر (4)، وغيرهم.

المورد 9: فى بيت أم سلمة؛ روى ذلك: الطبرانى (5)، وابن عساكر (6)، وغيرهما.

المورد 10: فى قضية يرويه أنس بن مالك؛ روى ذلك: ابن مردويه (7).

المورد 11: فى قضية بنت حمزة عليه السلام؛ روى ذلك: النسائى (8)، وابن عساكر (9).

المورد 12: يوم غدیر خم؛ روى ذلك ابن خلّكان فى تاريخه (10).

ص: 200

1- (1) تاريخ مدينة دمشق 42:139.

2- (2) مناقب على بن ابى طالب: 303/255.

3- (3) كنز العمال 13:122 ح 36392.

4- (4) تاريخ مدينة دمشق 42:167.

5- (5) المعجم الكبير 12:18 ح 12341.

6- (6) تاريخ مدينة دمشق 42:42.

7- (7) وعنه فى كشف الغمة فى معرفة الأئمة 1:343.

8- (8) خصائص أمير المؤمنين على: 88. طبع مكتبة نينوى الحديثة. تحقيق: محمد هادى الأمينى.

9- (9) تاريخ مدينة دمشق 42:170.

10- (10) وفيات الأعيان 5:231.

المورد 13: فى كلامٍ له مع عقيل؛ روى ذلك: ابن عساكر (1).

أقول:

إنَّ عددًا من أحاديث هذه الموارد صحيح بلا ريب، ونحن نكتفى بواحدٍ منها-و من شاء المزيد فليرجع إلى الأسانيد وإلى الرسالة التى ألفتها فى هذا الموضوع:-

قال أبو القاسم الطبرانى: «حدَّثنا محمود بن محمَّد المروزى، قال: حدَّثنا حامد بن آدم، قال: حدَّثنا جرير، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: لما آخى النّبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بين أصحابه، بين المهاجرين والأنصار، فلم يؤاخ بين علىّ بن أبى طالب وبين أحدٍ منهم، خرج علىّ مغضباً، حتّى أتى جدولاً من الأرض، فتوسّد ذراعه، فسف عليه الريح، فطلبه النّبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم حتّى وجده، فوكزه برجله فقال له:

قم، فما صلحت أن تكون إلاّ أبا تراب، أغضبت علىّ حين واخيت بين المهاجرين والأنصار، ولم تؤاخ بينك وبين أحدٍ منهم؟ أما ترضى أن تكون منّى بمنزلة هارون من موسى إلاّ أنّه ليس بعدى نبيّ؟!

ألا من أحبّك حُفّ بالأمن والإيمان، ومن أبغضك أماته الله ميتة الجاهلية وحوسب بعمله فى الإسلام» (2)..

*فأما «الطبرانى»: فهو الحافظ الإمام الثقة الغنى عن الترجمة.

*وأما «محمود بن محمَّد المروزى»: فقد ترجم له الخطيب فى تاريخه،

ص: 201

1-1) تاريخ مدينة دمشق 17: 41-18.

2-2) المعجم الكبير 75: 11 ح 11092.

وذكر أنّه قدم بغداد وحدث بها..

قال: «روى عنه: محمد بن مخلد، وعبد الصمد بن علي الطستي، وأبو سهل بن زياد، وإسماعيل بن علي الخطيب، وأبو علي بن الصوّاف، أحاديث مستقيمة».

ثمّ روى عن طريقه حديثاً، وأرخ وفاته بسنة سبع و تسعين (1).

* وأما «حامد بن آدم»: فقد أخرج عنه الحاكم في المستدرک (2)، وذكره ابن حبان في الثقات (3)، وقال الذهبي: مشأه ابن عدی (4).

هذا، ولم يذكروا في المقابل إلاّ تكلم السعدى الجوزجاني فيه، لكنّه لا يصلح لمعارضة التوثيق؛ لأنّ ابن عدی تعقّبه بقوله: «و حامد بن آدم هذا يروى عن عبد الله بن المبارك، ومحمد بن الفضل بن عطية، والفضل بن موسى، والنضر بن محمد، والنضر بن شميل، وعامة المروزة..

و لم أر في حديثه إذا روى عن ثقة شيئاً منكراً، وإنّما يؤتى ذلك إذا حدث عن ضعيف» (5).. هذا أولاً.

و ثانياً: فإنّ السعدى الجوزجاني لا يعتمدون على تجريحاته، كما نصّ عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني وغيره.

هذا، ولم يذكر الرجل في شيء من كتب الضعفاء والمتروكين للنسائي

ص: 202

1- (1) تاريخ بغداد 13:94.

2- (2) لسان الميزان 2:163.

3- (3) الثقات 8:218.

4- (4) المغني 1:229.

5- (5) الكامل في الضعفاء- لابن عدی- 3:409.

و البخارى و الدارقطنى، وأورده الذهبى فى المغنى (1) فلم يذكر إلا قدح الجوز جاني، وقد عرفت ما فيه.

و الظاهر وقوع الخلط على ابن حجر بينه وبين رجلٍ آخر، فليتأمل.

و على الجملة، فهذا القدر يكفينا للاحتجاج على ضوء القواعد المقررة.

* وأما «جرير» و«ليث» و«مجاهد»: فائمة أعلام عندهم بلا خلاف بينهم.

و تلخص:

أولاً: إن حديث المنزلة صحيح سنداً، بل هو من أشهر الأحاديث المتواترة عن رسول الله، فالطعن فى سنده تعصّب.

و ثانياً: إنّه ناظرٌ إلى الآيات الواردة فى منازل هارون من موسى، وهى:

«الأخوة» (2) و«الوزارة» (3) و«القربة القريبة» (4) و«الخلافة» (5) و«شدّ الأزر» (6).

و ثالثاً: إن لفظه ظاهر فى عموم المنزلة؛ لاشتماله على «اسم الجنس المضاف» و على «الاستثناء» و هو معيار العموم، كما نصّ عليه الأئمة منهم فى مختلف العلوم.

و رابعاً: إنّه وارد فى موارد متعدّدة، كما فى كتب القوم المشهورة، وبعضها صحيح سنداً بلا إشكال، استناداً إلى كتبهم فى التراجم و الرجال.

ص: 203

1- (1) المغنى 1:229.

2- (2) سورة مريم 19:53.

3- (3) سورة طه 20:29، سورة الفرقان 25:35، سورة القصص 28:34.

4- (4) سورة طه 20:29 و 30.

5- (5) سورة الأعراف 7:142.

6- (6) سورة طه 20:31.

وبذلك تقنّد جميع المكابرات، فى السند بدعوى ضعفه-كما عن الآمدى- أو فى الدلالة-كما عن ابن تيمية-بدعوى كونه مجرد تشبيه بين على و هارون، أو أنه وارد فى خصوص تبوك، وإذا كان مورده خاصاً فلا يبقى له عموم!!

بل يدعى بعضهم-زوراً وبهتاناً-اتفاق العلماء على أن النبى لم يتكلّم بحديث المنزلة إلا مرة واحدةً و ذلك فى غزوة تبوك!! و كأنّ الذين نقلنا عنهم الموارد ليسوا من علمائهم بل هم من جهّالهم!!

فانظر كيف يسوقهم العناد مع الحقّ إلى الكذب و إلى سوء الأدب و الافتراء على أكابر علمائهم أيضاً!! و الطعن فى أعلام التابعين و مشاهير رواة الحديث!!

و على الجملة، فعلمائهم الكبار يروون الموارد التى ذكرها السيّد -و الموارد الأخرى التى أضفناها إليها- فى كتبهم المعروفة المشهورة، و بأسانيد كثيرة، فإذا كانوا كاذبين على الله و رسوله فما ذنبنا؟!

ولكنّ الذى يتّهم العلماء بذلك هو ابن تيمية و أتباعه، وقد انتقد هذه الطريقة منه علماء السّنة الكبار حتّى من اشتهر منهم بالتعصّب كالذهبي، و ابن حجر العسقلانى..

يقول ابن حجر-بترجمة ابن تيمية-: «استشعر أنّه مجتهد، فصار يردّ على صغير العلماء و كبيرهم، قديمهم و حديثهم»، قال: «كان إذا حوق و ألزم يقول: لم أرد هذا إنّما أردت كذا. فيذكر احتمالاً بعيداً»، قال: «و افترق الناس فيه شيعاً، فمنهم من نسبته إلى التجسيم و منهم من نسبته إلى الزندقة، و منهم من نسبته إلى النفاق»، قال: «وجدته كثير التحامل إلى الغاية فى ردّ الأحاديث التى يوردها ابن المطهر، ردّ فى ردّه كثيراً من الأحاديث الجياد... و كم من مبالغة لتوهين كلام

الرافضي أدّته أحياناً إلى تنقيص عليّ رضي الله عنه» (1).

هذا، في حين أنّه يدافع عن معاوية، فينكر أن يكون باغياً على أمير المؤمنين عليه السلام و أنّه قد أمر بسبّه على المنابر، و يزعم أنّ الحديث الذي دار بين معاوية و سعد بن أبي وقاص المخرّج في صحيح مسلم و غيره، لا يدلّ على أنّه كان يأمر بلعن الإمام عليه السلام؟! و على الجملة، فالخطاب في بحثنا هذه موجه إلى المسلمين المنصفين، الذين يريدون التحقيق في أمور الدين، و ليس الكلام مع المنافقين الحاقدين على أمير المؤمنين و أهل بيت النبي الطاهرين.

قرائن داخلية:

بقى الكلام في قرائن في داخل ألفاظ حديث المنزلة، تقوّى دلّالته على الإمامة العامة لعليّ بعد رسول الله، و منها:

1- قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم- في بعض الألفاظ-لعليّ: «لا بُدّ من أن أُقيم أو تُقيم».

و هذا في رواية ابن سعد (2)، و قال الحافظ ابن حجر: «إسناده قوى» (3).

2- قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم له- في بعض الألفاظ-: «إنّ المدينة

ص: 205

1- 1) راجع: الدرر الكامنة 1: 153-156، و لسان الميزان 6: 319، كلاهما للحافظ ابن حجر العسقلاني.

2- 2) الطبقات الكبرى 3: 24. [1]

3- 3) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 7: 60.

لا تصلح إلا بي أو بك».

وهذا في رواية جماعة من الأئمة، منهم الحاكم في كتاب التفسير من مستدركه، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» (1).

3- قوله صلى الله عليه وآله وسلم له-في بعض الألفاظ-: «لك من الأجر مثل ما لي، وما لك من المغنم مثل ما لي».

وهذا في رواية جماعة أيضاً، منهم الحافظ محب الدين الطبري (2).

4- قوله صلى الله عليه وآله وسلم له-في بعض الألفاظ-: «إنه لا ينبغي أن أذهب إلا وأنت خليفتي».

وهذا في رواية جماعة كبيرة من الأئمة، كأحمد بن حنبل، وأبي يعلى، والحاكم، وابن عساكر، وابن كثير، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، والمتقي الهندي، وغيرهم (3).

5- تمنى عمر وسعد لأن تكون لهما هذه المنزلة.

روى ذلك عن عمر: الحاكم النيسابوري، وأبو بكر الشيرازي، والزمخشري، وابن النجار، ومحب الدين الطبري، والسيوطي، والمتقي الهندي (4).

أما ابن تيمية فيقول: «هذا كذب»!!

وأما الأعور الواسطي فيقول: «إن عمر لو عقل ما تمنى هذا التمني»!!

لكن سعد بن أبي وقاص أيضاً تمنى ذلك.

ص: 206

1- (1) المستدرک علی الصحیحین 2:337.

2- (2) الرياض النضرة في مناقب العشرة المبشرة 3:119.

3- (3) راجع: مسند أحمد 1:3052/544، المستدرک علی الصحیحین 3:133، الرياض النضرة 3:175، البداية والنهاية 7:338، [1] الإصابة 4:270، [2] كنز العمال 11:32931/606.

4- (4) راجع: الرياض النضرة 3:118، كنز العمال 13:36392/122، وغيرهما.

و من رواته: ابن جرير الطبري، وعنه الممتقى الهندي (1).

6- وقد استدلت الصديقة الطاهرة فاطمة الزهراء بحديث المنزلة، في كلام لها مع الناس (2).

7- وقالت الهاشمية أروى بنت الحارث بن عبد المطلب في كلام لها مع معاوية: «كنا أهل البيت - أعظم الناس في هذا الدين بلاءً، حتى قبض الله نبيه مشكوراً سعيه، مرفوعاً منزلته، فوثبت علينا بعده تيم وعدى وأمية، فابتزونا حقنا، وليتم علينا تحتجون بقرابتكم من رسول الله و نحن أقرب إليه منكم وأولى بهذا الأمر، وكنا فيكم بمنزلة بنى إسرائيل في آل فرعون، وكان علي بن أبي طالب بعد نبينا بمنزلة هارون من موسى» (3).

هذا تمام الكلام في حديث المنزلة، وكيفية الاستدلال به على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام ودفع الشبهات عنه..

هذا، ولو لا تمامية دلالة على الإمامة العامة لعلي بعد رسول الله لما اضطر بعضهم إلى أن يضع عنه: «أبو بكر وعمر مني بمنزلة هارون من موسى» فإنه - في الحقيقة - إقرار بالدلالة مع صحة السند، ورد على جميع المعترضين.

ثم إن السيد رحمه الله تعرض هنا لحديث المؤاخاة وحديث سد الأبواب، بمناسبة اشتغال بعض ألفاظهما على حديث المنزلة، فذكر جملة من موارد تنصيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الأخوة بينه وبين أمير المؤمنين، كما في كتب السنة، وألفاظاً من حديث سد الأبواب إلا باب علي، ونحن نوضح الكلام

ص: 207

1- (1) كنز العمال 13:36495/162.

2- (2) أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب - للحافظ ابن الجزري الشافعي - : 50-51.

3- (3) العقد الفريد 2:119-120، [1] تاريخ أبي الفداء 1:188، و [2] غيرهما.

فى هذين الحديثين بنحو الإيجاز:

حديث المؤاخاة

ذكر السيد رحمه الله أنّ المؤاخاة كانت مرّتين، وأنّ النبيّ فى كلتا المرّتين اصطفى لنفسه منهم عليّاً و اتخذه من دونهم أخاً، ثمّ روى عن كنز العمال أنّ المؤاخاة الأولى أخرجها أحمد فى كتاب مناقب عليّ، وابن عساكر فى تاريخه، و البغوى و الطبرانى فى معجميهما، و البوردى فى كتاب المعرفة، و ابن عدى، و غيرهم..

و روى عن كنز العمال أيضاً أنّ الثانية رواها الطبرانى فى المعجم الكبير.

ثمّ أورد أحاديث أخرى عن النبيّ صلى الله عليه و آله و سلّم وصف فيها عليّاً بالأخوة، عن مصادر كثيرة من كتب القوم.

فقل:

أمّا الأحاديث التى زعمها يوم المؤاخاة الأولى، فالجواب عليها من وجوه:

1-إنّه لم ينقل لنا حديثاً واحداً منها..

2-إنّ المؤاخاة الأولى-و التى كانت بين المهاجرين بعضهم مع بعض من جهة، و بين الأنصار بعضهم مع بعض-لم تثبت فى كتاب من كتب السّنة الصحيحة، و لم تخرج حديثاً واحداً فيها.

وإنّما جاء ذلك فى كتب السير و المغازى، من طريق محمّد بن إسحاق بن يسار.

وقد اختلف أهل الجرح و التعديل فى الاحتجاج به، فوثّقه بعضهم و وهّاه

ص:208

آخرون..

وبسبب ذلك، فقد اختلف العلماء في صحّة المؤاخاة الأولى، قال ابن تيمية رحمه الله: ...كلّ ما روى في ذلك باطل.

وقال ابن حجر العسقلاني رحمه الله منكرًا على ابن تيمية قوله هذا، و مثبتًا صحّة المؤاخاة الأولى بين المهاجرين بعضهم مع بعض: وأنكر ابن تيمية في كتاب الردّ على ابن المطهر الرافضي المؤاخاة بين المهاجرين و خصوصاً مؤاخاة النبي لعلّى....

وهذا ردّ للنصّ بالقياس.

إنّ ابن حجر رحمه الله قسا على ابن تيمية..

3- إنّ المؤاخاة بين النبي و عليّ بن أبي طالب متفرّعة عن أصل المؤاخاة بين المهاجرين، فإذا عدم الأصل عدم الفرع.

أقول:

إنّ المؤاخاة كانت مرّتين، مرّة بمكة بين المهاجرين، و مرّة بالمدينة بين المهاجرين و الأنصار.

وهذا ما نصّ عليه الحفاظ الكبار المعتمدين من أهل السُنّة، كابن عبد البرّ، و نقله عنه ابن حجر و أقرّه، كما سيأتى.

وقد نقل السيّد خبر المؤاخاة الأولى و اتّخاذ النبي عليّاً أخاً له، عن المتّقى الهندي في كنز العمّال، عن أحمد في كتاب مناقب عليّ (1)..

وعنه، عن ابن عساكر في تاريخ دمشق، و البغوى و الطبرانى في معجميهما،

ص: 209

والبوردي في كتاب المعرفة، وابن عدي، وغيرهم.

ونقل خبر المؤاخاة الثانية واتّخاذه أخاً له كذلك، عن المتّقي الهندي في كنز العمال ومنتخب كنز العمال، عن الطبراني في المعجم الكبير (1)..

ولا يخفى أنّ هؤلاء من أئمة الحديث ومن كبار الحفاظ.

هذا، ولم نجد أحداً من علماء السُّنة ينكر المؤاخاة رأساً، أو خصوص المؤاخاة بين النبي الأكرم والإمام عليهما السلام... وإنّما وجدنا ابن تيمية يقول:

«أما حديث المؤاخاة فباطل موضوع، فإنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤاخ أحداً» (2).

«إنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يؤاخ عليّاً ولا غيره، بل كلّ ما روى في هذا فهو كذب» (3).

«إنّ أحاديث المؤاخاة لعلّ كلّها موضوعة» (4).

ومما يشهد بتفرد ابن تيمية بهذا الرأي، وشذوذه عن جمهور الحفاظ، نسبة العلماء الكبار كابن حجر وغيره الخلاف إليه وحده، وردّهم عليه، كما سيأتي.

فقول القائل: «فقد اختلف العلماء في صحّة المؤاخاة الأولى، قال ابن تيمية» فيه:

أولاً: لا اختلاف بين العلماء، لا في المؤاخاة الأولى، ولا في المؤاخاة الثانية.

ص: 210

1-1) وقد ذكرنا نحن هذا الحديث بسنده ولفظه، وأثبتنا صحّته سابقاً؛ فراجع. وهو في كنز العمال 11:610 برقم 32955.

2-2) منهاج السُّنة 4:32.

3-3) منهاج السُّنة 7:117.

4-4) منهاج السُّنة 7:361.

و ثانياً: لا اختلاف بينهم فى مؤاخاة النبىِّ صلى الله عليه وآله وسلم بينه وبين الأمير عليه السلام فى كلتا المرّتين.

و ثالثاً: إنّ المنكر ليس إلّا ابن تيمية.

و رابعاً: إنّ ابن تيمية يدعى أنّ جميع الأحاديث فى هذا الباب كذب موضوع، وهذا المتقول المعاصر يحصر روايتها بابن إسحاق، ويدعى اختلاف أهل الجرح والتعديل فى الاحتجاج به، فبين كلامى التابع والمتبوع اختلاف من جهتين!!

و أمّا قول المتقول: «لم تثبت فى كتاب من كتب السّنة الصحيحة، ولم تخرج حديثاً واحداً منها، وإنّما جاء ذلك فى كتب السير و المغازى، من طريق محمّد بن إسحاق بن يسار، وقد اختلف أهل الجرح والتعديل فى الاحتجاج به...» ففيه:

أولاً: وجود خبر المؤاخاة بين الرسول الأعظم والإمام عليه السلام فى كتب السير و المغازى يكفى للاحتجاج..

على أنّ أحداً لا يقول-وليس له أن يقول-بانحصار الأحاديث الصحيحة بكتب السّنة، حتّى الكتابين المشهورين بالصّحيحين منها، فقد ثبت فى محله أنّ فى غير الكتب المشهورة بالصّحاح أحاديث صحيحة كثيرة، وأنّه ليس كلّ ما فى ما يسمّى بالصّحاح بصحيح.

و ثانياً: إنّ الأحاديث فى هذه المؤاخاة كثيرة عندهم بشهادة العلماء الثقات بينهم؛ قال الزرقانى المالكي: «وجاءت أحاديث كثيرة فى مؤاخاة النبىِّ لعلّى؛ وقد روى الترمذى و حسّنه، والحاكم و صحّحه، عن ابن عمر، أنّه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلّى: أما ترضى أن أكون أخاك؟!»

قال: بلى.

ص: 211

قال: أنت أخى فى الدنيا والآخرة» (1).

قلت:

وهذا لفظ الحديث عندهما:

«أخى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه، فجاء على تدمع عيناه فقال: يا رسول الله! آخيت بين أصحابك ولم تؤاخ بينى وبين أحد.

فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أنت أخى فى الدنيا والآخرة» (2).

وأخرجه الحاكم مرة أخرى بعد زيادة: «أخى بين أبى بكر وعمر، وبين طلحة والزبير، وبين عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف». وهو موجود فى غيرهما من كتب الحديث.

إذن، فالحديث موجود فى كتب السُّنة، وبسندٍ معتبر، وهو أكثر من حديثٍ واحد، فمن الكاذب؟!!

و ثالثاً: قد قال الحافظ ابن حجر فى شرح البخارى: «قال ابن عبد البر: كانت المؤاخاة مرتين، مرة بين المهاجرين خاصة وذلك بمكة، ومرة بين المهاجرين والأنصار» ثم ذكر أخبار المؤاخاة عن جماعة من الأئمة، إلى أن قال:

«وأنكر ابن تيمية فى كتاب الرد على ابن المطهر الرافضى فى المؤاخاة بين المهاجرين و خصوصاً مؤاخاة النبى لعلى؛ قال: لأن المؤاخاة شرعت لإرفاق بعضهم بعضاً، ولتأليف قلوب بعضهم على بعض، فلا معنى لمؤاخاة النبى لأحدٍ

ص: 212

1-1) شرح المواهب اللدنية 1:373.

2-2) الجامع الكبير 6:3720/84، المستدرک على الصحيحين 3:14.

منهم، ولا لمؤاخاة مهاجرى لمهاجرى.

وهذا ردُّ للنصِّ بالقياس...» (1).

وتبعه غيره فى ذلك وفى الردِّ على ابن تيمية، كالزرقانى المالكي (2).

فظهر: إنّ أصل المؤاخاة ثابت، وإنّما كانت مرّتين، وإنّ النّبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم اتخذ فى كلّ مرّة عليّاً فقط أخاً له، وإنّ إنكار ابن تيمية مردود حتّى من قبل علمائهم، وإنّ لا منكر للقضية غيره وإلا لذكروه.

هذا، ويؤيد ذلك الأحاديث الكثيرة الوارد فيها أخوة أمير المؤمنين لرسول الله عليهما السلام، وبعضها بسندٍ صحيح قطعاً، خاصّة ما أخرجه الحاكم وصحّحه، ووافقه الذهبي على ذلك، كقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم لأُمّ أيمن: «يا أُمّ أيمن! ادعى لى أخى.

فقال: هو أخوك وتكحه؟!!

قال: نعم يا أُمّ أيمن» (3)..

وقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ: «وأما أنت-يا عليّ!-فأخى وأبى ولدى ومنى وإلى» (4).

ومن الأحاديث الصحيحة فى المشابهة بين عليّ وهارون عليهما السلام حديث تسمية أولاده عليهم السلام باسم أولاد هارون..

أخرجه الحاكم-وصحّحه-بإسناده عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن

ص: 213

1- 1) فتح البارى بشرح صحيح البخارى 7: 216 و 217.

2- 2) شرح المواهب اللدنية 1: 373.

3- 3) المستدرک على الصحيحين و تلخيصه 3: 159.

4- 4) المستدرک على الصحيحين و تلخيصه 3: 217.

هاني بن هاني، عن علي بن أبي طالب.. ووافقه الذهبي في تلخيصه؛ إذ قال:

صحيح، رواه إسرائيل عن جدّه (1).

وأخرجه الحاكم ثانيةً بسنده عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن هاني ابن هاني، عن علي... قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.. ووافقه الذهبي وقال -مشيراً إلى الحديث السابق-: «مرّ عن حديث إسرائيل» (2).

هذا، ولا حاجة إلى تصحيح غير ما ذكر من الأحاديث؛ لكفاية هذه لمن أراد الحقّ والهداية، ولو كان ثمة ضعف في ما لم نذكره، فهو يقوى بما تقدّم، وتلك هي قاعدتهم العامة في الأبواب المختلفة.

وبما ذكرنا يظهر ما في بعض الكلمات من المكابرات.

هذا تمام الكلام في سند حديث المؤاخاة ولفظه.

وأما دلالة على أفضلية علي عليه السلام من غيره، فلا يكابر فيها عاقل؛ ولذا تذكر هذه القضية في أبواب مناقب أمير المؤمنين في كتب الحديث، مثل كنز العمال وغيره، ولو لا ذلك لما بذل ابن تيمية جهده في ردّ أصل المؤاخاة وتكذيب خبرها!!

ص: 214

1-1) المستدرک علی الصحيحین و تلخیصہ 3:165.

2-2) المستدرک علی الصحيحین و تلخیصہ 3:168.

و هذا الحديث أيضاً من أشهر الأحاديث الثابتة الدالة على أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام وإمامته و خلافته العامة..

ذكر جماعة من مخرّجه:

أخرجه من أئمة أهل السنة وأصحاب الصحاح عندهم وكبار حفاظهم:

1- أحمد بن حنبل في مسنده (2).

2- الترمذی في صحيحه (3).

3- النسائي في الخصائص (4).

4- الحاكم في المستدرک (5).

وقد أخرجه السيّد عنهم وعن جمع من الأئمة غيرهم.

صحّة كثير من طرقه:

ثم إن كثيراً من طرق حديث «سدّ الأبواب إلّا باب عليّ» صحيح..

ص: 215

1 - 1) هذا البحث ملخّص ممّا كتبناه في سالف الزمان في شأن هذا الحديث، ضمن رسالتنا: «الأحاديث المقلوبة في فضائل الصحابة» المنشورة مع رسائل أخر في كتاب بعنوان: الرسائل العشر في الأحاديث الموضوعة في كتب السنة، صدر في قم سنة 1418.

2 - 2) مسند أحمد 1: 285 وص 545، 2: 104، 5: 496.

3 - 3) الجامع الصحيح 6: 3732/91، باب مناقبه عليه السلام. [1]

4 - 4) خصائص أمير المؤمنين: 38/72.

5 - 5) المستدرک على الصحيحين 3: 125.

فمنها: حديث المناقب العشر، الصحيح قطعاً.

و منها: ما أخرجه الحاكم وصححه.

و منها: ما أخرجه الهيثمي ضمن عنوان: «باب فتح بابه الذي في المسجد» و: «باب ما يحلّ له في المسجد» و: «باب جامع في مناقبه رضي الله عنه» (1)؛ فقد صحّح عدّة من أحاديث القضية.

هذا، وستأتى نصوص غير واحدٍ من الحفاظ المحققين منهم في صحّة خبر أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم سدّ بأمر من الله الأبواب الشارعة إلى مسجده، وأبقى باب عليّ مفتوحاً بأمر من الله كذلك، بل صرّح صلّى الله عليه وآله وسلّم في جواب من اعترض: «ما أنا سدّدت أبوابكم ولكن الله سدّها»، وقال:

«و الله ما أدخلته وأخرجتكم ولكن الله أدخله وأخرجكم»، قال الهيثمي: «رواه البيهقي، ورجاله ثقات».

و ممّا يدل على ثبوت القضية ودالاتها على الأفضلية: تمنّى غير واحدٍ من الأصحاب ذلك:

*كقول عمر بن الخطّاب: «لقد أعطى عليّ بن أبي طالب ثلاث خصال، لأنّ يكون لي خصلة منها أحبّ إليّ من أن أعطى حمر النعم.

قيل: وما هي يا أمير المؤمنين؟!

قال: تزويجه فاطمة بنت رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وسكناه المسجد مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لا يحلّ فيه ما يحلّ له، والراية يوم خيبر.

ص: 216

(قال الهيثمي: (رواه أبو يعلى فى الكبير، وفيه: عبد الله بن جعفر بن نجيح، و هو متروك)).

قلت:

كيف يكون متروكاً و هو من رجال الترمذى و ابن ماجة، و هما من الصحاح الستة عندهم؟!

* و كقول عبد الله بن عمر: «و لقد أُوتى ابن أبى طالب ثلاث خصالٍ لأن يكون لى واحدةٍ منهنَّ أحبَّ إلَيَّ من حمر النعم: زوجه رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ابنته و ولدت له، و سدَّ الأبواب إلَّا بابه فى المسجد، و أعطاه الراية يوم خيبر».

(قال الهيثمي: (رواه أحمد و أبو يعلى، و رجالهما رجال الصحيح)).

بطلان القول بوضعه

و من هنا يظهر أنّ القول بكونه حديثاً موضوعاً من قبل الشيعة كذبٌ و بهتان:

قال ابن الجوزى-بعد أن رواه ببعض طرقه-: «فهذه الأحاديث كلّها من وضع الرافضة، قابلوا بها الحديث المتفق على صحّته فى: سدّوا الأبواب إلَّا باب أبى بكر» (1).

و قال ابن تيمية: «هذا ممّا وضعته الشيعة على طريق المقابلة» (2).

و قال ابن كثير الشامى: «و من روى: إلَّا باب على-كما فى بعض السُّنن-

ص: 217

1- 1) كتاب الموضوعات 1: 366.

2- 2) منهاج السُّنة 5: 35.

فهو خطأ، والصواب ما ثبت في الصحيح» (1).

فابن كثير يقول: «هو خطأ».

لكن ابن الجوزي وابن تيمية يقولان: «موضوع»، ويضيفان: أن الشيعة وضعوه على «طريق المقابلة» لحديث: «سدّوا الأبواب إلّا باب أبي بكر»؛ لكن الحديث في أبي بكر ليس: «باب أبي بكر»، وإنما: «خوخة أبي بكر»..

وإذا درسنا حديث: «خوخة أبي بكر» في كتابي البخاري ومسلم - وهما أصح الكتب عندهم - عرفنا أن هذا هو الموضوع على «طريق المقابلة» لحديث:

«سدّوا الأبواب إلّا باب عليّ» المنصوص على صحّته من قبل الجمع الكثير من أئمّتهم..

حديث الخوخة في كتابي البخاري ومسلم

أخرجه البخاري في أكثر من باب:

ففي «باب الخوخة والممرّ في المسجد»؛ قال: «حدّثنا عبد الله بن محمّد الجعفي، قال: حدّثنا وهب بن جرير، قال: حدّثنا أبي، قال: سمعت يعلى بن حكيم، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه عاصباً رأسه بخرقه فقعد على المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: إنّه ليس من الناس أحد آمنّ عليّ في نفسه وماله من أبي بكر بن أبي قحافة؛ ولو كنت متّخذاً من الناس خليلاً لاتّخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خلة الإسلام أفضل؛ سدّوا عنّي كلّ خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر».

وفي «باب هجرة النبيّ وأصحابه إلى المدينة»؛ قال: «حدّثنا إسماعيل بن

ص: 218

عبد الله، قال: حدثني مالك، عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن عبيد -يعنى ابن حنين-، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس على المنبر فقال: إنَّ عبداً خيَّره الله بين أن يؤتیه من زهرة الدنيا ما شاء و بين ما عنده، فاختار ما عنده..

فبكى أبو بكر، وقال: فديناك بآبائنا و أمهاتنا. فعجبنا له، وقال الناس: انظروا إلى هذا الشيخ، يخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عبد خيَّره الله بين أن يؤتیه من زهرة الدنيا و بين ما عنده، و هو يقول: فديناك بآبائنا و أمهاتنا. فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو المخيَّر و كان أبو بكر هو أعلمنا به.

و قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنَّ من آمنَّ الناس علىَّ في صحبته و ماله أبا بكر، و لو كنت متَّخذاً خليلاً من أمتي لاتَّخذت أبا بكر إلا خلة الإسلام، لا يقيِّن في المسجد خوذة إلا خوذة أبي بكر).

و أخرجه مسلم في «باب فضائل الصحابة»؛ فقال: «حدثني عبد الله بن جعفر بن يحيى بن خالد، حدثنا معن، حدثنا مالك، عن أبي النضر، عن عبيد بن حنين، عن أبي سعيد: أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس على المنبر فقال: عبد خيَّره الله بين أن يؤتیه زهرة الدنيا و بين ما عنده، فاختار ما عنده..

فبكى أبو بكر، و بكى فقال: فديناك بآبائنا و أمهاتنا.

قال: فكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو المخيَّر و كان أبو بكر أعلمنا به.

و قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنَّ من آمنَّ الناس علىَّ في ماله و صحبته أبو بكر، و لو كنت متَّخذاً خليلاً لاتَّخذت أبا بكر خليلاً، و لكن أخوة الإسلام؛ لا يقيِّن في المسجد خوذة إلا خوذة أبي بكر.

حدّثنا سعيد بن منصور، حدّثنا فليح بن سليمان، عن سالم أبي النضر، عن عبيد بن حنين و بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري، قال: خطب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم الناس يوماً بمثل حديث مالك».

نظرات في سند حديث الخوخة في الصحيحين

لقد أخرج البخاري حديث الخوخة عن ابن عبّاس، وهذه نظرات في سنده على أساس كلمات أئمة الجرح والتعديل المعتمدين عند القوم:

*أولاً: في «وهب بن وهب» كلام (1)..

وفي «جرير بن حازم» قال البخاري نفسه: «ربّما يهمل»..

وقال ابن معين: «هو في قتادة ضعيف»..

وأورده الذهبي في الضعفاء وقال: «تغيّر قبل موته فحجبه ابن وهب» (2)..

*وثانياً: إنّ راويه عن ابن عبّاس هو: مولا «عكرمة البربري»؛ وقد كان يكذب على ابن عبّاس بشهادة ولده.. وتكلّم الناس فيه حتّى مسلم بن الحجاج..

وكذّبه صريحاً: مالك بن أنس، وابن سيرين، ويحيى بن معين، وجماعة سواهم..

وتكلّموا أيضاً فيه لأنّه كان يرى رأى الخوارج..

فالحديث عن ابن عبّاس، وعكرمة كان يكذب عليه..

والناس تكلّموا فيه من جهة انحرافه في العقيدة عن أمير المؤمنين عليه السلام؛ فلا يعتمد عليه في مثل هذه الأمور..

وأيضاً: شهدوا بأنّه كان كذاباً..

ص: 220

1- (1) تهذيب التهذيب 11: 142. [1]

2- (2) المغنى في الضعفاء 1: 203، ميزان الاعتدال 1: 392.

وقد ذكرنا ترجمته بالتفصيل فى بحثنا (1).

وأخرج البخارى حديث الخوخة عن أبى سعيد الخدرى، وفيه: «إسماعيل ابن أبى أويس» - وهو ابن اخت مالك بن أنس -
قال النسائى: «ضعيف».

وقال يحيى بن معين: «هو وأبوه يسرقان الحديث».

وقال الدولابى: «سمعت النضر بن سلمة المروزى يقول: كذاب».

وقال الذهبى - بعد نقل ما تقدّم - : «ساق له ابن عدى ثلاثة أحاديث ثم قال:

روى عن خاله مالك غرائب لا يتابعه عليها أحد».

وقال إبراهيم بن الجنيد، عن يحيى: «مخلّط، يكذب، ليس بشيء».

وقال ابن حزم فى المحلّى: «قال أبو الفتح الأزدى: حدّثنى سيف بن محمّد أنّ ابن أبى أويس كان يصنع الحديث».

وقال العينى: «أقرّ على نفسه بالوضع كما حكاه النسائى» (2).

وأما مسلم بن الحجاج فلم يخرج حديث الخوخة عن ابن عباس؛ لعدم وثاقة عكرمة عنده! وإنّما أخرجه عن أبى سعيد الخدرى بطريقين.

* فى أحدهما: «فليح بن سليمان»:

قال النسائى: «ليس بالقوى».

ص: 221

1 - 1) انظر: التحقيق فى نفى التحريف: 248-253 عن: تهذيب الكمال 20:264، تهذيب التهذيب 7:234، [1] الطبقات - لابن سعد - 5:287، ميزان الاعتدال 3:93، المغنى فى الضعفاء 2:67، الضعفاء الكبير 3:373، سير أعلام النبلاء 5:12.
2 - 2) الضعفاء و المتروكين - للنسائى - 51، ميزان الاعتدال 1:222، تهذيب التهذيب 1:271، عمدة القارى فى شرح البخارى: المقدمة السابعة.

وقال أبو حاتم و يحيى بن معين: «ليس بالقوى».

وقال يحيى، عن أبي كامل مظفر بن مدرک: «ثلاثة يتقى حديثهم: محمد بن طلحة بن مصرف، وأيوب بن عتبة، وفليح بن سليمان».

وقال الرملی، عن داود: «ليس بشيء».

وقال ابن أبي شيبة: قال علي بن المديني: «كان فليح وأخوه عبد الحميد ضعيفين».

و ذكره العقيلي و الدارقطني و الذهبي في الضعفاء.

و ذكره ابن حبان في المجروحين (1).

* وفي الطريق الآخر: «مالك بن أنس»:

قال المبرّد في مذهب الخوارج: «كان عدّة من الفقهاء يُنسبون إليه، منهم:

عكرمة مولى ابن عبّاس، و كان يقال ذلك في مالك بن أنس»..

قال: «و يروى الزبيريون أنّ مالك بن أنس كان يذكر عثمان و عليّاً و طلحة و الزبير فيقول: و الله ما اقتتلوا إلّا على الشريد الأعفر» (2).

و كان يقول: أفضل الأمة: أبو بكر و عمر و عثمان، ثمّ يقف و يقول: ها هنا وقف الناس. هنا يتساوى الناس (3)!!

و لم يخرج في كتابه شيئاً عن عليّ أمير المؤمنين (4)!!

ص: 222

1- 1) الضعفاء و المتروكين- للنسائي-: 197، ميزان الاعتدال 3: 365، تهذيب التهذيب 8: 272. [1]

2- 2) الكامل- للمبرّد- 3: 1137. [2]

3- 3) ترتيب المدارك- للقاضي عياض المالكي-: ترجمة مالك، 1: 175.

4- 4) تنوير الحوالك- للسيوطي- 1: 7، شرح الموطأ- للزرقاني- 1: 8.

ثمّ كان من المدلّسين (1)..

وكان يتغنّى بالآلات (2)..

ثمّ إنّ جماعة من أعلام الأئمّة تكلموا فيه وعابوه، كابن أبي ذؤيب، وعبد العزيز الماجشون، وابن أبي حازم، ومحمّد بن إسحاق، وإبراهيم بن سعد، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وابن أبي يحيى، وسفيان..

وقال يحيى بن معين: «سفيان فوق مالك في كلّ شيء» (3).

تحريف البخارى «الخوخة» إلى «الباب»

ثمّ إنّ البخارى بعد أن أخرج الحديث عن ابن عبّاس في «باب الخوخة والممرّ في المسجد» -كما عرفت- حرّفه في «باب المناقب»؛ إذ قال: «باب قول النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم: سدّوا الأبواب إلّا باب أبى بكر. قاله ابن عبّاس عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم».

فاضطرب الشّراح في توجيه هذا التحريف، فاضطّروا إلى حمل ذلك على أنّه نقل بالمعنى؛ قال ابن حجر: «وصله المصنّف في الصلاة بلفظ: سدّوا عني كلّ خوخة، فكأنّه ذكره بالمعنى» (4)..

وقال العيني: «هذا وصله البخارى في الصلاة بلفظ: سدّوا عني كلّ خوخة في المسجد، وهذا هنا نقل بالمعنى...» (5).

ص: 223

1- (1) الكفاية في علم الرواية -للخطيب البغدادي-: 365.

2- (2) الاغانى 4: 222، نهاية الإرباب 4: 248.

3- (3) تاريخ بغدادى 9: 164، [1] تهذيب التهذيب 4: 102. [2]

4- (4) فتح الباريز 7: 9.

5- (5) عمدة القارى 16: 174.

و هل يصدق على نقل «الخوخة» إلى «الباب» أنه نقل بالمعنى؟! على أن ابن حجر نفسه غير جازم بذلك؛ فيقول: «كأنه...»!!

و كما حرّف الحديث عن ابن عبّاس، كذلك حرّف حديث أبي سعيد الذي أخرجه في «باب هجرة النبيّ» - كما عرفت - فقال في «باب المناقب»: «حدّثني عبد الله بن محمّد، حدّثني أبو عامر، حدّثنا فليح، قال: حدّثني سالم أبو النضر، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال:

خطب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وقال: إنّ الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ذلك العبد ما عند الله..

قال: فبكى أبو بكر، فعجبنا لبكائه أن يخبر رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عن عبد خيّر. فكان رسول الله هو المخيّر و كان أبو بكر أعلمنا.

فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: إنّ من أمّّ الناس عليّ في صحبته و ماله أبا بكر؛ ولو كنت متّخذاً خليلاً غير ربّي لا تتخذت أبا بكر خليلاً ولكن أخوة الإسلام و مودّته؛ لا يقيّن في المسجد باب إلّا سدّ إلّا باب أبي بكر».

و هنا أيضاً اضطرب الشّراح، فراجع كلماتهم.

النظر في سند الحديث المحرّف

أمّا تحريفه حديث ابن عبّاس؛ فلم يذكر له سنداً.

و أمّا تحريفه حديث أبي سعيد؛ فهو في «باب المناقب» بالسند التالي:

«حدّثني عبد الله بن محمّد، حدّثني أبو عامر، حدّثني فليح، قال: حدّثني سالم أبو النضر، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري..»

و في باب «الخوخة و الممرّ في المسجد» بهذا السند: «حدّثنا محمّد بن

سنان، قال: حدّثنا فليح، قال: حدّثنا أبو النضر، عن عبيد بن حنين، عن بسر بن سعيد، عن أبي سعيد الخدري.

فمداره - كما ترى - على «فليح بن سليمان»، وقد عرفته سابقاً عند الكلام على رواية مسلم، وعلمت أن لفظ الحديث عن هذا الرجل «الخوخة» لا «الباب»، فما عند البخاري هنا محرّف قطعاً، وقد تقدّم كلام بعض الشراح في محاولة توجيهه.

ثم إن في سند البخاري في «باب الخوخة والممرّ في المسجد» مشكلة أخرى، وهي: إن «عبيد بن حنين» لا يروى عن «بسر بن سعيد» وهذا ما نصّ عليه القوم واضطربوا في توجيهه كذلك:

قال ابن حجر: «قال الدارقطني: هذا السياق غير محفوظ، واختلف فيه على فليح (1)». فذكر ثلاثة أوجه مختلفة، ثم شرع في الجواب عن هذا الاعتراض والدفاع عن البخاري.

هذا في مقدّمة فتح الباري، في الحديث الرابع من الأحاديث التي اعترض فيها على البخاري.

وأما في شرح الحديث، فقد حاول دفع الإشكال بأنّ الحديث عند «أبي النضر» عن شيخين هما «بسر» و«عبيد»، وأنّ «فليحاً» كان يجمعهما مرّةً ويقتصر على أحدهما أخرى. هكذا قال، لكنّه اضطرّ إلى الاعتراف بالخطأ فقال:

«فلم يبق إلّا أنّ محمّد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة، مع احتمال أن يكون الخطأ من فليح حال تحديّثه له به».

هذا بالنسبة إلى حديث «الخوخة» وألفاظه وأسانيده.

ص: 225

ثم إن جمعا من الحفاظ المحققين اعترفوا بصحة حديث سدّ الأبواب إلّا باب عليّ، وجعلوا يردّون على القول بوضعه بشدة..

قال ابن حجر بشرحه: «تنبيه: جاء في سدّ الأبواب التي حول المسجد أحاديث يخالف ظاهرها حديث الباب، منها:

* حديث سعد بن أبي وقاص، قال: أمرنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بسدّ الأبواب الشارعة في المسجد وترك باب عليّ. أخرجه أحمد والنسائي، وإسناده قوى.

وفي رواية للطبراني في الأوسط -رجالها ثقات- من الزيادة: فقالوا: يا رسول الله! سدّدت أبوابنا؟! فقال: ما أنا سدّدتها ولكن الله سدّها.

وعن زيد بن أرقم، قال: كان لنفر من الصحابة أبواب الشارعة في المسجد، فقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: سدّوا هذه الأبواب إلّا باب عليّ. فتكلّم ناس في ذلك؛ فقال رسول الله: إني والله ما سدّدت شيئا ولا فتحتة ولكن أمرت بشيء فاتّبعته. أخرجه أحمد والنسائي والحاكم، ورجاله ثقات.

* وعن ابن عباس، قال: أمر رسول الله بأبواب المسجد فسدّت إلّا باب عليّ. وفي رواية: وأمر بسدّ الأبواب غير باب عليّ، فكان يدخل المسجد وهو جنب ليس له طريق غيره. أخرجهما أحمد والنسائي، ورجالهما ثقات.

* وعن جابر بن سمرة، قال: أمرنا رسول الله بسدّ الأبواب كلّها غير باب عليّ، فربّما مرّ فيه وهو جنب. أخرجه الطبراني.

* وعن ابن عمر، قال: كنّا نقول في زمن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: رسول الله خير الناس، ثم أبو بكر، ثم عمر. ولقد أعطى عليّ بن أبي طالب

ثلاث خصال، لأنَّ يكون لى واحدة منهم أحبَّ إلى من حمر النعم: زوجه رسول الله ابنته وولدت له، وسدَّ الأبواب إلاَّ بابه فى المسجد، وأعطاه الراية يوم خيبر. أخرجه أحمد، وإسناده حسن.

* وأخرج النسائى من طريق العلاء بن عرار - بمهمات - قال: فقلت لابن عمر: أخبرنى عن على وعثمان. فذكر الحديث وفيه: وأما على فلا تسأل عنه أحداً، وانظر إلى منزلته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قد سدَّ أبوابنا فى المسجد وأقرَّ بابه. ورجاله رجال الصحيح إلاَّ العلاء، وقد وثقه يحيى بن معين وغيره.

وهذه الأحاديث يقوى بعضها بعضاً، وكلَّ طريقٍ منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها.

وقد أورد ابن الجوزى هذا الحديث فى الموضوعات، أخرجه من حديث سعد بن أبى وقاص، وزيد بن أرقم، وابن عمر، مقتصراً على بعض طرقه عنهم، وأعله ببعض من تكلم فيه من رواته، وليس ذلك بقادح؛ لِمَا ذكرت من كثرة الطرق..

وأعله أيضاً بأنَّه مخالف للأحاديث الصحيحة الثابتة فى باب أبى بكر، وزعم أنَّه من وضع الرافضة قابلوا به الحديث الصحيح فى باب أبى بكر. انتهى.

وأخطأ فى ذلك خطأً شنيعاً، فإنَّه سلك فى ذلك ردَّ الأحاديث الصحيحة بتوهمه المعارضة، مع أنَّ الجمع بين القصَّتين ممكن...» (1).

ولابن حجر كلام مثله فى كتابه: القول المسدَّد (2).

ص: 227

1-1) فتح البارى 11: 7-12.

2-2) القول المسدَّد فى الذبِّ عن مسند أحمد: 26-32.

وقد أورد السيوطي كلام ابن حجر في معرض الردّ على ابن الجوزي، قال:

«قلت: قال الحافظ ابن حجر في القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد :

قول ابن الجوزي في هذا الحديث أنّه باطل و أنّه موضوع، دعوى لم يستدلّ عليها إلّا بمخالفة الحديث الذي في الصحيحين، وهذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم، ولا ينبغي الإقدام على حكم بالوضع إلّا عند عدم إمكان الجمع، ولا يلزم من تعدّد الجمع في الحال أنّه لا يمكن بعد ذلك؛ لأنّ فوق كلّ ذي علمٍ عليم.

و طريق الورع في مثل هذا أن لا يحكم على الحديث بالبطان، بل يتوقّف فيه إلى أن يظهر لغيره ما لم يظهر له، وهذا الحديث من هذا الباب، هو حديث مشهور له طرق متعدّدة، كلّ طريق منها على انفراد لا تقصر عن رتبة الحسن، و مجموعها ممّا يقطع بصحّته على طريقة كثير من أهل الحديث.

و أمّا كونه معارضاً لما في الصحيحين فغير مسلّم، ليس بينهما معارضة....

و ها أنا أذكر بقية طرقه ثمّ أُبين كيفيّة الجمع بينه و بين الذي في الصحيحين...».

ثمّ قال بعد ذكر طرقٍ للحديث:

«فهذه الطرق المتضافرة بروايات الثقات تدلّ على أنّ الحديث صحيح دلالة قويّة، وهذه غاية نظر المحدث... فكيف يدّعى الوضع على الأحاديث الصحيحة بمجرد هذا التوهم؟! و لو فتح هذا الباب لردّ الأحاديث لأدى في كثير من الأحاديث الصحيحة إلى البطان، و لكن يأبى الله ذلك و المؤمنون...» (1).

ص: 228

وقال القسطلاني بشرح حديث الخوخة: «وعرض بما في الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: سدوا الأبواب إلا باب عليّ.

وأجيب بأن الترمذي قال: إنه غريب، وقال ابن عساكر: إنه وهم.

لكن للحديث طرق يقوى بعضها بعضاً، بل قال الحافظ ابن حجر في بعضها:

إسناده قوى، وفي بعضها: رجاله ثقات» (1).

وقال بعد ذكر طرق لحديث «إلا باب عليّ»: «وبالجملة فهي - كما قاله الحافظ ابن حجر -: أحاديث يقوى بعضها بعضاً، وكلّ طريق منها صالح للاحتجاج فضلاً عن مجموعها» (2).

وقال ابن عراق الكناني بعد كلام ابن الجوزي: «تعبه الحافظ ابن حجر الشافعي في القول المسدّد؛ فقال: هذا إقدام على ردّ الأحاديث الصحيحة بمجرد التوهم، ولا معارضة بينه وبين حديث الصحيحين؛ لأنّ هذه قصّة أخرى، فقصّة عليّ في الأبواب الشارعة وقد كان أذن له أن يمرّ في المسجد وهو جنب، وقصّة أبي بكر في مرض الوفاة في سدّ طاقات كانوا يستقربون الدخول منها. كذا جمع القاضي إسماعيل في أحكامه والكلاباذي في معانيه والطحاوي في مشكله...» (3).

أقول:

لقد ثبت حتّى الآن:

أولاً: صحّة حديث سدّ الأبواب إلا باب عليّ عليه السلام.

ص: 229

1-1 (1) إرشاد الساري 1:453.

2-2 (2) إرشاد الساري 6:85.

3-3 (3) تنزيه الشريعة المرفوعة 1:384.

و ثانياً: بطلان القول بكونه موضوعاً من قبل الشيعة، باعتراف حفاظهم المحققين.

و ثالثاً: عدم صحّة حديث الخوخة، بالنظر في أسانيده على ضوء كلمات أئمة الجرح و التعديل منهم.

كلماتهم في وجه الجمع

إلا أن هؤلاء قائلون بصحّة حديث الخوخة أيضاً؛ لكونه في كتابي البخاري و مسلم، ولأنّه يدلّ على فضيلة إمامهم في زعمهم، فانبروا للجمع بين الحديثين، فلاحظ:

كلام ابن كثير في تاريخه (1)..

و كلام ابن روزبهان في كتابه الباطل (2)..

و كلام ابن حجر العسقلاني في شرح البخاري (3) و القول المسدّد (4)، و واقفه السيوطي (5) و القسطلاني (6)..

و كلام ابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة (7)..

و كلام المباركفوري في شرح الترمذي (8)..

ص: 230

1- (1) البداية و النهاية 7:342.

2- (2) إبطال الباطل؛ انظر: دلائل الصدق 2:403.

3- (3) فتح الباري 7:12.

4- (4) القول المسدّد في الذبّ عن مسند أحمد: 26-32.

5- (5) اللآلي المصنوعة 1:350-352.

6- (6) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري 6:84.

7- (7) تنزيه الشريعة المرفوعة 1:384.

8- (8) تحفة الأحمدي 10:163.

و كلام الحلبي في سيرته (1).

أقول:

لكنها كلمات متناقضة متهافنة.. ومحاولات باردة يائسة.. والحقيقة إنّ حديث «الخوخة» من الأحاديث الموضوعة في زمن معاوية، فهو الحديث المقلوب.

ص: 231

1- (1) السيرة الحلبيّة 346:3-347.

قال السيّد:

«حسبك منها ما أخرجه أبو داود الطيالسي - كما في أحوال عليّ من الاستيعاب - بالإسناد إلى ابن عباس؛ قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعليّ بن أبي طالب: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدي (1).»

ومثله ما صحّ عن عمران بن حصين؛ إذ قال: بعث رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم سرية، واستعمل عليهم عليّ بن أبي طالب، فاصطفى لنفسه من الخمس جارية، فأنكروا ذلك عليه، وتعاقد أربعة منهم على شكايتهم إلى النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فلما قدموا قام أحد الأربعة فقال: يا رسول الله! أ لم تر أنّ عليّاً صنع كذا وكذا. فأعرض عنه، فقام الثاني فقال مثل ذلك، فأعرض عنه، وقام الثالث فقال مثل ما قال صاحبه، فأعرض عنه، وقام الرابع فقال مثل ما قالوا، فأقبل

ص: 232

1-1) أخرجه أبو داود وغيره من أصحاب السنن عن أبي عوانة الوضاح بن عبد الله الشكري، عن أبي بلج يحيى بن سليم الفزاري، عن عمرو بن ميمون الأودي، عن ابن عباس مرفوعاً، ورجال هذا السند كلّهم حجج. وقد احتجّ بكلّ منهم الشيخان في صحيحيهما، إلّا يحيى بن سليم، فإنّهما لم يخرجاه له، لكنّ أئمة الجرح والتعديل صرّحوا بوثاقته، وأنّه كان من الذاكرين الله كثيراً.. وقد نقل الذهبي حيث ترجمه في الميزان توثيقه عن ابن معين، والنسائي، والدارقطني، ومحمّد بن سعد، وأبي حاتم، وغيرهم.

عليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والغضب يبصر في وجهه فقال: ما تريدون من علي؟! إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي (1).

وكذلك حديث بريدة ولفظه في ص 356 من الجزء الخامس من مسند أحمد، قال: بعث رسول الله بعثين إلى اليمن، علي أحدهما وعلي بن أبي طالب، وعلي الآخر خالد بن الوليد، فقال: إذا التقيتم فعلي علي الناس (2)، وإن افترقتم فكل واحد منكما علي جنده..

قال: فلقينا بني زبيدة من أهل اليمن فاقتتلنا، فظهر المسلمون علي

ص: 233

1-1) أخرجه غير واحد من أصحاب السُنن: كالإمام النسائي في خصائصه العلوية. وأحمد بن حنبل من حديث عمران في أول ص 606 من الجزء الخامس من مسنده. والحاكم في ص 111 من الجزء 3 من المستدرک. والذهبي في تلخيص المستدرک مسلماً بصحّته على شرط مسلم. وأخرجه ابن أبي شيبة، وابن جرير، وصحّحه في ما نقل عنهما المتقي الهندي في أول ص 142 من الجزء 13 من كنز العمال. وأخرجه أيضاً الترمذي بإسناد قوي، في ما ذكره العسقلاني في ترجمة علي [1] من إصابته. ونقله علامة المعتزلة في ص 171 من المجلد التاسع من شرح النهج، [2] ثم قال: رواه أبو عبد الله أحمد في المسند غير مرة، ورواه في كتاب فضائل علي، ورواه أكثر المحدثين.

2-2) ما أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحداً على عليّ مدّة حياته، بل كانت له الإمرة على غيره، وكان حامل لوائه في كلّ زحف، بخلاف غيره؛ فإنّ أبا بكر وعمر كانا من أجناد أسامة، وتحت لوائه الذي عقده له رسول الله حين أمره في غزوة «مؤتة»، وعبأهما بنفسه صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الجيش بإجماع أهل الأخبار.. وقد جعلهما أيضاً من أجناد ابن العاص في غزوة «ذات السلاسل»، ولهما قضية في تلك الغزوة مع أميرهما عمرو بن العاص، أخرجهما الحاكم في ص 43 من الجزء 3 من المستدرک، و [3] أوردها الذهبي في تلخيصه مصراً بصحّة ذلك الحديث، أمّا عليّ فلم يكن مأموراً ولا تابعاً لغير النبيّ منذ بعث إلى أن قبض صلى الله عليه وآله وسلم.

المشركين، فقاتلنا المقاتلة و سبينا الذرية، فاصطفى على امرأة من السبي لنفسه؛ قال بريدة: فكتب معي خالد إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يخبره بذلك، فلما أتيت النبي صلى الله عليه و آله و سلم، دفعت الكتاب، فقرأ عليه، فرأيت الغضب في وجهه، فقلت: يا رسول الله! هذا مكان العائد، بعثتني مع رجل و أمرتني أن أطيعه، ففعلت ما أرسلت به.

فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: لا- تقع في علي؛ فإنه مني و أنا منه، و هو وليكم بعدى، وإنه مني و أنا منه، و هو وليكم بعدى (1). انتهى.

و لفظه عند النسائي في ص 17 من خصائصه العلوية: لا تبغضن يا بريدة لى علياً، فإن علياً مني و أنا منه، و هو وليكم بعدى.

ص: 234

1- 1) هذا ما أخرجه أحمد في ص 356 من طريق عبد الله بن بريدة، عن أبيه.. و أخرج- في ص 476 من الجزء 6 من مسنده- من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن بريدة، قال: غزوت مع عليّ اليمن، فرأيت منه جفوة، فلما قدمت على رسول الله ذكرت علياً فتنقصته، فرأيت وجه رسول الله يتغير، فقال: يا بريدة! أ لست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قلت: بلى يا رسول الله. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه. انتهى. و أخرجه الحاكم في ص 110 من الجزء 3 من المستدرک، و [1] غير واحد من المحدثين، و هو كما تراه صريح في المطلوب؛ فإن تقديم قوله: أ لست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قرينة على أنّ المراد بالمولى في هذا الحديث إنّما هو الأولى، كما لا يخفى. و نظير هذا الحديث ما أخرجه غير واحد من المحدثين- كالإمام أحمد في آخر ص 483 من الجزء 3 من مسنده- عن عمرو بن شاس الأسلمي، قال: و كان من أصحاب الحديبية، فقال: خرجت مع عليّ إلى اليمن، فجفاني في سفرى ذلك حتّى وجدت في نفسى عليه، فلما قدمت أظهرت شكايته في المسجد حتّى بلغ ذلك رسول الله.. فدخلت المسجد ذات غدوة و رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في ناس من أصحابه، فلما رآنى أبدنى عينيه، يقول: حدّد إلى النظر، حتّى إذا جلست قال: يا عمرو! و الله لقد آذيتنى. قلت: أعوذ بالله أن أؤذيك يا رسول الله. قال: بلى، من آذى علياً فقد آذانى.

و لفظه عند ابن جرير (1): قال بريدة: وإذا النبيّ قد احمرّ وجهه، فقال: من كنت وليّه فإنّ عليّاً وليّه. قال: فذهب الذي في نفسي عليه، فقلت: لا أذكره بسوء.

و الطبراني قد أخرج هذا الحديث على وجه التفصيل، وقد جاء في ما رواه:

إنّ بريدة لما قدم من اليمن، ودخل المسجد، وجد جماعة على باب حجرة النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فقاموا إليه يسلمون عليه و يسألونه، فقالوا: ما وراءك؟

قال: خير، فتح الله على المسلمين.

قالوا: ما أقدمك؟

قال: جارية أخذها عليّ من الخمس، فجئت لأخبر النبيّ بذلك.

فقالوا: أخبره أخبره، يسقط عليّ من عينه.

ورسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يسمع كلامهم من وراء الباب، فخرج مغضباً فقال: ما بال أقوام ينتقصون عليّاً؟! من أبغض عليّاً فقد أبغضني، ومن فارق عليّاً فقد فارقني، إنّ عليّاً منّي وأنا منه، خلق من طينتي وأنا خلقت من طينة إبراهيم، وأنا أفضل من إبراهيم (2)، «ذُرِّيَّةٌ بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» 3، يا بريدة! أما علمت أنّ لعلّي أكثر من الجارية التي أخذ، وأنّه وليكم بعدى (3)؟!!

ص: 235

1- 1) في ما نقله عنه المتّقى الهندي ص 135 من الجزء 13 من كنز العمال. ونقله عنه في منتخب الكنز أيضاً.

2- 2) لما أخبر أنّ عليّاً خلق من طينته صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو بحكم الضرورة أفضل من عليّ، كان قوله: «و أنا خلقت من طينة إبراهيم» مظنةً لتوهم أنّ إبراهيم أفضل منه صلّى الله عليه وآله وسلّم، وحيث أنّ هذا مخالف للواقع صرّح بأنّه: «أفضل من إبراهيم» دفعاً للتوهم المخالف للحقيقة.

3- 4) إنّ ابن حجر نقل هذا الحديث عن الطبراني في ص 263 من صواعقه، [1] أثناء كلامه في المقصد الثاني من مقاصد الآية 14 من الآيات التي ذكرها في الباب 11 من الصواعق، [2] لكنّه لمّا بلغ إلى قوله: «أما علمت أنّ لعلّي أكثر من الجارية»، وقف قلمه، واستعصت عليه نفسه، فقال: إلى آخر الحديث، وليس هذا من أمثاله بعجيب، والحمد لله الذي عافانا.

و هذا الحديث ممّا لا ريب فى صدوره، وطرقه إلى بريدة كثيرة، وهى معتبرة بأسرها.

و مثله ما أخرجه الحاكم عن ابن عباس من حديث جليل (1)، ذكر فيه عشر خصائص لعلّى، فقال: وقال له رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم: أنت وليّ كلّ مؤمن بعدى.

و كذلك قوله صلّى الله عليه وآله وسلم، من حديث جاء فيه: يا علىّ! سألت الله فيك خمساً، فأعطاني أربعاً و منعنى واحدة، إلى أن قال: و أعطاني أنّك وليّ المؤمنين من بعدى (2).

و مثله ما أخرجه ابن السكن عن وهب بن حمزة، قال- كما فى ترجمة وهب من الإصابة -: سافرت مع علىّ فرأيت منه جفاء، فقلت: لننرجعت لأشكوّنّه.

فرجعت فذكرت علىّاً لرسول الله فقلت منه، فقال: لا تقولن هذا لعلّى، فإنّه وليّكم بعدى..

و أخرجه الطبرانى فى الكبير عن وهب، غير أنّه قال: لا تقل هذا لعلّى فهو

ص: 236

-
- 1- 1) أخرجه الحاكم فى أوّل ص 134 من الجزء 3 من المستدرک.. و الذهبى فى تلخيصه معترفاً بصحّته.. و النسائى فى ص 52 ح 24.
و الإمام أحمد فى ص 545 من الجزء الأوّل من مسنده.. و قد أوردناه بلفظه فى أوّل المراجعة 26.
2- 2) هذا الحديث هو الحديث 33047 من أحاديث الكنز، فى ص 625 ج 11.

أولى الناس بكم بعدى (1).

وأخرج ابن أبي عاصم عن عليّ مرفوعاً: ألسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا: بلى. قال: من كنت وليه فهو وليه (2).

وصحاحنا في ذلك متواترة عن أئمة العترة الطاهرة..

وهذا القدر كافٍ لما أردناه..

على أن آية الولاية في كتاب الله عزّ وجلّ تؤيد ما قلناه.

والحمد لله ربّ العالمين» (3).

أقول:

هذا الحديث يسمّى في الكتب ب: «حديث الولاية»، وكلّ حديثٍ يراد الاستدلال به من قبل الإمامية على أهل السُنّة لا بُدّ أن يكون صالحاً للاحتجاج به عليهم؛ بأن يكون مروياً من طرقهم، وإراداً في كتبهم، بسندٍ موثوقٍ به عندهم بناءً على أصولهم و حسب تصريحات كبار علمائهم.

وهذا الحديث رواه السيّد رحمه الله عن مصادر كثيرة مع تصريح غير واحدٍ من أكابر القوم بصحّته..

ثمّ تعرّض لدلالته على إمامة أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، وخلافته بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

ص: 237

1- 1) هذا الحديث هو الحديث 32961 من أحاديث الكنز في ص 612 ج 11.

2- 2) نقله المتّقى الهندي عن ابن أبي عاصم في ص 131 ج 13 من الكنز.

3- 3) المراجعات: 135-139. [1]

إشارة

فقد قيل:

«حديث: أنا وليّ من بعدى (1)، في سنّده: أبو بلج يحيى بن سليم الفزارى...»

وقال ابن تيمية: وكذا قولُه: هو وليّ كلّ مؤمنٍ من بعدى، كذب على رسول الله....»

أما حديث عمران بن حصين، ففيه: جعفر بن سليمان الضبعي....»

أما حديث بريدة، ففيه: أجلىح بن عبد الله أبو حجّة الكندي الكوفي....»

أما حديث ابن عباس، الذي ذكر فيه عشر خصائص لعليّ، وجاء في الحديث: أنت وليّ كلّ مؤمنٍ من بعدى، فقد بيّنا القول فيه عند التعليق على هذا الحديث في المراجعة 26، ونقلنا قول ابن تيمية....».

أقول:

أولاً: إنّ السيّد اقتصر على الأحاديث السبعة المذكورة من باب الاختصار، وإلا فإنّ حديث الولاية مخرّج في كتب الجمهور عن أمير المؤمنين عليه السلام، والإمام الحسن السبط عليه السلام، وأبي ذرّ الغفاري، وأبي سعيد الخدري، والبراء ابن عازب، وأبي ليلى الأنصاري، وغيرهم أيضاً (2).

وثانياً: إنّّه قد أورد هذه الأحاديث عن مصادر أهل السُنّة، ونقل تصحيح بعض الحفاظ منهم، فلو كان ثمة اعتراض فهو على علماء القوم أنفسهم.

وثالثاً: هناك تصريحات من غير واحدٍ من الأئمة الحفاظ المرجوع إليهم

ص: 238

1- (1) كذا.

2- (2) راجع كتابنا الكبير: نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار 16: 247-251. [1]

فحديث ابن عباس: أخرجه أبو داود الطيالسى، قال: «حدثنا أبو عوانة، عن أبى بلج، عن عمرو بن ميمون، عن ابن عباس: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلى: أنت ولى كل مؤمن بعدى» (1).

فقال الحافظ ابن عبد البر: «هذا إسناد لا مطعن فيه لأحد؛ لصحته وثقة نقلته» (2)، ونقل الحافظ المزي هذا الكلام وأقره (3).

و حديث عمران بن حصين: أخرجه ابن أبى شيبة، قال: «حدثنا عفان، ثنا جعفر بن سليمان، قال: حدثنى يزيد الرشك، عن مطرف، عن عمران بن حصين» (4).

فقال الحافظ السيوطى: «أخرجه ابن أبى شيبة وصحح» (5)، ثم نصّ هو على صحته، ووافقه الشيخ على المتقى على ذلك (6).

و كما صححه ابن أبى شيبة.. فقد صححه ابن جرير الطبرى أيضاً (7).

و صححه ابن حبان أيضاً؛ إذ أخرجه فى صحيحه (8).

و صححه الحاكم النيسابورى على شرط مسلم (9).

ص: 239

1- (1) مسند أبى داود الطيالسى: 360 برقم 2752.

2- (2) الاستيعاب فى معرفة الأصحاب 3: 1092. [1]

3- (3) تهذيب الكمال 20: 481.

4- (4) المصنّف 12: 12170/79. [2]

5- (5) القول الجلى فى مناقب سيدنا على: 60 ح 40.

6- (6) كنز العمال 11: 608 برقم 32941.

7- (7) كنز العمال 13: 142 برقم 36444.

8- (8) صحيح ابن حبان 15: 6929/373.

9- (9) المستدرک على الصحيحين 3: 110.

و أدخله النسائي في صحاحه، كما اعترف ابن عدى و الذهبي (1).

و الذهبي رواه عن أحمد و الترمذی-قال: و حسنه-و النسائي، و وافق عليه (2).

و قال الحافظ ابن حجر: «أخرج الترمذی بإسنادٍ قوى عن عمران بن حصين...» (3).

و حديث بريدة: رواه ابن حجر في شرح البخارى في بعض أسانيده عن أحمد و النسائي، ثم قال: «و هذه طرق يقوى بعضها ببعض» (4).

و حديث ابن عباس، الذى ذكر فيه عشر خصائص لأمر المؤمنين عليه السلام، تقدّم الكلام بشأنه، و لا نكرّر.

و رابعاً: قد ذكر السيّد ثلاثة أحاديث أخرى، لكنّ المعترض أغفلها!

و خامساً: و بما ذكرنا يظهر اندفاع الإشكال فى أسانيد هذه الأحاديث، و يتمّ وثاقه «أبى بلج يحيى بن سليم الفزارى»، و «جعفر بن سليمان»، و «أجلح بن عبد الله أبى حجيّة الكندى الكوفى».

و مع ذلك نورد بعض الكلمات فى حقّ كلّ واحدٍ منهم:

ترجمة أبى بلج:

قال الحافظ المزيّ: «أبو بلج الفزارى الواسطى... روى عنه: إبراهيم بن المختار، و أبو يونس حاتم بن أبى صغيرة، و حصين بن نمير، و زائدة بن قدامة،

ص: 240

1- 1) ميزان الاعتدال 1:410 بترجمة جعفر بن سليمان.

2- 2) تاريخ الإسلام 3:630. [1]

3- 3) الإصابة فى تمييز الصحابة 4:271. [2]

4- 4) فتح البارى 8:54 كتاب المغازى.

وزهير بن معاوية، وسفيان الثوري، وسويد بن عبد العزيز، وشعبة بن الحجاج....

قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة.

وكذلك قال محمد بن سعد، والنسائي، والدارقطني.

وقال البخاري: فيه نظر.

وقال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به.

وقال محمد بن سعد: قال يزيد بن هارون: قد رأيت أبا بلج، وكان جاراً لنا، وكان يتخذ الحمام يستأنس بهنّ، وكان يذكر الله كثيراً وقال: لو قامت القيامة لدخلت الجنة، يقول: لذكر الله عزّ وجلّ.

روى له الأربعة» (1).

فأبو بلج من رجال أربعة من الصحاح الستة، وأصحابها- وهم: أبو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه- يصحّحون حديثه..

و ابن معين و ابن سعد و الدارقطنى ينصّون على وثاقته..

و أبو حاتم يقول: صالح الحديث، لا بأس به..

و كبار الأئمة كشعبة و سفيان الثورى... يروون عنه..

و ليس فى المقابل إلّا قول البخارى: «فيه نظر»، وهو لا يصلح لمعارضة ذلك كلّ، كما لا يخفى.

ترجمة جعفر بن سليمان الضبعي

و«جعفر بن سليمان الضبعي» من رجال البخاري و مسلم فى كتابيهما (2)،

ص: 241

1- 1) تهذيب الكمال 33: 162.

2- 2) الجمع بين رجال الصحيحين 1: 71.

وكلّ من أخرج له في هذين الكتابين فهو ثقة عند الجمهور.

ولذا وثّقه الذهبي فقال: «ثقة، فيه شيء، مع كثرة علومه قيل: كان أمياً. وهو من زهاد الشيعة» (1).

وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق زاهد، لكنّه كان يتشيع» (2).

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات كتاب أتباع التابعين، ونصّ على أنّه:

«كان يبغض الشيخين»، ثمّ أوضح السبب في توثيقه و الأخذ برواياته، وسيأتي نصّ كلامه.

ترجمة الأجلح الكندي

و«الأجلح الكندي» من رجال البخاري في المتابعات، ومن رجال الكتب الأربعة من الصحاح الستة؛ فهو ثقة عند هؤلاء (3).

ووثّقه يحيى بن معين (4).

وعن أحمد بن حنبل: «ما أقرب الأجلح من فطر بن خليفة» (5)، و«فطر» ثقة عند أحمد (6).

وقال عمرو بن علي الفلاس: «مستقيم الحديث، صدوق» (7).

ص: 242

1-1) الكاشف في أسماء رجال الكتب السنة 1:129.

2-2) تقريب التهذيب 1:131.

3-3) تقريب التهذيب 1:49.

4-4) تهذيب التهذيب 1:166، [1] تهذيب الكمال 31:549.

5-5) تهذيب الكمال 2:277، تهذيب التهذيب 1:166. [2]

6-6) تهذيب التهذيب 8:271. [3]

7-7) تهذيب التهذيب 1:166. [4]

وقال العجلي: «كوفي ثقة» (1).

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «ثقة، حديثه لئین» (2).

وقال ابن عدی: «هو عندی مستقیم الحديث، صدوق» (3).

وقال ابن حجر: «صدوق شيعی» (4).

بقی أَمْران:

1- إنَّ علماء الشيعة إنّما يحتجّون على أهل السُنّة بما يرويه رجالهم الموثّقون من قِبَل كبار علماء الجرح والتعديل، كما يرى القارئ الكريم، وليس لأحدٍ أن يطالب علماء الشيعة بالاحتجاج بمن لم يرد في حقّه أيّ جرحٍ و قدح؛ إذ ليس في رجالهم من اتّفق كلّهم اجمعون على توثيقه، فإنّ البخاري نفسه -و هو صاحب أصحّ الكتب عندهم- قد قدح فيه غير واحدٍ من أئمّتهم، حتّى ذكره الحافظ الذهبي في كتابه في الضعفاء و دافع عنه (5).

2- إنّ التشييع و الرفض لا يمنع من قبول الراوي عند المحقّقين منهم، كابن حبان، و الذهبي، و ابن حجر العسقلاني و غيرهم، و قد حقّقنا ذلك في بحوثنا المتقدّمة، و نكتفي هنا بإيراد كلام الحافظ أبي حاتم ابن حبان بترجمة «جعفر بن سليمان»، فإنّه قال:

«جعفر بن سليمان... روى عنه ابن المبارك و أهل العراق، و مات في رجب

ص: 243

1- 1) تهذيب الكمال 2: 277، تهذيب التهذيب 1: 166. [1]

2- 2) تهذيب التهذيب 1: 166. [2]

3- 3) تهذيب التهذيب 1: 166. [3]

4- 4) تقريب التهذيب 1: 49.

5- 5) المغني في الضعفاء 2: 268.

سنة 178، وكان يبغض الشيخين؛ حدّثنا الحسن بن سفيان، حدّثنا إسحاق بن أبي كامل، ثنا جرير بن يزيد بن هارون-بين يدي أبيه- قال: بعثني أبي إلى جعفر ابن سليمان الضبعي، فقلت له: بلغنا أنّك تسبّ أبا بكر وعمر. قال: أمّا السبّ فلا، ولكنّ البغض ما شئت. قال: وإذا هو رافضى مثل الحمار.

قال أبو حاتم: وكان جعفر بن سليمان من الثقات المتقنين في الروايات، غير أنّه كان ينتحل الميل إلى أهل البيت، ولم يكن بداعيةٍ إلى مذهبه..

وليس بين أهل الحديث من أئمتنا خلاف أنّ الصدوق المتقن إذا كان فيه بدعة ولم يكن يدعو إليها أنّ الاحتجاج بأخباره جائز، فإذا دعا إلى بدعته سقط الاحتجاج بأخباره، ولهذه العلّة ما تركوا حديث جماعة ممّن كانوا ينتحلون البدع ويدعون إليها وإن كانوا ثقات، واحتججنا بأقوامٍ ثقات انتحالهم سواء غير أنّهم لم يكونوا يدعون إلى ما ينتحلون. وانتحال العبد بينه وبين ربّه إن شاء عذّبه عليه وإن شاء عفا عنه. وعلينا قبول الروايات عنهم إذا كانوا ثقات على حسب ما ذكرناه في غير موضع من كتبنا [\(1\)](#).

هذا بالنسبة إلى السند باختصار.

* وأما الدلالة

إشارة

فقد ذكر السيّد رحمه الله في الجواب عمّا يقال من كون «الوليّ» مشتركاً لفظياً ما نصّه:

«ذكرتم في جملة معاني الوليّ: إنّ كلّ من ولي أمر أحد فهو وليّه، وهذا هو المقصود من الوليّ في تلك الأحاديث، وهو المتبادر عند سماعها، نظير قولنا: ولي

ص: 244

القاصر أبوه و جدّه لأبيه، ثم وصى أحدهما، ثم الحاكم الشرعى؛ فإنّ معناه أنّ هؤلاء هم الذين يلون أمره و يتصرفون بشؤونه.

و القرائن على إرادة هذا المعنى من الوليّ فى تلك الأحاديث لا تكاد تخفى على أولى الألباب؛ فإنّ قوله صلّى الله عليه و آله و سلّم: «و هو وليكم بعدى» ظاهر فى قصر هذه الولاية عليه، و حصرها فيه، و هذا يوجب تعيين المعنى الذى قلناه، و لا يجتمع مع إرادة غيره؛ لأنّ النصرة و المحبّة و الصداقة و نحوها غير مقصورة على أحد، و المؤمنون و المؤمنات بعضهم أولياء بعض..

و أىّ ميزة أو مزية أراد النّبىّ إثباتها فى هذه الأحاديث لأخيه و وليّه، إذا كان معنى الوالى غير الذى قلناه؟!

و أىّ أمرٍ خفىّ صدع النّبىّ فى هذه الأحاديث ببيانه، إذا كان مراده من الوليّ: النصير أو المحبّ أو نحوهما؟!

و حاشا رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم أن يهتمّ بتوضيح الواضحات، و تبين البديهيّات..

إنّ حكمته البالغة، و عصمته الواجبة، و نبوّته الخاتمة لأعظم ممّا يظنون.

على أنّ تلك الأحاديث صريحة فى أنّ تلك الولاية إنّما تثبت لعلّى بعد النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم، و هذا أيضاً يوجب تعيين المعنى الذى قلناه، و لا يجتمع مع إرادة النصير و المحبّ و غيرهما؛ إذا لا شكّ باتّصاف علّى بنصرة المسلمين و محبّتهم و صداقتهم منذ ترعرع فى حجر النّبوة، و اشتدّ ساعده فى حضن الرسالة، إلى أن قضى نحبّه عليه السلام، فنصرته و محبّته و صداقته للمسلمين غير مقصورة على ما بعد النّبىّ صلّى الله عليه و آله و سلّم، كما لا يخفى.

و حسبك من القرائن على تعيين المعنى الذى قلناه، ما أخرجه الإمام أحمد

فى ص 347 من الجزء الخامس من مسنده، بالطريق الصحيح عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس، عن بريدة، قال: غزوت مع علىّ الیمن فرأيت منه جفوة، فلما قدمت على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم ذكرت عليّاً فتنقصته، فرأيت وجه رسول الله يتغيّر، فقال: يا بريدة! أ لست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟!

قلت: بلى يا رسول الله.

قال: من كنت مولاه فعلىّ مولاه. انتهى.

وأخرجه الحاكم فى ص 110 من الجزء الثالث من المستدرک، وصحّحه على شرط مسلم..

وأخرجه الذهبى فى تلخيصه مسلماً بصحّته على شرط مسلم أيضاً.

وأنت تعلم ما فى تقديم قوله: «أ لست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟!» من الدلالة على ما ذكرناه..

و من أنعم النظر فى تلك الأحاديث و ما يتعلّق بها لا يرتاب فى ما قلناه.

و الحمد لله «(1)».

أقول:

و من القرائن: الحديث الذى استدللّ به السيّد- وأغفله المعترض- أنّ النّبىّ قال لعلىّ: «سألت الله فىك خمساً»؛ فإنّّه حديث واضح فى الدلالة على المطلوب، و قد رواه عدّة من أعلام القوم، كالرافعى و الخطيب البغدادى و غيرهما....

و نحن نورده من كتاب الرافعى، فإنّّه قال بترجمة «إبراهيم بن محمّد الشهرزورى»:

ص: 246

«إبراهيم بن محمد بن عبيد بن جهمينة، أبو إسحاق الشَّهْرُوزِيّ: ذكر الخليل الحافظ: إنَّه كان يدخل قزوين مرابطاً، وأنَّه سمع بالشَّام و مصر و العراق، و روى بقزوين الكتاب الكبير للشافعي، سمعه منه: أبو الحسين القَطَّان، و أبو داود سليمان بن يزيد..

قال: و أدركت من أصحابه: علي بن أحمد بن صالح، و محمد بن الحسين بن فتح كيسكين.

و روى أبو إسحاق عن هارون بن إسحاق الهمداني، و عن عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير، و الربيع بن سليمان.

و سمع بقزوين: أبا حامد أحمد بن محمد بن زكريا النيسابوري.

و حدَّث بقزوين سنة 298 فقال:

ثنا عبيد الله بن سعيد بن كثير بن عفير، ثنا إبراهيم بن رشيد أبو إسحاق الهاشمي الخراساني، حدَّثني يحيى بن عبد الله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب، حدَّثني أبي، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليّ رضي الله عنه، عن النبيّ صلَّى الله عليه و آله و سلَّم، قال:

سألت الله-يا عليّ!-فيك خمساً، فمنعني واحدةً و أعطاني أربعاً، سألت الله أن يجمع عليك أُمَّتي فأبى عليّ، و أعطاني فيك: أنَّ أوَّل من تنشقَّ عنه الأرض يوم القيامة أنا و أنت، معي لواء الحمد، و أنت تحمله بين يديّ، تسبق الأوَّلين و الآخرين، و أعطاني أنَّك أخى في الدنيا و الآخرة، و أعطاني أن بيتي مقابل بيتك في الجنَّة، و أعطاني أنَّك وليّ المؤمنين بعدى» (1).

فهذا الحديث من جملة القرائن لحديث المؤاخاة، و لحديث الولاية، و فيه

ص: 247

عدّة من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، منها: كونه عليه الصلاة والسلام وليّ المؤمنين بعد رسول الله عليه السلام، فيدلّ لفظ «الولاية» على مرتبةٍ و منقبةٍ ليست لأحدٍ بعد رسول الله، فليس معناها «النصرة» وغيرها من معاني «الوليّ» بناءً على كونه مشتركاً لفظياً.

ترجمة الرافعي

ثم إنَّ الرافعي -الراوى للحديث المذكور- المتوفى سنة 623- من كبار الأئمة الأعلام من أهل السُّنة:

قال الذهبي: «وكان من العلماء العاملين يذكر عنه تعبد ونسك وأحوال وتواضع، إنتهت إليه معرفة المذهب» ثم أورد ثناء ابن الصّلاح و النوى وغيرهما من الأعلام على الرافعي من حيث العلم والعمل (1).

وقال الياقوت: «الإمام الكبير، العلامة البارع الشهير، الجامع بين العلوم والأعمال الصالحات، والزهد والعبادات والتصانيف المفيدات النفيسات... ومن كراماته: أنه أضاعت له شجرة في بيته لمّا انطفأ السراج الذي كان يستضيئ به عند كتبه بعض مصنفاته» (2).

وقال الأسنوى: «كان إماماً في الفقه والتفسير والحديث والأصول وغيرها، طاهر اللسان في تصنيفه، كثير الأدب شديد الاحتراز في المنقولات» (3).

وهكذا قال غيرهم..

ص: 248

1- 1) سير أعلام النبلاء 22:253.

2- 2) مرآة الجنان 4:45. [1]

3- 3) طبقات الشافعية 1:571 رقم 524. [2]

و هل يبقى كلام بعد هذا فى ثبوت الحديث و دلالتة يا منصفون!!؟

ثم إنّ السُّنَّةَ الثَّابِتةَ و القرآن الكريم متصادقان دائماً، و هنا نجد «حديث الولاية» متصادقاً مع «آية الولاية» فى الدلالة على مطلوبنا؛ و لذا أشار السيّد فى نهاية البحث إلى تلك الآية، و سنوضح كيفية الاستدلال بها، و نتعرّض هناك لشبهة اشتراك لفظ «الولّى» مرّةً أُخرى.

ص: 249

قال السيّد رحمه الله:

«نعم أتلوها عليك آية محكمة من آيات الله عزّ وجلّ في فرقانه العظيم، ألا وهي قوله تعالى في سورة المائدة: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ* وَمَنْ يَتَوَلَّ 1اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ» 2..

حيث لا- ريب في نزولها في عليّ حين تصدّق راکعاً في الصلاة بخاتمه، و الصحاح بعليّ إذ- في نزولها تصدّق بخاتمه و هو راکع في الصلاة- متواترة عن أئمة العترة الطاهرة.

و حسبك ممّا جاء نصّاً في هذا من طريق غيرهم حديث ابن سلام مرفوعاً إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فراجع في صحيح النسائي أو في تفسير سورة المائدة من كتاب الجمع بين الصحاح الستّة ..

و مثله حديث ابن عباس و حديث عليّ، مرفوعين أيضاً، فراجع

حديث ابن عباس في تفسير هذه الآية من كتاب أسباب النزول للإمام الواحدي، وقد أخرجه الخطيب في المتفق (1). وراجع حديث علي في مسند ابن مردويه و أبي الشيخ. وإن شئت فراجع في كنز العمال (2).

على أن نزولها في علي مما أجمع المفسرون عليه، وقد نقل إجماعهم هذا غير واحد من أعلام أهل السنة كالإمام القوشجي في مبحث الإمامة من شرح التجريد.

وفي الباب 18 من غاية المرام 24 حديثاً من طريق الجمهور في نزولها بما قلناه، ولو لا مراعاة الاختصار، وكون المسألة كالشمس في رابعة النهار، لاستوفينا ما جاء فيها من صحيح الأخبار، لكنّها -والحمد لله- ممّا لا ريب فيه، ومع ذلك فإنّا لا ندع مراجعتنا خالية ممّا جاء فيها من حديث الجمهور، مقتصرين على ما في تفسير الإمام أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعلبي (3).

فنقول: أخرج عند بلوغه هذه الآية في تفسيره الكبير بالإسناد إلى أبي ذر الغفاري، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بهاتين وإلا صمتا، ورأيت بهاتين وإلا عميتا، يقول: عليّ قائد البرّة، وقاتل الكفرة، منصور من نصره،

ص: 251

1-1) وهو الحديث 36354 من أحاديث كنز العمال في ص 108 من جزئه الثالث عشر، وقد أورده في منتخب الكنز أيضاً، فراجع ما هو مطبوع من المنتخب في هامش ص 38 من الجزء الخامس من مسند أحمد.

2-2) فهو الحديث 36501 من أحاديث الكنز في ص 165 من جزئه الثالث عشر.

3-3) المتوفى سنة 337، ذكره ابن خلكان في وفياته فقال: كان أوحد زمانه في علم التفسير، وصنّف التفسير الكبير [1] الذي فاق غيره من التفاسير... إلى أن قال: وذكره عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي في كتاب سياق نيسابور وأثنى عليه وقال: هو صحيح النقل موثوق به... إلى آخره.

مخذول من خذله، أما إني صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم، فسأله سائل في المسجد، فلم يعطه أحد شيئاً، وكان على راکعاً فأوماً بخنصره إليه وكان يتختم بها، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره، فتصرع النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الله عز وجل يدعو، فقال: اللهم إن أخى موسى سألک: «قال رب اشرح لي صدري * ويسر لي أمري * واحلل عقدة من لساني * يفقهوا قولي * و اجعل لي وزيراً من أهلي * هارون أخى * أشد به أزرى * وأشركه في أمري * كنس بحك كثيراً * و تذكر كثيراً * إني كنت بنا بصيراً» 1 فأوحيت إليه:

«قد أوتيت سؤالك يا موسى» 2 اللهم وإني عبدك و نبيك، فاشرح لي صدري، ويسر لي أمري، واجعل لي وزيراً من أهلي علياً أشدد به ظهري..

قال أبو ذر: فوالله ما استتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكلمة حتى هبط عليه الأمين جبرائيل بهذه الآية: «إنا وليكم الله و رسوله و الذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة و يؤتون الزكاة و هم راعون * و من يتول الله و رسوله و الذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون» . انتهى.

و أنت-نصر الله بك الحق-تعلم أن الولي هنا إنما هو الأولى بالتصرف كما في قولنا: فلان ولي القاصر، وقد صرح اللغويون (1) بأن كل من ولي أمر واحد فهو وليه؛ فيكون كالمعنى: إن الذي يلي أموركم فيكون أولى بها منكم، إنما هو الله عز وجل و رسوله و علي، لأنه هو الذي اجتمعت به هذه الصفات: الإيمان، و اقام الصلاة، و إيتاء الزكاة في حال الركوع، و نزلت فيه الآية، و قد أثبت الله فيها الولاية

ص: 252

1- 3) راجع مادة «ولي» من الصحاح، أو من مختار الصحاح، أو غيرهما من معاجم اللغة.

لنفسه تعالى ولنبيّه ولوليّه على نسق واحد، وولاية الله عزّ وجلّ عامّة، فولاية النبيّ والوليّ مثلها وعلى أسلوبها، ولا يجوز أن يكون هنا بمعنى النصير أو المحبّ أو نحوهما؛ إذ لا يبقى لهذا الحصر وجه، كما لا يخفى. وأظنّ أنّ هذا ملحق بالواضحات. والحمد لله ربّ العالمين (1).

لفظ «الذين آمنوا» للجمع فكيف أطلق على الفرد؟

والجواب: إنّ العرب يعبرون عن المفرد بلفظ الجمع لنكتة تستوجب ذلك.

والشاهد على ذلك قوله تعالى في سورة آل عمران: «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ» 2 ..

وإنّما كان القائل نعيم بن مسعود الأشجعيّ وحده، بإجماع المفسّرين والمحدّثين وأهل الأخبار.

فأطلق الله سبحانه عليه وهو مفرد لفظ: «الناس»، وهي للجماعة؛ تعظيماً لشأن الذين لم يصغوا إلى قوله، ولم يعابوا بإرجافه.

وكان أبو سفيان أعطاه عشراً من الإبل على أن يثبّط المسلمين ويخوّفهم من المشركين، ففعل، وكان ممّا قال لهم يومئذ: «إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ» 3، فكره أكثر المسلمين الخروج بسبب إرجافه، لكنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم خرج في سبعين فارساً، ورجعوا سالمين، فنزلت الآية ثناءً على السبعين الذين خرجوا معه صلّى الله عليه وآله وسلّم، غير مباليين بإرجاف

ص: 253

من أرجف.

وفى إطلاق لفظ الناس هنا على المفرد نكتة شريفة؛ لأنّ الثناء على السبعين الذين خرجوا مع النبي يكون بسببها أبلغ ممّا لو قال: الذين قال لهم رجل: إنّ الناس قد جمعوا لكم، كما لا يخفى.

ولهذه الآية نظائر فى الكتاب والسنة وكلام العرب؛ قال الله تعالى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ» 1 ..

وإنّما كان الذى بسط يده إليهم رجل واحد من بنى محارب يقال له:

غورث، وقيل: إنّما هو عمرو بن جحاش، من بنى النضير، استلّ السيف فهزّه وهمّ أن يضرب به رسول الله، فمنعه الله عزّ وجلّ عن ذلك، فى قضية أخرجه المحدثون وأهل الأخبار والمفسّرون، وأوردها ابن هشام فى غزوة ذات الرقاع من الجزء 3 من سيرته.

وقد أطلق الله سبحانه على ذلك الرجل، وهو مفرد لفظ: «قوم»، وهى للجماعة؛ تعظيماً لنعمة الله عزّ وجلّ عليهم فى سلامة نبيّهم صلّى الله عليه وآله وسلّم.

وأطلق فى آية المباهلة لفظ: «الأبناء» و«النساء» و«الأنفس» - وهى حقيقة فى العموم - على الحسين وفاطمة وعلى بالخصوص، إجماعاً وقولاً واحداً؛ تعظيماً لشأنهم عليهم السلام..

ونظائر ذلك لا تحصى ولا تستقصى.

ص: 254

و هذا من الأدلة على جواز إطلاق لفظ الجماعة على المفرد إذا اقتضته نكتة بيانية.

وقد ذكر الإمام الطبرسي في تفسير الآية من مجمع البيان: إن النكتة في إطلاق لفظ الجمع على أمير المؤمنين تفخيمه و تعظيمه، و ذلك أن أهل اللغة يعتبرون بلفظ الجمع عن الواحد على سبيل التعظيم... (قال:) و ذلك أشهر في كلامهم من أن يحتاج إلى الاستدلال عليه.

و ذكر الزمخشري في كشفه نكتة أخرى حيث قال: فإن قلت: كيف صح أن يكون لعلّى رضى الله عنه و اللفظ لفظ جماعة؟

قلت: جىء به على لفظ الجمع، و إن كان السبب فيه رجلاً واحداً؛ ليرغب الناس في مثل فعله، فينالوا مثل نواله، و لينبّه على أن سجيّة المؤمنين يجب أن تكون على هذه الغاية من الحرص على البرّ و الإحسان و تفقّد الفقراء، حتّى إن لزمهم أمر لا يقبل التأخير، و هم في الصلاة، لم يؤخّروه إلى الفراغ منها.

قلت: عندى في ذلك نكتة اللفظ و أدقّ، و هى: أنّه إنّما أتى بعبارّة الجمع دون عبارّة المفرد بقياً منه تعالى على كثير من الناس، فإنّ شأنى علىّ و أعداء بنى هاشم و سائر المنافقين و أهل الحسد و التنافس لا يطيقون أن يسمعوها بصيغة المفرد؛ إذ لا يبقى لهم حينئذ مطمع في تمويه، و لا ملتصق في التضليل، فيكون منهم - بسبب بأسهم - حينئذ ما تُخشى عواقبه على الإسلام، فجاءت الآية بصيغة الجمع مع كونها للمفرد اتّقاءً من معرّتهم، ثمّ كانت النصوص بعدها تترى بعبارات مختلفة و مقامات متعدّدة، و بثّ فيهم أمر الولاية تدريجاً تدريجاً حتّى أكمل الله الدين و أتمّ النعمة، جرياً منه صلّى الله عليه و آله و سلّم على عادة الحكماء في تبليغ الناس ما يشقّ عليهم، و لو كانت الآية بالعبارّة المختصّة بالمفرد، ل «جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَ اسْتَعْصَمُوا بِثَابِتِهِمْ وَ أَصْرُوا وَ اسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَاراً» 1.

قلت: عندى فى ذلك نكتة أطف وأدق، وهى: إثمًا أتى بعبارة الجمع دون عبارة المفرد بقاءً منه تعالى على كثير من الناس، فإن شأنى على وأعداء بنى هاشم وسائر المنافقين وأهل الحسد والتنافس لا يطيقون أن يسمعوها بصيغة المفرد؛ إذ لا يبقى لهم حينئذ مطمع فى تمويه، ولا ملتمس فى التضليل، فيكون منهم -بسبب بأسهم- حينئذ ما تخشى عواقبه على الإسلام، فجاءت الآية بصيغة الجمع مع كونها للمفرد اتقاءً من معرفتهم، ثم كانت النصوص بعدها تترى بعبارات مختلفة ومقامات متعددة، وبثّ فيهم أمر الولاية تدريجاً تدريجاً حتى أكمل الله الدين وأتمّ النعمة، جرياً منه صلى الله عليه وآله وسلم على عادة الحكماء فى تبليغ الناس ما يشقّ عليهم، ولو كانت الآية بالعبارة المختصة بالمفرد، ل «جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا» 1.

وهذه الحكمة مطّردة فى كلّ ما جاء فى القرآن الحكيم من آيات فضل أمير المؤمنين وأهل بيته الطاهرين، كما لا يخفى.

وقد أوضحنا هذه الجمل وأقمنا عليها الشواهد القاطعة والبراهين الساطعة فى كتابينا: سبيل المؤمنين و تنزيل الآيات.

والحمد لله على الهداية والتوفيق.

السياق دالّ على إرادة المحبّ؟!

إنّ الآية بحكم المشاهدة مفصولة عمّا قبلها من الآيات الناهية عن اتّخاذ الكفار أولياء، خارجة عن نظمها، إلى سياق الشاء على أمير المؤمنين و ترشيحه -للزعامة والإمامة- بتهديد المرتدّين ببأسه، ووعيدهم بسطوته؛ وذلك لأنّ الآية التى قبلها بلا فصل إثمًا هى قوله تعالى: «يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ» 2 ..

وهذه الآية مختصة بأمر المؤمنين، و منذرة ببأسه (1) وبأس أصحابه، كما

ص:

1-3) نظير قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لن تنتهوا معشر قريش حتى يبعث الله عليكم رجلاً امتحن الله قلبه بالإيمان، يضرب أعناقكم وأنتم مجفلون عنه إجمال الغنم. فقال أبو بكر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا. قال عمر: أنا هو يا رسول الله؟ قال: لا، ولكنّه خاصف النعل. قال: وفى كَفَّ على نعل يخصفها لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. أخرجه كثير من أصحاب السنن وهو الحديث 36373 فى صفحة 115 من الجزء 13 من الكنز. و مثله قوله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ منكم رجلاً يقاتل الناس على تأويل القرآن كما قوتلتم على تنزيله. فقال أبو بكر: أنا هو؟ وقال عمر: أنا هو؟ قال: لا، ولكنّه خاصف النعل فى الحجرة. فخرج علىّ و معه نعل رسول الله يخصفها. أخرجه الإمام أحمد بن حنبل من حديث أبى سعيد فى مسنده، ورواه الحاكم فى مستدركه، وأبو يعلى فى المسند، وغير واحد من أصحاب السنن، ونقله عنهم المتقى الهندى فى ص 107 من جزئه الثالث عشر.

نصّ عليه أمير المؤمنين يوم الجمل، وصرّح به الباقر و الصادق، وذكره الثعلبي في تفسيره، ورواه صاحب مجمع البيان عن عمّار، وحذيفة، وابن عبّاس، وعليه إجماع الشيعة..

وقد رووا فيه صحاحاً متواترة عن أئمة العترة الطاهرة؛ فتكون آية الولاية على هذا واردة بعد الإيماء إلى ولايته و الإشارة إلى وجوب إمامته، و يكون النصّ فيها توضيحاً لتلك الإشارة، و شرحاً لما سبق من الإيماء إليه بالإمارة..

فكيف يقال بعد هذا: إنّ الآية واردة في سياق النهي عن اتّخاذ الكفّار أولياء؟!

على أن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم جعل أئمة عترته بمنزلة القرآن، وأخبر أنّهما لا-يفترقان، فهم عدل الكتاب، وبهم يعرف الصواب، وقد تواتر احتجاجهم بالآية، وثبت عنهم تفسير الوالى فيها بما قلناه، فلا وزن للسياق، لو سلّم كونه معارضاً لنصوصهم (1)..

فإنّ المسلمين كافّة متفقون على ترجيح الأدلّة على السياق، فإذا حصل

ص: 257

1-1) و أى وزن للظاهر إذا عارض النصّ؟!

التعارض بين السياق و الدليل، تركوا مدلول السياق و استسلموا لحكم الدليل، و السرّ في ذلك عدم الوثوق حينئذ بنزول الآية في ذلك السياق؛ إذ لم يكن ترتيب الكتاب العزيز في الجمع موافقاً لترتيبه في النزول بإجماع الأمة، و في التنزيل كثير من الآيات الواردة على خلاف ما يعطيه سياقها، كآية التطهير المنتظمة في سياق النساء مع ثبوت النصّ على اختصاصها بالخمس أهل الكساء.

و بالجملة، فإنّ حمل الآية على ما يخالف سياقها غير محلّ بالإعجاز، و لا مضرّ بالبلاغة، فلا جناح بالمصير إليه؛ إذا قامت قواطع الأدّة عليه.

اللواذ إلى التأويل حملاً للسلف على الصّحة!!

إنّ خلافة الخلفاء الثلاثة رضی الله عنهم، هي موضع البحث و محلّ الكلام، فمعارضة الأدّة بها مصادرة.

على أنّ حملهم و حمل من بايعهم على الصّحة، لا يستلزم تأويل الأدّة، فإنّ لكم في معذرتهم مندوحة عن التأويل، كما سنوضّحه إذا اقتضى الأمر ذلك.

و هيئات التأويل في ما تلوناه عليك من النصوص، و في ما لم نتله، كنصّ الغدير و نصوص الوصية، و لا سيّما بعد تأييدها بالسّنن المتضافرة المتناصرة، التي لا تقصر بنفسها عن النصوص الصريحة، و من وقف عليها بإنصاف، و جدها بمجرّدها أدلّة على الحقّ قاطعة، و براهين ساطعة. و السلام».

أقول:

قال شيخ الطائفة: «و أمّا النصّ على إمامته من القرآن، فأقوى ما يدلّ عليها قوله تعالى: «إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ وَ الَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الصَّلَاةَ وَ يُؤْتُونَ

ص: 258

ووجه الدلالة من الآية هو: إنه ثبت أن المراد بلفظة: «وَلِيُّكُمْ» المذكورة في الآية: مَنْ كان متحققاً بتدبيركم والقيام بأموركم و تجب طاعته عليكم..

و ثبت أن المعنى ب: «الَّذِينَ آمَنُوا»: أمير المؤمنين عليه السلام؛ وفي ثبوت هذين الوصفين دلالة على كونه عليه السلام إماماً لنا» (1).

لكن «ثبوت هذين الوصفين» لا يتم عند الخصم إلا بما يراه حجة؛ ولذا فإننا نثبت له الوصفين من الأخبار الواردة في كتبه، و من أقوال مشاهير علماء طائفته، فإن لم يقبل فهو متعصب معاند!!

نزول الآية في علي عليه السلام

أما أن المعنى ب: «الَّذِينَ آمَنُوا» هو: أمير المؤمنين عليه السلام؛ فقد رواه القوم بأسانيدهم عن: أمير المؤمنين عليه السلام، وعن: المقداد، و عمار، و ابن عباس، و أبي ذر، و جابر، و أبي رافع، و أنس، و عبد الله بن سلام، و حسان بن ثابت، من الصحابة..

و عن: محمد بن الحنفية، و ابن جريج، و سعيد، و عطاء، و مجاهد، و السدي، و الضحاک، و مقاتل، من التابعين.

و من أشهر رواته من الأئمة و الحفاظ

الأعمش، معمر بن راشد، الثوري، الواقدي، عبد الرزاق، أبو نعيم، عبد بن

ص: 259

حميد، البلاذري، المطيّن، النسائي، ابن جرير الطبري، ابن أبي حاتم، الطبراني، أبو الشيخ، الجصاص، ابن شاهين، الحاكم، ابن مردويه، الثعلبي، أبو نعيم الأصفهاني، الماوردي، الخطيب، الواحدي، ابن المغازلي، البغوي، ابن عساكر، ابن الجوزي، الفخر الرازي، ابن الأثير، البيضاوي، النسفي، الخازن، أبو حيان، القاضي العضدي، النيسابوري، التفتازاني، ابن حجر العسقلاني، السيوطي، ابن حجر المكي، الشوكاني، والآلوسي....

وهؤلاء كبار العلماء في الحديث و التفسير و الكلام.

و من أشهر الكتب التي روى فيها الخبر

تفسير ابن أبي حاتم 4:1162، تفسير الطبري 6:186، المعجم الأوسط 6:294، جامع الأصول 8:664، تاريخ دمشق 42:356-357، تفسير العزّ الدمشقي 393/1، تفسير ابن كثير 3:136، الكاف الشاف-مع الكشف- 2:258، الدرّ المنثور 3:105، أحكام القرآن-للجصاص-4:102، تفسير القرطبي 6:221..

فهم يروون نزول الآية المباركة في علىّ أمير المؤمنين عليه السلام عند ما تصدّق على السائل أثناء الصلاة وفي حال الركوع.

من أسانيده الصحيحة

و كثير من أسانيد رواية هذا الخبر صحيح بلا ريب، من ذلك: ما رواه ابن أبي حاتم في تفسيره: «حدّثنا الربيع بن سليمان المرادي، ثنا أيوب بن سويد، عن عتبة بن أبي حكيم»..

ص:260

و:«حدّثنا أبو سعيد الأشج، ثنا الفضل بن دكين أبو نعيم الأحول، ثنا موسى ابن قيس الحضرمي، عن سلمة بن كهيل».

فإنّ رجال كلا الإسنادين ثقات و من رجال الصحاح الستّة.

ورواية ابن جرير الطبري في تفسيره.

ورواية الحاكم النيسابوري في المستدرک.

ورواية ابن عساكر: عن الحدّاد، عن أبي نعيم الأصفهاني، عن الطبراني، عن عبد الرحمن بن سلّم الرازي، عن محمّد بن يحيى بن الضريس، عن عيسى بن عبد الله..

فإنّ هؤلاء كلّهم ثقات بلا كلام.

و ابن كثير أورد عدّة روايات، و تكلم في بعضها، و سكت عن آخر، و قال بعد واحد منها: «هذا إسناد لا يقدر به» (1)..

بل إنّ نزول الآية المباركة في أمير المؤمنين عليه السلام ممّا أجمع عليه المفسّرون، كما اعترف بذلك أئمّة علم الكلام في كتبهم، كالقاضي العضا في موافقه، و الشريف الجرجاني في شرحه (2)، و التفتازاني في شرح المقاصد (3)، و القوشجي في حاشية التجريد (4).

و عليه أغلب المحدّثين، كما قال الآلوسي (5).

ص: 261

1-1 (1) تفسير القرآن العظيم 2:64. طبع دار القلم-بيروت.

2-2 (2) شرح المواقف في علم الكلام 8:360.

3-3 (3) شرح المقاصد في علم الكلام 5:270.

4-4 (4) الحاشية على التجريد: 368.

5-5 (5) روح المعاني 6:167.

إذا، فقد ثبت نزول الآية في أمير المؤمنين عليه السلام، ولا يناقش أحد في هذه الجهة إلا إذا كان جاهلاً أو كان مغرضاً عنيداً.

فما رأيك-حينئذٍ-بابن تيمية القائل:«وقد وضع بعض الكذابين حديثاً مفترى:إنّ هذه الآية نزلت في عليّ لما تصدّق بخاتمه في الصلاة.و هذا كذب بإجماع أهل العلم بالنقل» (1)..

و:«أجمع أهل العلم بالنقل على أنّها لم تنزل في عليّ بخصوصه، وإنّ عليّاً لم يتصدّق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أنّ القصّة المروية في ذلك من الكذب الموضوع» (2)..

و:«جمهور الأمة لم تسمع هذا الخبر» (3).

فالحكم عليه بما يقتضيه الدين و العلم و العدل!!

و أمّا أتباع ابن تيمية فلا يسوون عندنا فلساً، لكونهم جهّالاً لا يملكون إلا التقليد الأعمى له و التعصّب للهوى؛ وإن كنت في ريب فانظر إلى كلامهم هنا:

قيل:

«إنّا نجزم أنّ هذه الأحاديث لا يصحّ منها شيء و لم يثبت منها حديث تقوم به الحجّة..أمّا مجرد عزوها إلى تفسير الثعلبي أو أسباب النزول للواحدى فليس ذلك بحجّة باتّفاق أهل العلم، لأنّ أهل السُنّة لا يثبتون بهذه المراجع شيئاً يريدون

ص:262

1-1) منهاج السُنّة 2:30.

2-2) منهاج السُنّة 7:11.

3-3) منهاج السُنّة 7:17.

إثباته مهما كان هذا الشيء؛ لأنّها جمعت بين الصحيح و الضعيف و الموضوع، وإنّ المفسّرين لم يتفقوا على أنّ الآية نزلت في عليّ بن أبي طالب، بل اختلفوا».

أقول:

قد عرفت أنّ غير واحدٍ من أسانيد الحديث صحيح، وأنّ الإحالة لم تكن إلى مجرد تفسير الثعلبي و أسباب النزول للواحدى و كنز العمال .. و نحن أيضاً نرى أنّ هذه الكتب تجمع بين الصحيح و الضعيف و الموضوع، و كذلك الكتب الأخرى، و حتّى الموسومة بالصحيح، لكنّ الاستدلال في هذا المقام إنّما هو بما صحّ، سواء كان في الكتب المذكورة أو غيرها.

على أنّه قد تقدّم عن الآكوسى: إنّ عليه أغلب المحدثين، و ما كان عليه أغلب محدثي السّنة، و كافّة الإماميّة أيضاً فلا شكّ في صدقه و ثبوته.

و أمّا اجماع المفسّرين، فقد عرفت أنّه اعترف جملةً من أكابر القوم، فإن كانوا كاذبين عليهم فما ذنبنا؟!

و على الجملة، فقد تبين أنّ ليس عند أتباع ابن تيمية إلّا التقليد، و لم نر منهم إلّا تكرار أباطيله من غير تحقيق أو تدبّر.

و نكتفي بهذا في بيان نزول الآية في أمير المؤمنين على ضوء روايات القوم و كلمات علمائهم، و هذا هو المهمّ في الاستدلال؛ لأنّ دلالة الآية على مطلوب أهل الحق واضحة تماماً.

دلالة الآية على إمامة عليّ عليه السلام:

إشارة

و ما ذكره السيّد رحمه الله في وجه الاستدلال كافٍ... و قد سبقه إلى ذلك

ص: 263

وما ذكره القوم-كالرازي والإيجي والتفتازاني-في الاعتراض عليه فالأصل فيه هو: عبد الجبار المعتزلي في كتابه المغنى، فهم عيال على المعتزلة، وقد أجاب عنه السيد المرتضى في كتابه الشافى.

فإن الآية المباركة أثبتت لعلي عليه السلام ما ثبت لله و لرسوله من الولاية العامة؛ إذ نزلت في قضية تصدقه في حال الركوع، كما أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم له عليه السلام يوم غدير خم ما ثبت له صلى الله عليه وآله وسلم بقوله تعالى: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ...»².

وعلى الجملة، فلا وجه للإشكال في دلالة الآية على «الأولية» ولا في دلالتها على «عموم الولاية»... كما لم يكن وجه لإنكار نزولها في تلك القضية؛ لثبوته بالأخبار الصحيحة عند الفريقين، حتى أن بعض فقهاء السنة كالجصاص وغيره استنبط منها حكماً شرعياً⁽²⁾، وحتى أن حسان بن ثابت الأنصاري قال فيها شعراً⁽³⁾.

ويبقى الإشكال من بعض الجهات الأخرى:

ص: 264

1 - 1) انظر: الذخيرة في علم الكلام: 438، تلخيص الشافى 2: 10، كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: 394، نهج الحق و كشف الصدق: 172.

2 - 3) أحكام القرآن-للجصاص-4: 102، الجامع لأحكام القرآن 6: 221، تفسير أبي السعود 3: 52، وغيرها.

3 - 4) شواهد التنزيل لقواعد التفضيل 1: 182.

1- لفظ: «الَّذِينَ آمَنُوا» للجمع، فكيف أطلق على المفرد؟

و هو إشكال ذكره القاضي عبد الجبار و تبعه الرازى وغيره.

و الجواب: إنّه بعد ثبوت نزول الآية فى أمير المؤمنين عليه السلام، كما سبق، فلا بُدّ و أن يكون لإطلاق لفظ الجمع فيها عليه بمفرده نكتة.. فذكر السيّد رحمه الله وجوهاً، وكلّ واحدٍ منها محتمل، و لا مانع من أن يكون كلّها مراداً، وقد لا يكون شىء منها هو الوجه.. لكنّ المهمّ أن الآية نازلة فى الإمام عليه السلام و لا يضّر بالاستدلال جهلنا بالنكتة الحقيقية لإطلاق لفظ الجمع عليه بوحده.. كما لا يخفى.

فقل:

«سبحان الله! و هل كان علىّ بن أبى طالب أعلى منزلة عند الله من رسوله صلّى الله عليه و آله و سلّم حتّى يخاطبه بصيغة الجمع «الَّذِينَ آمَنُوا» و يخاطب نبيّه بصيغة الأفراد «وَرَسُولُهُ»؟! بل إنّ الله جلّ جلاله أفرد نفسه فى هذه الآية...

و يلزم من هذا أنّ عليّاً رضى الله عنه أفضل عند الله من النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم، و لا يخفى فساد هذا القول و مجانبته للإيمان، لكنّ مثل هذا القول غير بعيد عن معتقد الرافضة، فإنّهم يعتقدون أنّ لأنمتهم منزلة لا يبلغها نبيّ مرسل و لا ملك مقرب.

أمّا النكتة التى نقلها عن الزمخشريّ فى كشّافه، فهى مبنية على القول بصحّة الرواية القائلة بأنّ الآية نزلت فى علىّ رضى الله عنه، و قد أثبتنا من قبل كذب هذه الرواية عند أهل العلم بالحديث، و بثبوت ذلك يثبت بطلان هذه النكتة لبطلان الأساس الذى قامت عليه.

وقد أبعد هذا الرافضى النجعة إذ قال: إنّما أتى بعبرة الجمع دون عبارة المفرد بقاءً منه تعالى على كثير من الناس... قلت: هل اطلع هذا الرافضى الغيب فعرف أنّ هذا هو مراد الله... أم جاء ذلك بآية من كتاب الله، أو خبر صحيح على لسان رسول الله؟ وبدون ذلك يكون الكلام رجماً بالغيب وتقول على الله ورسوله بلا علم، أعاذنا الله والمسلمين من ذلك.

أمّا استشهاد على مدّعه بقوله تعالى فى سورة آل عمران: «الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ...» وقوله: إنّما كان القائل نعيم بن مسعود... هو استشهاد باطل وقول مردود...».

أقول:

بعض هذا الكلام تهريج ناشئ من سوء الفهم؛ لأنّ الآية الكريمة موضوعها «الولى» وهى بصدد الإخبار عنه..

فالآية تقول: إنّ «الولى» ليس إلّا «الله» و«الرسول» و«على»، فكيف كان يمكن الإتيان بصيغة الجمع بالنسبة إلى «الله ورسوله»؟!

أمّا فى الموارد التى تكلم الله سبحانه عن نفسه، فقد صحّ الإتيان بصيغة الجمع بأن يقول: «إنّا» و: «نحن»؛ وهو أيضاً لنكتة توجب ذلك.

وبعضه بهتان وافتراء؛ فإنّ الإمامية لا يفصّلون عليّاً على رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وإن كانوا يفصّلون له على سائر الأنبياء، كما تحقّق فى مبحث آية المباهلة.

وبعضه دفاع عن النواصب؛ إذ يقول السيّد: «فإنّ شأنى على وأعداء بنى هاشم...» وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها، ولا يحاول ذلك إلّا من كان

على طريقتهـم.

وبعضه دعوى كاذبة؛ فإنه قال عمّا ذكره صاحب الكشاف: «وقد أثبتنا...»، و الحال أنّ أحداً لا يمكنه إثبات كذب الرواية فى نزول الآية فى على عليه السلام، فكيف بمثل هؤلاء المقلّدة؟!!

وعلى كلّ حال... فإنّ الرواية ثابتة قطعاً؛ ولأجلها قالوا بأنّه: لا بُدّ من نكتة.

و أمّا نظائرها فى القرآن الكريم فكثيرة، حسب ما جاء فى تفاسير القوم..

فالآية التى ذكر السيّد أنّ المراد فيها هو: «نعيم بن مسعود الأشجعى» تجد القول بذلك فى تفاسير: الزمخشري، وابن الجوزى، والرازى، والقرطبي، وابن كثير، والخازن وغيرهم.

و كقوله تعالى: «لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ» 1 ..

فقد رروا فى كتب الحديث و التفسير أنّها: نزلت فى أسماء بنت أبى بكر؛ و ذلك أنّ أمّها قدمت عليها بهدايا و كانت مشركة فأبت أسماء أنّ تقبلها حتّى تستأذن النبى، فسألتها، فأنزل الله الآية، فأمرها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم أنّ تدخلها منزلها و أنّ تقبل هديّتها و تحسن إليها..

و الخبر فى الصحيحين، و مسند أحمد، و تفسير الطبرى، و ابن أبى حاتم، و عنها فى تفسير القرطبي، و تفسير ابن كثير، و تفسير الخازن... و غيرها.

و لو أردنا التفصيل لطال بنا المقام..

فهذه كتبهم.. و هذه رواياتهم.. و على ضوئها تكلم السيّد.

2- السياق دالّ على إرادة المحبّ أو نحوه؟

فقد زعم القاضى المعتزلى -و تبعه الأشاعرة كالرازى وابن روزبهان وغيرهما-: إنّ الآية واردة فى سياق النهى عن اتّخاذ الكفّار أولياء، ولا علاقة لها بالموضوع.

و هذا غفلة عمّا جاء فى كتب أصحابنا فى وجه الاستدلال بها..

* أمّا أولاً: فإنّه قد وقع الفصل بين الآية و آية النهى عن ولاية الكفّار، فلا سياق أصلاً.

* و أمّا ثانياً: فإنّ السياق إنّما يكون قرينةً حيث لا دليل على خلافه، و هذا ممّا اتّفق عليه سائر العلماء المحقّقين فى مختلف البحوث.

* و أمّا ثالثاً: فإنّ «الولاية» فى هذه الآية لا تكون لأحدٍ إلّا لله، و إلّا لمن أثبتّها الله نفسه له، و هو -بمقتضى الآية المباركة- رسول الله و علىّ عليهما و آلهما الصلاة و السلام.. و هذا المعنى لا تقاومه الأدلّة فضلاً عن السياقات.. على فرض الثبوت..

3- الولاية بمعنى الأولوية غير مرادة فى زمن الخطاب.

قال القاضى المعتزلى -و تبعه الرازى و التفتازانى و الدهلوى و الآلوسى -:

إنّ الولاية بمعنى الأولوية بالتصرّف غير مرادة من الآية فى زمان الخطاب، فليكن المراد بعد عثمان، و لا نزاع.

و الجواب: إنّّه ليس المراد من «الولاية» فى الآية و نحوها خصوص «الحكومة»، بل المراد فرض الطاعة و الاستحقاق للتصرّف المطلق فى جميع الأحوال و فى جميع الشؤن، و منها الحكومة، و هذا يثبت لأمر المؤمنين عليه

السلام فى حال حياة النبىّ صلى الله عليه وآله وسلم، إلا أنّه تابع له و مطيع لأوامره ونواهيه، فلا منافاة..

ولو سلّمنا؛ فإنّه يخرج حال حياة النبىّ، ويبقى غيره.

على أن حمل «الألوية بالتصرّف» على زمان «بعد عثمان» موقوف على صحّة تصدّى القوم قبله، وهذا أوّل الكلام..

4-التصدّق أثناء الصلاة ينافى الصلاة؟

ذكره القاضى و تبعه القوم.

و هو واضح السقوط، حتّى عند علماء القوم أيضاً (1).

أقول:

هذه عمدة الإشكالات على الاستدلال بالآية.. والغرض منها جميعاً هو الدفاع عمّن تقدّم على الإمام علىّ عليه السلام و تتمّص الولاية و الحكومة بلا نصّ و لا دليل، وعلى خلاف مقتضى الآية المباركة و غيرها من أدلّة الكتاب و السُنّة.

هذا، و لنا رسالة مستقلة فى الآية المباركة و دلالتها على الإمامة الحقّة و ردّ الشبهات عنها، و من أراد التفصيل فليرجع إليها (2).

ص: 269

1- 1) انظر: روح المعانى - للآلوسى - 6: 169.

2- 2) نفحات الأزهار فى خلاصة عبقات الأنوار، الجزء (20).

أربعون حديثاً من السنن المؤيدة للنصوص

إشارة

قال السيّد رحمه الله:

حسبك من السنن المؤيدة للنصوص أربعون حديثاً:

1- قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم -وهو آخذ بضبع عليّ: هذا إمام البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله. ثمّ مدّ بها صوته.

أخرجه الحاكم من حديث جابر في ص 129 من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک، ثمّ قال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

2- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: أوحى إليّ في عليّ ثلاث، أنّه: سيّد المسلمين، وإمام المتّقين، وقائد الغرّ المحجلّين. أخرجه الحاكم في أوّل صفحة 138 من الجزء 3 من المستدرک (1)، ثمّ قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

3- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: أوحى إليّ في عليّ أنّه: سيّد المسلمين، وولّي المتّقين، وقائد الغرّ المحجلّين. أخرجه ابن النجّار (2)، وغيره من أصحاب السنن.

ص: 270

1- (1) وأخرجه الباوردي، وابن قانع، وأبو نعيم، والبزار، وهو الحديث 33010 من أحاديث الكنز ص 619 من جزئه الحادي عشر.
2- (2) وهو الحديث 33011 ص 620 من الجزء 11 من الكنز. [1]

4- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم لعليّ: مرحباً بسيد المسلمين، وإمام المتّقين. أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (1).

5- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: أوّل من يدخل هذا الباب إمام المتّقين، وسيد المسلمين، ويعسوب الدين، وخاتم الوصيّين، وقائد الغرّ المحجّلين. فدخل عليّ، فقام إليه مستبشراً، فاعتنقه وجعل يمسح عرق جبينه وهو يقول له: أنت تؤدّي عنيّ، وتسمعهم صوتي، وتبيّن لهم ما اختلفوا فيه بعدى (2).

6- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: إنّ الله عهد إلىّ في عليّ أنّه: راية الهدى، وإمام أوليائي، ونور من أطاعني، وهو الكلمة التي ألزمتها المتّقين..

الحديث (3).

وأنّ ترى هذه الأحاديث الستّة نصوصاً صريحة في إمامته، ولزوم طاعته عليه السلام.

7- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم، وقد أشار بيده إلى عليّ: إنّ هذا أوّل من آمن بي، وأوّل من يصافحني يوم القيامة، وهذا الصديق الأكبر، وهذا فاروق هذه الأمة، يفرق بين الحقّ والباطل، وهذا يعسوب المؤمنين.. الحديث (4).

ص: 271

1 - 1) وهو الخبر 11 من الأخبار التي أوردها ابن أبي الحديد في الصفحة 170 من المجلّد التاسع من شرح النهج، و [1] الحديث 33009 من أحاديث الكنز ص 619 من جزئه 11.

2 - 2) أخرجه أبو نعيم في حليته عن أنس، ونقله ابن أبي الحديد مفصّلاً في ص 169 من المجلّد التاسع من شرح النهج، [2] فراجع الخبر 9 من تلك الصفحة.

3 - 3) أخرجه أبو نعيم في حليته من حديث أبي برزة الأسلمي وأنس بن مالك، ونقله علامة المعتزلة في ص 167 من المجلّد التاسع من شرح النهج، [3] فراجع الخبر الثالث من تلك الصفحة.

4 - 4) أخرجه الطبراني في الكبير 6: 6184/269 من حديث سلمان وأبي ذرّ، وأخرجه البيهقي في سننه، وابن عدي في الكامل من حديث حذيفة، وهو الحديث 32990 من أحاديث الكنز ص 616 من جزئه الحادي عشر.

8- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: يا معشر الأنصار! ألا أدلكم على ما إن تمسّ كتم به لن تضلّوا أبداً، هذا على فأتبّه بحبّي، وأكرمّوه بكرامتي، فإنّ جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله عزّ وجلّ (1).

9- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: أنا مدينة العلم، وعلى بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب (2).

ص: 272

1- 1) أخرجه الطبراني في الكبير 3: 2749/90، وهو الحديث 33007 من الكنز ص 619 من جزئه الحادي عشر، وهو الخبر العاشر في ص 170 من المجلّد التاسع من شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد. [1] فانظر كيف جعل عدم ضلالهم مشروطاً بالتمسّك بعليّ؟! فدلّ المفهوم على ضلال من لم يستمسك به، وانظر أمره إيّاهم أن يحبّوه بنفس المحبّة التي يحبّون النبيّ بها، ويكرمّوه بعين الكرامة التي يكرمّون النبيّ بها، وهذا ليس إلّا لكونه وليّ عهده وصاحب الأمر بعده، وإذا تدبّرت قوله: «فإنّ جبرائيل أمرني بالذي قلت لكم عن الله» تجلّت لك الحقيقة.

2- 2) أخرجه الطبراني في الكبير 11: 11061/65 عن ابن عبّاس، كما في ص 415 من الجامع الصغير للسيوطي، وأخرجه الحاكم في مناقب عليّ ص 126 [2] من الجزء الثالث من صحيحه المستدرک بسندين صحيحين: أحدهما عن ابن عبّاس من طريقين صحيحين، والآخر عن جابر بن عبد الله الأنصاري، وقد أقام على صحّة طريقه أدلّة قاطعة. وأفرد الإمام أحمد بن محمد بن الصديق المغربي، نزيل القاهرة، لتصحيح هذا الحديث كتاباً حافلاً، سمّاه: فتح الملك العليّ بصحّة حديث باب مدينة العلم عليّ - وقد طبع سنة 1354، بالمطبعة الإسلامية بمصر - فحقيق بالباحثين أن يقفوا عليه؛ فإنّ فيه علماً جمّاً.. ولا وزن للنواصب وجرّاتهم على هذا الحديث الدائر - كالمثل السائر - على ألسنة الخاصّة والعامة من أهل الأمصار والبادي، وقد نظرنا في طعنهم، فوجدناه تحكّماً محضاً لم يدلّوا فيه بحجّة ما، غير الوقاحة في التعصّب، كما صرّح به الحافظ صلاح الدين العلائي، حيث نقل القول ببطلانه عن الذهبي وغيره، فقال: ولم يأتوا في ذلك بعلة قاذحة، سوى دعوى الوضع دفعاً بالصدر.

10- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: أنا دار الحكمة، وعلى بابها (1).

11- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: على باب علمي، ومبين من بعدى لأمتي ما أرسلت به، حبه إيمان، وبغضه نفاق.. الحديث (2).

12- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدى. أخرجه الحاكم في ص 122 من الجزء الثالث من المستدرک (3) من حديث أنس ثم قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه. انتهى.

قلت: إن من تدبر هذا الحديث وأمثاله علم أن علياً من رسول الله بمنزلة الرسول من الله تعالى، فإن الله سبحانه يقول لنبيه: «وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ» 4 ورسول الله يقول لعلي:

أنت تبين لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدى.

13- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم-في ما أخرجه ابن السماك عن أبي بكر مرفوعاً-: عليّ مني كمنزلي من ربي (4).

ص: 273

1-1) أخرجه الترمذي في صحيحه، وابن جرير، ونقله عنهما غير واحد من الأعلام، كالمتقي الهندي في ص 147 من الجزء الثالث عشر من كنزه، وقال: قال ابن جرير: هذا خبر عندنا صحيح سنده... إلى آخره. ونقله عن الترمذي جلال الدين السيوطي في حرف الهمزة من جامع الجوامع و من الجامع الصغير، فراجع من الجامع الصغير ج 1 ص 415.

2-2) أخرجه الديلمي من حديث أبي ذر، كما في ص 614 ج 11 من كنز العمال.

3-3) وأخرجه الديلمي عن أنس أيضاً، كما في ص 615 ج 11 من كنز العمال.

4-5) نقله ابن حجر في المقصد الخامس من مقاصد الآية 14 من الآيات التي أوردها في الباب 11 من صواعقه، [1] فراجع منها ص 270.

14- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم- في ما أخرجه الدارقطني في الأفراد عن ابن عباس مرفوعاً-: عليّ بن أبي طالب باب حطّة، من دخل منه كان مؤمناً، و من خرج منه كان كافراً (1).

15- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم، يوم عرفات في حجة الوداع: عليّ منّي وأنا من عليّ، ولا يؤدّي عنّي إلا أنا أو عليّ (2).

ص: 274

1- 1) وهذا هو الحديث 32910 من أحاديث الكنز في ص 603 من جزئه الحادي عشر.
2- 2) أخرجه ابن ماجة في باب فضائل الصحابة ص 89 من الجزء الأوّل من سننه، والترمذى والنسائي في صحيحهما، وهو الحديث 32913 في ص 603 من الجزء الحادي عشر من الكنز. وقد أخرجه الإمام أحمد في ص 171 من الجزء الخامس من مسنده من حديث حبشى بن جنادة بطرق متعدّدة كلّها صحيحة، وحسبك أنّّه رواه عن يحيى بن آدم، عن إسرائيل [1] بن يونس، عن جدّه أبي إسحاق السبيعي، عن حبشى، وكلّ هؤلاء حجج عند الشيخين، وقد احتجّا بهم في الصحيحين.. ومن راجع هذا الحديث في مسند أحمد [2] علم أنّ صدوره إنّما كان في حجة الوداع التي لم يلبث النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلم بعدها في هذه الدار الفانية إلّا قليلاً، وكان صَلَّى الله عليه وآله وسلم قبل ذلك أرسل أبا بكر في عشرة آيات من سورة براءة، ليقرأها على أهل مكّة، ثمّ دعا عليّاً في ما أخرجه الإمام أحمد في ص 243 من الجزء الأوّل من مسنده- فقال له: أدرك أبا بكر، فحيثما لقيته فخذ الكتاب منه، فاذهب أنت به إلى أهل مكّة فاقرأه عليهم. فلحقه بالجحفة فأخذ الكتاب منه... (قال:) ورجع أبو بكر إلى النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلم، فقال: يا رسول الله! نزل فيّ شيء؟ قال: لا، ولكن جبرائيل جاءني فقال: لن يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجل منك. انتهى. وفي حديث آخر- أخرجه أحمد في ص 242 من الجزء الأوّل من المسند عن عليّ- إنّ النبيّ حين بعثه براءة قال له: لا بُدّ أن أذهب بها أنا أو تذهب بها أنت. قال عليّ: فإن كان ولا بُدّ فسأذهب أنا. قال صَلَّى الله عليه وآله وسلم: فانطلق فإنّ الله يثبت لسانك ويهدي قلبك.. الحديث.

«إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ * وَ مَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ» 1 ، «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى» 2 .. فأين تذهبون؟! وما ذا تقولون في هذه السُّنن الصحيحة؟! والنصوص الصريحة؟!

و أنت إذا تأملت في هذا العهد ملياً، وأمعنت النظر في حكمة الأذان به في الحج الأكبر على رؤوس الأشهاد؛ ظهرت لك الحقيقة بأجلى صورة، وإذا نظرت إلى لفظه ما أقله، وإلى معناه ما أجله و ما أدله؛ أكبرته غاية الإكبار، فإنه جمع فأوعى، وعم على اختصاره-فاستقصى، لم يبقَ لغير على أهلية الأداء لأى شىء من الأشياء..

و لا غرو؛ فإنه لا يؤدى عن النبى إلا وصيه، ولا يقوم مقامه إلا خليفته ووليّه، و «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَ مَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْ لَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ» 3.

16- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: مَنْ أطاعنى فقد أطاع الله، و مَنْ عصانى فقد عصى الله، و مَنْ أطاع عليّاً فقد أطاعنى، و مَنْ عصى عليّاً فقد عصانى.

أخرجه الحاكم فى ص 121 من الجزء الثالث من المستدرک، و الذهبى فى تلك الصفحة من تلخيصه، و صرح كل منهما بصحته على شرط الشيخين.

17- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: يا على! من فارقتى فقد فارق الله، و من فارقك فقد فارقنى. أخرجه الحاكم فى ص 124 من الجزء الثالث من صحيحه، فقال: صحيح الإسناد، و لم يخرجاه.

18- قوله صلى الله عليه وآله وسلم، فى حديث أم سلمة: من سب عليّاً فقد

سبّتي. أخرجه الحاكم في أول ص 121 من الجزء الثالث من المستدرک، وصحّحه على شرط الشيخين، وأورده الذهبي في تلخيصه مصرّحاً بصحّته، ورواه أحمد من حديث أمّ سلمة في ص 456 من الجزء السابع من مسنده، والنسائي في ص 145 من الخصائص العلوية، وغير واحد من حفظة الآثار..

و مثله قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم، في حديث عمرو بن شاس (1): من آذى عليّاً فقد آذاني.

19- قوله صلّى الله عليه وآله وسلم: من أحبّ عليّاً فقد أحبّني، ومن أبغض عليّاً فقد أبغضني. أخرجه الحاكم وصحّحه على شرط الشيخين في ص 130 من الجزء الثالث من المستدرک، وأورده الذهبي في التلخيص معترفاً بصحّته على هذا الشرط..

و مثله قول عليّ (2): والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنّه لعهد النبي الأمي صلّى الله عليه وآله وسلم، لا يحبّني إلّا مؤمن، ولا يبغضني إلّا منافق.

20- قوله صلّى الله عليه وآله وسلم: يا عليّ! أنت سيّد في الدنيا، وسيّد في الآخرة، حبيبك حبيبي، وحببي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك من بعدى. أخرجه الحاكم في أول ص 128 من الجزء الثالث

ص: 276

1- 1) مرّ عليك حديث عمرو بن شاس في ما علّقناه على المراجعة 36.

2- 2) في ما أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ص 101 [1] من الجزء الأول من صحيحه، وروى ابن عبد البرّ مضمونه في ترجمة عليّ من الاستيعاب [2] عن طائفة من الصحابة. و مرّ عليك في المراجعة 36 حديث بريدة؛ فراجع. وقد تواتر قوله صلّى الله عليه وآله وسلم: اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه، كما اعترف بذلك صاحب الفتاوى الحامدية في رسالته الموسومة ب: الصلاة الفاخرة في الأحاديث المتواترة.

21- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: يا عليّ! طوبى لمن أحبّك وصدّق

ص: 277

1- 1) رواه من طريق أبي الأزهري، عن عبد الرزّاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، وكلّ هؤلاء حجج؛ ولذا قال الحاكم بعد إيراده: صحيح على شرط الشيخين.. قال: وأبو الأزهري بإجماعهم ثقة، وإذا تفرد الثقة بحديث فهو على أصلهم صحيح. ثم قال: سمعت أبا عبد الله القرشي يقول: سمعت أحمد بن يحيى الحلواني يقول: لمّا ورد أبو الأزهري من صنعاء، وذاكر أهل بغداد بهذا الحديث، أنكره يحيى بن معين، فلمّا كان يوم مجلسه، قال في آخر المجلس: أين هذا الكذاب النيسابوري [1] الذي يذكر عن عبد الرزّاق هذا الحديث؟ فقال أبو الأزهري، فقال: هو ذا أنا. فضحك يحيى بن معين من قوله وقيامه في المجلس، فقربه وأدناه، ثم قال له: كيف حدّثك عبد الرزّاق بهذا ولم يحدّث به غيرك؟ فقال: اعلم يا أبا زكريا! أتى قدمت صنعاء وعبد الرزّاق غائب في قرية له بعيدة، فخرجت إليه وأنا عليل، فلمّا وصلت إليه سألتني عن أمر خراسان، فحدّثته بها، وكتبت عنه وانصرفت معه إلى صنعاء، فلمّا ودّعته، قال: وجب عليّ حقّك، فأنا حدّثك بحديث لم يسمعه منّي غيرك، فحدّثني والله بهذا الحديث لفظاً، فصدّقه يحيى بن معين واعتذر إليه. انتهى. أمّا الذهبي في التلخيص، فقد اعترف بوثاقة الرواة لهذا الحديث عامّة، ونصّ على وثاقة أبي الأزهري بالخصوص، وشكّك مع ذلك في صحّة الحديث إلّا أنّه لم يأت بشيء قادح سوى التحكّم الفاضح. أمّا تكتّم عبد الرزّاق فإنّما هو للخوف من سلطة الظالمين، كما خاف سعيد بن جبير حين سأله مالك بن دينار، فقال له: من كان حامل راية رسول الله؟ قال: فنظر إلى، وقال: كأنك رخي البال. قال مالك: فغضبت وشكوته إلى إخوانه من القراء، فاعتذروا بأنّه يخاف من الحجاج أن يقول: كان حاملها عليّ بن أبي طالب. أخرج ذلك الحاكم في ص 137 من الجزء الثالث من المستدرک، [2] ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

فيك، وويل لمن أبغضك و كذب فيك. أخرجه الحاكم في ص 135 من الجزء الثالث من المستدرک، ثم قال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه.

22- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: من أراد أن يحيا حياته، ويموت ميتتي، ويسكن جنّة الخلد التي وعدني ربّي، فليتولّ عليّ بن أبي طالب، فإنّه لن يخرجكم من هديّ، ولن يدخلكم في ضلالة (1).

23- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: أوصي من آمن بي و صدّقني بولاية عليّ بن أبي طالب، فمن تولّاه فقد تولّاني، ومن تولّاني فقد تولّى الله، ومن أحبّه فقد أحبّني، ومن أحبّني فقد أحبّ الله، ومن أبغضه فقد أبغضني، ومن أبغضني فقد أبغض الله عزّ وجلّ (2).

24- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: من سرّه أن يحيا حياته، ويموت مماتي، ويسكن جنّة عدن غرسها ربّي، فليتولّ عليّاً من بعدى، وليوال وليّه، وليقتد بأهل بيتي من بعدى، فإنّهم عترتي، خلقوا من طيبتى ورزقوا فهمى وعلمى، فويل للمكذّبين بفضلهم من أمّتى، القاطعين فيهم صلتى، لا أنالهم الله شفاعتى.

25- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: من أحبّ أن يحيا حياته، ويموت ميتتي، ويدخل الجنّة التي وعدني ربّي، وهى جنّة الخلد، فليتولّ عليّاً وذريّته من بعده، فإنّهم لن يخرجوكم من باب هديّ، ولم يدخلوكم باب ضلالة (3).

26- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: يا عمّار! إذ رأيت عليّاً قد سلك وادياً

ص: 278

1- 1) أوردنا هذا الحديث فى المراجعة العاشرة.

2- 2) أوردنا هذا الحديث فى المراجعة العاشرة أيضاً، فراجع ما علّقناه ثمّة عليه وعلى الذى قبله.

3- 3) راجع ما علّقناه على هذا الحديث وعلى الذى قبله، إذ أوردناهما فى المراجعة العاشرة.

وسلك الناس وادياً غيره فاسلك مع عليّ، ودع الناس، فإنه لن يدلك على رديّ، ولن يخرجك من هديّ (1).

27- قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فى حديث أبى بكر: كفى وكفى عليّ فى العدل سواء (2).

28- قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا فاطمة! أما ترضين أن الله عزّ وجلّ اطلع إلى أهل الأرض فاختر رجلين: أحدهما أبوك، والآخر بعلك (3).

29- قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنا المنذر، وعليّ الهاد، وبك يا عليّ يهتدى المهتدون من بعدى (4).

30- قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا عليّ! لا يحلّ لأحد أن يجنب فى المسجد غيرى وغيرك (5).

و مثله حديث الطبرانى عن أم سلمة و البزار، عن سعد، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: لا يحلّ لأحد أن يجنب فى هذا المسجد إلّا أنا وعليّ (6).

31- قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: أنا وهذا-يعنى عليّاً-حجّة على أمتى

ص: 279

1- 1) أخرجه الديلمى عن عمّار و أبى أيوب، كما فى ص 613 ج 11 من الكنز.

2- 2) هذا هو الحديث 32921 فى ص 604 من الجزء 11 من الكنز.

3- 3) أخرجه الحاكم فى ص 129 من الجزء 3 من صحيحه المستدرک، و رواه كثير من أصحاب السنن و صحّحوه.

4- 4) أخرجه الديلمى من حديث ابن عباس، وهو الحديث 33012 فى ص 620 من الجزء 11 من الكنز.

5- 5) راجع ما علّقناه على هذا الحديث، إذ أورده فى المراجعة 34، و أمعن النظر فى كلّ ما أوردهنا ثمّة من السنن.

6- 6) أورده ابن حجر فى صواعقه، فراجع الحديث 13 من الأربعين التى أوردها فى الباب 9.

يوم القيامة. أخرجه الخطيب من حديث أنس (1).

وبما ذا يكون أبو الحسن حجة كالنبي لو لا أنه وليّ عهده، وصاحب الأمر من بعده؟!

32- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: مكتوب على باب الجنة: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، عليّ أخو رسول الله (2).

33- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: مكتوب على ساق العرش: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، أيّدته بعليّ، ونصرته بعليّ (3).

34- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: من أراد أن ينظر إلى نوح في عزمه، وإلى آدم في علمه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في فطنته، وإلى عيسى في زهده، فلينظر إلى عليّ بن أبي طالب. أخرجه البيهقي في صحيحه، والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (4).

ص: 280

1- (1) وهو الحديث 33013 في ص 620 من الجزء 11 من الكنز.

2- (2) أخرجه الطبراني في الأوسط 5:5498/504، والخطيب في المتفق والمفتق، كما في ص 624 ج 11 من كنز العمال. وقد أوردناه في المراجعة 34 وعلّقنا عليه ما يفيد الباحث المتتبع.

3- (3) أخرجه الطبراني في الكبير 22:526/200، وابن عساكر عن أبي الحمراء مرفوعاً، كما في ص 624 من الجزء 11 من الكنز.

4- (4) وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد في الخبر الرابع من الأخبار التي أوردها في ص 168 ج 9 من شرح النهج، و [1] أورده الإمام الرازي [2] في معنى آية المباهلة من تفسيره الكبير ص 86 ج 8، وقد أرسل إرسال المسلّمات كون هذا الحديث موافقاً عند الموافق والمخالف. و أخرج هذا الحديث ابن بطّة من حديث ابن عباس، كما في ص 41 من كتاب فتح الملك العليّ بصحّة حديث باب مدينة العلم عليّ للإمام أحمد بن محمد بن الصديق الحسني المغربي، نزيل القاهرة؛ فراجع. و ممّن اعترف بأنّ عليّاً هو الجامع لأسرار الأنبياء أجمعين شيخ العرفاء محي الدين [3] بن العربي، في ما نقله عنه العارف الشعراني في المبحث 32 من كتابه اليواقيت والجواهر ص 339. [4]

35- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: يا علي! إنَّ فيك من عيسى مثلاً، أبغضته اليهود حتَّى بهتوا أمّه، وأحبّه النصارى حتَّى أنزلوه بالمنزلة التي ليس بها..

الحديث (1).

36- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: السَّبَقُ ثلاثة: السابق إلى موسى يوشع ابن نون، والسابق إلى عيسى صاحب ياسين، والسابق إلى محمّد عليّ بن أبي طالب (2).

37- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: الصّدّيقون ثلاثة: حبيب النّجار، مؤمن آل ياسين؛ قال: «يا قَوْمُ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ» 3، و حزقيل، مؤمن آل فرعون؛ قال:

«أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ» 4، وعليّ بن أبي طالب، وهو أفضلهم (3).

38- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم لعليّ: إنّ الأُمَّة ستغدر بك بعدى، وأنت تعيش على ملّتي، وتقتل على سُنّتي، مَنْ أَحَبَّكَ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَكَ أَبْغَضَنِي، وَإِنَّ

ص: 281

1- 1) أخرجه الحاكم في ص 123 من الجزء 3 من المستدرک. [1]

2- 2) أخرجه الطبرانی وابن مردويه، عن ابن عبّاس. وأخرجه الديلمی عن عائشة، وهو في السُنن المستفیضة.

3- 5) أخرجه أبو نعيم وابن عساکر عن أبي ليلى مرفوعاً، وأخرجه ابن النّجار عن ابن عبّاس مرفوعاً؛ فراجع الحديث 30 و الحديث 31 من الأربعين حديثاً التي أوردها ابن حجر في الفصل الثانی من الباب 9 من صواعقه، [2] آخر ص 192 و التي بعدها.

هذه ستخصب من هذا. يعنى لحيته من رأسه (1) ..

وعن عليّ إنه قال: إنَّ ممَّا عهد إليّ النبيّ أنَّ الأُمَّة ستغدر بي بعده (2).

وعن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعليّ: أما إنَّك ستلقى بعدى جهداً. قال: في سلامة من ديني؟ قال: في سلامة من دينك.

39- قوله صلى الله عليه وآله وسلم: إنَّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله. فاستشرف لها القوم وفيهم أبو بكر وعمر، قال أبو بكر: أنا هو؟ قال: لا. قال عمر: أنا هو؟ قال: لا، ولكن خاصف النعل. يعنى عليّاً. قال أبو سعيد الخدري: فأتيناها فبشّرناه، فلم يرفع به رأسه كأنه قد كان سمعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (3) ..

ونحوه حديث أبي أيوب الأنصاري في خلافة عمر؛ إذ قال (4): أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليّ بن أبي طالب بقتال الناكثين

ص: 282

1- 1) أخرجه الحاكم ص 142 من الجزء 3 من المستدرک وصحّحه، وأورده الذهبي في تلخيصه معترفاً بصحّته.

2- 2) هذا الحديث والذي بعده، أعنى حديث ابن عباس، أخرجهما الحاكم في ص 140 من الجزء 3 من المستدرک، و [1] أوردهما الذهبي في التلخيص، وصرّح كلاهما بصحّتهما على شرط الشيخين.

3- 3) أخرجه الحاكم في آخر ص 122 من الجزء 3 من المستدرک، و [2] قال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه، و اعترف الذهبي بصحّته على شرط الشيخين، وذلك حيث أورده في التلخيص.. وأخرجه الإمام أحمد من حديث أبي سعيد في ص 420 و في ص 501 من الجزء 3 من مسنده، وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان، وسعيد بن منصور في سننه، وأبو نعيم في حليته، وأبو يعلى في السنن، وهو الحديث 32967 في ص 613 من الجزء 11 من الكنز.

4- 4) في ما أخرج عنه الحاكم من طريقين، في ص 139 و التي بعدها من ج 3 من المستدرک.

و حديث عمار بن ياسر؛ إذ قال (1): قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: يا علي! ستقاتلك الفئة الباغية، وأنت على الحق، فمن لم ينصرك يومئذ فليس مني..

و حديث أبي ذر؛ إذ قال (2): قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: والذى نفسى بيده، إن فيكم لرجلاً يقاتل الناس من بعدى على تأويل القرآن، كما قتلت المشركين على تنزيله..

و حديث محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، عن جدّه أبي رافع، قال:

قال رسول الله: يا أبا رافع! سيكون بعدى قوم يقاتلون عليّاً، حقّ على الله جهادهم، فمن لم يستطع جهادهم بيده فبلسانه، فمن لم يستطع بلسانه فبقلمه..

الحديث (3) ..

و حديث الأخضر الأنصارى (4)، قال: قال رسول الله: أنا أقاتل على تنزيل القرآن، وعلى يقاتل على تأويله (5).

ص: 283

1-1) فى ما أخرجه ابن عساكر، و هو الحديث 32970 فى ص 613 ج 11 من الكنز.

2-2) فى ما أخرجه الديلمى، كما فى ص 613 [1] ج 11 من الكنز.

3-3) أخرجه الطبرانى فى الكبير، كما فى ص 613 ج 11 من الكنز.

4-4) هو ابن أبى الأخضر، ذكره ابن السكن، و روى عنه هذا الحديث من طريق الحارث بن حصيرة، عن جابر الجعفى، عن الإمام الباقر، عن أبيه الإمام زين العابدين، عن الأخضر، عن النبى. وقال ابن السكن: هو غير مشهور فى الصحابة، و فى إسناد حديثه نظر؛ نقل ذلك كله العسقلانى فى ترجمة الأخضر من الإصابة.. و أخرج الدارقطنى هذا الحديث فى الأفراد، وقال: تفرد به جابر الجعفى، و هو رافضى.

5-5) كنز العمال 11:32968/613.

40- قوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: يا علي! أخصمك بالنبوة فلا نبوة بعدى، وتخصم الناس بسبع: أنت أولهم إيماناً بالله، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأقسمهم بالسوية، وأعدلهم فى الرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم عند الله مزية (1)..

وعن أبى سعيد الخدرى، قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: يا علي! لك سبع خصال لا يحاجك فيها أحد: أنت أول المؤمنين بالله، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأقسمهم بالسوية، وأعدلهم فى الرعية، وأبصرهم بالقضية، وأعظمهم عند الله مزية..

وعن أبى سعيد الخدرى، قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: يا علي! لك سبع خصال لا يحاجك فيهن أحد يوم القيامة: أنت أول المؤمنين بالله، وأوفاهم بعهد الله، وأقومهم بأمر الله، وأرفهم بالرعية، وأقسمهم بالسوية، وأعلمهم بالقضية، وأعظمهم مزية..

إلى ما لا يسع المقام استقصاؤه من أمثال هذه السنن المتضافرة المتناصرة باجتماعها كلها على الدلالة على معنى واحد هو: إن علياً ثانى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم فى هذه الأمة، وإن له عليها من الزعامة بعد النبى ما كان له صَلَّى الله عليه وآله وسلم، فهى من ناحية السنن المتواترة فى معناها وإن لم يتواتر لفظها، وناهيك بهذا حجة بالغة. والسلام.

ص: 284

1-1) أخرجه أبو نعيم من حديث معاذ، وأخرج الحديث الذى بعده، أعنى حديث أبى سعيد، فى حلية الأولياء، و [1] هما موجودان فى ص 617 ج 11 من الكنز.

أقول:

قبل الورود في البحث عن الأحاديث المذكورة وما قيل فيها:

أولاً: هذه الأحاديث مروية في كتبنا و بطرق أصحابنا عن أهل البيت عليهم الصلاة والسلام، وإذا كانت مخرجة في كتب المخالفين لهم، فهي مما اتفق عليه الفريقان و أطبق عليه الطرفان، ولا ريب أن الوثوق بصدور المتفق عليه أقوى، و الاعتماد عليه أكثر.

و ثانياً: إن عدة من هذه الأحاديث صحيح على أصول القوم، بالإضافة إلى تصريح علمائهم بذلك، فلا مناص لهم من القبول.

و ثالثاً: إن السيد رحمه الله إنما ذكر هذه الأحاديث تأييداً للنصوص، و لا شك في أنها صالحة لذلك حتى لو كان كلها ضعيفاً.

و بعد، فهذا موجز الكلام على أسانيد جملة من هذه الأحاديث:

الحديث «1»:

صححه الحاكم، و قد وصفه الذهبي ب: «الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين... صنف و خرج و جرح و عدل و صحح و علل، و كان من بحور العلم، على تشيع قليل فيه... أنبت عن أبي سعد الصفار، عن عبد الغافر بن إسماعيل، قال:

الحاكم أبو عبد الله هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته» (1).

إذاً، يجوز لنا التمسك بروايته و الاحتجاج بتصحيحه و إلزام الخصوم المعاندين بذلك.

ص: 285

صَحَّحه الحاكم كذلك.. وأخرجه جماعة من الأئمة الحفاظ، كأبي يعلى، والطبراني، وأبي نعيم وابن مندة وأبي موسى، وابن عبد البر، وابن عساکر، وابن الأثير، وغيرهم.... (1).

قيل:

«4،3،2-حديث: أُوحي إليَّ في على ثلاث... الحديث، قال الذهبي:

أحسبه موضوع، وفي سنده: عمرو بن الحصين وشيخه متروكان».

أقول:

أولاً: إنَّ هذا الكلام إنَّما قاله الذهبي بعد الحديث: «أُوحي إليَّ...» وهو الحديث رقم (2) فقط، فإضافه (3) و(4) تدليس..

و ممَّا يؤكِّد ذلك أنَّ المتَّقى الهندي ذكر الحديث المرقَّم (2) تحت الرقم (33010) وأورد كلام الذهبي وغيره من أجل الرجلين.

ثمَّ ذكر الحديث المرقَّم (3) تحت الرقم (33011) عن ابن النجَّار، عن عبد الله بن أسعد... ولم يتكلَّم على سنده أصلاً.

و ثانياً: مجرَّد «أحسبه موضوع» دعوى بلا دليل.

و ثالثاً: إنَّ «عمرو بن الحصين» من رجال سُنن ابن ماجة، وشيخه «يحيى بن العلاء» من رجال سُنن أبي داود وسُنن ابن ماجة. وهذان الكتابان من الصحاح الستة عند القوم، فالقول بأنَّهما: «متروكان» باطل.

ص: 286

ورابعاً: إنّه قد روى ابن عساكر هذا الحديث بأسانيد، أحدها: من طريق الحافظ ابن مندة.. والثاني: من طريق الحافظ أبي يعلى، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، وليس فيهما الرجلان المذكوران أصلاً.. والثالث: من طريق أبي يعلى، وفيه الرجلان..

و الطعن في حديث من أصله، لأجل وجود المناقشة في بعض أسانيده، تعصّب قبيح.

الحديث «3»:

أخرجه ابن النجار، وعنه المتقي الهندي (1).

وبصدّد تصحيح هذا الحديث نقول:

أولاً: ليس الرجلان المذكوران في سنده، كما سيأتي.

و ثانياً: قد جعل الحافظ محبّ الدين الطبري مفاد هذا الحديث من خصائص الإمام عليه السلام؛ إذ قال: «ذكر اختصاصه بسيادة المسلمين و ولاية المتّقين»، فقال: «عن عبد الله بن أسعد بن زرارة قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: ليلة أُسرى بي انتهيت إلى ربّي عزّ وجلّ، فأوحى إليّ -أو: أمرني-.

شكّ الراوى في أيّهما -في عليّ ثلاثاً: أنّه سيّد المسلمين و وليّ المتّقين و قائد الغرّ المحجلين. أخرجه المحاملي، و أخرجه الإمام عليّ بن موسى الرضا من حديث عليّ، و زاد: و يعسوب الدين» (2).

فقد ظهر أنّ الحديث من روايات الإمام الرضا عليه السلام، و من روايات

ص: 287

1- 1) كنز العمال 11: 620.

2- 2) ذخائر العقبى في مناقب ذوى القربى: 130. [1]

المحاملى، وابن النجّار، والمحّب الطبرى، كما أنّه من روايات ابن عساكر، كما ستعلم.

و ثالثاً: إنّ إسناد المحاملى صحيح قطعاً؛ فإنّه أخرجه عن: «على بن أبى حرب، عن يحيى بن أبى بكير، عن جعفر بن زياد الأحمر، عن هلال الصيرفى، عن أبى كثير الأنصارى، عن عبد الله بن أسعد بن زرارة، عن رسول الله...» (1).

* فأما «المحاملى»، وهو أبو عبد الله الحسين بن إسماعيل، المتوفى سنة 330؛ فقد قال الخطيب: «كان فاضلاً ديناً» (2)، وثقّه الذهبى وغيره (3).

* وأما «عيسى بن أبى حرب» فهو: «عيسى بن موسى أبى حرب» أبو يحيى الصفّار البصرى، المتوفى سنة 267 قال الخطيب: «قدم بغداد، وحدث بها عن يحيى بن أبى بكير الكرمانى... روى عنه... والقاضى المحاملى... كان ثقة...» (4).

* وأما «يحيى بن أبى بكير» الكرمانى، المتوفى سنة 209؛ فمن رجال الصحاح الستة (5).

* وأما «جعفر بن زياد» الأحمر، المتوفى سنة 167؛ فمن رجال أبى داود، و الترمذى، و النسائى، وقال ابن حجر: «صدوق، يتشيع» (6).

* وأما «هلال الصيرفى»؛ فمن رجال البخارى، و مسلم، و أبى داود

ص: 288

1- (1) تاريخ مدينة دمشق 42:302. [1]

2- (2) تاريخ بغداد 23-8:19. [2]

3- (3) سير أعلام النبلاء 15:258.

4- (4) تاريخ بغداد 11:165. [3]

5- (5) تقريب التهذيب 2:344.

6- (6) تقريب التهذيب 1:130.

و الترمذى، و النسائى و قال ابن حجر: «ثقة» (1).

* و أمّا «أبو كثير الأنصارى» التابعى؛ فقد ترجم له الخطيب و أخرج عنه حديثاً من طريق أحمد بن حنبل (2).

الحديث «4»:

ليس فيه الرجلان المذكوران، و إنّما رواه الحافظ أبو نعيم قائلاً: «أنبأنا عمر ابن أحمد القصباني، أنبأنا علي بن العباس البجلي، أنبأنا أحمد بن يحيى، أنبأنا الحسن بن الحسين، أنبأنا إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن الشعبي، قال: قال عليّ: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم: ...» (3).

و أخرج ابن عساكر عن طريق أبي نعيم، قال: «أنبأنا أبو علي الحدّاد، أنبأنا أبو نعيم الحافظ...» (4).

الحديث «5»:

رواه الحافظ أبو نعيم، قال: «حدّثنا محمد بن أحمد بن علي، ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا إبراهيم بن محمد بن ميمون، ثنا علي بن عياش، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس، قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم: يا أنس! اسكب لى وضوءاً. ثمّ قال: فصلّى ركعتين، ثمّ قال: يا أنس! أوّل من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين، و سيّد المسلمين، و قائد

ص: 289

1- (1) تقريب التهذيب 2: 323.

2- (2) تاريخ بغداد 14: 362. [1]

3- (3) حلية الأولياء 1: 66. [2]

4- (4) كنز العمال 11: 619 برقم 33009.

الغَرَّ المحجّلين، وخاتم الوصيّين.

قال أنس: قلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار. وكتمته.

إذ جاء على فقال: من هذا يا أنس؟ فقلت: على.

فقام مستبشراً فاعتنقه، ثم جعل يمسح عرق وجهه بوجهه و يمسح عرق على بوجهه. قال على: يا رسول الله! لقد رأيتك صنعت شيئاً ما صنعت بي من قبل.

قال: وما يمنعني وأنت تؤدّي عني، وتسمعهم صوتي، وتبين لهم ما اختلفوا فيه بعدى.

رواه جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس نحوه» (1).

فقل:

«5،6-أول من يدخل في هذا الباب إمام المتّقين... رواه أبو نعيم في الحلية. وقال في الميزان: هذا الحديث موضوع. وقد روى هذا الحديث جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس. قال زائدة: كان جابراً (2) كذاباً. وقال أبو حنيفة:

ما لقيت أكذب منه. وفي صحيح مسلم: إنّ جابر الجعفي كان يؤمن بالرجعة. وقال ابن حبان: إنّ جابر الجعفي كان سبئياً من أصحاب عبد الله بن سبأ، كان يقول: إنّ عليّاً يرجع إلى الدنيا. (رياض الجنة: 158، 159).».

أقول:

قد روى الحديث عن أبي نعيم كذلك جماعة، منهم: الحافظ ابن عساكر؛ إذ

ص: 290

1-1 (1 حلية الأولياء 1: 63. [1]

2-2 (2 كذا.

أخرجه قائلًا: «أخبرنا أبو علي المقرئ، أنبأنا أبو نعيم الحافظ...» (1).

وأخرجه ابن عساكر بطريق آخر؛ إذ قال: «أخبرنا أبو الحسن الفرضي، أنا أبو القاسم بن أبي العلاء، أنا أبو بكر محمد بن عمر بن سليمان بن المعدل العريني النصيبي -بها- وأبو بكر الحسين بن الحسن بن محمد، قال: أنا أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد، أنا أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة، أنا إبراهيم بن محمد، أنا علي بن عاصم، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس بن مالك...» (2).

فأولاً: لفظ الحديث فيه: «أمير المؤمنين»، إلا أن السيد نقله بواسطة ابن أبي الحديد لا عن الحلبة رأساً، ولفظه في شرح النهج: «إمام المتقين» (3).

و ثانياً: في لفظ الحديث عن أنس: «قلت: اللهم اجعله رجلاً من الأنصار.

و كتمته»، وقد حرّفت كلمة: «و كتمته» في شرح النهج إلى: «و كتبت دعوتي» (4).

و السبب في هذا التحريف -إذ أبدلت: «كتمت» إلى: «كتبت»، وأضيفت كلمة: «دعوتي»- هو «التكتم» على واقع حال أنس بن مالك و أمثاله من الصحابة، من الحسد و البغض لأمر المؤمنين عليه السلام..

لكنّ الله سبحانه شاء أن يفتضح أنس و يكشف حاله في قضية الطائر المشوى؛ إذ أنه بعد ما دعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أنس: «اللهم اجعله رجلاً من الأنصار»، و حاول أن يكتّم دعاء النبي، و حال دون دخول الإمام عليه،

ص: 291

1-1 (1) تاريخ مدينة دمشق 42:386. [1]

2-2 (2) تاريخ مدينة دمشق 42:303. [2]

3-3 (3) شرح نهج البلاغة 9:169.

4-4 (4) شرح نهج البلاغة 9:169.

إِلَّا أَنَّ اللَّهَ اسْتَجَابَ دَعَاءَ رَسُولِهِ فِي عَلِيٍّ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ الدَّارَ وَأَكَلَ مَعَهُ مِنَ الطَّيْرِ، وَلَوْ اتَّسَعَ الْمَجَالُ لَفَصَّ لَتَ الْكَلَامِ، وَأَشْرَتْ إِلَى صَحَّةِ الْحَدِيثِ وَإِنْ حَاوَلَ الْقَوْمُ «التَّكْتُمَ» عَلَيْهِ، فَرَاغَ الْمَجْلَدَ الْمُخْتَصَّ بِهِ مِنْ كِتَابِنَا الْكَبِيرِ (1).

وأيضاً: فقد فضح الله حال أنس لما «كتم» الشهادة بحديث الغدير، ودعا عليه الإمام عليه السلام وابتلى بالبرص، والقضية مشهورة.

وعلى كلٍّ، فإنَّ هذا الحديث الذي أورده السيّد رحمه الله يعدّ من أسمى مناقب سيّدنا أمير المؤمنين وفضائله الدالّة على إمامته بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو من أثبت الأحاديث في الباب، وقد رويت مقاطع منه أيضاً بأسانيد مستقلة بعضها معتبر.

ومن هنا، فقد بذل المتعصّون جهودهم في الطعن في الحديث المذكور، واضطربت كلماتهم في الردّ عليه، وإليك بعض الكلام في ذلك:

لقد روى الحافظ أبو نعيم هذا الحديث بطريقين، أحدهما: عن القاسم بن جندب، عن أنس، والآخر: عن جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس..

فقال ابن الجوزي -بعد أن رواه بالطريق الأوّل-: «هذا حديث لا يصحّ. قال يحيى بن معين: علي بن عابس ليس بشيء. وقد روى هذا الحديث جابر الجعفي، عن أبي الطفيل، عن أنس. قال زائدة: كان جابر كذاباً، وقال أبو حنيفة: ما لقيت أكذب منه» (2).

فأمّا الطريق الأوّل، فقد طعن فيه من أجل: «علي بن عابس»، ولم يقل إلا:

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء»؛ ممّا يدلّ على أن لا إشكال في هذا الطريق إلا

ص: 292

1- 1) انظر: نفحات الأزهار في إمامة الأئمة الأطهار ج 13-14.

2- 2) الموضوعات 1: 377.

من ناحية «على بن عابس»، وأما الطريق الثاني، فالكلام في: «جابر الجعفي».

أما الذهبي، فلم يذكر الحديث بترجمة «جابر» أصلاً.. وإنما ذكره بالطريق الأول، لكن لا بترجمة: «على بن عابس»، بل بترجمة: «إبراهيم»، ثم اضطرب الأمر عليه؛ فعنون تارة: «إبراهيم بن محمد بن ميمون»، وأخرى: «إبراهيم بن محمود بن ميمون»، فقال في الأول: «إبراهيم بن محمد بن ميمون: من أجداد الشيعة. روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً. روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره» (1)..

ثم قال في الصفحة اللاحقة: «إبراهيم بن محمود بن ميمون: لا أعرفه. روى حديثاً موضوعاً فاسمعه: فروى محمد بن عثمان بن أبي شيبة، عن علي بن عابس، عن الحارث بن حصيرة، عن القاسم بن جندب، عن أنس: إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لي: أول من يدخل عليك من هذا الباب أمير المؤمنين، وسيّد المسلمين، وقائد الغر المحجلين، وخاتم الوصيين.. الحديث بطوله».

فهل هو: «إبراهيم بن محمد بن ميمون»، أو: «إبراهيم بن محمود بن ميمون»؟!

الأول: «من أجداد الشيعة»، الثاني: «لا أعرفه»!!

وهل الحديث: «عجيب» أو: «موضوع»؟!

وعند ما نرجع إلى لسان الميزان نجد أنّ ابن حجر يقول: «إبراهيم بن محمد بن ميمون: من أجداد الشيعة. روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً. روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره. انتهى».

والحديث: قال هذا الرجل: حدّثنا علي بن عابس، عن الحارث بن حصيرة،

ص: 293

عن القاسم بن جندب، عن أنس رضى الله عنه: إنَّ النبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسَلَّمَ قال لى:... الحديث بطوله. رواه عنه أيضاً: محمّد بن عثمان بن أبى شيبة. وذكره الأزدى فى الضعفاء، وقال: إنَّه منكر الحديث. وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال إنَّه: كندى.

و أعاده المؤلّف فى ترجمة إبراهيم بن محمود، وهو هو، فقال: لا أعرفه.

روى حديثاً موضوعاً، فذكر الحديث المذكور. ونقلْتُ من خطِّ شيخنا أبى الفضل الحافظ: إنَّ هذا الرجل ليس بثقة. وقال إبراهيم بن أبى بكر بن أبى شيبة: سمعت عمى عثمان بن أبى شيبة يقول: لو لا رجلان من الشيعة ما صحَّ لكم حديث. فقلت:

من هما يا عم؟ قال: إبراهيم بن محمّد بن ميمون، وعبّاد بن يعقوب. وذكره أبو جعفر الطوسى فى رجال الشيعة» (1).

و وقع اختلاف و اضطراب فى اسم الراوى: هل هو «على بن عابس»، كما ذكروا، أو: إنَّه «على بن عياش»، كما فى حلية الأولياء، وقال مصحّحه: «الصحيح ما أثبتناه»، أو: «على بن عبّاس»، أو: «على بن عائش»، كما فى روايتى ابن عساكر؟! أقول:

إنّى أظنّ أنّ هذا التصحيف مقصود و ليس بصدفة:

فإن كان: «ابن عياش»، فهو من رجال البخارى و السنن الأربعة (2)..

و إن كان: «ابن عابس»، فهو من رجال الترمذى، وقد اختلفت كلماتهم فيه..

ص: 294

1-1 (1) لسان الميزان 1:107.

2-2 (2) تقريب التهذيب 2:42.

فعن جماعة، كالجوزجاني والأزدى: ضعيف. وعن يحيى بن معين في رواية: كأنه ضعيف، وفي أخرى: ليس بشيء. وعن ابن حبان: فحش خطؤه فاستحق الترك. وعن الدارقطني: يعتبر به. وعن أبي زرعة والساجي: عنده مناكير.

وعن ابن عدى: لعل بن عابس أحاديث حسان، ويروى عن أبان بن تغلب وعن غيره أحاديث غرائب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه (1).

وقد أورد ابن عدى روايته الحديث عن عطية، عن أبي سعيد، قال: لما نزلت: «وَأَتِذَا الْقُرْبَىٰ حَقُّهُ» 2 دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاطمة فأعطاهما فذكاً (2).

فمن يروى مثل حديثنا- وهذا الحديث في فذك- فلا بُدَّ وأن يُترك عند الجوزجاني وأمثاله من النواصب!!

هذا تمام الكلام على الطريق الأول.

وقد عرفت أن «إبراهيم بن محمد بن ميمون» من الثقات عند ابن حبان وغيره، ولم ينقل ابن حجر تضعيفاً له إلا عن الأزدى، وهذا من عجائب ابن حجر؛ لأنه تعقب تضعيفات الأزدى غير مرة قائلاً: «ليت الأزدى عرف ضعف نفسه» و«لا يعتبر تجريحه لضعفه هو» (3).

ولم يتكلم فيه الذهبي إلا بقوله: «من أجلاد الشيعة»، وهذا ليس بطعن؛ فقد قدّمنا غير مرة عن الذهبي نفسه وعن ابن حجر أن التشيع غير مضرّ بالوثاقة.

ص: 295

1- (1) الكامل- لابن عدى- 6:322، [1] تهذيب الكمال 20:502، تهذيب التهذيب 7:301. [2]

2- (3) الكامل 6:324. [3]

3- (4) مقدمة فتح الباري: 430.

وأما الطريق الثاني، فقد تكلموا فيه لـ «جابر بن يزيد الجعفي»، ويكفي أن نورد نصّ كلام الذهبي فيه في ميزان الاعتدال؛ إذ قال:

«جابر بن يزيد [د، ت، ق] بن الحارث الجعفي الكوفي، أحد علماء الشيعة، له عن أبي الطفيل، والشعبي، وخلق. وعنه: شعبة، وأبو عوانة، وعدة.

قال ابن مهدي، عن سفيان: كان جابر الجعفي ورعاً في الحديث، ما رأيت أروع منه في الحديث.

وقال شعبة: صدوق؛ وقال يحيى بن أبي بكير، عن شعبة: كان جابر إذا قال أخبرنا وحدثنا وسمعت، فهو من أوثق الناس.

وقال وكيع: ما شككتكم في شيء فلا تشكّوا أنّ جابراً الجعفي ثقة.

وقال ابن عبد الحكم: سمعت الشافعي يقول: قال سفيان الثوري لشعبة: إنّ تكلمت في جابر الجعفي لأتكلّمَن فيك...» (1).

فإذا كان جابر من رجال ثلاثة من الصحاح، ثمّ من مشايخ أئمة، كالثوري وشعبة وأبي عوانة، وأنهم قالوا هذه الكلمات في توثيقه... فإنّه يكفينا للاحتجاج قطعاً؛ إذ ليس عندهم من المحدثين من أجمعوا على وثاقته إلّا الشاذ النادر، فهم لم يجمعوا على وثاقة مثل البخاري صاحب الصحيح.

على أنّ ما ذكره جرحاً فيه فليس من أسباب الجرح والقدح؛ لأنّ كلمات الجارحين تتلخّص في أنّه: «كان من علماء الشيعة»، وأنّه كان: «يحدّث بأخبار لا يُصبر عنها» في فضل أهل البيت، وأنّه: «كان يؤمن بالرجعة»... ولا شيء من هذه الأمور بقادح، لا سيّما بالنظر إلى ما تقدّم عن أئمة القوم من التأكيد على ورعه في الحديث، والنهي عن التشكيك في أنّه ثقة، حتّى أنّ مثل سفيان يقول لمثل شعبة:

ص: 296

«إن تكلمت في جابر الجعفي لأتكلّم فيك»!

وبما ذكرناه كفاية، لمن طلب الرشاد و الهداية.

وبه تتبيّن مواضع الزور و الدجل و التدليس في كلام المفتري.

الحديث «6»:

قال أبو نعيم: «حدّثنا محمد بن حميد، ثنا علي بن سراج المصري، ثنا محمد بن فيروز، ثنا أبو عمرو لاهز بن عبد الله، ثنا معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، قال: ثنا أنس بن مالك، قال: بعثنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي برزة الأسلمي، فقال له وأنا اسمع: يا أبا برزة! إن رب العالمين عهد إليّ عهداً في عليّ بن أبي طالب فقال: إنّه راية الهدى، و منار الإيمان، و إمام أوليائي، و نور جميع من أطاعني.. يا أبا برزة! عليّ بن أبي طالب أمني غداً في القيامة، و صاحب رايتي في القيامة على مفاتيح خزائن رحمة ربّي.

حدّثنا أبو بكر الطلحي، ثنا محمد بن علي بن بن دحيم، ثنا عباد بن سعيد بن عباد الجعفي، ثنا محمد بن عثمان بن أبي البهلول، حدّثني صالح بن أبي الأسود، عن أبي المطهر الرازي، عن الأعشى الثقفي، عن سلام الجعفي، عن أبي برزة، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ الله تعالى عهد إليّ عهداً في عليّ، فقلت: يا ربّ بيّنه لي؟ فقال: اسمع: فقلت: سمعت، فقال إنّ عليّاً راية الهدى، و إمام أوليائي، و نور من أطاعني، و هو الكلمة التي ألزمتها المتّقين، من أحبّه أحبّني و من أبغضه أبغضني، فبشّره بذلك. فجاء عليّ فبشّره...» (1).

ص: 297

وأخرجه ابن عساكر عن أبي علي الحداد، عن أبي نعيم الحافظ (1)..

وأخرجه بإسناد له غيره فقال: «أخبرنا أبو البركات عمر بن إبراهيم بن محمد الزيدى، أنا أبو الفرج الشاهد، أنا أبو الحسن محمد بن جعفر النجار النحوى، أنا أبو عبد الله محمد بن القاسم المحاربى، أنا عباد بن يعقوب، أنا علي بن هاشم، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن عون بن عبيد الله، عن أبي جعفر وعن عمر بن علي، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:....»

(قال ابن عساكر:) هذا مرسل «(2).

ولم يتكلم ابن عساكر على الإسناد السابق.

وأما قوله في الإسناد الأخير: «مرسل» فيردّه أنّ الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام لا يروى إلا عن آبائه، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

وعمر بن علي إنما رواه عن علي أمير المؤمنين عليه السلام..

ولو كان في الحديث مطعن لذكره ابن عساكر، لكنّه حديث معتبر بلا ريب؛ لأنّ رجاله ثقات بلا كلام..

و«عباد بن يعقوب» الرواجنى من رجال البخارى، و الترمذى، و ابن ماجة؛ قال ابن حجر: «صدوق رافضى، حديثه فى البخارى مقرون، بالغ ابن حبان فقال:

يستحقّ الترك» (3)..

و«علي بن هاشم» بن البريد من رجال البخارى فى المتابعات، و مسلم، و الأربعة؛ و قال ابن حجر: «صدوق يتشيع» (4).

ص: 298

1- (1) تاريخ مدينة دمشق 42:290. [1]

2- (2) تاريخ مدينة دمشق 42:270. [2]

3- (3) تقريب التهذيب 1:394.

4- (4) تقريب التهذيب 2:45.

«وأنت ترى هذه الأحاديث الستة نصوصاً صريحة في إمامته و لزوم طاعته عليه السلام».

الحديث «7»:

أخرجه طب عن سلمان و أبي ذرّ معاً. حق، عد عن حذيفة. كذا قال المتّقى (1).

و سند الحديث عند الطبراني هكذا: «حدّثنا علي بن إسحاق الوزير الأصبهاني، حدّثنا إسماعيل بن موسى السّدي، ثنا عمر بن سعيد، عن فضيل بن مرزوق، عن أبي سخيلة، عن أبي ذرّ و عن سلمان، قالاً: أخذ رسول الله صلّى الله عليه وآله و سلّم بيد عليّ رضي الله عنه فقال: إنّ هذا...» (2).

و عند ابن عساكر بإسناده... أنا عمرو بن سعيد البصري، عن فضيل بن مرزوق، عن أبي سخيلة، عن سلمان و أبي ذرّ... (3).

و قال الهيثمي بعد أن رواه عن سلمان و أبي ذرّ: «رواه الطبراني، و البزار عن أبي ذرّ وحده... وفيه: عمرو بن سعيد المصري، و هو ضعيف» (4).

و في تهذيب الكمال في من روى عن فضيل بن مرزوق: عمر بن سعد البصري (5).

ص: 299

1- (1) كنز العمال 11:616 برقم 32990.

2- (2) المعجم الكبير 6:296 برقم 6184.

3- (3) تاريخ مدينة دمشق 42:41. [1]

4- (4) مجمع الزوائد 9:102.

5- (5) تهذيب الكمال 23:306.

أقول:

فقد وقع التحريف و الخلط فى اسم الرجل و اسم أبيه و لقبه، فهل هو: «عمر» أو «عمرو»؟! و أبوه: «سعد» أو «سعيد»؟! و هو: «البصرى» أو «المصرى»؟!!

وقد روى الحديث عن ابن عباس أيضاً، وأخرجه ابن عساكر بإسناد فيه عبد الله بن داهر، قال: «ستكون فتنة، فمن أدركها منكم فعليه بخصلتين: كتاب الله و عليّ بن أبي طالب، فإنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم يقول و هو آخذ بيد عليّ: هذا أوّل من آمن بى...».

ثمّ قال ابن عساكر: «قال ابن عدى: عامّة ما يرويه ابن داهر فى فضائل عليّ هو فيه متّهم» (1).

فلم يتّهم الرجل بكذبٍ أو غيره من أسباب الضعف، وإنّما «عامّة ما يرويه فى فضائل عليّ»، فهذا ذنبه؟!!

فانظر كيف يحاولون الطعن فى الأحاديث النبوية الواردة فى المناقب العلوية؟!!

الحديث «8»:

هذا الحديث أخرجه الطبرانى فى الكبير، و أبو نعيم فى الحلية، كما قال المتّقى (2).

و رواه الهيثمى فقال: «رواه الطبرانى، وفيه: إسحاق بن إبراهيم الضبّى، و هو متروك» (3).

ص: 300

1- 1) تاريخ مدينة دمشق 42: 42. [1]

2- 2) كنز العمال 11: 619 برقم 13: 143، 33007 برقم 36448.

3- 3) مجمع الزوائد 9: 132.

أقول:

الظاهر أنَّ الغلط في نسخة الهيثمي هو الذي أوقعه في هذا الاشتباه؛ لأنَّه لم يعرفه بهذا الاسم و اللقب، لكن الرجل هو: «إبراهيم بن إسحاق الصيني»، وهو ليس بمتروك..

قال السمعاني: «إبراهيم بن إسحاق: كوفي، كان يتجر في البحر، ورحل إلى الصين، وهو من بلاد المشرق، يروى عن أبي عاتكة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: اطلبوا العلم ولو بالصين» (1).

قيل:

«قد أخرجه أبو نعيم في الحلية، وهو حديث موضوع، ومجرد العزو إليه مشعر بالضعف، كما هو مقرر عند أهل العلم بالحديث».

أقول:

قد عرفت أنَّ الحديث أخرجه الطبراني، وأبو نعيم، وغيرهما من الأئمة والحفاظ، وسنده خال من الإشكال.

وليس العزو إلى أبي نعيم مشعراً بالضعف، بل لا بُدَّ من النظر في سند الحديث و متنه أيّاً كان الراوى له... ولا يجوز ردّ الأحاديث النبوية بمجرد التشهّي.

ولا الطعن في العلماء ورواياتهم بلا دليل.

ص: 301

إشارة

قيل:

«10،9- أنا مدينة العلم وعلّي بابها.. الحديث. أنا دار الحكمة وعلّي بابها..

الحديث.

هذا حديث مطعون فيه؛ قال يحيى بن معين: لا أصل له. وقال البخاري: إنّه منكر وليس له وجه صحيح. وقال الترمذي: إنّه منكر غريب. وذكره ابن الجوزي في الموضوعات. وقال ابن دقيق العيد: لم يثبتوه، وقال النووي والذهبي والجزري: إنّه موضوع. (مختصر التحفة الاثني عشرية: 165).

وقال ابن الجوزي: وثمّ في الطريق الثاني (أنا دار الحكمة... الحديث):

محمّد بن عمرو الرومي، قال ابن حبان: كان يأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال. (رياض الجنّة: 150).

أقول:

هذان حديثان يختلفان سنداً ومتناً، وحيث أنّ القوم لم يتكلّموا في الثاني كما تكلموا في الأوّل منهما، فقد خلط المفتري بينهما، ليوهم القارئ أنّهما حديث واحد، والطعن من بعضهم متوجّه إلى كليهما، وهذه خيانة كبيرة.. وسيّتضح الأمر..

و الكلام الآن في الحديث الأوّل المرقّم برقم «9»، فنقول:

طرق القوم في إسقاط حديث مدينة العلم

إشارة

إنّه لمّا كان حديث: «أنا مدينة العلم...» من أقوى ما يُحتجّ به على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وأوضحها دلالةً على أعلميّته وأفضليّته بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فقد سعى القوم بشتّى الطرق لإسقاطه عن الاعتبار من

حيث السند، أو عن الدلالة على ما يذهب إليه أهل الحق، ونحن نذكر طرقهم المختلفة في محاربة هذا الحديث، ونوضحها باختصار:

الأول: تكذيب الحديث سنداً..

و هذا طريق بعض المتعصبين منهم، المناوئين لأمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، و من أشهرهم ابن تيمية، الذي يقول: «و حديث أنا مدينة العلم و على بابها، أضعف و أوهى، و لهذا إنما يعدّ في الموضوعات، و إن رواه الترمذى.. و ذكره ابن الجوزى و بين أن سائر طرقه موضوعة. و الكذب يعرف من نفس متنه...» (1).

لكنّ الحديث ليس كذباً موضوعاً، و ما ذكره ابن الجوزى قد تعقّبه غير واحد من أئمتهم، كالحافظ السيوطى فى اللآلى المصنوعة ..

و لا يخفى أن ابن تيمية يعترف بكونه من أحاديث صحيح الترمذى، و سيأتى مزيد من الكلام فى ذلك.

و الحاصل: إنهم قد رووا هذا الحديث بأسانيدهم عن أمير المؤمنين، و عن الإمامين السبطين الحسن و الحسين، و عن عبد الله بن عباس، و جابر، و ابن مسعود، و حذيفة، و أنس، و ابن عمر، و عمرو بن العاص..

و هو فى كتب كثير من الأئمة، أخرجوه بطرقهم، و قد نصّ على صحّته:

يحيى بن معين، و ابن جرير الطبرى، و الحاكم النيسابورى، و جمع من كبار الحفاظ، و منهم من نصّ على حسنه: كالحافظ العلاءى، و الحافظ ابن حجر العسقلانى، و الحافظ السهمودى، و أمثالهم.

و ما نقل عن يحيى بن معين من أنّه قال: «لا أصل له» فكذب؛ بدليل ما جاء

ص: 303

فى تهذيب الكمال للحافظ أبى الحجاج المزى، وفى تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلانى: «قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث، فقال:

صحيح» وكذللك النقل عنه فى كلام الخطيب البغدادى، و الجلال السيوطى، و الشوكانى، و المناوى، و غيرهم (1).

فإذاً، يحيى بن معين يقول بصحة حديث: «أنا مدينة العلم...».

و من القائلين بصحة: ابن جرير الطبرى، فى كتابه تهذيب الآثار؛ قال السيوطى فى جمع الجوامع: «وقال ابن جرير: هذا خبر صحيح سنده».

و منهم: الحاكم صاحب المستدرک، فإنه قال: «هذا حديث صحيح الإسناد»، ثم قال: «ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثورى بإسناد صحيح...» (2).

فلما ذا الكذب على العلماء وإخفاء الحقائق أو إنكارها؟!

فإن الترمذى لم يقل عقيب حديث: «أنا مدينة العلم...» ذلك، بل سيأتى أن هذا الحديث قد أسقطه القوم من كتابه؛ فلو كان قد طعن فيه لم يكن حاجة إلى إسقاطه من الكتاب..

و البخارى إنما تكلم فى الحديث الثانى: «أنا دار الحكمة...» كما فى اللآلى المصنوعة و المقاصد الحسنة؛ فدعوى تكلمه فى حديث: «أنا مدينة العلم...» كاذبة.

ص: 304

-
- 1 - 1) تهذيب الكمال 18:77، تهذيب التهذيب 6:286، و انظر: تاريخ بغداد 11:49، جمع الجوامع - للسيوطى - 1:330، فيض القدير شرح الجامع الصغير 3:46، الفوائد المجموعة: 349.
- 2 - 2) المستدرک على الصحيحين 3:126-127.

و كذلك نسبة القول بكونه موضوعاً إلى بعض العلماء منهم، فإنّها من الأكاذيب أيضاً..

الثاني: مناقشة مدلول الحديث..

ولكنّها مناقشات باطلة، ومحاولات ساقطة، ولذا احتاجوا إلى سلوك الطرق الأخرى.

الثالث: تحريف لفظ الحديث و التلاعب بمتنه..

كقول بعض النواصب: إنّ كلمة: «عليّ» فيه ليس علماً، وإنّما هو وصفٌ بمعنى العلوّ؛ فمدينة العلم عالٍ بابها. لكنّه بلغ من السخافة حدّاً جعل بعض علمائهم يرّدّه و يبطله، كابن حجر المكي وغيره (1)..

و كزيادة آخرين فيه بفضائل لغيره، فقد جاء في بعض كتبهم: «أنا مدينة العلم و أبو بكر أساسها و عمر حيطانها و عثمان سقفها و عليّ بابها»، وقد نصّ العلماء على سقوطه، كالسخاوي الحافظ؛ إذ قال: «كلّها ضعيفة، و ألفاظ أكثرها ركيكة» (2)..

الرابع: تحريف الكتب..

فإنّهم لمّا رأوا أنّ هذا الحديث قويٌّ في دلّالته، و وجوده في الكتب المعتبرة يسبّب صحّة استدلال الإمامية به، قاموا بتحريف الكتب.. و من ذلك صحيح الترمذي، فإنّ حديث: «أنا مدينة العلم و عليّ بابها» نقله جماعة من أكابر القوم،

ص: 305

1- (1) المنح المكيّة في شرح القصيدة الهمزية: 304، فيض القدير 3: 46.

2- (2) المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة: 124.

كابن تيمية، وابن الأثير، وابن حجر، وغيرهم، عن الكتاب المذكور، ولكنه غير موجود فيه الآن.

فلينظر القارئ المنصف كيف يتلاعبون بأقوال النبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم، ولو كانوا أهل السنة حقاً كما فعلوا هذه الأفاعيل، وما قالوا هذه الأقاويل، لكنهم يتبعون سنة بنى أمية، ويقصدون محاربة السنة النبوية الصحيحة، ويأبى الله إلا أن يتم نوره..

الحديث «10»:

أخرجه الترمذى فى صحيحه، وقال: حديث حسن، كما نصّ على ذلك الحفاظ، كمحبّ الدين الطبرى المكي (1).

وأخرجه ابن جرير الطبرى وصحّحه، كما نصّ على ذلك جماعة، كالحافظ السيوطى فى اللآلى المصنوعة (2).

وقد نقل السيوطى تحسين الحفاظ صلاح الدين العلائى كذلك.

و ممّن أثبتته فى كتابه من الحفاظ و كبار العلماء:

أبو نعيم الأصبهاني.

ابن مردويه الأصبهاني.

الخطيب التبريزى، صاحب مشكاة المصابيح.

ابن حجر العسقلانى.

أبو محمد الحسين ابن الفراء البغوى.

ص: 306

1- 1) ذخائر العقبى فى مناقب ذوى القربى: 141.

2- 2) اللآلى المصنوعة 1: 333.

المناوى، صاحب شرح الجامع الصغير.

الزرقانى، صاحب شرح الموطأ.

القسطلانى، صاحب شرح البخارى.

ابن حجر المكى، صاحب الصواعق.

المتقى الهندى، صاحب كنز العمال.

أقول:

قد عرفنا حال عشرة أحاديث من الأربعين حديثاً التى أوردها السيّد لتأييد النصوص فى إمامة أمير المؤمنين، من الصحّة فى السند و المتانة فى الدلالة، و عرفنا كيف يحاولون ردّ أحاديث مناقب أمير المؤمنين و دلائل إمامته بالزور و الكذب.

و على حال هذه فقس البقية.. على أنّ قسماً منها قد تقدّم البحث عنه فى المراجعات السابقة..

فالأولى صرف الوقت فى تشييد سائر المراجعات..

ص: 307

قال السيّد رحمه الله:

فى وجه الاستدلال بخصائص أمير المؤمنين على إمامته:

«إنّ من كان مثلكم-ثاقب الروية، بعيد المرمى، خبيراً بمراد الكلام و مصادره، بصيراً بمراميه و مغايزه، مستبصراً برسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم، و حكمته البالغة و نبوّته الخاتمة، مقدّراً قدره فى أفعاله و أقواله و أنه لا ينطق عن الهوى-لا تقوته مقاصد تلك السّنن، و لا تخفى عليه لوازمها، عرفاً و عقلاً..

و ما كان ليخفى عليك-و أنت من أثبات العربية و أسنادها (1)-أنّ تلك السّنن قد أعطت عليّاً من المنازل المتعالية ما لا يجوز على الله تعالى و أنبيائه إعطاؤها إلّا لخلفائهم و أمنائهم على الدين و أهله، فإذا لم تكن دالّة على الخلافة بالمطابقة، فهي كاشفة عنها البتة و دالّة عليها لا محالة بالدلالة الالتزامية، و اللزوم فيها بين المعنى الأخصّ، و حاشا سيّد الأنبياء أن يعطى تلك المنازل الرفيعة إلّا لوصيّيه من بعده، و وليّه فى عهده..

على أنّ من سبر غور سائر السّنن المختصّة بعلىّ، و عجم عودها بروية و إنصاف، وجدّها بأسرها-إلّا قليلاً منها-ترمى إلى إمامته، و تدلّ عليها إمّا بدلالة

ص: 308

1-1) أثبات: بفتح الهمزة جمع «ثَبَّت» بفتح تين، و أسناد: جمع «سَنَد» بفتح تين أيضاً، و الثبوت و السند هو الحجّة.

المطابقة، كالنصوص السابقة (1)، وكعهد الغدير، وإما بدلالة الالتزام، كالسُنن التي أسلفناها في المراجعة 48..

وقوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ، لن يفترقاً حتّى يردا عليّ الحوض (2)..

وقوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: عليّ متّى بمنزلة رأسى من بدنى (3)..

وقوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم في حديث عبد الرحمن بن عوف (4): والذى نفسى بيده لتقيمّن الصلاة، ولتؤتّن الزكاة، أو لأبعثنّ إليكم رجلاً متّى أو كنفسى..

الحديث، وآخره: فأخذ بيد عليّ، فقال: هو هذا..

إلى ما لا يحصى من أمثال هذه السُنن، وهذه فائدة جليّة ألفت إليها كلّ غوّاص عن الحقائق، كسّاف عن الغوامض، موغل في البحث بنفسه لنفسه، لا يتبع إلّا ما يفهمه من لوازم تلك السُنن المقدّسة، بقطع النظر عن العاطفة..

ص: 309

1-1) المذكورة في المراجعة 20 والمراجعة 26 والمراجعة 36 والمراجعة 40.

2-2) أخرجه الحاكم في ص 124 ج 3 من المستدرک، و [1] الذهبى في تلك الصفحة من تلخيصه مصرّحين بصحّته، وهو من الأحاديث المستفيضة.. ومن ذا يجهل كون عليّ مع القرآن والقرآن مع عليّ بعد صحاح الثقلين-الكتاب والعتره-فقف على ما أوردناه منها في المراجعة 8، واعرف حقّ إمام العتره وسيدها لا يدافع ولا ينازع.

3-3) أخرجه الخطيب من حديث البراء، والديلمى من حديث ابن عبّاس، ونقله ابن حجر في ص 193 من صواعقه، [2] فراجع الحديث 35 من الأربعين حديثاً التي أوردتها في الفصل 2 من الباب 9 من صواعقه. [3]

4-4) وهو الحديث 36497 ص 163 ج 13 من كنز العمال، وحسبك حجّة على أنّ عليّاً كنفس رسول الله آية المباهلة على ما فصّله الرازى في معناها من تفسيره الكبير (مفاتيح الغيب) ص 86 ج 8، ولا يفوتنك ما ذكرناه في مباحث الآية من كلمتنا الغراء.

وقال -فى ردّ دعوى المعارضة-:

«نحن نؤمن بفضائل أهل السوابق من المهاجرين والأنصار كافة رضى الله عنهم ورضوا عنه، وفضائلهم لا تحصى ولا تستقصى، وحسبهم ما جاء فى ذلك من آيات الكتاب وصحاح السنّة، وقد تدبرناه إذ تتبّعناه فما وجدناه -كما يعلم الله عزّ وجلّ- معارضاً لنصوص على، ولا صالحاً لمعارضة شىء من سائر خصائصه.

نعم، ينفرد خصومنا برواية أحاديث فى الفضائل لم تثبت عندنا، فمعارضتهم إيانا بها مصادرة لا تُنتظر من غير مكابر متحكّم، إذ لا يسعنا اعتبارها بوجه من الوجوه، مهما كانت معتبرة عند الخصم.

ألا ترى أنّنا لا نعارض خصومنا بما انفردنا بروايته، ولا نحتجّ عليهم إلّا بما جاء من طريقهم، كحديث الغدير ونحوه؟!

على أنّنا تتبّعنا ما انفرد به القوم من أحاديث الفضائل، فما وجدنا فيه شيئاً من المعارضة، ولا فيه أى دلالة على الخلافة، ولذلك لم يستند إليه -فى خلافة الخلفاء الثلاثة- أحد، والسلام».

أقول:

قد قرّنا سابقاً أموراً للبحث، نشير إليها تشييداً لكلام السيّد وتأييداً لما تقدّم ممّا وما سيأتى من البحث:

1-إنّه إذا كان الحديث متّفقاً عليه بين الفريقين، فإنّ الاعتماد عليه أحزم، والاستدلال به أتمّ، لا سيّما إذا كان معتبراً سنداً على أصول الخصم باعتراف بعض علماء طائفته.

2-إنّ الاعتبار السندى لأيّ حديث، ليس بمعنى أن يكون رواه موثّقين عند جميع أئمّة الجرح والتعديل، بحيث لو وقع في السند رجل مختلف فيه فلا يكون صحيحاً، وذلك لأنّ الرجال المتّق على وثاقبتهم عند القوم قليلون جدّاً، فإنّ فيهم من يقدح في البخارى وفي مسلم، و القدح في سائر أرباب الصحاح موجود في غير واحدٍ من كتبهم.. بل يكفي للاحتجاج بالخبر عدم كون رواه مقدوحين عند الكلّ أو الأكثر.

3-إنّ كلّ حديثٍ ينفرد أحد الطرفين بروايته، فإنّه لا يكون حجّة على الطرف الآخر ولا يجوز الاحتجاج به عليه، وهذه قاعدة مقرّرة عند علماء الفريقين، وأصحابنا ملتزمون بها في بحوثهم، بخلاف الخصوم، فما أكثر استدلالهم بما ينفردون بروايته في فضل أنمتهم، وهذا مخالف للقاعدة..

و ممّن نصّ على هذه القاعدة الحافظ ابن حزم الأندلسي، فإنّه قال في كتابه الفصل في بداية مباحث الإمامة، في الاحتجاج على الإمامية:

«لا- معنى لاحتجاجنا عليهم برواياتنا فهم لا يصدّقونها، ولا معنى لاحتجاجهم علينا برواياتهم فنحن لا نصدّقها، وإنّما يجب أن يحتجّ الخصوم بعضهم على بعض بما يصدّقه الذي تقام عليه الحجّة به، سواء صدّقه المحتجّ أو لم يصدّقه؛ لأنّ من صدّق بشيء لزمه القول به أو بما يوجبه العلم الضروري، فيصير حينئذٍ مكابراً منقطعاً إن ثبت على ما كان عليه...» (1).

ص:311

4- إن استدلال أصحابنا بآيات الكتاب- مع النظر إلى شأن نزولها بحسب روايات أهل السُّنة- وبالأحاديث الواردة في كتب القوم على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، إنّما هو لكون تلك الأدلة نصوصاً ثابتة، إمّا على إمامته بعد رسول الله بلا فصل، وإمّا على أفضليّته من غيره بعد النبيّ..

فأمّا النصّ على الإمامة فلا يجوز رده؛ لأنّ ردّ النصّ الثابت عن رسول الله تكذيب له، وهو كفر بإجماع المسلمين.

و أمّا النصّ على الأفضلية فيدلّ على الإمامة؛ لحكم العقل بقبح تقدّم المفضول، والأحاديث الواردة في صفات عليّ عليه السلام و حالاته المستلزمة للأفضلية من غيره، وبالأسانيد المعتبرة، كثيرة جداً..

ثمّ إنّ الحكم العقلي المذكور ممّا يعترف به حتّى شيخ النواصب المكابرين ابن تيمية الحرّاني في منهجه.

5- وأصحابنا دائماً مستعدّون لاستماع أيّة مناقشة علمية مبنية على أصول البحث و آداب المناظرة..

و كذلك كان أسلوب السيّد مع الشيخ سليم البشري-شيخ الجامع الأزهر-.

و إذا كان أبو عبد الله الحاكم النيسابوري من أئمّة الحديث عند القوم، وكان قد روى بسند صحيح في المستدرک عن أحمد بن حنبل قوله: «ما جاء لأحدٍ من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من الفضائل ما جاء لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه» (1)..

و إذا كان الذهبي أيضاً من أئمّة الحديث-وقد تعقّب روايات الحاكم في تلخيص المستدرک -قد وافق الحاكم في نقل هذا الكلام عن أحمد..

ص:312

فقد جاز لنا أن نحتج على كل من يحترم أحمد بن حنبل ويتبعه بكلامه المروى عنه في حق أمير المؤمنين عليه السلام.

فما ظنك باین تیمیة المكذب لهذا النقل بلا أى دليل؟!

بل المنقول عن أحمد بن حنبل فوق هذا النص الذى رواه الحاكم وواقفه الذهبى؛ فقد روى الحافظ ابن الجوزى - وهو ممن يعتمد على كلماته وآرائه المكابرون - فى كتابه فى مناقب أحمد أنه قال: «ما ورد لأحد من الصحابة من الفضائل بالأسانيد الصحاح ما ورد لعلی رضى الله عنه» (1). فهنا جملة: «الفضائل بالأسانيد الصحاح»!

وروى الحافظ ابن عبد البر عن أحمد و النسائى أنهما قالاً: «بالأسانيد الحسان» (2).

وقال الحافظ ابن حجر العسقلانى بترجمة الإمام عليه السلام: «و مناقبه كثيرة، حتى قال الإمام أحمد: لم ينقل لأحد من الصحابة ما نقل لعلی، وكذا قال غيره..»

و تتبع النسائى ما خص به من دون الصحابة، فجمع من ذلك شيئاً كثيراً بأسانيد أكثرها جياد» (3).

وقال فى فتح البارى فى شرح صحيح البخارى، بشرح عنوان: باب مناقب علی بن أبى طالب:

«قال أحمد وإسماعيل القاضى و النسائى و أبو على النيسابورى: لم يرد فى

ص: 313

1- 1) مناقب أحمد بن حنبل: 163.

2- 2) الاستيعاب 3: 1115. [1]

3- 3) الإصابة [2] فى معرفة الصحابة 4: 269. [3]

حقّ أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر ممّا جاء فى عليّ» (1).

وقال ابن حجر المكيّ: «قال أحمد: ما جاء لأحدٍ من الفضائل ما جاء لعليّ، وقال إسماعيل القاضي و النسائي و أبو على النيسابورى: لم يرد فى حقّ أحدٍ من الصحابة بالأسانيد الصحاح الحسان أكثر ما ورد فى حقّ عليّ» (2).

فليقرأ المنصف هذه الكلمات و الاعترافات..

و لينظر كيف يحتجّ الإمامية بها على الخصم؟! و كيف تُقَابَل احتجاجاتهم بأنواع الزور و البهتان و الظلم؟!!

ص: 314

1- 1) فتح البارى بشرح صحيح البخارى 7:57.

2- 2) المنح المكيّة فى شرح القصيدة الهمزية: 301.

قال السيّد رحمه الله:

أخرج الطبراني وغيره بسند مجمع على صحّته (1)، عن زيد بن أرقم، قال:

خطب رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، بغدير خمّ، تحت شجرات، فقال: أيّها الناس! يوشك أن أدعى فأجيب (2)، وإني مسؤول (3)، وإنّكم مسؤولون (4)، فما ذا

ص: 315

- 1- (1) صرّح بصحّته غير واحد من الأعلام، [1] حتّى اعترف بذلك ابن حجر؛ إذ أورده نقلاً عن الطبراني وغيره في أثناء الشبهة الحادية عشر من الشبه التي ذكرها في الفصل الخامس من الباب الأوّل من الصواعق ص 25.
- 2- (2) إنّما نعى إليهم نفسه الزكية تنبيهاً إلى أن الوقت قد استوجب تبليغ عهده، واقتضى الأذان بتعيين الخليفة من بعده، وأنّه لا يسعه تأخير ذلك مخافة أن يدعى فيجيب قبل إحكام هذه المهمّة التي لا بدّ له من إحكامها، ولا غنى لأئمّته عن إتمامها.
- 3- (3) لما كان عهده إلى أخيه ثقيلاً على أهل التنافس والحسد والشحناء والنفاق أراد صلّى الله عليه وآله-قبل أن ينادى بذلك-أن يتقدّم في الاعتذار إليهم تأليفاً لقلوبهم وإشفافاً من معرّة أقوالهم وأفعالهم، فقال: وإني مسؤول؛ ليعلموا أنّه مأمور بذلك و مسؤول عنه، فلا سبيل له إلى تركه.. وقد أخرج الإمام الواحدى في كتابه أسباب النزول، [2] بالإسناد إلى أبى سعيد الخدرى، قال: نزلت هذه الآية: «يا أيّها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك» يوم غدير خمّ في علىّ بن أبى طالب.
- 4- (4) لعلّه أشار بقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: وإنّكم مسؤولون، إلى ما أخرجه الديلمى وغيره-كما في الصواعق و [3] غيرها-عن أبى سعيد أنّ النّبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال: «وقفوهم إنّهم مسؤولون» عن ولاية علىّ، وقال الإمام الواحدى: «إنّهم مسؤولون» عن ولاية علىّ وأهل البيت، فيكون الغرض من قوله: وإنّكم مسؤولون، تهديد أهل الخلاف لوليّه وصيّّه.

أنتم قائلون؟!

قالوا: نشهد أن قد بلغت وجاهدت ونصحت، فجزاك الله خيراً.

فقال: ليس تشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن جنته حق، وأن ناره حق، وأن الموت حق، وأن البعث حق بعد الموت، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور؟!

قالوا: بلى نشهد بذلك (1).

قال: اللهم اشهد.

ثم قال: يا أيها الناس! إن الله مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم (2)، فمن كنت مولاه، فهذا مولاه -يعني علياً- اللهم وإل من والاه، وعاد من عاداه.

ثم قال: يا أيها الناس! إني فرطكم، وإنكم واردون علي الحوض، حوض أعرض ممّا بين بصري إلى صنعاء، فيه عدد النجوم قدحان من فضة، و إني سائلكم حين تردون علي عن الثقلين، كيف تخلفوني فيهما؟ الثقل الأكبر: كتاب الله عزّ وجلّ، سبب طرفه بيد الله تعالى، وطرفه بأيديكم، فاستمسكوا به لا تضلوا ولا تبدلوا، وعترتي أهل بيتي، فإنه قد نبأني اللطيف الخبير أنهما لن

ص: 316

1 - 1) تدبر هذه الخطبة، من تدبرها وأعطى التأمل فيها حقّه، فعلم أنها ترمي إلى أن ولاية عليّ من أصول الدين، [1] كما عليه الإمامية؛ حيث سألهم أولاً، فقال: ليس تشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله؟! إلى أن قال: وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، ثم عقب ذلك بذكر الولاية [2] ليعلم أنها على حدّ تلك الأمور التي سألهم عنها فأقروا بها، وهذا ظاهر لكل من عرف أساليب الكلام و مغازيه من أولى الأفهام.

2 - 2) قوله: وأنا أولى، قرينة لفظية، على أن المراد من المولى إنما هو الأولى، فيكون المعنى: إن الله أولى بي من نفسي وأنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ومن كنت أولى به من نفسه فعليّ أولى به من نفسه.

ينقضيا حتى يردا على الحوض (1).

وأخرج الحاكم في مناقب عليّ من مستدركه (2)، عن زيد بن أرقم من طريقين صحّهما على شرط الشيخين قال: لما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حجة الوداع ونزل غدير خمّ، أمر بدوحات فقممن، فقال: كأني دعيت فأجبت، وإني قد تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله تعالى وعترتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتى يردا على الحوض.

ثم قال: إنّ الله عزّ وجلّ مولاي، وأنا مولى كلّ مؤمن، ثم أخذ بيد عليّ، فقال: من كنت مولاه فهذا وليّ، اللهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه، وذكر الحديث بطوله، ولم يتعقبه الذهبي في التلخيص....

وقد أخرجه الحاكم أيضاً في باب ذكر زيد بن أرقم من المستدرک (3) مصرّحاً بصحّته، والذهبي -على تشدّده- صرّح بهذا أيضاً في ذلك الباب من تلخيصه، فراجع.

وأخرج الإمام أحمد من حديث زيد بن أرقم (4)، قال: نزلنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بوادي. يقال له: وادي خمّ، فأمر بالصلاة فصلاها بهجير، قال: فخطبنا، وظلّل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بثوب على

ص: 317

-
- 1- 1) هذا لفظ الحديث عند الطبراني وابن جرير والحكيم الترمذي، عن زيد بن أرقم، وقد نقله ابن حجر عن الطبراني وغيره باللفظ الذي سمعته، وأرسل صحّته إرسال المسلّمات، فراجع ص 25 من الصواعق. [1]
- 2- 2) المستدرک على الصحيحين 3: 109.
- 3- 3) المستدرک على الصحيحين 3: 533.
- 4- 4) في ص 372 ج 4 من مسنده.

شجرة سمرة من الشمس، فقال: أ لستم تعلمون، أو لستم تشهدون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟! قالوا: بلى. قال: فمن كنت مولاه، فعلى مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه.

و أخرج النسائي عن زيد بن أرقم (1)، قال: لما دفع النبي من حجة الوداع ونزل غدير خمّ، أمر بدوحات فقممن، ثم قال: كأنّي دعيت فأجبت، وإني تارك فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنّهما لن يفترقا حتّى يردا على الحوض..

ثم قال: إنّ الله مولاي، وأنا وليّ كلّ مؤمن، ثمّ إنّ أخذ بيد عليّ، فقال: من كنت وليّه فهذا وليّه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه.

قال أبو الطفيل: فقلت لزيد: سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (2)؟!

فقال: وإنّ ما كان في الدوحات أحد إلّا رآه بعينه و سمعه بأذنيه.

و هذا الحديث أخرجه مسلم في باب فضائل عليّ من صحيحه (3) من عدة

ص: 318

1-1 ح 79 من الخصائص العلوية عند ذكر قول النبي: من كنت وليّه فهذا وليّه.

2-2 سؤال أبي الطفيل ظاهر في تعجّبه من هذه الأُمّة إذ صرفت هذا الأمر عن عليّ مع ما ترويه عن نبيّها في حقّه يوم الغدير، و [1] كأنّه شكّ في صحّته ما ترويه في ذلك، فقال لزيد حين سمع روايته منه: أسمعته من رسول الله؟! كالمستغرب المتعجّب الحائر المرتاب، فأجابه زيد بأنّه لم يكن في الدوحات أحد على كثرة من كان يومئذ من الخلائق هناك، إلّا من رآه بعينه و سمعه بأذنيه، فعلم أبو الطفيل حينئذ أنّ الأمر كما قال الكميت عليه الرحمة: و يوم الدوح دوح غدير خمّ أبان له الخلافة لو أطيعا و لكن الرجال تباعوها فلم أر مثلها خطراً مبيعا و لم أر مثل ذاك اليوم يوماً و لم أر مثله حقاً أضيعا

3-3 ص 325 من جزئه الثاني.

طرق عن زيد بن أرقم، لكنّه اختصره فبتره-و كذلك يفعلون-.

وأخرج الإمام أحمد من حديث البراء بن عازب (1) من طريقين، قال: كنّا مع رسول الله، فنزلنا بغدير خمّ، فنودي فينا: الصلاة جامعة، وكُسح لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تحت شجرتين، فصلى الظهر وأخذ بيد عليّ، فقال:

أ لستم تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا: بلى. قال: أ لستم تعلمون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟! قالوا: بلى. قال: فأخذ بيد عليّ، فقال: مَنْ كنت مولاه فعلىّ مولاه، اللهمّ وال مَنْ والاه، وعاد مَنْ عاداه..

قال: فلقيه عمر بعد ذلك، فقال له: هنيئاً يا ابن أبي طالب، أصبحت وأمسيّت مولى كلّ مؤمن و مؤمنة.

وأخرج النسائي عن عائشة بنت سعد (2)، قالت: سمعت أبي يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يوم الجحفة، فأخذ بيد عليّ و خطب، فحمد الله وأثنى عليه، ثمّ قال: أيّها الناس! إنّي وليّكم، قالوا: صدقت يا رسول الله. ثمّ رفع يد عليّ، فقال: هذا وليّى، ويؤدّي عنيّ ديني، وأنا موالى من والاه، ومعادى من عاداه..

وعن سعد أيضاً (3)، قال: كنّا مع رسول الله، فلمّا بلغ غدير خمّ، وقف للناس

ص: 319

1-1) فى ص 281 من الجزء الرابع من مسنده.

2-2) فى ح 8 من خصائصه العلوية، فى باب: ذكر منزلة علىّ من الله عزّ وجلّ، وفى ح 95 فى باب: الترغيب فى مولاته و الترهيب من معاداته.

3-3) فى ما أخرجه النسائي ح 96 من خصائصه.

ثم ردّ من تبعه، ولحق من تخلف، فلمّا اجتمع الناس إليه، قال: أيّها الناس! من وليكم؟ قالوا: الله ورسوله. ثم أخذ بيد عليّ فأقامه، ثم قال من كان الله ورسوله وليّه، فهذا وليّه، اللهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه.

والسّنن في هذا كثيرة لا تحاط ولا تضبط، وهي نصوص صريحة بأنّه وليّ عهده وصاحب الأمر من بعده، كما قال الفضل بن العباس بن أبي لهب (1). وكان وليّ العهد بعد محمّد عليّ وفي كلّ المواطن صاحبه (2).

ما الوجه في الاحتجاج به مع عدم تواتره؟

[حديث الغدير متواتر عندنا وعند الجمهور؛ فلذا يتم الاحتجاج به على الإمامة على أصول الفريقين، ومما يدلّ على ذلك:]

النواميس الطبيعية تقضى بتواتر نصّ الغدير.

عناية الله عزّ وجلّ به.

عناية رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم.

عناية أمير المؤمنين.

عناية الحسين.

عناية الأئمة التسعة.

عناية الشيعة.

تواتره من طريق الجمهور.

حسبك من وجوه الاحتجاج هنا ما قلناه لك آنفاً في المراجعة 24-.

ص: 320

1-1) من أبيات له أجاب فيها الوليد بن عقبة بن أبي معيط، في ما ذكره محمّد محمود الرافعي في مقدّمة شرح الهاشميات صفحة 8.

2-2) المراجعات: 164-168. [1]

*على أن تواتر حديث الغدير ممّا تقتضى به النواميس التى فطر الله الطبيعة عليها، شأن كلّ واقعة تاريخية عظيمة يقوم بها عظيم الأمة، فيوقعها بمنظر وبمسمع من الألوّف المجتمعة من أُمّته من أماكن شتى، ليحملوا نبأها عنه إلى مَنْ وراءهم من الناس، ولا سيّما إذا كانت من بعده محلّ العناية من أسرته وأوليائهم فى كلّ خلف، حتّى بلغوا بنشرها وإذاعتها كلّ مبلغ، فهل يمكن أن يكون نبؤها -والحال هذه- من أخبار الآحاد؟! كلاً بل لا بُدّ أن ينتشر انتشار الصبح، فينظم حاشيتى البرّ والبحر «وَلَكِنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلاً» 1.

*إنّ حديث الغدير كان محلّ العناية من الله عزّ وجلّ؛ إذ أوحاه تبارك وتعالى إلى نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم، وأنزل فيه قرآناً يرتّله المسلمون آناء الليل وأطراف النهار، يتلونه فى خلواتهم وجلواتهم، وفى أورادهم وصلواتهم، وعلى أعواد منابرهم، وعوالى منائرهم: «يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ» 2، فلما بلغ الرسالة يومئذ

بنصّه على عليّ بالإمامة، وعهده إليه بالخلافة، أنزل الله عزّ وجلّ عليه: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيَتْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا» 1 ، بخ بخ «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ» ؛ إنَّ من نظر إلى هذه الآيات، بخع لهذه العنايةات.

* وإذا كانت العناية من الله عزّ وجلّ على هذا الشكل، فلا غرو أن يكون من عناية رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ما كان، فإنّه لمّا دنا أجله، ونعيت إلى نفسه، أجمع- بأمر الله تعالى- على أن ينادى بولاية عليّ في الحجّ الأكبر على رؤوس الأشهاد، ولم يكتف بنصّ الدار يوم الإنذار بمكّة، ولا بغيره من النصوص المتوالية، وقد سمعت بعضها، فأذن في الناس قبل الموسم أنّه حاجّ في هذا العام حجّة الوداع، فوافاه الناس من كلّ فجّ عميق، وخرج من المدينة بنحو مئة ألف أو يزيدون (1).

فلمّا كان يوم الموقف بعرفت نادى في الناس: عليّ منّي، وأنا من عليّ، ولا يؤدّي عنيّ إلّا أنا أو عليّ (2).

ص: 322

1- 2) قال السيّد أحمد زيني دحلان في باب حجّة الوداع من كتابه السيرة النبوية: وخرج معه صلّى الله عليه وآله وسلّم- من المدينة- تسعون ألفاً، ويقال مئة ألف وأربعة وعشرون ألفاً، ويقال أكثر من ذلك. (قال:). وهذه عدّة من خرج معه، وأمّا الذين حجّوا معه فأكثر من ذلك، إلى آخر كلامه؛ ومنه يعلم أنّ الذين قفلوا معه كانوا أكثر من مئة ألف، وكلّهم شهدوا حديث الغدير.

2- 3) أوردنا هذا الحديث في المراجعة 48، فراجعته تجده الحديث 15 ولنا هناك في أصل الكتاب وفي التعليقة عليه كلام يجدر بالباحثين أن يقفوا عليه.

ولمّا قفل بمن معه من تلك الألوف وبلغوا وادى خمّ، وهبط عليه الروح الأمين بآية التبليغ عن ربّ العالمين، حطّ صلّى الله عليه وآله وسلّم هناك رحله، حتّى لحقه من تأخّر عنه من الناس ورجع إليه من تقدّمه منهم، فلمّا اجتمعوا صلّى بهم الفريضة، ثمّ خطبهم عن الله عزّ وجلّ، فصّادع بالنصّ فى ولاية علىّ، وقد سمعت شذرة من شذوره، وما لم تسمعه أصحّ وأصرح، على أنّ فى ما سمعته كفاية..

وقد حمّله عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كلّ من كان معه يومئذ من تلك الجماهير، وكانت تربو على مئة ألف نسمة من بلاد شتى.

فسنة الله عزّ وجلّ التى لا تبدل لها فى خلقه تقتضى تواتره، مهما كانت هناك موانع تمنع من نقله، على أنّ لأئمة أهل البيت طرقاً تمثّل الحكمة فى بثّه وإشاعته.

* وحسبك منها ما قام به أمير المؤمنين أيام خلافته؛ إذ جمع الناس فى الرحبة فقال: أنشد الله كلّ امرئ مسلم سمع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول يوم غدیر خمّ ما قال، إلّا قام فشهد بما سمع، ولا يقيم إلّا من رآه بعينه وسمعه بأذنيه.

فقام ثلاثون صحابياً فيهم اثنا عشر بديراً، فشهدوا أنّه أخذه بيده، فقال للناس: أتعلمون أنّى أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا: نعم، قال صلّى الله عليه وآله وسلّم: من كنت مولاه فهذا مولاه، اللهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه...

الحديث.

ص: 323

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ تَوَاطُؤَ الثَّلَاثِينَ صَحَابِيًّا عَلَى الْكَذِبِ مِمَّا يَمْنَعُهُ الْعَقْلُ، فَحَصُولُ التَّوَاتُرِ بِمَجَرَّدِ شَهَادَتِهِمْ-إِذَنْ-قَطْعِي لَا رَيْبَ فِيهِ، وَقَدْ حَمَلَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْهُمْ كُلِّ مَنْ كَانَ فِي الرَّحْبَةِ مِنْ تِلْكَ الْجُمُوعِ، فَبَثَّوْهُ بَعْدَ تَفَرُّقِهِمْ فِي الْبِلَادِ، فَطَارَ كُلُّ مَطِيرٍ.

وَلَا-يَخْفَى أَنَّ يَوْمَ الرَّحْبَةِ إِنَّمَا كَانَ فِي خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَقَدْ بَوَّيْعَ سَنَةِ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، وَيَوْمَ الْغَدِيرِ إِنَّمَا كَانَ فِي حِجَّةِ الْوَدَاعِ سَنَةِ عَشَرَ، فَبَيْنَ الْيَوْمَيْنِ-فِي أَقَلِّ الصُّورِ-خَمْسٌ وَعَشْرُونَ سَنَةً، كَانَ فِي خِلَالِهَا طَاعُونَ عُمَوَسَ، وَحُرُوبُ الْفَتْوحَاتِ وَالْغَزَوَاتِ عَلَى عَهْدِ الْخُلَفَاءِ الثَّلَاثَةِ..

وَهَذِهِ الْمُدَّةُ-وَهِيَ رُبْعُ قَرْنٍ-بِمَجَرَّدِ طَوْلِهَا وَبِحُرُوبِهَا وَغَارَاتِهَا، وَبَطَاعُونَ عُمَوَسِهَا الْجَارِفِ، قَدْ أَفْنَتْ جُلًّا مِنْ شَهِيدِ يَوْمِ الْغَدِيرِ مِنْ شِيُوخِ الصَّحَابَةِ وَكَهُولِهِمْ، وَمِنْ فَتْيَانِهِمْ الْمَتَسَرِّعِينَ-فِي الْجِهَادِ-إِلَى لِقَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ حَيًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ مَاتَ إِلَّا قَلِيلٌ..

وَالْأَحْيَاءُ مِنْهُمْ كَانُوا مُنْتَشِرِينَ فِي الْأَرْضِ، إِذْ لَمْ يَشْهَدْ مِنْهُمْ الرَّحْبَةَ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْعِرَاقِ مِنَ الرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ.

وَمَعَ هَذَا كُلِّهِ فَقَدْ قَامَ ثَلَاثُونَ صَحَابِيًّا، فِيهِمْ اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا، فَشَهِدُوا بِحَدِيثِ الْغَدِيرِ سَمَاعًا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ..

وَرَبِّ قَوْمٍ أَفْعَدَهُمُ الْبَغْضَ عَنِ الْقِيَامِ بِوَأَجِبِ الشَّهَادَةِ، كَأَنَّ (1) بَنَ مَالِكٍ

ص: 324

1- 1) حَيْثُ قَالَ لَهُ عَلِيٌّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا لَكَ لَا تَقُومُ مَعَ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ فَتَشْهَدُ بِمَا سَمِعْتَهُ يَوْمَئِذٍ مِنْهُ؟ أَفَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! كَبُرَتْ سَتِي وَنَسِيتُ. فَقَالَ عَلِيٌّ: إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا فَضْرِبْكَ اللَّهُ بَبِيضَاءٍ لَا تَوَارِيهَا الْعِمَامَةُ، فَمَا قَامَ حَتَّى ابْيَضَّ وَجْهُهُ بَرَصًا، فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَقُولُ: أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ الْعَبْدِ الصَّالِحِ. انْتَهَى. قُلْتُ: هَذِهِ مَنْقِبَةٌ مَشْهُورَةٌ ذَكَرَهَا الْإِمَامُ ابْنُ قَتِيْبَةَ الدِّينَوْرِي، حَيْثُ ذَكَرَ أَنْسَاءً فِي أَهْلِ الْعَاهَاتِ مِنْ كِتَابِهِ (المعارف) صَفْحَةً 580، وَ [1] يَشْهَدُ لَهَا مَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي صَفْحَةٍ 192 مِنَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ مُسْنَدِهِ؛ حَيْثُ قَالَ: فَقَامَ إِلَّا ثَلَاثَةٌ لَمْ يَقُومُوا فِدَاعًا عَلَيْهِمْ، فَأَصَابَتْهُمْ دَعْوَتُهُ.

وغيره، فأصابتهم دعوة أمير المؤمنين عليه السلام.

ولو تسنى له أن يجمع كلَّ مَنْ كان حيّاً يومئذ من الصحابة رجالاً ونساء، ثم يناشدهم مناشدة الرحبة لشهد له أضعاف الثلاثين، فما ظنك لو تسنت له المناشدة في الحجاز قبل أن يمضى على عهد الغدير ما مضى من الزمن؟!!

فتدبر هذه الحقيقة الراهنة تجدها أقوى دليل على تواتر حديث الغدير.

وحسبك ممّا جاء في يوم الرحبة من السنن ما أخرجه الإمام أحمد- من حديث زيد بن أرقم في ص 498 من الجزء الخامس من مسنده- عن أبي الطفيل، قال: جمع على الناس في الرحبة ثم قال لهم: أنشد الله كل امرئ مسلم سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خمّ ما سمع لما قام. فقام ثلاثون من الناس..

(قال) وقال أبو نعيم: فقام ناس كثير، فشهدوا حين أخذه بيده، فقال للناس:

أ تعلمون أنّي أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟!!

قالوا: نعم يا رسول الله.

قال: مَنْ كنت مولاه فهذا مولاه، اللهمّ والِ مَنْ والاه، وعادِ مَنْ عاداه.

قال أبو الطفيل: فخرجت وكأنّ في نفسي شيئاً-أى من عدم عمل جمهور الأمة بهذا الحديث- فلقيت زيد بن أرقم، فقلت له: إنّني سمعت عليّاً يقول: كذا وكذا.

قال زيد: فما تنكر؟! قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول

ذلك له. انتهى.

قلت: فإذا ضمنت شهادة زيد هذه، وكلام عليّ يومئذ في هذا الموضوع، إلى شهادة الثلاثين، كان مجموع الناقلين للحديث يومئذ اثنين و ثلاثين صحابياً.

وأخرج الإمام أحمد من حديث عليّ ص 191 من الجزء الأول من مسنده عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، قال: شهدت عليّاً في الرحبة ينشد الناس، أنشد الله من سمع رسول الله يقول يوم غدیر خم: من كنت مولاه فعليّ مولاه لما قام فشهد.

قال عبد الرحمن: فقام اثنا عشر بديراً كأنني أنظر إلى أحدهم، فقالوا: نشهد أنّا سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدیر خم: أ لست أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وأزواجي أمهاتهم؟!

فقلنا: بلى يا رسول الله.

قال: فمن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه.

انتهى.

و من طريق آخر، أخرجه الإمام أحمد في ص 192، قال: اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله، قال: فقام إلّا ثلاثة لم يقوموا، فدعا عليهم فأصابتهم دعوته. انتهى.

و أنت إذا ضمنت عليّاً وزيد بن أرقم إلى الاثنى عشر المذكورين في الحديث، كان البديرون يومئذ 14 رجلاً، كما لا يخفى.

و من تتبّع السنن الواردة في مناشدة الرحبة، عرف حكمة أمير المؤمنين في نشر حديث الغدير وإذاعته.

*ولسيّد الشهداء أبي عبد الله الحسين عليه السلام موقف-على عهد معاوية- حصحص فيه الحقّ، كموقف أمير المؤمنين في الرحبة؛ إذ جمع الناس

ص: 326

-أيام الموسم بعرفات-فأشاد بذكر جدّه وأبيه وأمه وأخيه، فلم يسمع سامع بمثله بليغاً حكيماً يستعبد الأسماع ويملك الأبصار و الأفئدة، جمع في خطابه فأوعى، و تتبّع فاستقصى، وأدّى يوم الغدير حقّه، و وقّاه حسابه، فكان لهذا الموقف العظيم أثره في اشتها حديث الغدير و انتشاره.

*و إنّ للأئمّة التسعة من أبنائه الميامين طرقاً-في نشر هذا الحديث و إذاعته-تريك الحكمة محسوسة بجميع الحواس....

كانوا يتّخذون اليوم الثامن عشر من ذى الحجة عيداً في كلّ عام، يجلسون فيه للتهنئة و السرور، بكلّ بهجة و حبور، و يتقرّبون فيه إلى الله عزّ و جلّ بالصوم و الصلاة، و الابتهاج-بالأدعية-إلى الله، و يبالغون فيه بالبرّ و الإحسان، شكراً لما أنعم الله به عليهم في مثل ذلك اليوم من النصّ على أمير المؤمنين بالخلافة و العهد إليه بالإمامة، و كانوا يصلون فيه أرحامهم، و يوسّعون على عيالهم، و يزورون إخوانهم، و يحفظون جيرانهم، و يأمرّون أولياءهم بهذا كلّ.

*و بهذا كان يوم 18 من ذى الحجة في كلّ عام عيداً عند الشيعة (1) في جميع الأعصار و الأمصار، يفزعون فيه إلى مساجدهم، للصلاة فريضة و نافلة، و تلاوة القرآن العظيم، و الدعاء بالمأثور، شكراً لله تعالى على إكمال الدين و إتمام النعمة، بإمامة أمير المؤمنين، ثمّ يتزاورون و يتواصلون فرحين مبتهجين، متقرّبين إلى الله بالبرّ و الإحسان، و إدخال السرور على الأرحام و الجيران.

ص: 327

1- 1) قال ابن الأثير في عدّه حوادث سنة 352 من كامله: و [1] فيها في ثامن عشر ذى الحجة، أمر معزّ الدولة بإظهار الزينة في البلد-بغداد-و أشعلت النيران بمجلس الشرطة، و أظهر الفرح، و فتحت الأسواق بالليل كما يُفعل ليالى الأعياد، فعل ذلك فرحاً بعيد الغدير-يعنى غدير خمّ-و ضربت الدباب و البوقات، و كان يوماً مشهوداً. انتهى بلفظه في ص 549 ج 8 من تاريخه.

و لهم فى ذلك اليوم من كلّ سنة زيارة لمشهد أمير المؤمنين، لا يقلّ المجتمعون فيها عند ضراحه عن مئة ألف، يأتون من كلّ فجّ عميق ليعبدوا الله بما كان يعبدّه فى مثل ذلك اليوم أنمّتهم الميامين، من الصوم والصلاة والإنابة إلى الله، والتقرب إليه بالمبرات والصدقات، ولا ينفصّون حتّى يحدقوا بالضراح الأقدس فيلقوا-فى زيارته-خطاباً مأثوراً عن بعض أنمّتهم، يشتمل على الشهادة لأمر المؤمنين بمواقفه الكريمة، وسوابقه العظيمة، وعنائه فى تأسيس قواعد الدين، وخدمة سيّد النبیین والمرسلين، إلى ما له من الخصائص والفضائل التى منها عهد النبىّ إليه، ونصّه يوم الغدير عليه..

هذا دأب الشيعة فى كلّ عام، وقد استمرّ خطبائهم على الإشادة فى كلّ عصر و مصر بحديث الغدير مسنداً ومرسلاً، و جرت عادة شعرائهم على نظمهم فى مدائحهم قديماً (1) وحديثاً..

فلا سبيل إلى التشكيك فى تواتره من طريق أهل البيت و شيعتهم؛ فإنّ دواعيهم لحفظه بعين لفظه، وعنايتهم بضبطه و حراسته و نشره و إذاعته، بلغت

ص:328

1- 1) قال الكميت بن زيد: و يوم الدوح دوح غدير خمّ أبان له الولاية لو أطيعا.. الخ وقال أبو تمام من عبقريته الرائية، وهى فى ديوانه: و يوم الغدير [1] استوضح الحقّ أهله بفيحاء لا فيها حجاب ولا سرّ أقام رسول الله يدعوهم بها ليقربهم عرف و يناهم نكرّ يمد بضبعيه و يعلم أنّه ولىّ و مولاكم فهل لكم خبر؟ يروح و يغدو بالبيان لمعشر يروح بهم غمر و يغدو بهم غمر فكان له جهر بإثبات حقّه و كان لهم فى برّهم حقّه جهر أثم جعلتم حظّه حدّ مرهف من البيض يوماً حظّ صاحبه القبر

أقصى الغايات، وحسبك ما تراه في مظانه من الكتب الأربعة وغيرها من مسانيد الشيعة المشتملة على أسانيده الجمة المرفوعة، وطرقه المعنونة المتصلة، ومن ألم بها تجلّى له تواتر هذا الحديث من طرقهم القيمة.

*بل لا ريب في تواتره من طريق أهل السنة بحكم النواميس الطبيعية، كما سمعت، «لا تبدّل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون» 1 ..

وصاحب الفتاوى الحامدية-على تعنته-يصرّح بتواتر الحديث في رسالته المختصرة الموسومة ب: الصلوات الفاخرة في الأحاديث المتواترة.

والسيوطي وأمثاله من الحفاظ ينصّون على ذلك.

ودونك محمد بن جرير الطبري، صاحب التفسير والتاريخ المشهورين، وأحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة، ومحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، فإنهم تصدّوا لطرقه، فأفرد له كلّ منهم كتاباً على حدة، وقد أخرج ابن جرير في كتابه من خمسة وسبعين طريقاً، وأخرج ابن عقدة في كتابه من مائة وخمسة طرق (1)، والذهبي-على تشدّده-صحّح كثيراً من طرقه (2) ..

وفي الباب السادس عشر من غاية المرام تسعة وثمانون حديثاً من طريق

ص: 329

1- 2) نصّ صاحب غاية المرام في أواخر الباب 16 ص 302، ذيل رواية التاسع وثمانون من كتابة المذكور: أنّ ابن جرير أخرج حديث الغدير من خمسة وسبعين طريقاً وأفرد له كتاباً سمّاه كتاب: الولاية، وأنّ ابن عقدة أخرج من مائة وخمسة طرق في كتاب أفرد له أيضاً. و نصّ الإمام أحمد بن محمد بن الصديق المغربي على أنّ كلاً من الذهبي وابن عقدة أفردا لهذا الحديث كتاباً خاصّاً به، فراجع خطبة كتابه القيم الموسوم ب: فتح الملك العليّ بصحّة حديث باب مدينة العلم على.

2- 3) نصّ على ذلك ابن حجر في الفصل 5 من الباب الأول من صواعقه. [1]

أهل السُّنَّة في نصّ الغدير، على أنّه لم ينقل عن الترمذی، ولا عن النسائی، ولا عن الطبرانی، ولا عن البزار، ولا عن أبي يعلى، ولا عن كثير ممّن أخرج هذا الحديث..

و السیوطی نقل الحديث فی أحوال علیّ من كتابه تاریخ الخلفاء عن الترمذی، ثمّ قال: وأخرجه أحمد عن علیّ، وأبی أيوب الأنصاری، وزید بن أرقم، وعمر و ذی مر (1).

(قال:) وأبو یعلی عن أبی هريرة، والطبرانی عن ابن عمر، ومالك بن الحويرث، وحبشى بن جنادة، وجرير، وسعد بن أبی وقاص، وأبی سعيد الخدری، وأنس.

(قال:) والبزار، عن ابن عباس وعمارة وبريدة. انتهى.

و ممّا يدلّ علی شیوع هذا الحديث وإذاعته، ما أخرجه الإمام أحمد فی مسنده (2)، عن رباح بن الحارث، من طریقین إليه، قال: جاء رهط إلى علیّ فقالوا:

السلام علیک یا مولانا.

قال: من القوم؟

قالوا: موالیک یا أمیر المؤمنین.

قال: کیف أكون مولاکم وأنتم قوم عرب؟!

قالوا: سمعنا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم یوم غدیر خمّ یقول: من كنت مولاه، فإنّ هذا مولاه..

ص: 330

1-1) أقول: وأخرجه أيضاً من حديث ابن عباس ص 545 من الجزء الأول من مسنده، و من حديث البراء فی ص 355 ج 5 من مسنده.

2-2) راجع ص 583 ج 6.

قال رباح: فلما مضوا تبعتهم، فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري. انتهى.

و مما يدل على تواتره ما أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسير سورة المعارج من تفسيره الكبير، بسندين معتبرين، أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كان يوم غدیر خم نادى الناس فاجتمعوا، فأخذ بيد علي فقال: من كنت مولاه، فعلي مولاه، فشاع ذلك فطار في البلاد..

وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفهري، فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنشده، فأنشدها ونزل عنها، وقال: يا محمد! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنت رسول الله، فقبلنا منك، وأمرتنا أن نصلي خمسة قبلنا منك، وأمرتنا بالزكاة فقبلنا، وأمرتنا أن نصوم رمضان فقبلنا، وأمرتنا بالحج فقبلنا، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بضبعي ابن عمك تفضله علينا، فقلت: من كنت مولاه فعلي مولاه، فهذا شيء منك أم من الله؟! الله؟!

فقال صلى الله عليه وآله وسلم: فوالله الذي لا إله إلا هو، إن هذا لمن الله عز وجل.

فولى الحارث يريد راحلته وهو يقول: اللهم إن كان ما يقول محمد حقاً، فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم. فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله سبحانه بحجر سقط على هامته، فخرج من دبره فقتله، وأنزل الله تعالى:

«سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ * لِلْكَافِرِينَ لَيْسَ لَهُ دَافِعٌ * مِنَ اللَّهِ ذِي الْمَعَارِجِ» 1. انتهى الحديث بعين لفظه (1)..
ص: 331

1- 2) وقد نقله عن الثعلبي جماعة من أعلام السُّنة، كالعلامة الشبلنجي المصري في أحوال علي من كتابه نور الأبصار فراجع منه ص 87 إن شئت.

وقد أرسله جماعة من أعلام أهل السنة إرسال المسلمات (1).

حديث الغدير لا يمكن تأويله:

*أنا أعلم بأن لا تطمئن بما ذكرتموه، ونفوسكم لا تركز، وأنكم تقدرون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حكمته البالغة، وعصمته الواجبة، ونبوته الخاتمة، وأنه سيد الحكماء، وخاتم الأنبياء «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ * عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ» 2 ..

فلو سألكم فلاسفة الأغيار عما كان منه يوم غدير خم فقال: لما ذا منع تلك الألوف المؤلفة يومئذ عن المسير، وعلى م حبسهم في تلك الرمضاء بهجير، وفيهم اهتمام يارجاع من تقدم منهم وإلحاق من تأخر، ولم أنزلهم جميعاً في ذلك العراء على غير كلاً ولا ماء، ثم خطبهم عن الله عز وجل في ذلك المكان الذي منه يفرقون، ليلبغ الشاهد منهم الغائب؟!

وما المقتضى لنعى نفسه إليهم في مستهل خطابه؛ إذ قال: يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب، وإني مسؤول، وإنكم مسؤولون؟!

وأى أمر يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تبليغه وتُسأل الأمة عن طاعتها فيه؟!

ولما ذا سألكم فقال: أستم تشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده

ص: 332

1- 1) فراجع ما نقله الحلبي من أخبار حجة الوداع في سيرته المعروفة ب: السيرة الحلبيّة، تجد هذا الحديث في آخر ص 274 من جزئها الثالث.

ورسوله، وأنَّ جَنَّتَهُ حَقٌّ وأنَّ ناره حَقٌّ، وأنَّ الموت حَقٌّ، وأنَّ البعث حَقٌّ بعد الموت، وأنَّ الساعة آتية لا ريب فيها، وأنَّ الله يبعث مَنْ فى القبور، قالوا: بلى نشهد بذلك؟!

ولما ذا أخذ حينئذ على سبيل الفور بيد على فرفعها إليه حتَّى بان بياض إبطيه فقال: يا أيُّها الناس! إنَّ الله مولاي، وأنا مولى المؤمنين؟!

ولما ذا فسّر كلمته-و أنا مولى المؤمنين-بقوله: وأنا أولى بهم من أنفسهم؟!

ولما ذا قال بعد هذا التفسير: فمن كنت مولا، فهذا مولا، أو: مَنْ كنت وليّه فهذا وليّه، اللَّهُمَّ وال مَنْ ولاه، وعاد مَنْ عاداه، وانصر مَنْ نصره، واخذل مَنْ خذله؟!

ولم خصّه بهذه الدعوات التى لا يليق لها إلا أئمة الحقّ وخلفاء الصدق؟!

ولما ذا أشهدهم من قبل فقال: أَلست أولى بكم من أنفسكم، فقالوا: بلى.

فقال: مَنْ كنت مولا، فعلىّ مولا، أو: مَنْ كنت وليّه فعلىّ وليّه؟!

ولما ذا قرن العترة بالكتاب وجعلها قدوة لأولى الألباب إلى يوم الحساب؟!

وفيم هذا الاهتمام العظيم من هذا النبىّ الحكيم؟!

وما المهمة التى احتاجت إلى هذه المقدمات كلّها؟!

وما الغاية التى توخّاها فى هذا الموقف المشهود؟!

وما الشىء الذى أمره الله تعالى بتبليغه إذ قال عزّ من قائل: «يا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ»؟!

وأى مهمة استوجبت من الله هذا التأكيد، واقتضت الحصّ على تبليغها بما يشبه التهديد؟!

وَأَيُّ أَمْرٍ يَخْشَى النَّبِيُّ الْفِتْنَةَ بَتَّبِيلِغِهِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى عَصْمَةِ اللَّهِ مِنْ أَذَى الْمُنَافِقِينَ بَيَانَهُ؟!

أَكُنْتُمْ-بِجَدِّكُمْ لَوْ سَأَلَكُمْ عَنْ هَذَا كُلِّهِ-تَجِيبُونَهُ بِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَرَسُولُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَرَادَا بَيَانَ نَصْرَةِ عَلِيٍِّّ لِلْمُسْلِمِينَ، وَصِدَاقَتِهِ لَهُمْ لَيْسَ إِلَّا؟!

مَا أَرَاكُمْ تَرْضَوْنَ هَذَا الْجَوَابَ، وَلَا أَتَوَهُمُ أَنْكُمْ تَرَوْنَ مَضْمُونَهُ جَائِزاً عَلَى رَبِّ الْأَرْبَابِ، وَلَا عَلَى سَيِّدِ الْحُكَمَاءِ وَخَاتَمِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ!!
وَأَنْتُمْ أَجَلٌّ مِنْ أَنْ تَجُوزُوا عَلَيْهِ أَنْ يَصْرِفَ هَمَّهُ كُلَّهَا وَعَزَائِمَهُ بِأَسْرَهَا، إِلَى تَبْيِينَ شَيْءٍ بَيِّنٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيَانٍ، وَتَوْضِيحٍ أَمْرٍ وَاضِحٍ بِحُكْمِ الْوَجْدَانِ وَالْعِيَانِ....

وَلَا شَكَّ أَنْكُمْ تَنْزَهَوْنَ أَفْعَالَهُ وَأَقْوَالَهُ عَنْ أَنْ تَزْدَرِيَ بِهَا الْعُقُلَاءُ، أَوْ يَنْتَقِدَهَا الْفَلَاسِفَةُ وَالْحُكَمَاءُ..

بَلْ لَا رَيْبَ فِي أَنْكُمْ تَعْرِفُونَ مَكَانَةَ قَوْلِهِ وَفَعْلَهُ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْعَصْمَةِ؛ وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ * مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ * وَمَا صَاحِبُكُمْ بِمَجْنُونٍ» 1؛ فَيَهْتَمُّ بِتَوْضِيحِ الْوَاضِحَاتِ، وَتَبْيِينَ مَا هُوَ بِحُكْمِ الْبَدِیْهِیَّاتِ، وَیَقْدَمُ لِتَوْضِيحِ هَذَا الْوَاضِحِ مَقْدَمَاتٍ أَجْنَبِيَّةٍ، لَا رِبْطَ لَهُ بِهَا وَلَا دَخَلَ لَهَا فِيهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ وَرَسُولُهُ عَلَوْاً كَبِيراً.

وَأَنْتَ-نَصَرَ اللَّهُ بِكَ الْحَقَّ-تَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي يَنْأَسِبُ مَقَامَهُ فِي ذَلِكَ الْهَجِيرِ، وَیَلِیْقُ بِأَفْعَالِهِ وَأَقْوَالِهِ یَوْمَ الْغَدِيرِ، إِنَّمَا هُوَ تَبْلِیْغُ عَهْدِهِ، وَتَعْيِینُ الْقَائِمِ مَقَامَهُ مِنْ بَعْدِهِ، وَالْقَرَأَتَيْنِ اللَّفْظِيَّةِ، وَالْأَدَلَّةَ الْعَقْلِيَّةِ، تَوْجِبُ الْقَطْعَ الثَّابِتَ الْجَازِمَ بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ

عليه وآله وسلم ما أراد يومئذٍ إلا تعيين عليٍّ ولياً لعهدِهِ، وقائماً مقامه من بعده، فالحديث مع ما قد حُفَّ به من القرائن نصٌّ جليٌّ، في خلافة عليٍّ، لا يقبل التأويل، وليس إلى صرفه عن هذا المعنى من سبيل، وهذا واضح «لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ» 1.

* أمّا القرينة التي زعموها فجفاف وتضليل، ولباقة في التخليط والتحويل؛ لأنَّ النبيَّ صَلَّى الله عليه وآله وسلم بعث عليّاً إلى اليمن مرتين، والأولى كانت سنة ثمان، وفيها أُرْجِفَ المرجفون به وشكوه إلى النبيِّ بعد رجوعهم إلى المدينة، فأنكر عليهم ذلك (1) حتَّى أبصروا الغضب في وجهه، فلم يعودوا لمثلها.

و الثانية كانت سنة عشر وفيها عقد النبيُّ له اللّواء وعمّمه صَلَّى الله عليه وآله وسلم بيده، وقال له: امضِ ولا تلتفت. فمضى لوجهه راشداً مهدياً حتَّى أنفذ أمر النبيِّ، ووافاه صَلَّى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع، وقد أهلّ بما أهلّ به رسول الله فأشركه صَلَّى الله عليه وآله وسلم بهديه، وفي تلك المرة لم يرجف به مرجف، ولا تحامل عليه مجحف..

فكيف يمكن أن يكون الحديث مسبباً عمّا قاله المعارضون، أو مسوقاً للردِّ على أحد كما يزعمون؟!

على أنّ مجرّد التحامل على عليٍّ، لا- يمكن أن يكون سبباً لثناء النبيِّ عليه بالشكل الذي أشاد به صَلَّى الله عليه وآله وسلم على منبر الحدايج يوم خمّ، إلا أن يكون- والعياذ بالله- مجازفاً في أقواله وأفعاله، وهممه وعزائمهم، وحاشا قدسيّ حكمته البالغة؛ فإنَّ الله سبحانه يقول: «إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ * وَ مَا هُوَ يَقُولُ

ص: 335

شاعِرٌ قَلِيلًا مَا تُؤْمِنُونَ* وَلَا يَقُولُ كَاهِنٌ قَلِيلًا مَا تَدْكُرُونَ* تَنْزِيلٌ مِّن رَّبِّ الْعَالَمِينَ» 1 ..

ولو أراد مجرد بيان فضله، والرد على المتحاملين عليه، لقال: هذا ابن عمي، وصهرى، وأبو ولدى، وسيد أهل بيتي، فلا تؤذونى فيه، أو نحو ذلك من الأقوال الدالة على مجرد الفضل و جلالة القدر..

على أن لفظ الحديث (1) لا- يتبادر إلى الأذهان منه إلا ما قلناه، فليكن سببه مهما كان، فإن الألفاظ إنما تحمل على ما يتبادر إلى الأفهام منها، ولا يلتفت إلى أسبابها، كما لا يخفى.

وأما ذكر أهل بيته فى حديث الغدير، فإنه من مؤيّدات المعنى الذى قلناه، حيث قرّنههم بمحكم الكتاب وجعلهم قدوة لأولى الألباب؛ فقال: إنى تارك فيكم ما إن تمسّ كتم به لن تضلّوا: كتاب الله، وعترتى أهل بيتى. وإنما فعل ذلك لتعلم الأمة أن لا مرجع بعد نبّيها إلا إليهما، ولا معول لها من بعده إلا عليهما..

وحسبك فى وجوب اتّباع الأئمة من العترة الطاهرة اقترانهم بكتاب الله عزّ وجلّ الذى «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه» 3 ، فكما لا يجوز الرجوع إلى كتاب يخالف فى حكمه كتاب الله سبحانه وتعالى، لا يجوز الرجوع إلى إمام يخالف فى حكمه أئمة العترة.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: إنهما لن ينقصيا، أو: لن يفترقا، حتّى يردا علىّ الحوض، دليل على أن الأرض لن تخلو بعده من إمام منهم هو عدل الكتاب، ومن تدبّر الحديث وجده يرمى إلى حصر الخلافة فى أئمة العترة الطاهرة.

ص: 336

1- 2) ولا سيّما بسبب ما أشرنا إليه من القرائن العقلية والنقلية.

و يؤيد ذلك ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (1) عن زيد بن ثابت، قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إني تارك فيكم خليفتين: كتاب الله، جبل ممدود ما بين السماء والأرض أو ما بين السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض. انتهى..

وهذا نصّ في خلافة أئمة العترة عليهم السلام، وأنت تعلم أنّ النصّ على وجوب اتباع العترة نصّ على وجوب اتباع عليّ؛ إذ هو سيّد العترة لا يدافع، وإمامها لا ينازع، فحديث الغدير وأمثاله، يشتمل على النصّ على عليّ تارة، من حيث أنّه إمام العترة، المنزلة من الله ورسوله منزلة الكتاب، وأخرى من حيث شخصه العظيم وأنّه وليّ كلّ من كان رسول الله وليّه.

دحض المرافعة:

طلبتهم -نصر الله بكم الحقّ- أن تقنع بأنّ المراد من حديث الغدير أنّ عليّاً أولى بالإمامة حين يختاره المسلمون لها ويباعونه بها، فتكون أولويته المنصوص عليها يوم الغدير مآلية لا حالية، وبعبارة أخرى تكون أولوية بالقوّة لا بالفعل، لنّلا تنافي خلافة الأئمة الثلاثة الذين تقدّموا عليه..

فنحن نشدكم بنور الحقيقة، وعزّة العدل، وشرف الإنصاف وناموس الفضل: هل في وسعكم أن تقنعوا بهذا لنحدو حذوكم، ونحوفيه نحوكم؟!

و هل ترضون أن يؤثر هذا المعنى عنكم، أو يعزى إليكم، لنقتصّ أثركم، ونسج فيه على منوالكم؟!

ما أراكم قانعين ولا راضين، وأعلم يقيناً أنّكم تتعجبون ممّن يحتمل إرادة

ص: 337

هذا المعنى، الذى لا يدلّ عليه لفظ الحديث ولا يفهمه أحد منه، ولا يجتمع مع حكمة النبيّ ولا مع بلاغته صلّى الله عليه وآله وسلّم، ولا مع شىء من أفعاله العظيمة وأقواله الجسيمة يوم الغدير، ولا مع ما أشرنا إليه سابقاً من القرائن القطعية، مع ما فهمه الحارث بن النعمان الفهرى من الحديث، فأقرّه الله تعالى على ذلك ورسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم والصحابة كافة.

على أنّ الأولوية المآلية لا تجتمع مع عموم الحديث؛ لأنّها تستوجب أن لا يكون علىّ مولى الخلفاء الثلاثة، ولا مولى واحد ممّن مات من المسلمين على عهدهم، كما لا يخفى، وهذا خلاف ما حكم به الرسول؛ حيث قال صلّى الله عليه وآله وسلّم: ألسن أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟! قالوا: بلى. فقال: من كنت مولاه -يعنى من المؤمنين فرداً فرداً- فعلىّ مولاه، من غير استثناء كما ترى.

وقد قال أبو بكر وعمر لعلىّ (1) -حين سمعا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم يقول فيه يوم الغدير ما قال:- أمسيت يا ابن أبى طالب مولى كلّ مؤمن ومؤمنة، فصّرّحاً بأنّه مولى كلّ مؤمن ومؤمنة، على سبيل الاستغراق لجميع المؤمنين والمؤمنات منذ أمسى مساء الغدير.

وقيل لعمر (2): إنك تصنع بعلىّ شيئاً لا تصنعه بأحد من أصحاب النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم؟! فقال: إنّه مولاي. فصّرّح بأنّه مولاه، ولم يكونوا حينئذ قد

ص: 338

1- 1) فى ما أخرجه الدارقطنى؛ كما فى أواخر الفصل الخامس من الباب الأوّل من صواعق ابن حجر، فراجع منها ص 67. وقد رواه غير واحد أيضاً من المحدثين بأسانيدهم وطرقهم.. وأخرج أحمد نحو هذا القول عن عمر من حديث البراء بن عازب فى ص 355 من الجزء الخامس من مسنده. وقد مرّ عليك فى المراجعة 54 من هذا الكتاب.

2- 2) فى ما أخرجه الدارقطنى؛ كما فى ص 67 من الصواعق أيضاً. [1]

اختاروه للخلافة ولا بايعوه بها، فدلّ ذلك على أنّه مولاة و مولى كلّ مؤمن و مؤمنة بالحال لا بالمآل، منذ صدع رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم بذلك عن الله تعالى يوم الغدير.

و اختصم أعرابيان إلى عمر، فالتمس من عليّ القضاء بينهما، فقال أحدهما:

هذا يقضى بيننا؟! فوثب إليه عمر (1) وأخذ بتلابيبه، وقال: ويحك! ما تدري من هذا؟ هذا مولاك و مولى كلّ مؤمن، و من لم يكن مولاة فليس بمؤمن. والأخبار في هذا المعنى كثيرة.

و أنت-نصر الله بك الحقّ-تعلم أن لو تمّت فلسفة ابن حجر و أتباعه في حديث الغدير، لكان النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم كالعابث يومئذ في همه و عزائمه-و العياذ بالله-الهاذي في أقواله و أفعاله-و حاشا لله-إذ لا يكون له -بناءً على فلسفتهم-مقصد يتوخّاه في ذلك الموقف الرهيب، سوى بيان أنّ عليّاً بعد وجود عقد البيعة له بالخلافة يكون أولى بها، وهذا معنىّ تضحك من بيانه السفهاء فضلاً عن العقلاء، لا يمتاز-عندهم-أمير المؤمنين به على غيره، و لا يختصّ فيه-على رأيهم-واحد من المسلمين دون الآخر؛ لأنّ كلّ من وجد عقد البيعة له كان-عندهم-أولى بها، فعليّ و غيره من سائر الصحابة و المسلمين في ذلك شرع سواء، فما الفضيلة التي أراد النبيّ صلّى الله عليه و آله و سلّم يومئذ أن يختصّ بها عليّاً دون غيره من أهل السوابق، إذا تمّت فلسفتهم يا مسلمون؟!

أمّا قولهم بأنّ أولوية عليّ بالإمامة لو لم تكن مآلية لكان هو الإمام مع

ص: 339

(1- 1) أخرجه الدارقطني؛ كما في أواخر الفصل الأوّل من الباب الحادي عشر من الصواعق المحرقة- [1] لابن حجر-.

وجود النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم، فتمويه عجيب، وتضليل غريب، وتغافل عن عهود كل من الأنبياء والخلفاء والملوك والأمراء إلى من بعدهم، وتجاهل بما يدل عليه حديث: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي»، وتناس لقوله صَلَّى الله عليه وآله وسلم، في حديث الدار يوم الإنذار: «فاسمعوا له وأطيعوا»، ونحو ذلك من السنن المتضافرة.

على أننا لو سلمنا بأن أولوية عليّ بالإمامة لا يمكن أن تكون حالية لوجود النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم، فلا بُدَّ أن تكون بعد وفاته بلا فصل، عملاً بالقاعدة المقررة عند الجميع، أعني حمل اللفظ -عند تعذر الحقيقة- على أقرب المجازات إليها، كما لا يخفى.

و أما كرامة السلف الصالح فمحفوظة بدون هذا التأويل، كما سنوضحه إذا اقتضى الأمر ذلك.

فقل:

غدير خمّ هو موضع بالجحفة بين المدينة ومكة، والرافضة يقولون: إنّ النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم خطب الناس في هذا المكان وبلغهم بولاية عليّ رضي الله عنه من بعده، وكان هذا البلاغ من النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلم امتثالاً لأمر الله سبحانه وتعالى في الآية 67 من سورة المائدة: «يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ»، فكانت الآية خاصة بعليّ رضي الله عنه، وتكليفاً من الله لنبيه بتبليغ الأمة أنّ عليّاً خليفته من بعده بلا فصل، فكان حديثه في غدير خمّ استجابة منه وامتثالاً لهذا التكليف. كما صرح بذلك الموسوي وأشيأه من قبله

ص: 340

مدّعين أنّ حديث الغدير هذا حديث متواتر، وأنه نصّ قاطع في إمامة عليّ رضي الله عنه. والجواب على هذا كلّ من وجوه:

أحدها: أنّ الآية لم تنزل في عليّ بن أبي طالب كما زعموا....

ثانيها: أنّ الآية نزلت في المدينة، بل هي من أوائل ما نزل في المدينة وقبل حجة الوداع بمدة طويلة، بدليل ما قبلها وما بعدها من الآيات التي تتحدّث عن أهل الكتاب وما كان من أمرهم في المدينة، أمّا حديث الغدير فقد كان بعد رجوعه عليه الصلاة والسلام من حجة الوداع وهو في طريقه إلى المدينة، وكان ذلك في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة، وهذا ممّا لا ينافي الرافضة فيه، بدليل أنّهم ما زالوا يتخذون هذا اليوم عيداً.

قال ابن تيمية: (...فمّن قال أنّ المائدة نزل فيها شيء بعد غدير خمّ فهو كاذب مفتر باتّفاق أهل العلم...). (المنهاج 4:84).

ثالثها: لو أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أمر بتبليغ الناس إمامة عليّ بعده لبلّغهم ذلك وهم مجتمعون حوله أثناء الحجّ أو بعده وقبل أن يرجعوا إلى أوطانهم، كما هو الحال في كلّ ما بلّغه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من أمور في حجّته هذه. فدلّ هذا على أنّ الذي جرى يوم الغدير لم يكن ممّا أمر بتبليغه، كالذي بلّغه في حجة الوداع.

قال ابن تيمية: (ولم ينقل أحد بإسناد صحيح ولا ضعيف أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ذكر إمامة عليّ، ولا ذكر عليّاً في شيء من خطبته في حجة الوداع). انتهى. (المنهاج 4:85).

رابعها: يزعم الرافضة أنّ حديث الغدير حديث متواتر، في حين أنّه حديث آحاد مختلف في صحّته، فقد طعن جماعة من أئمة الحديث في صحّته،

كأبى داود السجستاني وأبى حاتم الرازي وغيرهم وابن تيمية وابن الجوزي، فكيف يسوغ لهم أن يعدّوه من المتواتر وهذه حاله عند أئمة الحديث؟! لكنّ الرافضة تعتبر كلّ حديث يوافق هواهم ومذهبهم حديثاً متواتراً ولو كان موضوعاً، ويجعلون علامة كذب الحديث مخالفته لهواهم ولو كان متواتراً، ويحكمون على الأحاديث الصحيحة بأنّها ناقصة مبتورة، إذ لم تتضمن ما يدلّ على أهوائهم وأباطيلهم....

كما أنّ الناظر في رواية الإمام مسلم لا يجد فيها إلّا الوصية باتّباع كتاب الله والتذكير فقط بأهل بيته رضوان الله تعالى عليهم، وليس فيه أمر باتّباعهم.

قال ابن تيمية في منهاج السّنة 4:85: (والحديث الذي في مسلم إذا كان النّبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قد قاله فليس فيه إلّا الوصية باتّباع كتاب الله، وهذا أمر قد تقدّمت الوصية به في حجة الوداع قبل ذلك، وهو لم يأمر باتّباع العترة، ولكن قال: أذكركم الله في أهل بيتي. وتذكّر الأمّة لهم يقتضى أن يذكروا ما تقدّم الأمر به قبل ذلك من إعطائهم حقوقهم والامتناع من ظلمهم وهذا أمر قد تقدّم بيانه قبل غدير خمّ، فعلم أنّه لم يكن في غدير خمّ أمر بشرع نزل إذ ذاك لا في حقّ عليّ، ولا في حقّ غيره، لا إمامته ولا غيرها). انتهى.

وقد زاد الترمذى على رواية مسلم: «وإنّهما لم يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض»؛ قال ابن تيمية في منهاج 4:85:

(وقد طعن غير واحد من الحفاظ في هذه الزيادة، وقال: إنّها ليست من الحديث، والذين اعتقدوا صحّتها قالوا: إنّما يدلّ على أنّ مجموع العترة الذين هم بنو هاشم لا يتفقون على ضلالة، وهذا قد قاله طائفة من أهل السّنة، وهو من أجوبة القاضي أبى يعلى وغيره). انتهى.

أما الزيادة و هي قوله: «اللَّهُمَّ وال من والاه و عاد من عاداه... الخ»؛ فقد قال ابن تيمية: (إنها كذب، ونقل الأثر في سنده عن أحمد أن العباس سأله عن حسين الأشقر و أنه حدّثه بحديثين: قوله لعلّي: «إنّك ستعرض على البراءة منّي فلا تبرأ»، و الآخر: «اللَّهُمَّ وال من والاه، و عاد من عاداه» فأنكره أبو عبيد الله جدّاً و لم يشك أنّ هذين كذب، و كذلك قوله: «أنت أولى بكلّ مؤمن و مؤمنة» كذب أيضاً..

و أمّا قوله: «من كنت مولاه فعلىّ مولاه» فليس هو فى الصحاح لكن هو ممّا رواه العلماء و تنازع الناس فى صحّته، فنقل عن البخارى و إبراهيم الحربى، و طائفة من أهل العلم بالحديث أنّهم طعنوا فيه و ضعّفوه، و نقل عن أحمد بن حنبل أنّه حسّنه كما حسّنه الترمذى). انتهى. (المنهاج 4:86).

خامسها: و على فرض ثبوت هذه الألفاظ و صحّتها، فإنّه لا دلالة لها على ما ذهب إليه الموسوى من أنّها نصوص فى أولوية علىّ رضى الله عنه بالخلافة؛ لأنّ المولى لا تأتى بمعنى الأولى بالتصرّف عند أهل اللغة، كما بيّناه سابقاً..

قال العلامة الدهلوى: (و أنكر أهل العربية قاطبة ثبوت ورود «المولى» بمعنى «الأولى»؛ إذ لو صحّ للزم أن يقال: فلان مولى منك. بدل: فلان أولى منك، و هذا باطل منكر بالإجماع..

كما أنّ «المولى» لو كان بمعنى «الأولى» أيضاً لا يلزم أن تكون صلة بالتصرّف، و كيف تُقرّر هذه الصلة و من أية لغة؟ إذ يُحتمل أن يكون المراد: أولى بالمحبّة، و أولى بالتعظيم - و أية ضرورة فى كلّ ما يسمع لفظ «الأولى» أن يحمله على أنّ المراد - أولى بالتصرّف -؟! كما فى قوله تعالى: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَ هَذَا النَّبِيُّ وَ الَّذِينَ آمَنُوا» و ظاهر أنّ أتباع إبراهيم لم يكونوا أولى بالتصرّف فى جنبه.

وذكر المحبة والعداوة دليل صريح على أن المقصود إيجاب محبته والتحذير من عداوته، لا التصرف وعدمه.

فعلم أن مقصوده صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الكلام إنما كان إفادة هذا المعنى الذى يفهم منه بلا تكلف يوقف قاعدة لغة العرب يعنى محبة على فرض كمحبته عليه السلام، وعداوته حرام كعداوته عليه السلام. وهذا مذهب أهل السنة، ومطابق لفهم أهل البيت فى ذلك.

كما أورد أبو نعيم عن الحسن المشنى بن الحسن السبط الأكبر أنهم سألوه عن حديث: «من كنت مولاه» هل هو نص على خلافة على؟

قال: لو كان النبى صلى الله عليه وآله وسلم أراد خلافته بذلك الحديث لقال قولاً واضحاً هكذا: «يا أيها الناس! هذا ولئى أمرى والقائم عليكم بعدى فاسمعوا وأطيعوا»، ثم قال الحسن: أقسم بالله أن الله تعالى ورسوله لو آثروا علياً لأجل هذا الأمر، ولم يمثل على لأمر الله ورسوله ولم يقدم على هذا الأمر لكان أعظم الناس خطأ بترك امتثال ما أمر الله ورسوله به.

قال رجل: أما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «من كنت مولاه فعلى مولاه»؟!

قال الحسن: لا والله، إن رسول الله لو أراد الخلافة لقال واضحاً وصريحاً بها، كما صرح بالصلاة والزكاة، وقال: يا أيها الناس! إن علياً ولئى أمركم من بعدى والقائم فى الناس بأمرى). مختصر التحفة الاثنى عشرية: 161.

قال الشيخ الدهلوى: (وفى هذا الحديث دليل صريح على اجتماع الولايتين فى زمان واحد؛ إذ لم يقع التقييد بلفظ «بعدى») بل سؤق الكلام لتسوية الولايتين فى جميع الأوقات من جميع الوجوه، كما هو الأظهر، وشركة الأمير

للنبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم في التصرّف في عهده ممتنعة، فهذا أدلّ دليل على أنّ المراد وجوب محبّته، إذ لا محذور في اجتماع محبّتين، بل إحداهما مستلزمة للأخرى، وفي اجتماع التصرّفين محذورات كثيرة، كما لا يخفى. وإن قيّدتموه بما يدلّ على إمامته في المال دون الحال فمرحباً بالوفاق، لأنّ أهل السنّة أيضاً قائلون بذلك في حين إمامته). انتهى. مختصر التحفة الاثني عشرية: 161.

كما أنّ الرافضة قد فسّروا كلمة: «الأولى» الواقعة في صدر حديث الغدير حيث قال عليه الصّلاة والسلام: أَوَلستم تشهدون أنّي أولى بكلّ مؤمن من نفسه؟! فسّروها بالأولى بالتصرّف، وهو باطل، والمراد الأولى في المحبّة، فيكون المعنى أَوَلستم تشهدون أنّي أولى بكلّ مؤمن في المحبّة من نفسه؟! وهذا مصداق قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يؤمن أحدكم حتّى أكون أحبّ إليه من والده وولده، والناس أجمعين». رواه مسلم، وبذلك تتلاءم أجزاء الكلام).

قال الشيخ الدهلوي: (ولفظ الأولى قد ورد في غير موضع بحيث لا يناسب أن يكون معناه الأولى بالتصرّف أصلاً، كقوله تعالى: «النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم»، «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» 1؛ فإنّ سوق هذا الكلام لنفس (1) نسب الأدعياء عمّن يتبنّونهم، وبيانه: أنّ زيد بن حارثة لا ينبغي أن يقال في حقّه زيد بن محمّد لأنّ نسبة النبيّ صَلَّى الله عليه وآله وسلّم إلى جميع المسلمين كالأب الشفيق بل أزيد، وأزواجه أمّهات أهل الإسلام، والأقرباء في النسب أحقّ وأولى من غيرهم، وإن كانت الشفقة والتعظيم للأجانب أزيد، ولكن مدار النسب على القرابة وهي مفقودة في الأدعياء، وحكم ذلك في

ص: 345

كتاب الله، ولا دخل هاهنا لمعنى الأولى بالتصرف فى المقصود أصلاً). انتهى.

مختصر التحفة الاثنى عشرية: 161 و 162.

ولقد كشف الموسوى عن جهله بالحديث وإسناده، شأنه فى ذلك شأن قومه الرافضة الذين ليس لهم أسانيد صحيحة متصلة، فالحديث الصحيح عندهم ما وافق مذهبهم وإن كان موضوعاً، والضعيف عندهم ما خالف مذهبهم. لقد كشف جهله هذا عند ما استدلل على تواتر حديث الغدير بتخريج أبى إسحاق الثعلبى له فى تفسير سورة المعارج من تفسيره الكبير، وكأن الثعلبى لا يخرج إلا المتواتر من الأحاديث.

أرأيت أخى المسلم إلى هذا الجهل الذى ما بعده جهل وإلى هذا الاستدلال الذى يستحيى من ذكره الجاهل بله العالم، والصغير قبل الكبير، إنه الجهل الذى ينبع من هوى وضلال، وزيف وانحراف.

وما عرف هذا الضال المضل أن أهل العلم بالحديث متفقون على أن مجرد العزو إلى الثعلبى مشعرٌ بضعف تلك الرواية حتى تثبت صحتها من طرق أخرى.

وروايته هذه عن الثعلبى لم يروها أحد من علماء الحديث فى شىء من كتبهم التى يرجع إليها الناس فى الحديث، لا الصحاح ولا السنن ولا المسانيد ولا غير ذلك..

قال ابن تيمية فى معرض حديثه عن هذه الرواية: (وكذب هذه الرواية لا يخفى على من له أدنى معرفة بالحديث).

وقد فند [ابن تيمية] هذه الرواية من وجوه عدة، نسوقها هنا بتصرف يسير:

أولاً: أجمع الناس كلهم على أن ما قاله النبى صلى الله عليه وآله وسلم بغدير خمّ كان مرجعه من حجة الوداع، والشيعنة تسلّم بذلك، وتجعل هذا اليوم

ص: 346

عيداً وهو اليوم الثامن عشر من ذى الحجة، فى حين أن سورة «سأل سائل» مكّية باتّفاق أهل العلم، نزلت بمكة قبل الهجرة، قبل غدير خمّ بعشر سنين أو أكثر من ذلك، فكيف نزلت بعده؟!

ثانياً: وقوله تعالى: «وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ...»، الآية [32] فى سورة الأنفال، فقد نزلت ببدر بالاتّفاق وقبل غدير خمّ بسنين كثيرة.

وأهل التفسير متفقون على أنّها نزلت بسبب ما قاله المشركون للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم قبل الهجرة، كأبى جهل وأمثاله، وأنّ الله ذكّر نبيّه بما كانوا يقولون، بقوله تعالى: «وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ» أى: اذكر قولهم. فدلّ على أنّ هذا القول كان قبل نزول هذه السورة.

ثالثاً: اتّفق الناس على أنّ أهل مكة لم تنزل عليهم حجارة من السماء لما قالوا ذلك، فلو كان هذا آية لكان من جنس آية أصحاب الفيل، ومثل هذا لم ينقله أحد من المصنّفين فى العلم، لا الصحيح ولا المسند ولا الفضائل ولا التفسير ولا السير ونحوها، رغم توفر الهمم والدواعى على نقله، فعلم بذلك كذب هذه الرواية.

رابعاً: إنّ أهل مكة لما استفتحوا بين الله أنّه لا ينزل عليهم العذاب ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم فيهم؛ فقال تعالى: «وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِنَّ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوْ اثْنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ» ثم قال: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ».

خامساً: لقد جاء فى رواية الثعلبى التى ساقها الموسوى قول السائل: يا محمد! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله فقبلنا منك. و
هى عبارة

تدلّ على إسلام هذا السائل. و من المعلوم بالضرورة أنّ أحداً من المسلمين على عهد النبيّ صلّى الله عليه وآله لم يصبه هذا.

سادساً: وهذا الرجل لا يعرف في الصحابة بل هو من جنس الأسماء التي يذكرها الطريقة من جنس الأحاديث التي في سيرة عنترة و دلهممة. وقد صنّف الناس كتباً كثيرة في أسماء الصحابة الذين ذكروا في شيء من الحديث، حتّى في الأحاديث الضعيفة، مثل كتاب الاستيعاب لابن عبد البرّ، وكتاب ابن مندة، و أبي نعيم الأصبهاني، و الحافظ أبي موسى، و نحو ذلك، و لم يذكر أحد منهم هذا الرجل فعلم أنّه ليس له ذكر في شيء من الروايات. انتهى. منهاج السنّة 13/4 و 14.

ثمّ إنّ الموسويّ يتّهم أهل السنّة-ممثّلين بشيخ الأزهر-بالمراوغة في المراجعة 59 و 60 لا شيء إلاّ لأنّ شيخ الأزهر-على فرض صحّة ما نُسب إليه من مراجعات-قد أوضح تفسير بعض العلماء المعترّين في نظر الموسويّ لحديث الغدير، و هو تفسير يغيّر مذهب الموسويّ.

و الردّ على هذا الاتّهام أن نقول:

أولاً: هل مجرّد الاستدلال برأى ابن حجر في الصواعق، و الحلبي في سيرته يعتبر مراوغة؟! فإن كان الأمر كذلك فالموسويّ أولى بأن يوصف بالمراوغة لأنّه كثيراً ما يستدلّ بكلام هذين العالمين بما يوافق هواه و مذهبه، و إن كان الوصف بالمراوغة بسبب مخالفة كلامهما لمذهبه فكيف يجعل مذهبه حكماً و مرجعاً و دليلاً، في الوقت الذي يفتقر هو إلى دليل يثبت صحّته؟!!

ثانياً: و إن كانت المراوغة إنّما تعني الحيطة عن الأدلّة الشرعية الصحيحة، و الأصول الثابتة فإنّ الموسويّ و شيعته لم يتركوا من أساليب المراوغة شيئاً لأحد

من الناس؛ لأنهم باتفاق أهل العلم قوم استباحوا الكذب وعدم الانصياع إلى الدليل، والتفككت منه إنكاره، وتحريفه إنقاصاً منه، أو زيادة فيه، أو تحميله ما لا يحتمل، فهم أبعد الناس عن الدليل وأجهل الناس به.

ثالثاً: إن المراوغة في نظر الموسوى وشيعته الرافضة وصف لازم لكل من خالف مذهبهم، ولو كان أصدق الصادقين، والصدق عندهم وصف لازم لكل من وافقهم ولو كان من أكذب الكاذبين؛ لذا فإنه لا يلتفت إلى حكمهم ورأيهم في قليل ولا كثير.

رابعاً: إذا كان القرآن والسنة ليس فيهما نص على خلافة أحد من الناس، وأن ما جاء فيهما كان مجرد ذكر لفضائل الصحابة جملة أو تفصيلاً باتفاق الصحابة والتابعين وأصحاب القرون الثلاثة الأولى لم يخالف في ذلك منهم أحد حتى آل البيت والعرة الطاهرة بما فيهم علي بن أبي طالب. ولم يفهم أحد منهم أن هذه الفضائل نصوص تدل على خلافة أو استخلاف صاحبها بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحال من الأحوال.

فإن المراوغ هو الذي زاغ عن الحق الذي جاء في كتاب الله وسنة رسول الله، وأجمعت عليه الأمة بما فيهم العرة الطاهرة، فتأمل هذا.

وإن العلماء من أهل السنة بحثوا في كتب السنة كثيراً ليجدوا ما يحتجوا به على إمامة علي رضي الله عنه، فلو ظفروا بحديث موافق لهذا الغرض لفرحوا به لأنهم كانوا حريصين على هذا الأمر. كل هذا يدل على أن كل ما ينقله الرافضة في هذا المجال إنما هو محض كذب وافتراء..

قال ابن تيمية: (وأحمد بن حنبل مع أنه أعلم أهل زمانه بالحديث احتج على إمامة علي بالحديث الذي في السنن: «تكون خلافة النبوة ثلاثين سنة ثم

تصير مُلكاً»، وبعض الناس ضعّف هذا الحديث لكنّ أحمد وغيره يثبتونه، فهذا عمدتهم من النصوص على خلافة عليّ، فلو ظفروا بحديث مسند أو مرسل موافق لهذا لفرحوا به، فعلم أنّه ما تدّعيه الرافضة من النصّ هو ممّا لم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لا قديماً ولا حديثاً، ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل، كما يعلمون كذب غيره من المنقولات المكذوبة. انتهى. المنهاج 14/4.

خامساً: إنّ لم يثبت عن أحد من أصحاب القرون الثلاثة الأولى أنّه استدلّ بحديث واحد على خلافة عليّ رضی الله عنه رغم توقّر الهمم و الدواعي على إظهار مثل هذا النصّ، ورغم كثرة شيعة عليّ رضی الله عنه إبان الفتنة و التي كانت قد تنتهي أو تقتضي بإظهار مثل هذا النصّ. فدلّ هذا على أنّه لا نصّ في هذا الأمر، وأنّ كلّ ما تنقله الرافضة من منقولات هو محض كذب.

قال ابن تيمية: (وقد جرى تحكيم الحكمين و معه أكثر الناس، فلم يكن في المسلمين من أصحابه و لا غيرهم من ذكر هذا النصّ مع كثرة شيعته، و لا- فيهم من احتجّ به في مثل هذا المقام الذي تتوقّر فيه الهمم و الدواعي على إظهار مثل هذا النصّ، و معلوم أنّه لو كان النصّ معروفاً عند شيعة عليّ فضلاً عن غيرهم لكانت العادة المعروفة تقتضي أن يقول أحدهم هذا نصّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم على خلافته فيجب تقديمه على معاوية، و أبو موسى نفسه كان من خيار المسلمين لو علم أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم نصّ عليه لم يستحلّ عزله، و لو عزله لكان من أنكر عزله عليه يقول: كيف تعزل من نصّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم على خلافته، و قد احتجّوا بقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «تقتل عمّاراً الفئة الباغية»، و هذا الحديث خبر واحد أو اثنين أو ثلاثة و نحوهم و ليس

هذا متواتراً، والنصّ عند القائلين به متواتر فيا لله العجب كيف ساغ عند الناس احتجاج شيعة علىّ بذلك الحديث ولم يحتجّ أحد منهم بالنصّ). انتهى. المنهاج 15/4.

أقول:

يتلخّص كلام السيّد في حديث الغدير في نقاط:

1- أورد نصوص روايات جمع من أكابر القوم، أمثال:

أحمد بن حنبل..

و النسائي..

و الطبراني..

و الحاكم..

و الذهبي.

2- و ذكر وجوهاً لتواتره.

3- و تعرّض لدلالته و دعوى التأويل فيها من بعضهم.

أمّا كلام المفترى الأثيم فيتلخّص في:

1- أنّه طرح أولاً الآية المباركة: «يا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ...» ثمّ جعل يردّ القول بنزولها في غدير خمّ، بثلاثة وجوه.

2- ثمّ في الوجه الرابع- ادّعى أنّ حديث الغدير «خبر آحاد مختلف في صحّته».

3- فقال- في الوجه الخامس-: (و على فرض ثبوت هذه الألفاظ و صحّتها، فإنّه لا دلالة لها على ما ذهب إليه الموسوي... لأنّ «المولى» لا تأتي

ص: 351

بمعنى «الأولى بالتصرف» عند أهل اللغة)..

ثم نقل عن العلامة الدهلوى: (أنكر أهل العربية قاطبة ثبوت ورود «المولى» بمعنى الأولى)..

ثم ذكر عن الدهلوى إشكالاً آخر فى دلالة الحديث حيث قال: «قال الشيخ الدهلوى: وفى هذا الحديث دليل صريح على اجتماع الولايتين...».

هذا، ولا يخفى على القارئ الكريم أنّ أغلب ما كتبه هذا الرجل إنّما هو تكرار لما جاء فى المنهاج لابن تيمية، وفى مختصر التحفة الاثنى عشرية للدهلوى فقط، وأغفل آراء الذهبى وابن كثير وأمثالهما من علماء قومه الذين شحن كتابه بأقوالهم واستند إليها فى مختلف المسائل، وسيّضح السبب فى ذلك..

فنقول:

أمّا تعرّضه-قبل كلّ شىء-للآية المباركة: «يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إِلَيْكَ...» فما هو إلّا فرار من البحث، وتطويل بلا طائل؛ إذ المهمّ هو الردّ على الإستدلال بحديث الغدير، بالمناقشة فى سنده أو دلّالته؛ لأنّه هو موضوع المراجعة، وعلينا إثبات الحديث و دلّالته على ما نذهب إليه، والردّ على المناقشات... كلّ ذلك استناداً إلى كتب القوم وكلمات أعلام علمائهم، ثمّ يأتى دور القضايا المتعلّقة بالموضوع..

وأمّا الآية المذكورة فقد تقدّم البحث عنها فى الكتاب بالتفصيل.

ص:352

يقول الخصم: «حديث الغدير خبر آحاد مختلف في صحته...».

فهل نسي أو تناسى قول إمامه ابن تيمية-الذي احتج بكلماته-: «وقد صنف أبو العباس بن عقدة مصنفاً في جمع طرقه» (1)؟!

فطرقه كثيرة حتى صنف في جمعها الحافظ ابن عقدة كتاباً، واعترف ابن تيمية بذلك، فكيف يكون من أخبار الآحاد؟!

و هل جهل أو تجاهل قول الحافظ ابن حجر في شرح البخاري: «وأما حديث: من كنت مولاه فعليّ مولاه، أخرجه الترمذي و النسائي، و هو كثير الطرق جداً، وقد استوعبها ابن عقدة في كتاب مفرد، و كثير من أسانيدھا صحاح و حسان» (2)؟!

و في هذا الكلام:

1- إن حديث الغدير كثير الطرق جداً.

2- أخرجه الترمذي و النسائي؛ و هما من أرباب الصحاح.

3- استوعب طرقه ابن عقدة في كتاب مفرد.

4- كثير من أسانيدھا صحاح و حسان.

و في كلام آخر لابن حجر العسقلاني التصريح بتأليف أبي جعفر الطبري أيضاً كتاباً في ذلك؛ قال: «وقد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلف فيه أضعاف من ذكر، و صححه، و اعتنى بجمع طرقه أبو العباس ابن عقدة، فأخرجه من حديث

ص: 353

1- (1) منهاج السنة 7:320.

2- (2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري 7:61.

وفى هذا الكلام:

1- إن ابن جرير الطبري جمع طرق حديث الغدير في مؤلف فيه أضعاف ما ذكره ابن عبد البر والمزني.

2- إن ابن جرير صحح حديث الغدير.

3- إن ابن عقدة أخرجه من حديث سبعين صحابياً أو أكثر.

وقال الذهبي في حديث الغدير: «رأيت مجلداً من طرق الحديث لابن جرير، فاندعشت له ولكثرة تلك الطرق» (2).

وقال ابن كثير: «وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خم في مجلدين ضخمين، وكتاباً جمع فيه طرق حديث الطير» (3).

وروى ابن كثير بالإسناد عن أبي هريرة، قال: «لما أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيد علي قال: مَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه، فأنزل الله عز وجل:

«الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ». قال أبو هريرة: وهو يوم غدير خم، مَنْ صام يوم ثمان عشر من ذي الحجة كتب له صيام ستين شهراً».

ثم ردّ على نزول الآية في يوم الغدير، وعلى فضل صيامه، لكنّ المقصود هنا أنّه نقل عن الذهبي قوله في: «مَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه»: «صدر الحديث متواتر، أتيقن أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله. وأما: اللهم وال من

ص: 354

1- 1) تهذيب التهذيب 7: 297 ترجمة أمير [1] المؤمنين.

2- 2) تذكرة الحفاظ 1: 713، ترجمة محمد بن جرير الطبري.

3- 3) البداية والنهاية 11: 147، ترجمة محمد بن جرير الطبري. [2]

والاه، فزيادة قويّة الإسناد» (1).

فثبت من شهادة الذهبي وابن كثير تواتر حديث الغدير، وكفى بهما حجة!!

كما شهد بتواتره الحفاظ: ابن الجزري (2) والسيوطي، والمنأوى (3)، والمتقي الهندي؛ إذ أورده في كتابه: فطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة.

فقول الخصم الأثيم: «يزعم الرافضة أنّ حديث الغدير متواتر، في حين أنّه حديث آحاد مختلف في صحّته؛ فقد طعن جماعة من أئمة الحديث في صحّته، كأبي داود السجستاني وأبي حاتم الرازي وغيرهم وابن تيمية وابن الجوزي» تعصّب وعناد..

أمّا أولاً: فإنّ الرافضين لخلافة المتقدمين على أمير المؤمنين، إنّما يدّعون تواتر هذا الحديث استناداً إلى روايات أهل السنة وشهادات الأئمة الأعلام منهم.

وأمّا ثانياً: فلو ثبت أنّ أحداً من القوم طعن في صحّة حديث الغدير فما هو إلّا بالنظر إلى بعض أسانيده، لا كلّها؛ لأنّ الذهبي - وهو متأخر عمّن ذكرهم - يقول: «متواتر أتيقن أن رسول الله قاله».

وأمّا ثالثاً: فقد نصّ الحفاظ أبو الخطّاب ابن دحية الأندلسي - بعد حديث الولاية - على أنّ من عادة البخاري في صحيحه أن يورد أحاديث مناقب عليّ ناقصةً مبتّرة، وأنّ السبب في ذلك انحرافه عنه عليه الصلاة والسلام (4).

ص: 355

1-1 (1) البداية و النهاية 213: 5-214. [1]

2-2 (2) أسنى المطالب في مناقب علي بن أبي طالب: 48.

3-3 (3) التيسير في شرح الجامع الصغير 2: 442.

4-4 (4) نقله الإمام المجاهد السيّد مير حامد حسين النيسابوري الهندي، عن كتاب شرح أسماء النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، وقال صاحب كشف الظنون 2: 1675: «[2] المستوفى في أسماء المصطفى، لأبي الخطّاب ابن دحية عمر بن علي السبتي اللغوي، المتوفى سنة 633...». و توجد ترجمة أبي الخطّاب ابن دحية في: سير أعلام النبلاء 22: 389، تذكرة الحفاظ 4: 1420، البداية و النهاية 13: 144، [3] شذرات الذهب 5: 160، [4] وفيات الأعيان 3: 448، حسن المحاضرة في تاريخ مصر و القاهرة 1: 355 رقم 71، بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة 2: 218، وغيرها.

وعلى هذا، فإنَّ تكلم البخارى فى حديث الغدير، وعدم إخراجه فى صحيحه، إنّما يعدّ من مطاعن البخارى و مساوئ كتابه، وهى كثيرة جدّاً، ولأجلها تكلم فيه وفى كتابه كبار أئمة القوم، كالذهلى وأبى حاتم الرازى وأبى زرعة الرازى، وغيرهم (1)..

وأما الأحاديث الباطلة و المكذوبة المخترجة فى صحيح البخارى فهى كثيرة كذلك، كما لا يخفى على من راجع شروحه وغيرها من كتب الحديث (2).

وإذا كان هذا حال البخارى، فما ظنك بغيره؟!

وقوله: «أما الزيادة وهى قوله: اللهم وال من والاه...» فيكفى فى ردّه قول الذهبى -فى ما نقل عنه ابن كثير-: «وَأَمَّا: اللَّهُمَّ وَالِ مِنْ وَالَاه... فزيادة قويّة

ص: 356

1 - 1) انظر: هدى السارى فى مقدّمة فتح البارى 2: 263-264، طبقات الشافعية- للسبكي-: 2: 228، [1] سير أعلام النبلاء 12: 455، فيض القدير شرح الجامع الصغير 1: 24، وغيرها من كتب القوم.. ولهذا السبب أورد الحافظ الذهبى البخارى فى كتاب المغنى فى الضعفاء و المتروكين 2: 268، و ميزان الاعتدال فى نقد الرجال 3: 485.

2 - 2) انظر: فتح البارى بشرح صحيح البخارى 7: 127، و ص 353، و ج 8: 271، و ص 406، و ص 541، و ج 11: 26، إرشاد السارى فى شرح صحيح البخارى 6: 536، و ج 7: 148، و ج 8: 41، و عمدة القارى فى شرح صحيح البخارى 7: 46، و ج 17: 246، صحيح البخارى بشرح الكرمانى 25: 204.

الإسناد»، لكنني أذكر جماعةً من الأئمة رَوَوْه بأسانيدهم مع تنقيص الحافظ الهيثمي على صحتها؛ فقد جاء في مجمع الزوائد في باب: «قوله صلى الله عليه وآله وسلم: مَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه» (1):

«رواه أحمد وأحمد والطبراني إلا أنه قال: قالوا سمعنا رسول الله يقول: مَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه... ورجال أحمد ثقات».

«وعن أبي الطفيل... قال: مَنْ كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه... رواه أحمد ورجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة».

«وعن عمرو بن مرة وسعيد بن وهب، وعن زيد بن يثيع، قالوا: سمعنا علياً يقول... قالوا: فأخذ بيد عليّ فقال: مَنْ كنت مولاه فهذا مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه، وأحب من أحبّه وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره واخذل من خذله. رواه البرّاء ورجال الصحيح، غير فطر بن خليفة، وهو ثقة» (2).

«وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى... قال: فَمَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. رواه أبو يعلى ورجال وثقوا، وعبد الله بن أحمد».

«وعن زيد بن أرقم، قال: نشد عليّ الناس: أنشد الله رجلاً سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: مَنْ كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. فقام اثنا عشر بدريةً فشهدوا بذلك، وكنت في من كتم فذهب بصرى..

رواه الطبراني في الكبير والأوسط خالياً من ذهاب البصر والكتمان ودعاء

ص: 357

1-1 (1) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 103: 9-109.

2-2 (2) جاء في هامشه: «فطر» أخرج له خ أيضاً. ابن حجر.

علیّ. وفى روايةٍ عنده: (وكان علیّ دعا علی من کتم)، ورجال الأوسط ثقات».

«وعن حبشی بن جنادة، قال: سمعت رسول الله يقول يوم غدیر خم: اللّهمّ من كنت مولاه فعلىّ مولاه، اللّهمّ وال من والاه وعاد من عاداه و انصر من نصره، و أعن من أعانه..

رواه الطبرانی و رجاله وثقوا».

فهذا موجز الكلام فى وجه استدلال علماءنا الكرام بهذا الحديث الشريف من جهة السند... مضافاً إلى ما ذكره السيّد.

و تبقى جهة الدلالة..

دلالة حديث الغدير

قال الخصم: بعد الوجوه التى زعمها فى مناقشة سند حديث الغدير، و التى قد تقدّم الجواب عنها و بيان واقع الحال فيها:

«خامسها: و على فرض ثبوت هذه الألفاظ و صحّتها، فإنّه لا دلالة لها على ما ذهب إليه الموسوى...» فذكر الأمور التالية بعين ألفاظه:

1- «لأنّ المولى لا تأتى بمعنى الأولى بالتصرّف عند أهل اللّغة» و نقل عن العلامة الدهلوى: «أنكر أهل العربية قاطبة...».

2- «إنّ المولى لو كان بمعنى الأولى لا يلزم أن تكون صلته بالتصرّف...».

3- «ذكر المحبّة و العداوة دليل صريح على...».

4- «قال الشيخ الدهلوى: وفى هذا الحديث دليل صريح على اجتماع الولايتين فى زمانٍ واحدٍ... وفى اجتماع التصرّفين محذورات كثيرة...».

ص: 358

أقول:

هذا عمدة ما عندهم، والأصل في كلام الخصم هو ابن تيمية ثم الدهلوى، وسيظهر أن الفخر الرازى-المشكك في الثابتات-هو المروج لهذه الشبهات، وسيكون بحثنا مع هؤلاء وعدادهم في العلماء، لا مع أتباعهم الجهلاء!

ولعلّ العمدة من بين الأمور المذكورة هو الأمر الأول، فنقول:

هل أنكر اللغويون مجيء «المولى» بمعنى «الأولى»؟

إنّ دعوى إجماع أهل العربية قاطبة على عدم مجيء «المولى» بمعنى «الأولى» لا تصدر إلا عن جهلٍ شديد أو من متعصّب عنيد!!

وكلام المولى عبد العزيز الدهلوى الهندى موجود فى كتابه التحفة الاثنى عشرية بالفارسية (1)، وقد ترجم هذا الكتاب إلى العربية ملخصاً باسم مختصر التحفة الاثنى عشرية، وهذا نصّ ما جاء فيه فى ردّ دلالة حديث الغدير:

«أمّا الأحاديث التى تمسّك بها الشيعة على هذا المدّعى فهى اثنا عشر حديثاً:

الأول: حديث غدير خمّ المذكور عندهم بشأنٍ عظيم، ويحسبونه نصّاً قطعياً فى هذا المدّعى، حاصله: إنّ بريدة بن الحصيب الأسلمى روى أنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم لما نزل بغدير خمّ حين المراجعة عن حجة الوداع-وهو موضع بين مكّة والمدينة-أخذ بيد علىّ و خاطب جماعة المسلمين الحاضرين فقال:

ص:359

يا معشر المسلمين! ألسنت أولى بكم من أنفسكم؟! قالوا: بلى. قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه وعاد من عاداه.

قالت الشيعة في تقرير الاستدلال بهذا الحديث: إنّ المولى بمعنى الأولى بالتصرف؛ وكونه أولى بالتصرف عين الإمامة.

ولا- يخفى: إنّ أول الغلط في هذا الاستدلال هو إنكار أهل العربية قاطبةً ثبوت ورود المولى بمعنى الأولى، بل قالوا: لم يجئ قطّ المفعول بمعنى أفعّل في موضعٍ ومادّةٍ أصلاً، فضلاً عن هذه المادّة بالخصوص...» (1).

أقول:

إنّه-بغضّ النظر عمّا في هذا الكلام، كإيهامه انفراد «بريدة بن الحصيب» برواية حديث الغدير مع أنّ روايته من الصحابة يبلغون العشرات- يدعى إجماع أهل العربية على عدم مجيء «المولى» بمعنى «الأولى»..

ونحن ننقل هنا نصوص جماعةٍ من أعيان الحديث و التفسير و اللّغة، الصريحة في مجيء «المولى» بمعنى «الأولى»، في جملةٍ من أشهر كتبهم في تلك العلوم:

*قال الفخر الرازي بتفسير قوله تعالى: «هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ» 2:

«و في لفظ المولى ها هنا أقوال: أحدها....

و الثاني: قال الكلبي: يعنى أولى بكم. و هو قول الزجاج و الفراء

ص: 360

وَأَبَى عبيدة...» (1).

* وقال أبو حيان الأندلسي بتفسير قوله تعالى: «قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ» 2:

«... وقال الكلبي: أولى بنا من أنفسنا في الموت والحياة. وقيل: مالكنّا وسيدنا، فلهذا يتصرّف كيف شاء، فيجب الرضا بما يصدر من جهته...» (2).

فهذا رأى «محمد بن السائب الكلبي» و«الفراء» و«الزجاج» و«أبي عبيدة»..

أمّا «الكلبي» فمفسّر مشهور، توفّي سنة 146.

و أمّا «الفراء» فهو «أربع الكوفيّين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب» (3)، توفّي سنة 207.

و أمّا «الزجاج» فهو «الإمام في العربية» (4)، توفّي سنة 311.

و أمّا «أبو عبيدة» فهو «معمر بن المثنى التيمي البصري اللغوي العلامة الأخباري، صاحب التصانيف، وكان أحد أوعية العلم» (5)، توفّي سنة 210.

* وقال الفخر الرازي: «إِنَّ أَبَا عبيدة قال في قوله تعالى: «مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ» : معناه: هي أولى بكم؛ وذكر هذا أيضاً: الأخفش والزجاج وعلى بن

ص: 361

1- (1) تفسير الرازي 29:227. [1]

2- (3) البحر المحيط 5:433. [2]

3- (4) وفيات الأعيان 6:176؛ [3] وانظر: تذكرة الحفاظ 1:372، امرأة الجنان، [4] العبر، و [5] غيرهما.

4- (5) تهذيب الأسماء واللغات 2:170.

5- (6) العبر: [6] حوادث 210، تذكرة الحفاظ 1:371، المزهري في اللغة 2:402.

عيسى، واستشهدوا ببيت لبيد...» (1).

و«الأخفش» هو «من أئمة العربية» (2)، توفي سنة 215.

و«على بن عيسى» هو «الرماني»: «شيخ العربية» (3)، توفي سنة 384.

* وقال الحسين بن أحمد الزوزني (4) بشرح بيت لبيد: فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامها

«قال ثعلب: إن المولى في هذا البيت بمعنى الأولى بالشئ، كقوله تعالى:

«مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ» أي: هي الأولى بكم...» (5).

و هذا رأى ثعلب؛ قال الذهبي: العلامة المحدث شيخ اللغة و العربية (6)، المتوفى سنة 291.

* وقال الجوهري بشرح قول لبيد:

«يريد: إنه أولى موضع أن يكون فيه الخوف» (7)..

قال الذهبي بترجمته: «و الجوهري-صاحب الصحاح-: أبو نصر

ص: 362

1-1) نهاية القول في الكلام و دراية الأصول-مخطوط.

2-2) وفيات الأعيان 2:380، [1] امرأة الجنان: حوادث 215، وغيرهما.

3-3) العبر: حوادث 384، وفيات الأعيان 3:299، بغية الوعاة 2:180.

4-4) قال السيوطي بترجمته في بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة 1:531، «[2] الحسين بن أحمد الزوزني القاضي، أبو عبد الله، قال عبد الغافر: إمام عصره في النحو و اللغة و العربية. مات سنة 486».

5-5) شرح المعلقات السبعة: 91.

6-6) تذكرة الحفاظ 2:666، تاريخ بغداد 5:204، وفيات الأعيان 1:102.

7-7) صحاح اللغة و تاج العربية، مادة «ولى».

إسماعيل بن حمّاد الترمذى، أحد أئمة اللّغوى، أحد أئمة اللسان...» (1).

و وصف السيوطى كتابه الصحاح بقوله: «فهو فى كتب اللّغة نظير صحيح البخارى فى كتب الحديث، وليس المدار فى الاعتماد على كثرة الجمع بل على شرط الصّحّة» (2).

* وقال البغوى بتفسير الآية: «مَأْوَاكُمْ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ»:

«صاحبكم و أولى بكم؛ لما أسلفتم من الذنوب» (3).

* وقال الزمخشري بتفسيرها:

«قيل: هى أولى بكم، وأنشد بيت لبيد...» (4).

* وقال فى أساس البلاغة فى مادّة «ولى»:

«و مولاي: سيدى و عبدى، و مولى من الولاية: ناصر، و هو أولى به» (5).

* وقال أبو الفرج ابن الجوزى بتفسير الآية:

«قال أبو عبيدة: أى أولى بكم» (6).

* وقال النيسابورى:

«قيل: المراد أنّها تتولى أموركم كما تولّيتم فى الدنيا أعمال أهل النار.

وقيل: أراد هى أولى بكم؛ قال جار الله: حقيقته هى محراكم و مقمنكم، أى

ص: 363

1- (1) العبر: حوادث سنة 398، بغية الوعاة 1: 446.

2- (2) المزهر فى اللّغة 1: 101.

3- (3) معالم التنزيل 5: 312.

4- (4) الكشّاف 6: 47. [1]

5- (5) أساس البلاغة، مادّة «ولى».

6- (6) زاد المسير فى علم التفسير 8: 167. [2]

مكانكم الذى يقال فيه: هو أولى بكم، كما قيل: هو منة للكرم، أى: مكان لقول القائل: إنه لكرم» (1).

* وبتفسير الآية: «وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ» 2:

«متولى أموركم، وقيل: أولى بكم من أنفسكم، ونصيحته أنفع لكم من نصائحكم لأنفسكم» (2).

* وقال القاضى البيضاوى بتفسير الآية: «هِيَ مَوْلَاكُمْ»:

«هى أولى بكم، كقول لبيد... حقيقته: محراكم، أى مكانكم الذى يقال فيه:

أولى بكم» (3).

* وقال النسفى كذلك بالنص بتفسيرها فى تفسيره الشهير (4).

* وكذا بتفسير الجلالين (5).

* وبتفسير أبى السعود (6).

ولا يخفى: أن هؤلاء أئمة التفسير عند القوم، وكتبهم أشهر التفاسير المعتمدة فى ما بينهم..

و اعترف بذلك كبار علماء الكلام، كالسعد التفتازانى والعلاء القوشجى وغيرهما؛ فقد جاء فى شرح المقاصد وفى شرح التجريد، وهما من أشهر كتبهم فى العقائد ما نصّه: «ولفظ (المولى) قد يراد به: المعق، والحليف، والجار، وابن

ص: 364

1- (1) تفسير غرائب القرآن 6:256. [1]

2- (3) تفسير غرائب القرآن 6:320. [2]

3- (4) أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 716. [3]

4- (5) تفسير النسفى - مدارك التنزيل 2:648.

5- (6) تفسير الجلالين بهامش تفسير البيضاوى 2:454. [4]

6- (7) تفسير أبى السعود العمادى 8:208. [5]

العم، والناصر، والأولى بالتصرف..

قال الله تعالى: «مَاوَأَكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ» أى: أولى بكم؛ ذكره أبو عبيدة.

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أيما امرأة نكحت بغير إذن مولاهـا...

أى: الأولى بها، والمالك لتدبير أمرها.

و مثله فى الشعر كثير.

وبالجملة، استعمال المولى بمعنى: المتولّى، والمالك للأمر، والأولى بالتصرف، شائع فى كلام العرب، منقول عن كثير من أئمّة اللغة. والمراد: إنّه اسم لهذا المعنى لا أنّه صفة بمنزلة الأولى، ليعترض بأنّه ليس من صيغة أفعال التفضيل وأنّه لا يستعمل استعماله» (1).

أقول:

وفى هذا الكلام فوائد:

1- مجيء «المولى» بمعنى «الأولى» فى الكتاب و السّنة الصحيحة و الشعر الكثير.

2- إنّه منقول عن كثير من أئمّة اللغة.

3- عدم ورود الاعتراض بأنّ «المولى» لا يستعمل استعمال «الأولى».

وقد أشار التفتازانى والقوشجى بذلك إلى اعتراض الفخر الرازى على تلك الاستعمالات الفصيحة الشائعة، بأنّه إذا كان «المولى» يجىء بمعنى «الأولى»، فلما ذا لا يصحّ أن يقال: «فلان مولى منك» بدلاً من: «أولى منك»؟!

هذا الاعتراض الذى أخذه الدهلوى، وقلّده الجهلة، فى مقام الجواب عن

ص: 365

الاستدلال بحديث الغدير، طرحه الرازي بتفسير «هِيَ مَوْلَاكُمْ»؛ إذ قال-بعد ذكر قول أئمة اللغة بأنّ المعنى: «أولى بكم»-:

«واعلم أنّ هذا الذى قالوه معنىً وليس بتفسيرٍ للفظ؛ لأنّه لو كان «مولى» و«أولى» بمعنى واحد فى اللغة، لصحّ استعمال كلّ واحد منهما فى مكان الآخر، فكان يجب أن يصحّ أن يقال: هذا مولى من فلان، كما يقال: هذا أولى من فلان...»

ولمّا بطل ذلك، علمنا أنّ الذى قالوه معنىً وليس بتفسير» (1).

ولكنّه فى كتاب نهاية العقول عدل عن ذلك؛ إذ قال: «إنّ المولى لو كان يجىء بمعنى الأولى لصحّ أن يقرن بأحدهما كلّ ما يصحّ قرنه بالآخر، لكنّه ليس كذلك، فامتنع كون المولى بمعنى الأولى...إنّه لا يقال: هو مولى من فلان، كما يقال: هو أولى من فلان...» ثمّ قال فى نهاية كلامه: «وهذا الوجه فيه نظر مذكور فى الأصول» (2).

و النيسابورى-الذى تبع الرازي فى كثير من المواضع-قال هنا: بأنّ فى ما ذكره بحثاً لا يخفى (3).

أقول:

وجه النظر و البحث: وجود موارد كثيرة من المترادفين لا يجوز فى اللغة قيام أحدهما مقام الآخر، وأنّ بينهما فروقاً عديدة..

مثلاً: مدلول «حتّى» و«إلى» هو الغاية، إلّا أنّ الثانى يدخل على الضمير

ص: 366

1- (1) تفسير الرازي 29:227. [1]

2- (2) نهاية العقول-مخطوط.

3- (3) تفسير غرائب القرآن 6:256.

و:مدلول«الواو»و«حتى»العاطفتين واحد، لكنّ بينهما فروقاً ذكرها ابن هشام فى مغنى اللبيب.

و كذا الحال فى «إلا»و«غير»،و«هل»و«الهمزة»الاستفهاميتين، كما فى كتاب الأشباه و النظائر لجلال الدين السيوطى.

حديث الغدير بلفظ: «مَنْ كُنْتَ أَوْلَى بِهِ...»:

هذا، وقد ورد حديث الغدير بلفظ: «مَنْ كُنْتَ أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِهِ...»فى بعض المصادر المعتبرة، وهذا أيضاً من جملة مثبتات مجيئ «المولى»بمعنى «الأولى»..

فقد أخرج الطبرانى، بإسناده عن زيد بن أرقم: «ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: مَنْ كُنْتَ أَوْلَى بِهِ مِنْ نَفْسِي فَعَلَيَّْ وَلِيِّهِ، اللَّهُمَّ وَالِ مِنْ وَالَاهِ وَ عَادِ مِنْ عَادَاهِ» (1).

حديث الغدير بلفظ: «مَنْ كُنْتَ وَلِيِّهِ فَعَلَيَّْ وَلِيِّهِ...»:

و أخرج أحمد و النسائى و ابن ماجة و الطبرى و الحاكم و الذهبى و ابن كثير و غيرهم، بأسانيد صحيحة عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أنّه قال يوم غدير خمّ: «مَنْ كُنْتَ وَلِيِّهِ فَهَذَا وَلِيِّهِ» (2).

ص:367

1- (1) المعجم الكبير 5:4971/167، مسند زيد بن أرقم.

2 - (2) مسند أحمد 6:480،491،497، خصائص على بن أبى طالب:24/54، [1] سنن ابن ماجة 1:116/88، المستدرک على الصحيحين 3:109، كنز العمال 13:104،105،135، البداية و النهاية 5:209. [2]

و تلخّص:

إنَّ «المولى» يجيء بمعنى «الأولى». وقد اعترف بذلك أئمة القوم في التفسير والحديث والكلام واللغة والأدب، وذكروا لذلك شواهد من الكتاب والسنة والشعر... فسقط الإشكال على دلالة حديث الغدير من جهة تفسير «المولى» فيه ب: «الأولى»، وظهر كذب دعوى إجماع أهل العربية على عدم مجيء مفعّل بمعنى أفعّل في شيء من المواد فضلاً عن هذه المادة!

بل لقد ثبت ورود حديث الغدير بنفس لفظة «الأولى» بأسانيد القوم في كتبهم المعتبرة.

ما الدليل على كون صلة «الأولى» هو «التصرّف»؟

ثم إنهم بعد ما اضطروا إلى التسليم والاعتراف بمجىء «المولى» بمعنى «الأولى»، جعلوا يطالبون بالدليل على كون صلة «الأولى» هو «التصرّف»، وإنه لما ذا لا تكون الصلة «بالمحبة» مثلاً؟

فنقول:

أولاً: قد ثبت أن «المولى» يجيء بمعنى «المتصرّف في الأمر»؛ فقد ذكر الرازي بتفسير قوله تعالى: «وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ» 1: «... هو مولاكم:

سيّدكم والمتصرّف فيكم...» (1).

ص: 368

وقال النيسابورى بتفسير الآية: «ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقَّ» 1 :

«والمعنى: إنهم كانوا فى الدنيا تحت تصرفات الموالى الباطلة، وهى النفس والشهوة والغضب، فإذا ماتوا انتقلوا إلى تصرف المولى الحق»
(1).

و ثانياً: قد ثبت مجيء «المولى» بمعنى «متولى الأمر» (2)، ولا فرق بين «المتولى» و«المتصرف» كما لا يخفى.

ونكتفى بعبارة الفخر الرازى بتفسير قوله تعالى: «أَنْتَ مَوْلَانَا فَأَنْصُرُنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ» 4 ، قال: «وفى قوله: «أَنْتَ مَوْلَانَا» ، فائدة أخرى، وذلك: إن هذه الكلمة تدلّ على نهاية الخضوع والتذلل والاعتراف بأنه سبحانه هو المتولى لكلّ نعمة يصلون إليها، وهو المعطى لكلّ مكرمة يفوزون بها، فلا جرم أظهروا عند الدعاء أنهم فى كونهم متكّلين على فضله وإحسانه، بمنزلة الطفل الذى لا تتمّ مصلحته إلاّ بتدبير قيمه، والعبد الذى لا ينتظم شمل مهمّاته إلاّ بإصلاح مولاه، فهو سبحانه قيوم السماوات والأرض والقائم بإصلاح مهمّات الكلّ، وهو المتولى فى الحقيقة للكلّ على ما قال، «نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ» 5 «6.

ص: 369

1-2) تفسير رائب القرآن 3:95، وانظر: تفسير الفخر الرازى 13:18. [1]

2-3) الكشف 2:356، أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 716، تفسير النسفى 1:369، البحر المحيط 5:433 و 6:52، تفسير رائب القرآن 6:320، تفسير الجلالين بهامش تفسير البيضاوى 2:101، تفسير أبى السعود 8:266.

و ثالثاً: قد ثبت مجيء «المولى» بمعنى «المليك»، و هل «المليك» إلا «المتصرف في الأمور»؟!

لقد نصّ على مجيء «المولى» بالمعنى المذكور البخارى فى كتاب التفسير؛ قال: «باب (و لِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَ الَّذِينَ عَقَدْتُ أَيْمَانَكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيْبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيداً) 1: وقال معمر: موالى:

أولياء، ورثة. عاقد أيمانكم: هو مولى اليمين، و هو الحليف. و المولى أيضاً: ابن العم، و المولى: المنعم المعتق، و المولى: المعتق، و المولى: المليك، و المولى: مولى فى الدين» (1)..

فالمولى يجىء بمعنى «المليك».

قال العينى و القسطلانى فى شرحيهما على صحيح البخارى: «المولى:

المليك؛ لأنه يلى أمور الناس» (2).

ورابعاً: قد ثبت مجيء «المولى» بمعنى «السيد»، و من الواضح أن «الإمام» و «الرئيس» و «ولى الأمر» هو: «السيد» المطلق.

و خامساً: إن صلة «الأولى» هى لفظة «التصرف» أو نحوها من الألفاظ الدالة على وجوب الإطاعة و الامتثال و الانقياد... ممّا هو مقتضى الولاية العامة، و لقد فهم الشيخان أبو بكر و عمر من لفظ حديث الغدير الأولوية «بالاتباع و القرب» كما اعترف بذلك ابن حجر المكي فى مقام الجواب عن حديث الغدير؛ -إذ قال:

ص: 370

1 - (2) تفسير ابن كثير و الكشف ذيل الآية، تهذيب الأسماء و اللغات 4: 196، [1] النهاية-لابن الأثير-: مادة «ولى»، مرقاة المفاتيح 5: 568، فتح البارى 8: 199 و غيرها.

2 - (3) عمدة القارى 18: 170، ارشاد السارى 7: 80.

«سَلَّمْنَا إِنَّهُ (أُولَى) لَكِنْ لَا نَسَلِّمُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ أُولَى بِالْإِمَامَةِ، بَلْ بِالِاتِّبَاعِ وَالْقُرْبِ مِنْهُ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ» ، وَلَا قَاطِعَ بَلْ وَلَا ظَاهِرَ عَلَى نَفْيِ هَذَا الْإِحْتِمَالِ، بَلْ هُوَ وَاقِعٌ إِذْ هُوَ الَّذِي فَهَمَهُ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، وَنَاهَيْكَ بِهِمَا فِي الْحَدِيثِ، فَإِنَّهُمَا لَمَّا سَمِعَاهُ قَالَا لَهُ: أَمْسَيْتَ يَا ابْنَ أَبِي طَالِبٍ مَوْلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ وَ مُؤْمِنَةٍ. أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ..

وَأَخْرَجَ أَيْضاً أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ: إِنَّكَ تَصْنَعُ بَعْلَى شَيْئاً لَا تَصْنَعُهُ بِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: إِنَّهُ مَوْلَايَ» (1).

وَلَقَدْ فُسِّرَ «الْمَوْلَى» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِي...» ب: «الْوَارِثُ الْأُولَى» ضَمَّنَ وَجُوهٌ عَدِيدَةٌ؛ قَالَ الرَّازِيُّ: «وَكُلُّ هَذِهِ الْوُجُوهُ حَسَنَةٌ مُحْتَمَلَةٌ» (2).

وَسَادِساً: إِنَّهُ قَدْ جَوَّزَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْقَوْمِ أَنْ يَكُونَ «بِالتَّصَرُّفِ» صِلَةٌ لِلْفِظَةِ «الْأُولَى»، إِلَّا أَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنْ ذَلِكَ يَسْتَلْزِمُ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُتَصَرِّفاً فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ فَقَالَ الْقَارِي بِشَرْحِ حَدِيثِ الْغَدِيرِ: «فِي شَرْحِ الْمَصَابِيحِ لِلْقَاضِي: قَالَتِ الشَّيْعَةُ: الْمَوْلَى هُوَ الْمُتَصَرِّفُ، وَقَالُوا: مَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ عَلِيّاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَسْتَحِقُّ التَّصَرُّفَ فِي كُلِّ مَا يَسْتَحِقُّ الرَّسُولُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ التَّصَرُّفَ فِيهِ، وَمِنْ ذَلِكَ أُمُورُ الْمُؤْمِنِينَ، فَيَكُونُ إِمَامَهُمْ. قَالَ الطَّبَّيْ: لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَحْمَلَ الْوَلَايَةَ عَلَى الْإِمَامَةِ الَّتِي هِيَ التَّصَرُّفُ فِي أُمُورِ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِأَنَّ الْمُتَصَرِّفَ الْمُسْتَقِلَّ فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ هُوَ لَا غَيْرَ، فَيَجِبُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمَحَبَّةِ وَوَلَاءِ الْإِسْلَامِ وَنَحْوَهُمَا» (3).

ص: 371

1- (1) الصواعق المحرقة: 67. [1]

2- (2) تفسير الرازي 10:86. [2]

3- (3) مرقاة المفاتيح 5:568.

أقول:

وحاصل هذا الكلام: وجود المقتضى لأن تكون الصلة «بالتصرّف»، بل إنّ الحديث ظاهر في ذلك، وهذا هو المطلوب، لكنّ استقلال النّبىّ صليّ الله عليه وآله وسلّم بالتصرّف مانع من الأخذ بالظاهر؛ قال: «فيجب أن يحمل على المحبة وولاء الإسلام ونحوهما». وسيأتى الجواب عن هذا.

وهل ذكر المحبة و العداوة دليل على الحمل المذكور؟

وقد يدّعى أنّ قوله صليّ الله عليه وآله وسلّم في ذيل الحديث: «اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه...» دليل على عدم إرادة «الأولى بالتصرّف» من «المولى»، وعلى هذا «فيجب أن يحمل على المحبة وولاء الإسلام ونحوهما».

فنقول:

أولاً: هذا الاستدلال ممّن يقلّد ابن تيمية في أباطيله عجيبٌ للغاية، وذلك لأنّ ابن تيمية يكذب بهذه الفقرة من حديث الغدير؛ إذ يقول (1) في وجوه الجواب عنه: «الوجه الخامس: إنّ هذا اللفظ - وهو قوله: «اللّهم وال من والاه وعاد من عاداه، وانصر من نصره واخذل من خذله» - كذبٌ باتّفاق أهل المعرفة بالحديث...» (2).

ص: 372

1- (1) منهاج السّنة 7:55.

2- (2) لكنّ الفقرة هذه ثابتة بالأسانيد المعتبرة على أصولهم؛ راجع: مسند أحمد بن حنبل 1:189، 5:494 و 498 و 501، [1] المصنّف 12:67، 78، الخصائص - للنسائي - 220، سنن ابن ماجه 1:88، البداية و النهاية 7:347، [2] كنز العمّال 13:168، مشكل الآثار 2:308، المستدرک على الصحيحين 3:116، وغيرها.

وقد عرفت الكاذب!!

و ثانياً: إنّ في جملة من ألفاظ هذا الدعاء في حديث الغدير كلمة «وال من والاه...» وكلمة «أحب من أحبه...» معاً، وهذا من الشواهد على أنّ «المولى» و كذا «وال من ولاه» ليس بمعنى «المحبّة» وإلاّ لزم عطف الشيء على نفسه..

قال ابن كثير: «قال الطبراني: ثنا أحمد بن إبراهيم بن عبد الله بن كيسان المديني سنة 290، ثنا إسماعيل بن عمرو البجلي....

ورواه أبو العباس ابن عقدة الحافظ الشيعي، عن الحسن بن علي بن عفان العامري، عن عبيد الله بن موسى، عن فطر، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ذى مر وسعيد بن وهب، وعن زيد بن يثيع، قالوا: سمعنا علياً يقول في الرحبة: فذكر نحوه. فقام ثلاثة عشر رجلاً فشهدوا إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ وال من والاه وعاد من عاداه، وأحب من أحبه و أبغض من أبغضه، و انصر من نصره و اخذل من خذله.

قال أبو إسحاق- حين فرغ من هذا الحديث:- يا أبا بكر! أيّ أشياخ هم؟» (1).

ورواه المتقي عن البزار وابن جرير والخلعي في الخلعيات، وقال: قال الهيثمي: رجال إسناده ثقات. قال ابن حجر: ولكنهم شيعة» (2).

و ثالثاً: إنّّه قد استبعد بعض أكابر القوم هذا الحمل، كالحافظ محبّ الدين

ص: 373

1- (1) البداية و النهاية 7:347. [1]

2- (2) كنز العمال 13:158.

الطبري الشافعي؛ إذ قال: قد حكى الهروي عن أبي العباس: إن معنى الحديث: من أحبني ويتولاني فليحب علياً وليتولّه.

وفيه عندي بُعد؛ إذ كان قياسه على هذا التقدير أن يقول: من كان مولاي فهو مولى عليّ، ويكون المولى ضدّ العدو، فلمّا كان الإسناد في اللفظ على العكس بُعد هذا المعنى...» (1).

ورابعاً: إن قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «اللهم وال من والاه...» دعاء دعا به بعد الفراغ من الخطبة، ولو كانت لفظة «المولى» بحاجة إلى تبيين، فإن الجملة السابقة على «من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه»، وهي: «أ لست أولى بكم من أنفسكم؟! أو: أ لست أولى بالمؤمنين من أنفسهم?!» وخاصة ما اشتمل من ألفاظ الحديث على «فاء» التفريع؛ إذ قال: «فمن كنت مولاه...» هي القرينة المعينة للمعنى والرافعة للإيهام المزعوم في الكلام.

و من رواية تلك المقدمة في حديث الغدير:

أحمد بن حنبل، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو عبد الله ابن ماجه، وأبو بكر البزار، وأبو يعلى الموصلي، وأبو جعفر الطبري، وأبو القاسم الطبراني، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو موسى المديني، وأبو العباس الطبري، وابن كثير الدمشقي..

وقد أشار النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها إلى قوله تعالى: «النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ...» 2، الذي نصّ المفسّرون على دلالة على أولوية النبي

ص: 374

بالمؤمنين من أنفسهم فى التصرف (1).

و من رواة حديث الغدير «بفاء التفريع»: أحمد و النسائي و ابن كثير عن أبى يعلى و الحسن بن سفيان، و المتقى عن ابن جرير و المحاملى و الطبرانى (2).

و صاحب التحفة الاثنا عشرية، الذى قلده الخصم، قد روى الحديث بهذا اللفظ، كما تقدّم.

و خامساً: إنه قد ورد فى بعض ألفاظ الحديث كلمة: «بعدى» مع تهنئة عمر بن الخطاب..

قال ابن كثير: «قال عبد الرزاق: أنا معمر، عن على بن زيد بن جدعان، عن عدى بن ثابت، عن البراء بن عازب، قال: نزلنا مع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلّم عند غدير خم، فبعث منادياً ينادى، فلما اجتمعنا، قال: أ لست أولى بكم من أنفسكم؟! قلنا: بلى يا رسول الله! قال: أ لست؟! أ لست؟ قلنا: بلى يا رسول الله! قال: من كنت مولاه فإنّ عليّاً بعدى مولاه، اللهمّ وال من ولاه و عاد من عاداه.

فقال عمر بن الخطاب: هنيئاً لك يا ابن أبى طالب، أصبحت اليوم وليّ كلّ مؤمن» (3).

ص: 375

1 - 1) انظر: تفسير البغوى 4:433، الكشاف 5:50، [1] تفسير البيضاوى: 552، [2] تفسير النسفى 2:335، [3] تفسير النيسابورى 5:447، تفسير الجلالين بهامش تفسير البيضاوى 2:239، [4] إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى 7:293، كتاب التفسير. الدر المنثور 6:566. [5]

2 - 2) مسند أحمد 5:494، 501، الخصائص: 134، البداية و النهاية 7:347، [6] كنز العمال 171، 157، 13:131، وغيرها.

3 - 3) البداية و النهاية 7:349. [7]

فلو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد «المحبة» لما كان للتقييد بقوله: «بعدى» وجه، ولما صحَّ لعمر أن يقول: «أصبحت اليوم...».

وسادساً: إنَّه لو كان المراد هو «المحبة» فأى معنى لقول بعض الصحابة -لما سمع علياً عليه السلام يناشدهم حديث الغدير-: «فخرجت و فى نفسى شىء؟!»

أخرج أحمد بإسناده عن أبي الطفيل: «فخرجت و كأنَّ فى نفسى شيئاً، فلقيت زيد بن أرقم فقلت له: إننى سمعت علياً يقول كذا وكذا. قال: فما تنكر؟ قد سمعت رسول الله يقول ذلك له» (1).

وأخرجه النسائي من حديث حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل (2).

وسابعاً: إنَّه لو كان المراد «المحبة» فلما ذا سلَّم أبو أيوب و جماعته على الإمام بالولاية، استناداً إلى ما سمعوه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم غدير خم؛ ورواه الأئمة بالأسانيد الصحيحة:

«جاء رهط إلى عليّ بالرحبة فقالوا: السلام عليك يا مولانا. قال: وكيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم غدير خم: من كنت مولاه فهذا مولاه.

قال: فلما مضوا تبعتهم وسألت من هم؟

قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصاري» (3).

وهكذا.. القرائن و القضايا الأخرى التى ذكرناها سابقاً، والتى لم نذكرها،

ص: 376

1- (1) البداية و النهاية 7:346. [1]

2- (2) خصائص عليّ: 117. [2]

3- (3) مسند أحمد 6:583، [3] المعجم الكبير 4:173، الرياض النضرة 3:126، [4] البداية و النهاية 7:347-348، [5] مرقاة المفاتيح 5:574.

كنزول الآية: «يا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ...» 1 قبل الخطبة، ونزول الآية: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ...» 2 بعد الخطبة، ونزول: «سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَقَعِ...» 3 لَمَّا اعترض الأعرابي على الخطبة..

و كفضيَّة مناشدة أمير المؤمنين عليه السلام الصحابة بحديث الغدير (1)، و شعر حسان بن ثابت في ذلك اليوم (2)، و شعر قيس بن سعد بن عبادة (3)...

و غيرها.

و بقي محذور اجتماع التصرفين:

و هو ما أشار إليه شراح الحديث و علماء الكلام، من أن الأخذ بظاهر حديث الغدير يسلتزم القول باجتماع الولايتين في آن واحد، «و في اجتماع

ص: 377

1 - 4) من رواية المناشدة: عبد الرزاق، أحمد، البزار، النسائي، أبو يعلى، الطبراني، الخطيب، ابن الأثير، ابن كثير، ابن حجر العسقلاني، السمهودي، السيوطي، وغيرهم؛ راجع: نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار 7: 8-37. [1]

2- 5) من رواية شعر حسان: ابن مردويه، أبو نعيم، سبط ابن الجوزي، السيوطي، و جماعة؛ راجع: نفحات الأزهار 290: 8-309. [2]

3- 6) راجع: نفحات الأزهار 313: 8-316. [3]

التصريفين محذورات كثيرة»، والحال أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو وحده الأُولى بالتصريف ما دام حيًّا..

وهذه الشبهة أهون الشبه في المسألة؛ وذلك لأننا نقول بثبوت الولاية للإمام عليه السلام في حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حدّ ولايته، كما هو مقتضى حديث الغدير وغيره، وليس في «اجتماع الولايتين» أي محذور، نعم، في «اجتماع التصريفين» محاذير - كما ذكر صاحب التحفة وغيره - لكن هذا إن كان هناك تصريف، ولا ينبغي الخلط بين «الولاية» و«التصريف»؛ لأنّ ثبوت الولاية لا يستلزم فعلية التصريف، على أنّ محذور اجتماع التصريفين إنّما هو في حال كون تصريفه عليه السلام على خلاف إرادة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا ما لم يتفق صدوره منه، لا في حياته ولا بعد وفاته.

وهكذا تندفع الشبهات - التي أوردتها المعتزلة على حديث الغدير، وأخذها منهم الفخر الرازي، ثم تبعه عليها المتكلمون والمحدثون الكبار - على الاحتجاج بحديث الغدير المتواتر سنداً، والثابت دلالةً.. والتي ردّ عليها علماؤنا في مختلف الأدوار.

ويرى القارئ الكريم أنّنا لم ننقل إلّا عن كتب القوم، ولم نعتمد إلّا على أعلام علمائهم.. في التفسير والحديث واللغة.

ولا بُدّ من التنبيه على أنّ ما أوردناه في حديث الغدير ملخّص من كتابنا الكبير [\(1\)](#)، فمن شاء المزيد فليرجع إليه.. والله ولى الهداية.

ص: 378

قال السيّد:

«عندنا من النصوص التي لا يعرفها أهل السُّنة صحاح متواترة، من طريق العترة الطاهرة، نتلو عليك منها أربعين حديثاً» (1)..

وقال رحمه الله بعد ذكرها:

«إنّما أوردنا هذه النصوص لتحيطوا بها علماً، وقد رغبتُم إلينا في ذلك» (2).

أقول:

ولأنّ ما تصادق عليه الطرفان، وتوافق عليه الفريقان، حجةٌ على الكلّ، ولا محيص عن الأخذ به واتباعه..

ولأنّ بعض الجهلة قد توهّموا أنّ الإمامية في إثبات إمامة أهل البيت عليهم الصلاة والسلام عيالٌ على أهل السُّنة، وليس لهم رواية ولا كتاب يستندون إليه في عقائدهم، والحال أنّ استدلال علمائنا بكتب أهل السُّنة إنّما هو من باب الإلزام لهم؛ عملاً بقاعدة المناظرة، وإلا فإنّ المذهب الحقّ في أصوله وفروعه في غنى بالكتاب و السُّنة الثابتة من طريق العترة الطاهرة عن أيّ كتاب أو رواية من

ص: 379

1-1) المراجعات: 186. [1]

2-2) المراجعات: 194. [2]

سائر الفرق.. ولذا خاطب السيّد أهل السُنّة بقوله:

«و حسبنا حجةٌ عليكم ما أسلفناه من صحاحكم» (1).

فَقِيلَ:

«إنَّ الأحاديثَ الأربعينَ التي أوردها الموسوي كلّها أحاديث هالكة و موضوعة باتّفاق أهل العلم بالحديث، و ما هي إلّا بعض ما وضعه الرافضة من أحاديث نصرّة لمذهبهم و تأييداً لباطلهم، و الدليل على ذلك من وجوه:

الأوّل: إنّها أحاديث لا سند لها صحيح، و نحن نطالب أتباع الموسوي إثبات صحّة إسناد هذه الأحاديث، فإنّهم قوم لا يعرفون الإسناد و أجهل الناس به.

الثاني: إنّها أحاديث لا يعرفها أهل العلم بالحديث، و لم يخرجوها في كتبهم، لا الصحاح و لا الكتب السنّة و لا المسانيد.

الثالث: إنّها من رواية كذابٍ قد حكم عليه الموسوي بأنّه صدوق؛ لأنّه على عقيدته و مذهبه.

و القمّي إنّما هو أحد أعلام الرافضة الذين اتّفق أهل العلم على ردّ روايتهم؛ لأنّهم أصحاب بدعة كفرية، و لأنّهم يستحلّون الكذب نصرّة لمذهبهم، كما سبق بيانه في الجزء الأوّل من كتابنا، فكيف تقبل هذه الأحاديث و هي من مرويّاته؟

و القمّي هذا إنّما هو من سلالة القمّيين الروافض الذين لقبوا أبو لؤلؤة المجوسي قاتل عمر بن الخطّاب بلقب بابا شجاع الدين، و اخترعوا له عيداً سمّوه: عيد بابا شجاع الدين، و هو اليوم التاسع من ربيع الأوّل بزعمهم..

ص: 380

و أول من نادى بهذا اليوم عيداً هو أحمد بن إسحاق بن عبد الله بن سعد القمّي الأحوص، شيخ الشيعة القمّيين، وأطلق عليه يوم العيد الأكبر و يوم المفاخرة و يوم التبجيل و يوم الزكاة العظمى و يوم البركة و يوم التسلية. انظر:

ص 908-209 (1) من مختصر التحفة الاثنى عشرية.

و القمّي هذا إنّما هو من أحفاد الشريف القمّي الذي والى التتار، و وقف بجانبهم يوم غزوهم ديار المسلمين. انظر: البداية و النهاية 14:9. أقول:

هذا كلام من لا يعقل ما يتفوّه به... فقد ذكر السيّد رحمه الله أنّ: «عندنا من النصوص التي لا يعرفها أهل السُنّة صحاح متواترة، من طريق العترة الطاهرة، نتلو عليك منها أربعين حديثاً»..

فهذه النصوص:

أولاً: لا يعرفها أهل السُنّة؛ فالردّ عليه بأنّها: «أحاديث لا يعرفها أهل العلم بالحديث» ما معناه؟!!

و ثانياً: هي متواترة في معناها، و هذه الأربعون طرفٌ منها؛ فما معنى المطالبة بصحّة الأسانيد؟!!

و أمّا دعوى أنّ: «أهل العلم بالحديث» هم «أهل السُنّة» و الشيعة «قوم لا يعرفون الإسناد و أجهل الناس به»، فهي في الأصل من ابن تيميّة على غرار سائر أكاذيبه و دعاويه الفارغة و افتراءاته الفاضحة.

ص: 381

وأما تهجمات هذا المقلّد المفترى على علماء الشيعة- وخاصة القميين منهم- فهي دليل آخر على عجزه عن الجواب العلمى، و جهله بآداب البحث وقوانين المناظرة.

وأما رمية الشيخ ابن بابويه القمى الملقّب ب:«الصدوق» بالكذب، فمن آيات نصبه العداء للنبيّ وأهل بيته عليهم الصلاة والسلام.

وإنّ من أقبح أباطيل هذا الرجل وأوضح أكاذيبه قوله:«و القمى هذا إنّما هو من أحفاد الشريف القمى الذى والى التتار و وقف بجانبهم يوم غزوهم ديار المسلمين»..

ففى أىّ سنة كان غزو التتار ديار المسلمين؟

و من هو«الشريف القمى»الذى والا هم؟

و كيف يكون الصدوق القمى المتوفى سنة 381 من أحفاده؟

فليجب المغفلون الجهلة عن هذه الأسئلة!!

ص:382

علی وارث النبی صلی اللہ علیہ و آلہ و سلم

قال السید-رحمه الله:-

«لا ريب في أنّ رسول الله صلی اللہ علیہ و آلہ و سلم، قد أوث علياً من العلم والحكمة، ما أوث الأنبياء أوصيائهم، حتّى قال صلی اللہ علیہ و آلہ و سلم:

أنا مدينة العلم وعليّ بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب (1).

وقال صلی اللہ علیہ و آلہ و سلم: أنا دار الحكمة وعليّ بابها.

وقال: عليّ باب علمي، ومبين من بعدى لأمتي ما أرسلت به، حبّه إيمان، وبغضه نفاق. الحديث.

وقال صلی اللہ علیہ و آلہ و سلم، في حديث زيد بن أبي أوفى (2): وأنت أخي ووارثي، قال: وما أوث منك؟ قال صلی اللہ علیہ و آلہ و سلم: ما واث الأنبياء من قبلي.

ونصّ صلی اللہ علیہ و آلہ و سلم، في حديث بريدة (3) على أنّ وارثه عليّ بن أبي طالب.

ص: 383

-
- 1- 1) أوردنا هذا الحديث والحديثين اللذين بعده في المراجعة 48، ودونك من تلك المراجعة الحديث 9 والحديث 10 والحديث 11، فراجع ولا تغفل عمّا علّقناه ثمة.
- 2- 2) أوردناه في المراجعة 32.
- 3- 3) راجعه في المراجعة 68.

و كان على يقول في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: والله إنني لأخوه، ووليته، وابن عمه، ووارث علمه، فمن أحق به مني (1)؟

وقيل له مرة: كيف ورث ابن عمك دون عمك؟ فقال: جمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بنى عبد المطلب وهم رهط، كلهم يأكل الجذعة، ويشرب الفرق، فصنع لهم مداً من طعام، فأكلوا حتى شبعوا، وبقي الطعام كما هو كائنه لم يمس، فقال صلى الله عليه وآله وسلم: يا بنى عبد المطلب، إنني بُعثت إليكم خاصة، وإلى الناس عامة، فأيتكم يبايعني على أن يكون أخي، وصاحبي، ووارثي؟ فلم يبق إليه أحد، فقمت إليه، وكنت من أصغر القوم، فقال لي: اجلس، ثم قال ثلاث مرّات، كلّ ذلك أقوم إليه فيقول لي: اجلس، حتّى كان في الثالثة، ضرب بيده على يدي، فلذلك ورث ابن عمي دون عمي (2).

و سنل قثم بن العباس في ما أخرجه الحاكم في المستدرک (3)، والذهبي في تلخيصه، جازمين بصحّته -فقيل له: كيف ورث على رسول الله دونكم؟

فقال: لأنّه كان أولنا به لحوقاً، وأشدنا به لزوقاً.

قلت: كان الناس يعلمون أنّ وارث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم،

ص: 384

1 - 1) هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن عليّ، أخرجه الحاكم في صفحة 126 من الجزء 3 من المستدرک بالسند الصحيح على شرط البخاريّ ومسلم، واعترف الذهبي في تلخيصه بذلك.

2 - 2) هذا الحديث ثابت ومستفيض، أخرجه الضياء المقدسي في المختارة، وابن جرير في تهذيب الآثار، وهو الحديث 36520 في صفحة 174 من الجزء 13 من كنز العمال، وأخرجه النسائي في ص 18 من الخصائص العلوية، ونقله ابن أبي الحديد عن تاريخ الطبري [1] في أواخر شرح الخطبة القاصعة ص 212 ج 13 من شرح النهج، و [2] دونك ص 257 ج 1 من مسند الإمام أحمد بن حنبل، [3] تجدد الحديث بالمعنى.

3 - 3) ص 125 ج 3، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً، وهو الحديث 36447 في ص 143 ج 13 من كنز العمال.

إنما هو علي، دون عمّه العباس وغيره من بنى هاشم، وكانوا يرسلون ذلك إرسال المسلمين، كما ترى، وإنما كانوا يجهلون السبب في حصر ذلك التراث بعليّ، وهو ابن عمّ النبي دون العباس، وهو عمّه، ودون غيره من بنى أعمامه وسائر أرحامه صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك سألوا عليّاً تارة، وقثماً أخرى، فأجابهم بما سمعت، وهو غاية ما تصل إليه مدارك أولئك السائلين، وإلا فالجواب: إنّ الله عزّ وجلّ أطلع إلى أهل الأرض فاختار منهم محمداً فجعله نبياً، ثمّ أطلع ثانية فاختار عليّاً، فأوحى إلى نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم: أن يتّخذ وارثاً ووصياً.

قال الحاكم -في ص 125 ج 3 من المستدرک، بعد أن أخرج عن قثم ما سمعته-: حدّثنی قاضی القضاة أبو الحسن محمد بن صالح الهاشمی، قال:

سمعت أبا عمر القاضي، يقول: سمعت إسماعيل بن إسحاق القاضي، يقول: وقد ذكر له قول قثم هذا، فقال: إنّما يرث الوارث بالنسب، أو بالولاء، ولا خلاف بين أهل العلم أن ابن العم لا يرث مع العم (قال) فقد ظهر بهذا الإجماع أنّ عليّاً ورث العلم من النبي دونهم. انتهى.

قلت: والأخبار في هذا متواترة، ولا سيّما من طريق العترة الطاهرة.

وحسبنا الوصيّة ونصوصها الجليّة».

ف قيل:

«زعم الموسوي أنّ عليّاً وارث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفسّر الوراثه هنا بالخلافة من بعده، واستدلّ على ذلك بأحاديث.

1- «أنا مدينة العلم وعليّ بابها»، و«أنا دار الحكمة وعليّ بابها».

لقد سبق الكلام ببيان ضعفهما في ردنا على المراجعة رقم 48. وقال

ص: 385

الذهبي في تلخيصه: «موضوع».

2- حديث: «أنت أخي و وارثي...».

لقد سبق الكلام عليه في الردّ على المراجعة رقم 32، وبيّنا أنه لا خصوصيّة في ذلك لعلّي رضى الله عنه، لأنّ الصحابة كلّهم قد ورثوا عن النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم الكتاب و السُنّة، حالهم في ذلك حال عليّ رضى الله عنه.

3- أمّا حديث بريدة: «لكلّ نبيّ وصيّ و وارث... الحديث»، فهو حديث ضعيف بسبب محمّد بن حميد الرازي، وسيأتي الكلام عليه في المراجعة رقم 68.

أمّا قول عليّ في حياة رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: «والله إنّّي لأخوه و وليه و ابن عمّه و وارث علمه فمن أحقّ به منّي».

فجوابه: أنّ الموسوي قد اجتزأ هذا الجزء من كلام عليّ رضى الله عنه، فأوهم القارئ بأنّه حديث مستقلّ، وجعله دليلاً على مذهبه، وحمّله ما لا يحتمل، و هذا ديدن الرافضة مع كلّ دليل.

و الرواية التي في المستدرک تؤكد هذه الحقيقة، وتوضّح أنها لا تصلح دليلاً على مذهب هذا الرافضي.

و نصّ الرواية في المستدرک 3:126: «عن ابن عباس رضى الله عنهما، قال: كان عليّ يقول في حياة رسول الله صلّى الله عليه [وآله] و سلّم إنّ الله يقول:

«أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ» 1 و الله لا تنقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، و الله لئن مات أَوْ قُتِلَ لأقاتلن على ما قاتل عليه حتّى أموت، و الله إنّّي

ص: 386

لأخوه ووليّه و ابن عمّه و وارث علمه، فمن أحقّ به منّي».

إنّ من أمعن النظر في هذه الرواية يجد أنّ الإمام عليّ رضي الله عنه يصرّح بإيمانه الذي لا يتزعزع، وثباته على الحقّ الذي جاء به النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، وأنّه لن يتخلّى عنه في حياة النبيّ ولا في مماته، وأنّه سيدفع عن هذا الدين و يقاتل دونه بعد وفاة النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم، كما هو الحال في حياته عليه الصّلاة والسلام، متمثلاً الآية التي ساقها أول كلامه، وأنّه أولى من غيره في هذا كلّ، لما بينه وبين النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم من صلوات تميّزه عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين.

و لو سلّمنا بدعوى الموسوى في هذا الخبر عن عليّ، للزم من ذلك تخاذل عليّ عن قتال الشيخين أبي بكر و عمر عند ما وليا الخلافة قبله، وكذا عثمان رضي الله عنه. فتأمل هذا.

5- أمّا حديث: «جمع رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم بنى عبد المطلب و هم رهط....».

فقد مضى الحديث عليه في الردّ على المراجعة رقم 20، وبيّنا كذبه.

أمّا ما أخرجه الحاكم في المستدرک عن شريك بن عبد الله، عن أبي إسحاق، قال: سألت قثم بن العباس كيف ورث عليّ رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم دونكم، قال: لأنّه كان أولنا به لحوقاً، و أشدنا به لزوقاً.

فليس فيه وجه استدلال على مدّعى الموسوى بحال، لأنّ المقصود بالميراث هنا إنّما هو ميراث العلم فقط، ولا يصحّ حمله على المال، لقوله عليه الصّلاة والسلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة»، و لو جاز ذلك فليس لعليّ من ميراث النبيّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم شيئاً لأنّه محجوب

كما لا يصحّ حمله على الولاية و الخلافة من بعده، لأنّها لا تُستحقّ بالوراثة بالاتّفاق.

فإذا لم يصحّ حمله على الوجهين السابقين، كان لا بُدّ من حمله على الوراثة في العلم، ويؤيّد هذا الرواية الأخرى التي أخرجها الحاكم 3:125: «إنّما يرث الوارث بالنسب أو بالولاء، ولا خلاف بين أهل العلم أنّ ابن العمّ لا يرث مع العمّ، فقد ظهر بهذا الاجماع أنّ عليّاً ورث العلم من النبيّ صلّى الله عليه [و آله] وسلّم دونهم».

وعند ذلك لا تكون هذه صفة خاصّة بعليّ رضي الله عنه، بل كلّ أصحابه حصل له نصيب من العلم بحسبه، فقد يرث الواحد من الناس من العلم ما ورثه الآخرون، وقد يزيد عليه، كعليّ بن أبي طالب، حيث ورث من العلم أكثر ممّا ورثه غيره من آل البيت، بحسب منطوق هذه الروايات».

أقول:

أمّا أنّ عليّاً عليه السلام وارث النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فهذا هو المدّعى في هذه المراجعة، وعلينا إثباته.

و أمّا أنّ السيّد رحمه الله «فسّر» (الوارث) هنا بـ «الخلافة من بعده» فهذه دعوى عليه، ولم نجد في كلامه هذا التفسير....

غير أنّ العلم من الشروط الأساسية في الخليفة بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عند الفريقين؛ لأنّ أهل السّنة - وإن أوكّلوا أمر الإمامة و الخلافة بعد النبيّ إلى الأئمة - قد اشترطوا في الخليفة المختار أن يكون عالماً....

قال فى شرح المواقف: «المقصد الثانى، فى شروط الإمامة: الجمهور على أن أهل الإمامة و مستحقّها من هو مجتهد فى الأصول و الفروع، ليقوم بأمر الدين متمكناً من إقامة الحجج، و حلّ الشّبه فى العقائد الدينية، مستقلاً بالفتوى فى النوازل و الأحكام؟ الوقائع، نصّاً و استنباطاً، لأنّ أهم مقاصد الإمامة: حفظ العقائد، و فصل الحكومات، و رفع المخاصمات، و لن يتم ذلك بدون هذا الشرط» (1).

فهل كان على الواجد لهذا الشرط، حتّى يكون أهلاً للإمامة و الخلافة بعد رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم، أو غيره؟!

يقول السيّد-رحمه الله:-

«لا- ريب فى أن رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم قد أورث عليّاً من العلم و الحكمة، ما أورث الأنبياء أوصياءهم، حتّى قال...» و استشهد بالأحاديث من كتب أهل السّنة:

1 و 2- حديث: أنا مدينة العلم و علىّ بابها، و حديث: أنا دار الحكمة و علىّ بابها (2).

وقد تقدّم ممّا مجمل الكلام على هذين الحديثين- فى المراجعة 48- و ذكرنا هناك أسماء جماعة من الأئمّة و الحفاظ من أهل السّنة، الذين أخرجوهما فى كتبهم بأسانيدهم، و أثبتنا صحّتها عندهم باعتراف غير واحد من الأعلام المشاهير منهم.

ص: 389

1- 1) شرح المواقف 8: 349.

2- 2) المراجعات: 196. [1]

وقول المفترى: «قال الذهبي في تلخيصه: موضوع».

يَرَدُّ: إِنَّهُ قَدْ أَخْرَجَ الْحَاكِمُ حَدِيثَ: «أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ» بِأَسَانِيدٍ، فَأَخْرَجَهُ أَوَّلًا بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ صَالِحٍ: «ثَنَا أَبُو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله...».

ثُمَّ قَالَ: «وَأَبُو الصَّلْتِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، فَإِنِّي سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَعْقُوبَ فِي التَّارِيخِ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدَّوْرِي يَقُولُ: سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عَنْ أَبِي الصَّلْتِ الْهَرَوِيِّ؟ فَقَالَ: ثِقَةٌ. فَقُلْتُ: أَلَيْسَ قَدْ حَدَّثَ عَنْ أَبِي معاوية، عن الأعمش: أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ؟ فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْفَيْدِيُّ، وَهُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ...» (1).

فَأَقُولُ:

أَوَّلًا: قَدْ ظَهَرَ أَنَّ النِّزَاعَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِهَذَا السَّنَدِ، يَعُودُ إِلَى الْخِلَافِ فِي «أَبِي الصَّلْتِ»، وَالْحَاكِمُ قَدْ وَثَّقَهُ، ثُمَّ اسْتَشْهَدَ بِتَوْثِيقِ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ.

وِثَانِيًا: إِنَّ جَرَحَ الذَّهَبِيِّ لَا يَصْلُحُ لِأَن يَعَاضُ تَوْثِيقَ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ، وَذَلِكَ لَوْجُوه:

1- إِنَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ عِنْدَهُمْ مِنْ أُنْمَةِ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَقَدْ تَرَجَّمْ لَهُ الذَّهَبِيُّ نَفْسَهُ فَوَصَفَهُ بِ: «الإمام الحافظ الجليل، شيخ المحدثين... أحد الأعلام...» وذكر عن الأئمة في حقه ما لم يرد في حق غيره (2).

2- إِنَّ ابْنَ مَعِينٍ كَانَ مُعَاَصِرًا لِأَبِي الصَّلْتِ، فَيَكُونُ تَوْثِيقُهُ شَهَادَةً حَسَنَةً مِنْهُ

ص: 390

1- (1) المستدرک علی الصحیحین 126: 3-127، کتاب معرفة الصحابة.

2- (2) سير أعلام النبلاء 11: 71.

له؛ فلا يعارضها كلام من تأخّر عنه بقرون، عن اجتهاد من عنده!

3- وليت الذهبي تكلم في أبي الصلت عن اجتهاد مبنّى على أصلٍ و لو فاسد! لكنّه يتكلّم في الرجال تبعاً لهواه، كما نصّ على ذلك تلميذه السبكي بترجمته من الطبقات... حتّى قال الحافظ ابن حجر في اللسان بترجمة على بن صالح الأنماطي متعقّباً كلام الذهبي فيه: «فينبغي التثبت في الذين يضعّفهم المؤلّف من قبله» (1).

و ثالثاً: قد أخرج الحاكم الحديث بسنده عن محمّد بن جعفر الفيدى: «ثنا أبو معاوية...» ثمّ قال مؤكّداً على صحّة الحديث: «ليعلم المستفيد لهذا العلم أنّ الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ».

أقول:

فهذا السند ليس فيه «أبو الصلت»، وراويه: «الحسين بن فهم» وثقه الحاكم، وهو حافظ كبير، من تلامذة يحيى بن معين، وأمّا «الفيدى» فهو من مشايخ البخارى في صحيحه، كما ذكر الحافظ وغيره (2).

و هذا السند لم يتكلّم عليه الذهبي في تلخيصه بشيء، فهو موافق للحاكم فيه... والحمد لله.

ورابعاً: قال الحاكم بعد ذلك: «و لهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري، بإسناد صحيح» فأخرجه بإسناده عن الثوري: «عن عبد الله ابن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي، قال: سمعت جابر بن

ص: 391

1- 1) لسان الميزان 4: 235.

2- 2) تهذيب التهذيب 9: 84.

عبد الله يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب» (1).

وأخرج بالإسناد المذكور: قال جابر: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وهو آخذ بضبع علي بن أبي طالب رضي الله عنه - وهو يقول: هذا أمير البررة، قاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله، ثم مدّ بها صوته»، فقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه» (2).

لكنّ الذهبي تكلم في «أحمد بن عبد الله بن يزيد الحرّاني».

قلت:

ورواية مثل هذا الحديث لا تتحمّله النفوس الأموية، فحقّ لها أن تطعن راويها.

والمهم: إنّ الحاكم قد أخرج حديث: «أنا مدينة العلم» بأسانيد صحيحة، وقد وافقه الذهبي على واحد منها....

فنقول للمفتري:

إن كنت مقلداً للذهبي، فإنّه قد وافق الحاكم على سند وخالفه على آخر، فلما ذا أخذت بالمخالفة وسكتت عن الموافقة؟

وإن كنت من أهل العلم والتحقيق، فكان عليك النظر في أسانيد الحديث ودراستها، ومراجعة كلمات أعلام الفنّ منكم فيها، ك: الحافظ جلال الدين

ص: 392

1-1) المستدرک علی الصحيحین 3:127.

2-2) المستدرک علی الصحيحین 3:129.

السيوطي، والحافظ العلائي، والحافظ ابن حجر، وغيرهم، الذين ردّوا بشدّة على القول بوضعه (1).

ثمّ تتخذُ الرأى الصحيح..

ولكنك- وللأسف- رجل جاهلٌ مفترٍ!!

ثمّ إنّ في كلام هذا المفترى خيانة و تدليساً آخر، فقد وضع قول الذهبي:

«موضوع» بعد الحديثين، والحال أنّه قال ذلك في حديث: «أنا مدينة العلم» فقط، و بالنسبة إلى أحد طرقه كما عرفت، وأمّا حديث: «أنا دار الحكمة» فلم يقل الذهبي ذلك فيه، كيف؟ وقد أخرج الترمذى وحسّنه، والطبري وصحّحه، وأخرجه جماعة من الأئمة ولم يتكلّموا عليه بشيء، كما تقدّم في المراجعة 48؛ فراجع.

3- حديث: «علّى باب علمى...».

و هذا الحديث قد أغفله المفترى هنا، فلم يتكلّم عليه بشيء.

أمّا في المراجعة 48- حيث أورده السيّد برقم 11، وأورد بعده الحديث:

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لعلّى عليه السلام: «أنت تبين لأمتى ما اختلفوا فيه من بعدى»- فقد قال: «11، 12-علّى باب علمى... الحديث.

موضوع، ذكره الذهبي في ترجمة ضرار بن صرد بلفظ: «على عيبة علمى»، وقال فيه البخارى: متروك، وقال يحيى بن معين، كذابان بالكوفة، هذا وأبو نعيم النخعي. وكذا حديث رقم 12: «أنت تبين لأمتى ما اختلفوا فيه من الحق» ذكره الذهبي في ترجمة ضرار بن صرد. المستدرک 3: 122.

ص: 393

هذا نصّ كلام هذا الرجل هناك..

فنقول:

أمّا الحديث: «علّيّ باب علمي...» فقد رواه السيّد عن كنز العمال عن الديلمي، عن أبي ذر، وقد أورده الحافظ السيوطي في سياق أحاديث «أنا مدينة العلم» وغيره؛ إذ قال: «وبقي للحديث طرق»، فأورد بعض الأحاديث، وكان من جملتها: «وقال الديلمي: أنبأنا أبي أنبأنا الميداني، أنبأنا أبو محمّد الحلاج، أنبأنا أبو الفضل محمّد بن عبد الله، حدّثنا أحمد بن عبيد الثقفي، حدّثنا محمّد بن علي بن خلف العطار، حدّثنا موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمّد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، حدّثنا عبد المهيم بن العباس، عن أبيه، عن جدّه سهل بن سعد، عن أبي ذر، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: علّيّ باب علمي و مبيّن لأمتي ما أرسلت به من بعدى، حبّه إيمان و بغضه نفاق، والنظر إليه رافّة» (1).

ورواه السيوطي كذلك في كتابه في مناقب أمير المؤمنين عليه السلام، الذي أسماه ب: القول الجليّ في فضائل عليّ (2).

كما رواه جماعة عن الديلمي، عن أبي ذرّ باللفظ المذكور.

ولم أجد كلاماً من أحد منهم فيه.

وأمّا الحديث: «علّيّ عيبة علمي»، فحديث آخر، والخلط بينهما تدليس و خيانة.. هذا أولاً.

ص: 394

1-1) اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة 1:335.

2-2) القول الجليّ في فضائل عليّ: الحديث رقم 38.

و ثانياً: فإنّ هذا الحديث قد أخرجه أبو نعيم الأصفهاني، وابن عساكر الدمشقي، وغيرهما من الأعلام، وقال المناوي بشرحه: «قال ابن دريد: وهذا من الكلام الموجز الذي لم يسبق ضرب المثل به في إرادة اختصاصه بأموره الباطنة، التي لا يطلع عليها أحد غيره، وذلك غاية في مدح عليّ، وقد كانت ضمائر أعدائه منظويةً على اعتقاد تعظيمه. وفي شرح الهمزية: إنّ معاوية كان يرسل يسأل عليّاً عن المشكلات فيجيبه، فقال أحد بنيّه: تجيب عدوك؟ قال: أما يكفي أن احتاجنا وسألنا؟» (1).

و ثالثاً: إنّ الأصل في ذكر هذا الحديث بترجمة ضرار بن صرد هو ابن عدي، وقد تبعه الذهبي في الميزان (2)، قال ابن عدي: «حدّثنا أحمد بن حمدون النيسابوري، حدّثنا ابن بنت أبي أسامة -هو جعفر بن هذيل- حدّثنا ضرار بن صرد، حدّثنا يحيى بن عيسى الرملي، عن الأعمش، عن عباية، عن ابن عبّاس، عن النبيّ صلّى الله عليه [و آله] وسلّم، قال: عليّ عيبة علمي.

قال الشيخ: و ضرار بن صرد هذا من المعروفين بالكوفة، وله أحاديث كثيرة، وهو في جملة من ينسب إلى التشيع بالكوفة» (3).

لكنّ الذهبي لم يذكر كلمة ابن عدي هذه في الرجل!

و رابعاً: لقد اختلفت كلمات القوم في ضرار بن صرد: قال المزني: «روى عنه البخاري في كتاب أفعال العباد»، ثم ذكر أسماء الرواة عنه من كبار الأئمة: ك:

أبي حاتم الرازي، وأبي زرعة الرازي، ومحمّد بن عثمان بن أبي شيبة، ومحمّد بن

ص: 395

1- (1) فيض القدير شرح الجامع الصغير 4:356.

2- (2) ميزان الاعتدال 2:327.

3- (3) الكامل في ضعفاء الرجال 5:161.

عبد الله مطّين، وأبى بكر زهير بن حرب، وحنبل بن إسحاق... وأمثالهم.

قال: «وقال أبو حاتم: صدوق، صاحب قرآن وفرائض، يكتب حديثه ولا يحتجّ به، روى حديثاً عن معتمر، عن أبيه، عن الحسن، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، في فضيلة لبعض الصحابة، ينكرها أهل المعرفة بالحديث» (1).

فنقول للذهبي و لمن يأخذ بقوله هنا لأنّه يوافق هواه:

لقد ذكرت بترجمة أبي حاتم الرازي أنّه إن وثّق أحداً فتمسّك بقوله (2)، وقد قال في الرجل: «صدوق» فلما ذا لم تأخذ بقوله؟!

إذا كانت آراء ابن معين في الرجال حجةً، فلما ذا لم تأخذ بقوله في «أبي الصلت» كما أخذت بقوله في «ضرار»؟!

أليس المستفاد من كلام أبي حاتم وكلام ابن عدى أنّ السبب في رمي الرجل بالكذب هو روايته لمثل هذه الأحاديث في فضل أمير المؤمنين عليه وآله الصّلاة والسلام؟!

وقد وجدنا بعض الإنصاف لدى الحافظ ابن حجر؛ لأنّه لم يورد الرجل في لسان الميزان، لكونه من رجال البخاري في كتابه أفعال العباد، و قال في تقريب التهذيب: «ضرار- بكسر أوّله مخفّفاً- ابن صرد- بضمّ المهملة وفتح الراء- التيمي، أبو نعيم، الطّحان، الكوفي. صدوق، له أوهام و خطأ، ورمي بالتشيع، وكان عارفاً بالفرائض، من العاشرة. مات سنة 29 عه» (3).

ص: 396

1- (1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال 13:304 و 305. [1]

2- (2) سير أعلام النبلاء 13:260.

3- (3) تقريب التهذيب 1:374.

وأما الحديث أنه قال صَلَّى الله عليه وآله وسلم لعليّ عليه السلام: «أنت تبيّن لأمتي ما اختلفوا فيه بعدى» فقد أخرجه الحاكم في مستدركه بسنده عن أنس، عن النبي، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» (1).

وفي السند: «ضرار بن صرد»، الذي تقدّم الكلام عنه، وظهر من كلام الحاكم هنا كونه على شرط الشيخين أيضاً...!! فثبت صحّة استدلال السيّد به في المراجعة رقم 48، وبطل قول الذهبي في تلخيصه فيه.

4- حديث: «...وأنت أخي ووارثي».

قال السيّد -في المراجعة 32- في بحث المؤاخاة:

«و حسبك ممّا جاء من طريق غيرهم في المؤاخاة الأولى: حديث زيد بن أبي أوفى، وقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في كتاب مناقب عليّ، وابن عساكر في تاريخه، والبغوي والطبراني في معجميهما، والباوردي في المعرفة، وابن عدي، وغيرهم. والحديث طويل قد اشتمل على كيفة المؤاخاة، وفي آخره ما هذا لفظه:

فقال عليّ: يا رسول الله! لقد ذهب روحي، وانقطع ظهري، حين رأيته فعلت بأصحابك ما فعلت، غيري، فإن كان هذا من سخط عليّ فلك العُتبي والكرامة.

فقال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم: والذي بعثني بالحق، ما أخرتكم إلّا لأنفسى، وأنت منى بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبيّ بعدى، وأنت أخي ووارثي.

ص: 397

قال: ما وُثِرَ الأنبياء من قبلي، كتاب ربّهم وسُنّة نبيّهم، وأنت معي في قصرى في الجنّة مع فاطمة ابنتي، وأنت أخي ورفيقي..

ثم قرأ صلى الله عليه وآله وسلم: «إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ»¹ المتحابين في الله ينظر بعضهم إلى بعض».

وقد روى السيّد حديث أحمد عن المتّقى الهندي في كنز العمّال، فإنّه قد رواه فيه وقال في آخره: «حم في كتاب مناقب عليّ»⁽¹⁾ أي: هو عن كتاب مناقب عليّ لأحمد، وهو من رواياته لا من زيادات القطيعي، وكذلك روى عن أحمد في كتابه المذكور في الرياض النضرة 25:1-26، فالسيّد لم ينسبه إلى مسند أحمد وإنما رواه عن المتّقى الذي رواه عن كتاب مناقب عليّ.

لو سلّم كونه من زيادات القطيعي، فإنّ هذا الرجل من كبار أعلام المحدثين عندهم، وهو الراوى لكتب أحمد: المسند والمناقب والزهد، كما ذكر الذهبي بترجمته، وحكى توثيقه عن الدارقطني والحاكم والبرقاني وغيرهم⁽²⁾.

ثم إنّ هذا الحديث يشتمل على عدّة من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام، ك: حديث المؤاخاة، وحديث أنت متي بمنزلة هارون من موسى، فكذلك إرثه منه... بعد أن قال له: «ما أخرتك إلّا لنفسي» ولذا كان كبار الأصحاب متي أشكل عليهم أمرٌ أرسلوا إليه يسألونه، وهذا ما نصّ عليه غير واحدٍ من الحفاظ، كالحافظ النووي بترجمة الإمام عليه السلام⁽³⁾، فكان هو المتمكّن من

ص: 398

1- (2) كنز العمّال 105:13 برقم 36345.

2- (3) سير أعلام النبلاء 210:16-213.

3- (4) تهذيب الأسماء واللغات 1:346.

إقامة الحجج و حلّ الشبه دونهم... فكان هو الإمام و الخليفة بعد النبيّ عليه وعلى آله الصّلاة و السّلام.

5- حديث: «لكلّ نبيّ وصيّ و وارث...».

و هذا حديث بريده، أورده السيّد في المراجعة 68؛ لأنّه يشتمل على «الوصيّة» أيضاً، و هي موضوع تلك المراجعة، و سيأتي البحث عنه هناك؛ فانتظر.

6- حديث الدار.

قال السيّد: «و حسبك حديث الدار يوم الإنذار».

قلت:

و قد أوضحناه في محلّه سنداً و دلالةً، فلا نعيد.

قال السيّد: «و كان عليّ يقول في حياة رسول الله صلّى الله عليه و آله و سلّم...».

ف قيل:

إنّه قد اجتزأ هذا الجزء من كلام عليّ....

قلت:

إنّ السيّد رحمه الله قد أرجع القارئ إلى كتاب المستدرک، و إلى نفس الحديث الذي أورده هذا المفتري عنه، فكيف يُتهم بأنّه أراد أن يوهم القارئ بأنّه حديث مستقل؟!!

ثمّ هل وجود هذه الجملة-التي هي مورد الاستدلال هنا-في ضمن

ص: 399

حديثٍ طويلٍ يشتمل على جملٍ عديدة، يضّر بالاستدلال بها حتّى يحتاج إلى إيهام كونها مستقلة؟!!

ولما ذا لم يعترف المفترى-قبل هذا-بصحّة هذا الحديث، وقد اعترف بذلك الذهبي في تلخيصه؟!

هذا من ناحية سند الحديث.

وأما من ناحية المتن، فقد نصّ الإمام عليه السلام في هذا الحديث على منازل له من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يختص بها دون غيره من الصحابة على الإطلاق، ومن ذلك أنّه: «وارث علمه»، وهذا موضع استدلال السيّد بهذا الحديث.

وأما من ناحية المعنى والدلالة، فقد أفاد عليه السلام اختصاصه من بين الصحابة كلّهم بالبقاء على ما عاهد عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، بخلاف غيره، وإنّهم قد ارتدّوا على أعقابهم ولم يبق منهم إلّا مثل همل النعم، كما في رواية الصحاح.

وما قيل من أنّه: «لو سلّمنا بدعوى الموسوى في هذا الخبر...».

فجوابه: إنّ شأن عليّ شأن هارون، لما ارتدّ قوم موسى، ولم يتمكّن من ردّهم، بل قال: «إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَوْا سَبِيلَ الْكُفْرِ وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي» 1... وهذا أحد أوجه الشبه بينهما في حديث: «أنت منّي بمنزلة هارون من موسى إلّا أنّه لا نبيّ بعدى»؛ فتأمّل.

7-قال السيّد: «وسئل قثم...».

أقول:

هذا الحديث صحيح قطعاً، وقد أخرجه: ابن أبي شيبة، والنسائي، والطبراني، وابن عساكر، وابن الأثير... وآخرون... (1).

وهذا من جملة المواضع التي وافق الذهبي الحاكم في تصحيحه..

هذا بالنسبة إلى السند.

وأمّا بالنسبة إلى المعنى والدلالة، فلقد أوجز قثم وأحسن في الكلام، فلقد كان من خصائص أمير المؤمنين عليه السلام أنّه لم يشرك بالله طرفة عين، وكان أول القوم إسلاماً، وكم فرق بين من يكون هكذا وبين من قضى كثيراً - إن لم يكن الأكثر - من عمره في عبادة الأصنام؟!

وكان من خصائصه عليه السلام أيضاً أنّه كان أشدّ القوم بالنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم لصوقاً؛ أمّا نسباً فواضح، وأمّا صهراً فكذلك، وأمّا معاشرته، فالأحاديث الصحيحة الدالة على ذلك كثيرة جداً.

وأيضاً: الأحاديث في أنّه كان إذا سأله أجابه، وإن لم يسأله ابتداءً....

وأيضاً: الأحاديث في أنّه كان له على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كلّ يوم دخلتان....

وأمّا القوم، فقد كانوا يلهمهم الصفق بالأسواق، وكان هذا عذرهم متى سئلوا عن شيء و جهلوا الجواب عنه!! وكانوا إذا حضروا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينتظرون قدوم أعرابي ليسأله عن شيء فيستمعون إلى الجواب!! وكأنّهم كانوا عاجزين حتّى عن السؤال، و جاهلين حتّى بكيفية طرح السؤال

ص: 401

1 - 1) المصنّف 117/17787:14، السّنن الكبرى 5:139 برقم 8493، 8494، المعجم الكبير 40:19، تاريخ مدينة دمشق 42:393، أسد الغابة 4:92. [1]

فباللّٰه عليك! مَنْ يكون حينئذٍ الشخص اللائق لأن يقوم مقام النّبىّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم بعد وفاته، فى تعليم الأُمّة وإرشادها، ونشر المعارف الإلهية و معالم الدين الحنيف؟!

فهذا مطلب السيّد وكلّ من يستدلّ بمثل هذه الأحاديث والأخبار من كبار علمائنا الأبرار... بل هذا هو الذى يفهمه العلماء الأعلام من سائر الفرق فى الإسلام، ولذا قال الحاكم بعد هذا الحديث: «فقد ظهر بهذا الإجماع على أنّ عليّاً ورث العلم من النّبىّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم دونهم» (1).

وكذلك قال الحافظ ابن عساكر، وأعترف بما قلناه بعد إخراج الحديث؛ فقد نصّ على أنّ: «المراد بالميراث هاهنا: العلم، بدليل أنّ العباس أقرب منه قرابة، غير أنّ عليّاً كان ألزم للنّبىّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم وأقدم له صحابة» (2).

وأما أنّ النّبىّ صلّى اللّٰه عليه وآله وسلّم قد ورّث مالا - أو لا؟ - وأنّ ابنته الوحيدة الشهيذة ترثه أو لا؟ - وغير ذلك ممّا لا - علاقة له بالبحث، فليس الغرض من طرحه فى المقام إلّا تشويش الأذهان والأفهام، وتخديع السدّج والعوام!! ومن شاء التحقيق فى ذلك فليرجع إلى بحوثنا عن قضايا الصّدّيقة الطاهرة عليها السلام.

1- (1) المستدرک على الصحيحين 3: 126.

2- (2) تاريخ مدينة دمشق 42: 393. [1]

على وصي النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال السيّد - رحمه الله -:

1- نصوص الوصيّة متواترة عن أئمة العترة الطاهرة، وحسبك ممّا جاء من طريق غيرهم ما سمعته في المراجعة 20 من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أخذ برقة عليّ: هذا أخى ووصيى، وخليفتى فيكم، فاسمعوا له وأطيعوا.

وأخرج محمّد بن حميد الرازى، عن سلمة الأبرش، عن ابن إسحاق، عن أبى ربيعة الأيادى، عن ابن بريدة، عن أبيه بريدة، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لكلّ نبيّ وصيٍّ ووارث، وإنّ وصيى ووارثى عليّ بن أبى طالب (1).

انتهى.

وأخرج الطبرانى فى الكبير، بالإسناد إلى سلمان الفارسى، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إنّ وصيى و موضع سرى، وخير من أترك

ص: 403

1- 1) هذا الحديث أورده الذهبى فى أحوال شريك من ميزان الاعتدال، وكذب به، وزعم أن شريكاً لا يحتمله، وقال: إنّ محمّد بن حميد الرازى ليس بثقة. والجواب: إنّ الإمام أحمد بن حنبل، والإمام أبى القاسم البغوى، والإمام ابن جرير الطبرى، وإمام الجرح والتعديل ابن معين، وغيرهم من طبقتهم، وثّقوا محمّد بن حميد ورووا عنه، فهو شيخهم ومعتمدهم، كما يعترف به الذهبى فى ترجمة محمّد بن حميد من الميزان، والرجل ممّن لم يّتهم بالرفض ولا بالتشيع، وإنّما هو من سلف الذهبى، فلا وجه لتهمته فى هذا الحديث.

بعدي، وينجز عدتي، ويقضى ديني: علي بن أبي طالب. عليه السلام (1)..

و هذا نصّ في كونه الوصي، وصريح في أنّه أفضل الناس بعد النبيّ، وفيه من الدلالة الالتزامية على خلافته، وجوب طاعته، ما لا يخفى على أولى الألباب.

وأخرج أبو نعيم الحافظ في حلية الأولياء، عن أنس، قال: قال لي رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا أنس! أوّل من يدخل عليك هذا الباب إمام المتّقين، وسيّد المرسلين، ويعسوب الدين، وخاتم الوصيّين، وقائد الغر المحجلين.

قال أنس: فجاء عليّ فقام إليه رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مستبشراً، فاعتنقه وقال له: أنت تؤدّي عني، وتسمعهم صوتي، وتبيّن لهم ما اختلفوا فيه من بعدي (2).

وأخرج الطبراني في الكبير، بالإسناد إلى أبي أيوب الأنصاري، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، قال: يا فاطمة! أما علمت أنّ الله عزّ وجلّ أطلع على أهل الأرض، فاختار منهم أباك فبعثه نبياً، ثمّ أطلع الثانية، فاختار بعلك، فأوحى إليّ، فأنكحته واتّخذته وصياً (3).

انظر كيف اختار الله عليّاً من أهل الأرض كافّة بعد أن اختار منهم

ص: 404

1- (1) هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث 32952 من أحاديث كنز العمال في آخر ص 610 ج 11، وأورده في منتخب الكنز، فراجع من المنتخب ما هو مطبوع في هامش ص 32 ج 5 من مسند أحمد.

2- (2) كما في ص 169 ج 9 من شرح النهج، و [1] قد أورده في المراجعة 48.

3- (3) هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث 32923 من أحاديث كنز العمال في ص 604 ج 11، وأورده في المنتخب أيضاً، فراجع من المنتخب ما هو مطبوع في هامش ص 31 ج 5 من مسند أحمد.

وانظر إلى اختيار الوصي وكونه على نسق اختيار النبي..

وانظر كيف أوحى الله إلى نبيه أن يزوجه ويتخذه وصياً؟!

وانظر هل كانت خلفاء الأنبياء من قبل إلا أوصياءهم؟!

و هل يجوز تأخير خيرة الله من عباده، ووصي سيّد أنبيائه، وتقديم غيره عليه؟!

و هل يصحّ لأحد أن يتولّى الحكم عليه، فيجعله من سوقته ورعاياه؟!

و هل يمكن عقلاً أن تكون طاعة ذلك المتولّى واجبة على هذا الذي اختاره الله كما اختار نبيّه؟!

و كيف يختاره الله ورسوله ثم نحن نختار غيره «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا»¹.

وقد تضافرت الروايات أن أهل النفاق والحسد والتنافس لما علموا أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيزوج عليّاً من بضعته الزهراء- وهي عديلة مريم وسيّدة نساء أهل الجنة- حسدوه لذلك وعظم عليهم الأمر، ولا سيّما بعد أن خطبها من خطبتها فلم يفلح (1)، وقالوا: إنّ هذه ميزة يظهر بها فضل عليّ،

ص: 405

1- 2) أخرج ابن أبي حاتم عن أنس، قال: جاء أبو بكر وعمر يخطبان فاطمة إلى النبي، فسكت ولم يرجع إليهما شيئاً، فانطلقا إلى عليّ يتبّهانه إلى ذلك. الحديث. وقد نقله عن ابن أبي حاتم كثير من الأثبات، كابن حجر في أوائل باب 11 من صواعقه، و [1] نقل ثمة عن أحمد بالإسناد إلى أنس نحوه. وأخرج أبو داود السجستاني- كما في الآية 12 من الآيات التي أوردها ابن حجر في الباب 11 من صواعقه- [2] إنّ أبا بكر خطبها، فأعرض عنه صلى الله عليه وآله وسلم، ثم عمر فأعرض عنه، فتبّهاه إلى خطبتها. الحديث. وعن عليّ، قال: خطب أبو بكر وعمر فاطمة إلى رسول الله، فأبى صلى الله عليه وآله وسلم عليهما، قال عمر: أنت لها يا عليّ. الحديث.. أخرجه ابن جرير، وصحّحه وأخرجه الدولابي في الذرّة الطاهرة، وهو الحديث 36370 من أحاديث كنز العمال ص 114 ج 13.

فلا يلحقه بعدها لا حق، ولا يطمع في إدراكه طامع، فأجلبوا بما لديهم من إرجاف، وعملوا لذلك أعمالاً، فبعثوا نساءهم إلى سيّدة نساء العالمين ينفرنّها، فكان ممّا قلن لها: إنّهُ فقير ليس له شيء. لكنّها عليها السلام لم يخفَ عليها مكرهنّ، وسوء مقاصد رجالهنّ، ومع ذلك لم تبدِ لهنّ شيئاً يكرهنّه، ثمّ ما أَراده الله عزّ وجلّ ورسوله لها.

و حينئذ أردت أن تظهر من فضل أمير المؤمنين ما يخزى الله به أعداءه، فقالت: يا رسول الله! زوّجتني من فقير لا مال له؟ فأجابها صلّى الله عليه وآله وسلّم، بما سمعت. وإذا أراد الله نشر فضيلة طويت أتاح لها لسان حسودٍ

وأخرج الخطيب في المتّق بسنده المعتبر إلى ابن عبّاس، قال: لمّا زوّج النّبىّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم فاطمة من عليّ، قالت فاطمة: يا رسول الله! زوّجتني من رجل فقير ليس له شيء؟

فقال النّبىّ صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: أما ترضين أنّ الله اختار من أهل

الأرض رجلين: أحدهما أبوك، والآخر بعلك (1). انتهى.

وأخرج الحاكم في مناقب على ص 129 من الجزء الثالث من المستدرک عن طريق سريج بن يونس، عن أبي حفص الأبار، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قالت فاطمة: يا رسول الله! زوجتني من عليّ وهو فقير لا مال له؟

قال صلّى الله عليه وآله وسلّم: يا فاطمة! أما ترضين أن الله عزّ وجلّ أطلع إلى أهل الأرض فاختار رجلين: أحدهما أبوك، والآخر بعلك. انتهى.

وعن ابن عباس، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: أما ترضين أنّي زوجتك أول المسلمين إسلاماً، وأعلمهم علماً، وأنك سيّدة نساء أمتي، كما سادت مريم نساء قومها. أما ترضين -يا فاطمة- أن الله أطلع على أهل الأرض فاختار منهم رجلين، فجعل أحدهما أباك، والآخر بعلك (2). انتهى.

وكان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد هذا إذا ألمّ بسيّدة النساء من الدهر لمم، يذكرها بنعمة الله ورسوله عليها؛ إذ زوجها من أفضل أُمته، ليكون ذلك عزاء لها، وسلوة عمّا يصيبها من طوارق الدهر..

ص: 407

1- 1) هذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث 36355 من أحاديث الكنز، أورده في فضائل عليّ ص 108 ج 13، وصرّح بحسن سنده.
2- 2) وهذا الحديث بلفظه وسنده هو الحديث 32925 من أحاديث كنز العمال ص 605 ج 11، نقله عن الحاكم بالإسناد إلى كلّ من ابن عباس وأبي هريرة، ونقله عن الطبراني وعن الخطيب بالإسناد إلى ابن عباس فقط. أمّا في منتخب الكنز فقد نقله عن الخطيب في المتفق بالإسناد إلى ابن عباس، فراجع من المنتخب ما هو في السطر الأوّل في هامش ص 39 ج 5 من مسند أحمد، ونقله علامة المعتزلة في ص 174 ج 9 من شرح النهج [1] عن مسند الإمام أحمد.

و حسبك شاهداً لهذا ما أخرجه الإمام أحمد في ص 26 من الجزء الخامس من مسنده من حديث معقل بن يسار، إن النبي صلى الله عليه [وآله] و سلم، عاد فاطمة في مرض أصابها على عهده، فقال لها: كيف تجدينك؟

قالت: والله! لقد اشتد حزني، واشتدت فاقتي، و طال سقمي.

قال صلى الله عليه [وآله] و سلم: أَوَ ما ترضين أني زوجتك أقدم أمتي سلماً، وأكثرهم علماً، وأعظمهم حُلماً. انتهى.

و الأخبار في ذلك متضافرة لا تحتملها مراجعتنا» (1).

قال السيّد-رحمه الله:-

«وصية النبي صلى الله عليه وآله و سلم إلى عليّ لا يمكن جحودها، إذ لا ريب في أنه عهد إليه-بعد أن أورثه العلم والحكمة (2)- بأن يغسّله ويجهّزه ويدفنه (3)،

ص: 408

[1-1] المراجعات: 199-202. [1]

[2-2] قف على المراجعة 66، تعلم أنه صلى الله عليه وآله و سلم أورثه ذلك.

[3-3] أخرج ابن سعد ص 278 ج 2 من طبقاته عن عليّ، قال: أوصى النبي أن لا يغسّله أحد غيري. و أخرج أبو الشيخ و ابن النجار-كما في ص 249 ج 7 من كنز العمال-عن عليّ، قال: أوصاني رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم، فقال: إذا أنا مت فغسلني بسبع قرب. و أخرج ابن سعد عند ذكر غسل النبي ص 281 ج 2 من طبقاته، عن عبد الواحد بن أبي عوانة، قال: قال رسول الله في مرضه الذي توفي فيه: يا عليّ! اغسلني إذا متّ. قال: قال عليّ: فغسّلته، فما أخذ عضواً إلّا تبعني. و أخرج الحاكم ص 59 ج 3 من المستدرک، و الذهبي في تلخيصه و صحّحه، بالإسناد إلى عليّ، قال: غسّلت رسول الله، فجعلت أنظر ما يكون من الميت، فلم أر شيئاً، و كان طيباً حيّاً و ميّتاً.. و هذا الحديث أخرجه سعيد بن منصور في سننه، و المروزي في جنازته، و أبو داود في مراسيله، و ابن منيع، و ابن أبي شيبة في السنن، و هو الحديث 18783 في ص 249 ج 7 من الكنز. و أخرج البيهقي في سننه عن عبد الله بن الحارث: إن عليّاً غسّل النبي، و عليّ النبي قميص.. الحديث. و هو الحديث 18787 في ص 252 ج 7 من الكنز. و عن ابن عباس، قال: إن لعليّ أربع خصال ليست لأحد غيره، و هو أوّل من صلى مع رسول الله، و هو الذي كان لواؤه معه في كلّ زحف، و هو الذي صبر معه يوم فرّ عنه غيره، و هو الذي غسّله و أدخله قبره. أخرجه ابن عبد البر في ترجمة عليّ من الاستيعاب، و الحاكم في ص 111 ج 3 من المستدرک. و عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله: يا عليّ! أنت تغسلني و تؤدّي ديني، و تواريني في حفرتي. أخرجه الديلمي. و هو الحديث 32965 في ص 612 ج 11 من الكنز. و عن عمر، من حديث قال فيه رسول الله لعليّ: و أنت غاسلي و دافني.. الحديث. في ص 117 ج 13 من الكنز، و في هامش ص 45 ج 5 من مسند أحمد و عن عليّ: سمعت رسول الله، يقول أعطيت في عليّ خمساً لم يعطها نبيّ في أحد قبلي، أمّا الأوّل فأنّه يقضى ديني، و يواريني.. الحديث. في أوّل ص 254 ج 7 من الكنز. و لما وضع عليّ السرير و أرادوا الصلاة عليه صلى الله عليه وآله و سلم، قال عليّ: لا يؤم عليّ رسول الله أحد، هو إمامكم حيّاً و ميّتاً. فكان الناس يدخلون رسلاً رسلاً، فيصلّون صفّاً صفّاً، ليس لهم إمام و يكتبون، و عليّ قائم حيال رسول الله يقول: سلام عليك أيّها النبيّ و رحمة الله و بركاته، اللهمّ إنّنا نشهد أن قد بلغ ما أنزلت إليه، و نصح لأمتّه، و جاهد في سبيل الله، حتّى أعزّ الله عزّ و جلّ دينه، و تمّت كلمته، اللهمّ فاجعلنا ممّن يتّبع ما أنزل الله إليه، و ثبتنا بعده، و اجمع بيننا و بينه. فيقول الناس: آمين آمين. حتّى صلى الله عليه الرجال ثمّ النساء ثمّ الصبيان.. روى هذا كلّ باللفظ الذي أورده: ابن سعد 2: 291، عند ذكره غسل النبي من طبقاته. و أوّل من دخل علي

رسول الله يومئذ: بنو هاشم، ثم المهاجرون، ثم الأنصار، ثم الناس.... وأول من صلى عليه: عليّ و العباس؛ وقفاً صفّاً، وكبّراً عليه خمساً.

1- 1) الأخبار في هذا كله متواترة من طريق العترة الطاهرة، و حسبك ما أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عمر، و أبو يعلى في مسنده عن عليّ، و اللفظ للأول من حديث قال فيه رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم: يا عليّ! أنت أخي و وزيرى، تقضى دينى، و تنجز موعدى و تبرئ ذمى.. الحديث.. تجده في ص 610 ج 11 من كنز العمال مسنداً إلى ابن عمر، و في ص 159 ج 13 أيضاً مسنداً إلى عليّ؛ و نقل ثمة عن البوصيرى أن رواه ثقات. و أخرج ابن مردويه و الديلمى - كما في ص 611 ج 11 من الكنز - عن سلمان الفارسى: قال رسول الله: عليّ بن أبى طالب ينجز عدتى، و يقضى دينى.. و أخرج البزار - كما في ص 604 ج 11 من الكنز - عن أنس نحوه. و أخرج الإمام أحمد بن حنبل في ص 170 ج 5 من مسنده عن حبشى بن جنادة، قال: سمعت رسول الله يقول: لا يقضى دينى إلا أنا أو عليّ. و أخرج ابن مردويه - كما في ص 150 ج 13 [1] من الكنز - عن عليّ، قال: لما نزلت: «و أنذر عشيرتك الأقربين»، قال رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم: عليّ يقضى دينى، و ينجز بوعدى. و عن سعد، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه و [آله] و سلم يوم الجحفة، فأخذ بيد عليّ و خطب فحمد الله و أثنى عليه، ثم قال: أيها الناس! إني وليكم، قالوا: صدقت يا رسول الله، ثم رفع يد عليّ فقال: هذا وليى و يؤدى عني دينى.. الحديث. و قد سمعته في أواخر المراجعة 54. و أخرج عبد الرزاق في جامعه عن معمر، عن قتادة: إن علياً قضى عن النبيّ أشياء بعد وفاته كان عامتها عدة حسبت أنه قال: خمسمائة ألف درهم، فليل لعبد الرزاق: و أوصى إليه النبيّ بذلك؟ قال: نعم، لا أشك أن النبيّ أوصى إلى عليّ، و لو لا ذلك ما تركوه يقضى دينه.. الحديث. أورده صاحب الكنز في ص 273 ج 7 فكان الحديث 18853.

و يبيّن للناس بعده ما اختلفوا فيه (1) من أحكام الله و شرائعه عزّ و جلّ، و عهد إلى الأمة بأنّه وليّها من بعده (2)، و أنّه أخوه (3)، و أبو ولده (4)،

ص: 410

- 1- (1) تضافرت النصوص الصريحة بأنّه صلّى الله عليه و آله و سلّم عهد إلى عليّ بأن يبيّن لأُمّته ما اختلفوا فيه من بعده، و حسبك منها الحديث 11، و الحديث 12 من المراجعة 48، و غيرهما ممّا أسلفناه و ممّا تركناه لشهرته.
- 2- (2) يعلم ذلك من المراجعة 36 و المراجعة 40 و المراجعة 54 و المراجعة 56.
- 3- (3) المؤاخاة بين النبيّ و الوصيّ متواترة، و حسبك في ثبوتها ما قد أوردناه في المراجعة 32 و المراجعة 34.
- 4- (4) كونه أبا ولده معلوم بالوجدان، و قد قال صلّى الله عليه و آله و سلّم لعليّ: أنت أخي، و أبو ولدي، تقاتل في كنز: عن سُنّتي، الحديث أخرجه أبو يعلى في مسنده، كما في ص 159 ج 13 من كنز العمال، و رواه ثقات كما صرّح به البوصيري. و أخرجه أيضاً أحمد في المناقب كما في أواخر الفصل 2 من الباب 9 ص 195 من الصواعق المحرقة لابن حجر. و قال صلّى الله عليه و آله و سلّم: إنّ الله جعل ذريّة كلّ نبيّ في صلبه، و جعل ذريّتي في صلب عليّ، أخرجه الطبراني في الكبير عن جابر، و الخطيب في تاريخه عن ابن عباس، و هو الحديث 32892 في ص 600 ج 11 من الكنز. و قال صلّى الله عليه و آله و سلّم: كلّ بنى أنثى ينتمون إلى عصبتهم، إلّا ولد فاطمة فأنا وليّهم، و أنا عصبتهم، و أنا أبوهم، أخرجه الطبراني عن الزهراء، و هو الحديث 22 من الأحاديث التي نقلها ابن حجر في الفصل 2 من الباب 11 من صواعقه [1] ص 284، و أخرجه الطبراني عن ابن عمر كما في الصفحة المذكورة، و أخرج الحاكم نحوه في ص 164 ج 3 من المستدرک [2] عن جابر، ثمّ قال: هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه. و قال: صلّى الله عليه و آله و سلّم - من حديث أخرجه الحاكم في المستدرک، و الذهبي في تلخيصه و صحّحه على شرط الشيخين -: و أمّا أنت يا عليّ فأخي، و أبو ولدي، و منّي، و إلىّ. إلى كثير من هذه النصوص الصريحة.

- 1-1) حسبك من النصوص في وزارته، قوله صلى الله عليه وآله وسلم: أنت منى بمنزلة هارون من موسى، كما أوضحناه في المراجعة 26 وغيرها، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الإنذار يوم الدار: فأَيُّكم يؤازرنى على أمرى هذا؟ فقال على: أنا يا رسول الله، أكون وزيرك عليه، الحديث، وقد سمعته في المراجعة 20، ولله در الإمام البوصيرى إذ يقول فى همزيتة العصماء: ووزير ابن عمه فى المعالى و من الأهل تسعد الوزراء لم يزد ككشف الغطاء يقيناً بل هو الشمس ما عليه غطاء
- 2-2) أجمعت الأمة على أن فى كتاب الله آية ما عمل بها سوى على، ولا يعمل بها أحد من بعده إلى يوم القيامة، ألا وهى آية النجوى فى سورة المجادلة، تصافق على هذا أولياؤه وأعداؤه، وأخرجوا فى هذا نصوصاً صحَّحوها على شرط الشيخين، يعرفها برّ الأمة وفاجرها، وحسبك منها ما أخرجه الحاكم فى ص 482 ج 2 من المستدرک والذهبي فى تلك الصفحة من تلخيصه، وعليك بتفسير الآية من تفاسير: الثعلبى، والطبرى، والسيوطى، والزمخشري، والرازى، وغيرهم، وستسمع فى المراجعة 74 حديثي أم سلمة وعبد الله بن عمر فى مناجاة النبى وعلى، عند وفاته صلى الله عليه وآله وسلم، وتقف ثمّة على تناجيها يوم الطائف، وقول رسول الله يومئذ: ما أنا انتجيت، ولكن الله انتجاه، وعلى تناجيها فى بعض أيام عائشة؛ فتأمل.

ووليّه ووصيّّه (1)، وباب مدينة علمه (2)، وباب دار حكمته (3)، وباب حطة هذه الأمة (4)، وأمانها، وسفينة نجاتها (5)، وأن طاعته فرض عليها كطاعته، ومعصيته موبقة لها كمعصيته (6)، وأن متابعتة كمتابعته، ومفارقته كمفارقته (7)، وأنه سلم لمن سالمه، وحرب لمن حاربه (8)، وولي لمن والاه، وعدو لمن عاداه (9)، وأن من أحبه

ص: 412

1-1) حسبك نصّاً في أنّه وليّه قوله صلّى الله عليه وآله وسلم، في حديث ابن عباس -وقد مرّ عليك في المراجعة 26-: أنت ولي في الدنيا والآخرة، على أنّ هذا ثابت بالضرورة من دين الإسلام، فلا حاجة إلى الاستقصاء.. وحسبك من نصوص الوصيّة ما قد سمعته في المراجعة 68.

2-2) راجع الحديث 9، من المراجعة 48، وما علّقناه عليه.

3-3) راجع الحديث 10 من المراجعة 48.

4-4) راجع الحديث 14 من المراجعة 48.

5-5) كما تحكم به السنن التي أوردناها في المراجعة 8.

6-6) بحكم الحديث 16 من المراجعة 48 وغيره.

7-7) بحكم الحديث 17 من المراجعة 48 وغيره.

8-8) أخرج الإمام أحمد من حديث أبي هريرة في ص 187 ج 3 من مسنده: إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم نظر إلى عليّ وفاطمة والحسن والحسين فقال: أنا حرب لمن حاربكم، وسلم لمن سالمكم. انتهى. وقال صلّى الله عليه وآله وسلم يوم جلّ لهم بالكساء من حديث صحيح: أنا حرب لمن حاربهم، وسلم لمن سالمهم، وعدو لمن عاداهم. نقله ابن حجر في تفسير الآية الأولى من آيات فضلهم التي أوردناها في الفصل الأول من الباب 11 من صواعقه، و [1] قد استفاد قوله صلّى الله عليه وآله وسلم: حرب عليّ حربي، وسلمه سلمى.

9-9) راجع الحديث 20 من المراجعة 48، على أنّ قوله المتواتر: اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، كافٍ والحمد لله، وقد سمعت في المراجعة 36 قوله صلّى الله عليه وآله وسلم في حديث بريدة: من أبغض عليّاً فقد أبغضني، ومن فارق عليّاً فقد فارقني، وقد تواتر أنّه لا يحبه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا منافق، وإنّه والله لعهد النبي الأمي.

فقد أحبَّ الله ورسوله، و مَنْ أبغضه فقد أبغض الله ورسوله (1)، و مَنْ والاه فقد والاهما، و مَنْ عاداه فقد عاداهما (2)، و مَنْ آذاه فقد آذاهما (3)، و مَنْ سبَّه فقد سبَّهما (4)، و أنّه إمام البررة، و قاتل الفجرة، منصور مَنْ نصره، مخذول مَنْ خذله (5)، و أنّه سيّد المسلمين، و إمام المتّقين، و قائد الغرّ المحجلين (6)، و أنّه راية الهدى، و إمام أولياء الله، و نور مَنْ أطاع الله، و الكلمة التي ألزمها الله للمتّقين (7)، و أنّه الصديق الأكبر، و فاروق الأمّة، و يعسوب المؤمنين (8)، و أنّه بمنزلة الفرقان العظيم، و الذكر الحكيم (9)، و أنّه منه بمنزلة هارون من موسى (10)، و بمنزلته من ربّه (11)،

ص: 413

-
- 1- 1) بحكم الحديث 19 و الحديث 20 و الحديث 21 من المراجعة 48 و غيرها.
 - 2- 2) بحكم الحديث 23 من تلك المراجعة؛ و حسبك: اللهم وال من والاه، و عاد من عاداه.
 - 3- 3) حسبك قوله صلى الله عليه و آله و سلم في حديث عمرو بن شاس: من آذى عليا فقد آذاني. أخرجه أحمد في ص 534 ج 4 من مسنده، و الحاكم في ص 122 ج 3 من المستدرک، و الذهبي في تلك الصفحة من تلخيصه معترفا بصحته، و أخرجه البخاري في تاريخه، و ابن سعد في طبقاته، و ابن أبي شيبة في مسنده، و الطبراني في الكبير، و هو موجودة في ص 142 ج 13 من الكنز.
 - 4- 4) بحكم الحديث 18 من المراجعة؛ 48 و غيره.
 - 5- 5) بحكم الحديث الأول من تلك المراجعة؛ و غيره.
 - 6- 6) راجع الحديث 2 و 3 و 4 و 5 من المراجعة؛ 48.
 - 7- 7) راجع الحديث 6 من تلك المراجعة؛.
 - 8- 8) راجع الحديث 7 من تلك المراجعة؛ و غيره.
 - 9- 9) حسبك في ذلك ما سمعته في المراجعة 8 من صحاح الثقلين؛ فإنها توضح الحق لدى عنيين، و قد مر عليك في المراجعة 50 أن: عليا مع القرآن و القرآن مع علي لا يفترقان.
 - 10- 10) كما توضّحه المراجعة 26 و المراجعة 28 و المراجعة 30 و المراجعة 32 و المراجعة 34.
 - 11- 11) بحكم الحديث 13 من المراجعة 48 و غيره.

و بمنزلة رأسه من بدنه (1)، وأنه كنفسه (2)، وأن الله عز وجل أطلع إلى أهل الأرض فاختارهما منها (3)، و حسبك عهده يوم عرفات من حجة الوداع بأنه لا يؤدى عنه إلا على (4).

إلى كثير من هذه الخصائص التي لا يليق لها إلا الوصى، والمخصوص منهم بمقام النبى.

فكيف وأنى ومتى يتسنّى لعاقل أن يجحد بعدها وصيته، أو يكابر بها لو لا الغرض؟!

و هل الوصية إلا العهد ببعض هذه الشؤون؟!

2- أما أهل المذاهب الأربعة، فإنما أنكرها منهم المنكرون؛ لظنهم أنها لا تجتمع مع خلافة الأئمة الثلاثة.

3- ولا حجة لهم علينا بما رواه البخارى وغيره عن طلحة بن مصرف؛ حيث قال: سألت عبد الله بن أبى أوفى: هل كان النبى صلى الله عليه [وآله] وسلم، أوصى؟

فقال: لا.

قلت: كيف كتب على الناس الوصية-ثم تركها-؟!

ص: 414

1- 1) بحكم الحديث الذى أوردناه فى المراجعة 50؛ فراجعه و ما قد علّقناه عليه.

2- 2) بحكم آية المباهلة و حديث ابن عوف، وقد أوردناه فى المراجعة 50.

3- 3) كما هو صريح السنن التى أوردناها فى المراجعة 68.

4- 4) راجع الحديث 15 من المراجعة 48، وراجع ما علّقناه عليه.

قال:أوصى بكتاب الله.انتهى..

فإنّ هذا الحديث غير ثابت عندنا،على أنّه من مقتضيات السياسة وسلطانها،وبقطع النظر عن هذا كلّه،فإنّ صحاح العترة الطاهرة قد تواترت في الوصيّة،فليضرب بما عارضها عرض الجدار.

4- على أنّ أمر الوصيّة غنى عن البرهان،بعد أن حكم به العقل والوجدان(1). وإذا استطل الشئء قام بنفسه وصفات ضوء الشمس تذهب باطلا

أمّا ما رواه البخارى عن ابن أبى أوفى،من أنّ النّبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم،أوصى بكتاب الله،فحقّق،غير أنّه أبتر،لأنّه صلّى الله عليه وآله وسلّم،أوصى بالتمسك بثقله معاً،وعهد إلى أمته بالاعتصام بحبله جميعاً،وأذرها الضلالة إن لم تستمسك بهما،وأخبرها أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض.

وصحاحنا في ذلك متواترة من طريق العترة الطاهرة،وحسبك ممّا صحّ من طريق غيرهم ما أورده في المراجعة 8 وفي المراجعة 54»(2).

ص:415

1-1) العقل بمجرّده يحيل على النّبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أن يأمر بالوصيّة ويضيق فيها على أمته،ثم يتركها في حال أنّه أحوج إليها منهم؛لأنّ له من التركة المحتاجة إلى القيم،ومن اليتامى المضطّرين إلى الولى،ما ليس لأحد من العالمين.. وحاشا لله أن يهمل تركته الثمينة،وهى شرائع الله وأحكامه!! ومعاذ الله أن يترك يتاماه وأياماه-وهم أهل الأرض في الطول والعرض-يتخبّطون في عشوائهم،ويسرحون ويمرحون على مقتضى أهوائهم بدون قيم تتمّ لله به الحجة عليهم!! على أنّ الوجدان يحكم بالوصيّة إلى على؛حيث وجدنا النّبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم،قد عهد إليه بأن يغسله ويحنّطه ويجهّزه ويدفنه وفي دينه ويبرئ ذمّته،ويبين للناس ما اختلفوا فيه من بعده،وعهد إلى الناس بأنّه وليّهم من بعده وأنّه...إلى آخر ما أشرنا إليه في أوّل هذه المراجعة.

2-2) المراجعات:202-209. [1]

فِي الْمِرَاجَعَةِ 67 لَمْ يَزِدْ شَيْخُ الْأَزْهَرِ عَنِ التَّسْلِيمِ بِمَا جَاءَ فِي الْمِرَاجَعَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَرَمِيَهُ أَهْلُ السُّنَّةِ وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ بِالْجَهْلِ، وَمِنْ ثَمَّ طَلَبَ التَّعَلُّمَ مِنَ الْمَوْسَوِيِّ، وَكَأَنَّهُ تَلْمِيزٌ صَغِيرٌ أَمَامَ إِمَامٍ كَبِيرٍ. فَتَأَمَّلْ هَذَا.

وَفِي الْمِرَاجَعَةِ 68 يَفِيضُ الْمَوْسَوِيُّ بِعِلْمِهِ عَلَى هَذَا التَّلْمِيزِ الصَّغِيرِ مَبِينًا أَحَادِيثَ الْوَصِيَّةِ، وَحُكْمَ عَلَيْهَا بِالتَّوَاتُرِ قَبْلَ عَرْضِهَا، وَلَمَّا كَانَ حُكْمُهُ لَا يَعُولُ عَلَيْهِ وَلَا يَعْتَدُّ بِهِ، لِأَنَّ الرَّاغِبَةَ - وَهُوَ أَحَدُ أَعْلَامِهِمْ - مِنْ أَكْذَابِ النَّاسِ وَأَجْهَلِهِمْ بِالرَّوَايَةِ وَالْمَرْوِيِّ، وَمُقْيَاسِ صِحَّةِ الرَّوَايَةِ عِنْدَهُمْ مُوَافَقَتِهَا لِمَذْهَبِهِمْ، وَلَا قِيَمَةَ لِلْإِسْنَادِ عِنْدَهُمْ بَلْ هُمْ مِنْ أَجْهَلِ النَّاسِ بِهِ. لِهَذَا كُلِّهِ سَنَعْرِضُ إِلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَنَبِّينَ رَأْيَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ فِيهَا.

1- حَدِيثٌ: «هَذَا أَخِي وَوَصِيٌّ وَخَلِيفَتِي فِيكُمْ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا» فَقَدْ مَضَى الْقَوْلُ فِيهِ فِي رَدِّنَا عَلَى الْمِرَاجَعَةِ رَقْمَ 20، وَتَبَيَّنَ لَنَا مِنْ خِلَالِ آرَاءِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ حَدِيثٌ مُضَوِّعٌ. انْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي مَا سَبَقَ.

2- أَمَّا حَدِيثُ بَرِيدَةَ: «لِكُلِّ نَبِيٍّ وَصِيٌّ وَوَارِثٌ وَإِنْ وَصِيٌّ وَوَارِثٌ عَلَى بْنِ أَبِي طَالِبٍ» وَالَّذِي حَاوَلَ الْمَوْسَوِيُّ أَنْ يَصَحِّحَهُ وَيُرَدِّدَ تَكْذِيبَ الذَّهَبِيِّ لِهَذَا الْحَدِيثِ، فَهُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ بِسَبَبِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمِيدِ الرَّازِيِّ.

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَةِ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ النَّخَعِيِّ فِي مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ 3:273: مُحَمَّدٌ بْنُ حَمِيدِ الرَّازِيِّ - وَهُوَ لَيْسَ بِثِقَةٍ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ الْأَبْرَشُ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ شَرِيكَ، عَنْ أَبِي رِبْعَةَ الْإِيَادِي، عَنْ ابْنِ بَرِيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا:

«لكلّ نبيّ وصيّ و وارث، وإنّ عليّاً وصيّ و وارثي» ثمّ قال الذهبي عقب ذلك:

هذا كذب و لا يحتمله شريك.

وإذا رجعنا إلى ترجمة محمّد بن حميد الرازي الذي حاول الموسوي توثيقه نجده ضعيفاً مضعفاً عند أنمّة الجرح و التعديل.

ففي ميزان الاعتدال 4:530: محمّد بن حميد الرازي، ضعّفه الذهبي، و قال يعقوب بن شيبة: كثير المناكير، و قال البخاري: فيه نظر، و كذّبه أبو زرعة.

و قال فضّلك الرازي: عندي عن ابن حميد خمسون ألف حديث، و لا أُحدّث عنه بحرف، و لقد دخلت عليه و هو يرّكب الأسانيد على المتون. و عن الكوسج قال:

أشهد أنّه كذاب. و قال صالح جزرة: ما رأيت أجراً على الله منه: كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض، و ما رأيت أحقّ بالكذب منه. و قال ابن خراش: حدّثنا ابن حميد و كان و الله يكذب. و جاء عن غير واحد: أنّ ابن حميد كان يسرق الحديث. و قال النسائي: ليس بثقة. و قال أبو علي النيسابوري: قلت لابن خزيمة: لو أخذت الإسناد عن ابن حميد فإنّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه! قال: إنّّه لم يعرفه، و لو عرفه كما عرفناه ما أثني عليه أصلاً.

فإذا كان أهل الصنعة قد ضعّفوا محمّد بن حميد فكيف يكون ثقة؟! و كيف تكون روايته صحيحة؟! و لو سلّمنا بتوثيق ابن معين له، فإنّ رأي المجروحين أولى بالاعتبار لكثرتهم و مزيد علمهم. و برغم هذا فقد صحّح الموسوي هذه الرواية بل و اعتبرها متواترة لا لشئ إلاّ لأنّها توافق مذهبه. فتأمّل هذا تجده واضحاً.

3- أمّا حديث سلمان الفارسي: «إنّ وصيّ و موضع سرّي و خير من ترك

بعدي... الحديث) فقد ذكر ابن الجوزي رحمه الله بهذا الحديث أربع طرق. ثم قال: هذا حديث لا يصح.

أما الطريق الأول: ففيه إسماعيل بن زياد؛ قال ابن حبان: لا يحلّ ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. وقال الدارقطني: متروك. وقال عبد الغني بن سعيد الحافظ: أكثر رواة هذا الحديث مجهولون وضعفاء.

وأما الطريق الثاني: ففيه مطر بن ميمون؛ قال البخاري: منكر الحديث.

وقال أبو الفتح الأزدي: متروك الحديث. وفيه جعفر وقد تكلموا فيه.

وأما الطريق الثالث: ففيه خالد بن عبيد؛ قال ابن حبان: يروى عن أنس نسخة موضوعة، لا يحلّ كتب حديثه إلا على جهة التعجب.

وأما الطريق الرابع: فإنّ فيه قيس بن ميناء؛ من كبار الشيعة ولا يتابع على هذا الحديث. وفي الميزان: قيس بن ميناء، عن سلمان الفارسي بحديث: على وصبي، وهو كذاب. انظر: رياض الجنة: 157-158.

5- أما حديث أنس: «أول من يدخل عليك هذا الباب إمام المتقين»...

الحديث) رواه أبو نعيم في الحلية، وقال في الميزان: هذا الحديث موضوع، وقد روى هذا الحديث جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي الكوفي، أحد علماء الشيعة.

قال الإمام مسلم في صحيحه: حدّثنا أبو غسان محمد بن عمرو الرازي، قال: سمعت جريراً يقول: لقيت جابر الجعفي فلم أكتب عنه، كان يؤمن بالرجعة.

وقال جرير بن عبد الحميد لثعلبة: لا تأت جابراً فإنّه كذاب. وقال النسائي:

متروك. وقال يحيى: لا يكتب حديثه ولا كرامة. وقال زائدة: هو كذاب، يؤمن بالرجعة. وقال سفيان: كان يؤمن بالرجعة. وروى الحميدي عن سفيان: سمعت رجلاً سأل جابراً الجعفي عن قوله: «فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ

لى» 1 قال: لم يجىء تأويلها. قال سفيان: كذب. قلت: وما أراد بهذا؟ قال:

الرافضة تقول: إنّ عليّاً فى السماء لا يخرج مع من يخرج من ولده حتّى ينادى منادٍ من السماء: اخرجوا مع فلان. يقول جابر: هذا تأويل هذه الآية، لا تروى عنه، كان يؤمن بالرجعة، كذب بل كانوا إخوة يوسف. وقال زائدة أيضاً: جابر الجعفى: رافضى يشتم أصحاب النبى صلى الله عليه [وآله] و سلم. انظر: الميزان 1:379.

6- أمّا حديث أبى أيوب: «يا فاطمة! أما علمت أنّ الله عزّ وجلّ اطّلع إلى أهل الأرض فاختار منهم أباك نبياً، ثمّ اطّلع الثانية فاختار بعلك.. الحديث» فهو حديث ضعيف بسبب عباية بن ربعى؛ فهو شيعى غال. هامش مسند الإمام أحمد 5:31.

قال الذهبى فى ترجمة عباية بن ربعى من الميزان قال: عباية بن ربعى عن على، وعنه موسى بن طريف، كلاهما من غلاة الشيعة. له عن على: أنا قسم النار.

الميزان 3:387.

أرأيت- أخى المسلم- إلى هذه الآثار التى ساقها الموسوى وعدّها أحاديث متواترة، وهى بين موضوع و ضعيف بين الضعف، كما حكم عليها أهل العلم بالحديث. فتنبّه لهذا أخى المسلم فهذا هو مذهب الموسوى فلا تعجب.

ثمّ إنّ الموسوى أعظم على الله الفرية يوم أن اتّهم قوماً من الصحابة بالنفاق والحسد، وساق كلاماً لم يذكره أحد من أهل العلم فى كتاب، حيث قال عن هؤلاء: «و بعثوا نساءهم إلى سيّدة نساء العالمين ينفّرنها فكان ممّا قلن لها: إنّّه

ص: 419

فقير ليس له شيء...إلى آخر هذه الفرية».

ولا شكّ أنّه كان يقصد من وراء هذه الفرية أن يلصق تهمة النفاق و الحسد بالشيخين أبي بكر و عمر، اللذين تقدّما لخطبة فاطمة رضی اللّٰه عنهما، قبل أن يخطبها على رضی اللّٰه عنه لئلا يظنّ أنّه ساق في التعليق الروايات التي تثبت هذه القضية.

و الجواب على هذا الاتّهام:

أولاً: ليس غريباً على الموسوي أن يقذف الشيخين بالكفر و النفاق، و أن يكرّر هذا في كلّ مناسبة، فهذه عقيدة الرافضة في أصحاب النبيّ صليّ اللّٰه عليه [و آله] و سلّم.

ثانياً: إنّ رواية زواج فاطمة من عليّ التي ساقها الموسوي، قد أشار الذهبي في ترجمة محمّد بن دينار من الميزان أنّها كذب، فقال: أتى بحديث كذب، ولا يُدرى من هو. و بذلك تكون الرواية ضعيفة لجهالة محمّد بن دينار من الميزان أنّها كذب، فقال: أتى بحديث كذب، ولا يُدرى من هو. و بذلك تكون الرواية ضعيفة لجهالة محمّد بن دينار و كذبه.

ثالثاً: على فرض صحّتها. فليس فيها ما يدلّ على النفاق و الحسد إذا علمنا أنّ الروايات متّفقة على تقدّم أبي بكر و عمر لخطبة فاطمة قبل أن يخطبها عليّ لنفسه، و لو كان الأمر بعكس هذا لأمكن أن يكون لكلام الموسوي وجه من الصّحة.

ثمّ إنّ الروايات متّفقة على حتّ أبي بكر و عمر لعليّ رضی اللّٰه عنه أن يخطبها لنفسه بعد أن لم يجبهما النبيّ صليّ اللّٰه عليه [و آله] و سلّم على خطبتهما لفاطمة رضی اللّٰه عنها، و فعلهما هذا ينفي عنهما ما اتّهمهما به الموسوي من

النفاق و الحسد نفياً قاطعاً، بل يثبت محبتهم لعلي رضي الله عنه و أنّهما يحبّان له ما يحبّانه لنفسيهما. فتأمل هذا.

فعن أنس كما عند ابن أبي حاتم و لأحمد نحوه، قال: جاء أبو بكر و عمر يخطبان فاطمة إلى النبي صلى الله عليه [و آله] و سلّم فسكت، و لم يرجع إليهما شيئاً، فانطلقا إلى علي رضي الله عنه يأمرانه بطلب ذلك، قال علي: فنبّهاني لأمر فقمّت أجرّردائي حتّى أتيت إلى النبي صلى الله عليه [و آله] و سلّم فقلت:

تزوّجني فاطمة؟ قال: و عندك شيء؟ قلت: فرسى، و بُذني. فقال: أمّا فرسك فلا بدّ لك منها، و أمّا بُذني فبعها. فبعتها بأربعمائة و ثمانين فجنته بها فوضعها في حجره، فقبض منها قبضة فقال: أي بلال ابتع لنا بها طيباً، و أمرهم أن يجهّزوها.. إلى آخر الرواية.

رابعاً: أنّ ما رواه من أنّهم أرسلوا نساءهم إلى فاطمة لينفّروها من الزواج من عليّ -محض كذب و افتراء- لم يأت في شيء من المصنّفات أو الكتب المعتمدة عند أهل العلم.

و الرواية التي ساقها الموسوي و أخرجها الخطيب في المتفق بسنده إلى ابن عباس: «أما ترضين أنّ الله اختار من أهل الأرض رجلين أحدهما أبوك، و الآخر بعلك» قال الذهبي في تلخيصه: بل موضوع على سريج بن يونس.

و ساق رواية أبي الصلت عبد السلام بن صالح، ثنا عبد الرزّاق، ثنا معمر، عن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قالت فاطمة: زوّجتني من عائلا لا مال له. فذكر نحوه. قال الذهبي: و الآخر كذب. المستدرک 3:129.

أضف إلى هذا فإنّ مجرّد العزو إلى الخطيب مشعر بضعف الرواية، كما ذكر ذلك في مقدّمة المنتخب. انظر ما هو على هامش مسند الإمام أحمد 9:1.

أما رواية معقل بن يسار: أنَّ النبي صَلَّى الله عليه [وآله] وسلّم عاد فاطمة في مرض أصابها على عهده، فقال لها: كيف تجدنيك؟ قالت: والله لقد اشتدّ حزني، واشتدّت فاقتي، وطال سقمي» إلى هذا الحد من الحديث هي رواية ضعيفة بسبب خالد بن طهمان، فقد ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: من عتق الشيعة.

وعلى فرض صحّته فليس هذا هو موطن الشاهد في الحديث، والشاهد هو الزيادة التي زادها الموسوي في الحديث: وهي قوله: قال: «أَوْ مَا تَرْضِينَ أُنِّي زَوْجُكَ أَقْدَمُ أُمْتِي سَلَمًا، وَ أَكْثَرُهُمْ عِلْمًا، وَ أَعْظَمُهُمْ حِلْمًا» وهذه الزيادة ليست من الحديث، وإنما هي من رواية عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه وجدة، كما هو مصرّح به في مسند الإمام أحمد 5:26. قال أبو عبد الرحمن: وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث قال: أو ما ترضين... الحديث.

ولو سلّمنا بهذه الزيادة، فليس فيها ما يزيد على فضل عليّ رضي الله عنه، ولا دليل فيها على أولوية عليّ بالخلافة والإمامة. فتأمل هذا.

1- أين هي وصيّة النبي صَلَّى الله عليه [وآله] وسلّم؟ وهل ثبتت حتّى تجحد؟ إنّ من أمعن النظر في الأحاديث التي ساقها هذا الرافضي في هذه المراجعة يجدها أحاديث مكرّرة سبق ذكرها في مراجعات سابقة، ونحن بدورنا قد بيّنا كلام أهل العلم بالحديث في هذه الأحاديث، فلا نرى حاجة هنا في إعادة الكلام مرّة ثانية، فمن أراد معرفة ذلك فليرجع إلى ردودنا السابقة.

و خلاصة القول في هذه الأحاديث أنّها أحاديث هالكة، لا تعدو أن تكون ضعيفة بيّنة الضعف، أو موضوعة مكذوبة. وما صحّ منها فليس فيه دلالة على مدّعي الموسوي، وإنما هي أحاديث تدلّ على فضائل عليّ رضي الله عنه ليس

إلا، وعند أهل السُّنة ما هو أقوى منها وأصحّ في فضل هذا الصحابي الجليل، وفي فضل أهل البيت و العترة الطاهرة.

2- وقول الموسوي: أمّا أهل المذاهب الأربعة فإنّما أنكرها منهم المنكرون، لظنّهم أنّها لا تجتمع مع خلافة الأئمة الثلاثة. فقد أراد بهذا القول أن يبيّن السبب الذي حمل أهل السُّنة و الجماعة على إنكار أحاديث الوصية، ثم صرح بالسبب فقال: «لظنّهم أنّها لا تجتمع مع خلافة الأئمة الثلاثة».

فالجواب على هذا القول: بأنّ أهل السُّنة و الجماعة يعتقدون أنّ أحاديث الوصية بواطيل من أباطيل و أكاذيب الرافضة، ولم يصحّ منها حديث، كما سبق بيانه، ولهذا لم يأخذوا بها، و لو صحّ منها شيء لما أنكروه بدعوى معارضتها لإمامة أبي بكر و عمر و عثمان.

إنّ أهل السُّنة و الجماعة لا يردّون النصوص تعصّباً للرجال، كما تفعل الرافضة، وإنّما يتمسّكون بنصوص القرآن، و الصحيح من أحاديث النبيّ صلّى الله عليه [و آله] و سلّم، و يضربون بآراء الرجال عرض الحائط عند تصادمها في ما يتمسّكون به.

و لا أدلّ على كذب هذه الأحاديث من ردّ الصحابة لها، و من عدم تصريح علىّ بواحد منها سواء قبل خلافته أو بعدها.

قال القرطبي: كانت الشيعة قد وضعوا أحاديث في أنّ النبيّ صلّى الله عليه [و آله] و سلّم أوصى بالخلافة لعليّ، فردّ عليهم جماعة من الصحابة ذلك، و كذا من بعدهم، فمن ذلك ما استدلت به عائشة، و من ذلك أنّ عليّاً لم يدّع ذلك لنفسه، و لا بعد أن ولي الخلافة، و لا ذكره أحد من الصحابة يوم السقيفة....

و هؤلاء- أي الشيعة- تنقصوا عليّاً من حيث قصدوا تعظيمه، لأنّهم نسبوه

-مع شجاعته العظمى وصلابته في الدين-إلى المداهنة والتقية والإعراض عن طلب حقه مع قدرته على ذلك. انتهى. فتح الباري 5:361-362.

بل ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قد أوصى بأمور في مرض موته الذي دام بضعة عشرة يوماً، فوعاها الصحابة عنه ونقلوها لنا وليس فيها استخلاف لأحد، كما صرّحت بذلك السيدة عائشة، وغيرها من أصحاب النبي صلى الله عليه [وآله] وسلّم بما في ذلك على رضى الله عنه.

وأخرج أحمد وابن ماجه عن ابن عباس في أثناء حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه [وآله] وسلّم في مرضه أبا بكر أن يصلّى بالناس، قال في آخر الحديث: «مات رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم ولم يوص».

وعن عمر رضى الله عنه: «مات رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم ولم يستخلف».

وأخرج أحمد والبيهقي في «الدلائل» عن عليّ أنّه لما ظهر يوم الجمل قال:

«يا أيّها الناس! إنّ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم لم يعهد إلينا في هذه الإمارة شيئاً».

وفي المغازي لابن إسحاق عن عبيد الله بن عتبة، قال: «لم يوص رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم عند موته إلا بثلاث: لكلّ من الداريين والرهاويين والأشعريين بحاد مائة وسق من خبير، وأن لا يترك في جزيرة العرب دينان، وأن ينفذ بعث أسامة».

وأخرج مسلم في حديث ابن عباس: «وأوصى بثلاث: أن تجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزه».

وفي حديث ابن أبي أوفى: «أوصى بكتاب الله».

وفى حديث أنس عند النسائي وأحمد، وابن سعد واللفظ له: «كانت عامة وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم». انتهى. فتح الباري 5:362.

ثم إن الموسوي ردّ حديث عبد الله بن أبي أوفى الذي أخرجه البخاري بدافع التعصب والهوى، ولمجرد مخالفته لمذهبه، ولم يكتف بهذا حتى اتهم هذا الصحابي الجليل بالنفاق والمداهنة للسلطة؛ فقال: فإنّ هذا الحديث غير ثابت عندنا على أنّه من مقتضيات السياسة وسلطتها.

ثم عاد مرة ثانية ليناقض نفسه بنفسه ليثبت صحة هذه الرواية؛ فقال: أمّا ما رواه البخاري عن ابن أبي أوفى من أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بكتاب الله فحقّ غير أنّه أبت. فتأمل هذا تجد تناقض الموسوي واضحاً.

وقد استدللّ الموسوي على صحة الوصية بالعقل والوجدان

والجواب على هذا: إنّ الوصية حكم شرعي لا يثبت إلا بالنص الصحيح القطعي الدلالة، والعقل والوجدان لا يصلحان بقليل ولا كثير لإثبات الأحكام.

أقول:

لقد استدللّ أو استشهد السيّد رحمه الله -بعد الإشارة إلى تواتر نصوص الوصية عن أئمة العترة الطاهرة- بأحاديث من كتب أهل السنة، وهذا بعض الكلام في تشييد كلامه و تبين مرامه....

(فمنها): حديث الدار يوم الإنذار.

وهو من أقوى أدلّة الوصية وإمامة سيّد العترة أمير المؤمنين عليه السلام، وقد أوضحنا سابقاً ثبوته سنداً ووجه الاستدلال به؛ فراجع المراجعة رقم 20

ص: 425

(و منها): حديث ابن بريدة عن أبيه.

وقد أخرجه الحافظ ابن عساكر، قال: «أخبرنا أبو عبد الله الفراوي و أبو محمد السيدي و أبو القاسم الشحامى، قالوا: أنا أبو سعد الجنزرودى، أنا عبد الوهّاب بن محمد بن عبد الوهّاب الرازى، نا يوسف بن عاصم الرازى، نا محمد بن حميد، نا على بن مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبد الله النخعى، عن أبي ربيعة الإيادى، عن ابن بريدة، عن أبيه: أن النبي صلى الله عليه [و آله] و سلم قال: إن لكل نبي وصيًا و وارثًا، و إن عليًا وصيًا و وارثي.

أخبرناه أبو القاسم بن السمرقندى، أنا أبو الحسين بن النقر، أنا أبو القاسم عيسى بن على، أنا أبو القاسم البغوى، نا محمد بن حميد الرازى، نا على بن مجاهد، نا محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبد الله، عن أبي ربيعة الإيادى، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال النبي صلى الله عليه [و آله] و سلم: «لكل نبي وصي و وارث و إن عليًا وصيًا و وارثي» (1).

و أخرجه الحافظ ابن عدى؛ إذ قال بترجمة شريك بن عبد الله النخعى: «قد روى عنه من الأجلّاء: محمد بن إسحاق صاحب المغازى و...» قال: «فأما حديث محمد بن إسحاق، فحدثنا محمد بن منير، ثنا على بن سهل، ثنا محمد بن حميد، ثنا سلمة، حدثني محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبد الله، عن أبي ربيعة الإيادى، عن ابن بريدة، عن أبيه: إن رسول الله صلى الله عليه [و آله] و سلم قال:

ص: 426

لكلّ نبى وصى و وارث، وإنّ عليّاً وصيّى و وارثى» (1).

و أخرجه الحاكم النيسابورى فى تاريخه كما فى تنزيه الشريعة (2) و سنذكره بالإسناد من كتاب الموضوعات.

و أخرجه أبو القاسم البغوى، وقد عرفت إسناده من رواية ابن عساكر و رواه الحافظ محبّ الدين الطبرى عن معجم الصحابة له (3).

أقول:

قد تكلم فى هذا الحديث؛ لأنّ فيه: «محمّد بن حُميد الرازى»، فمن هو هذا الرجل؟

قال المزيّ: «روى عنه: أبو داود و الترمذى و ابن ماجّة».

ثمّ ذكر فى الرواة عنه: أحمد بن حنبل، و محمّد بن يحيى الذهلى، و يحيى بن معين، و عبد الله بن محمّد بن عبد العزيز البغوى، و محمّد بن إسحاق الصاغانى، و محمّد بن جرير الطبرى، و عبد الله بن أحمد بن حنبل...».

ثمّ ذكر كلمات المدح و الذمّ (4).

و قال الخطيب البغدادى: «قدم بغداد و حدّث بها عن... روى عنه: أحمد بن

ص: 427

1- (1) الكامل فى ضعفاء الرجال 5:21.

2- (2) تنزيه الشريعة المرفوعة 1:356.

3- (3) الرياض النضرة فى مناقب العشرة 3:138. [1]

4- (4) تهذيب الكمال 25:99.

حنبل، وابنه عبد الله بن أحمد، والحسن بن علي بن شبيب المعمرى، وأحمد بن علي الأبار، وعبد الله بن محمد البغوى، ومحمد بن محمد الباغندى، وغيرهم...» ثم ذكر كلمات المدح والذم له (1).

وقال ابن عدى: «محمد بن حميد: أبو عبد الله الرازى، حدثني محمد بن ثابت، سمعت بكر بن مقبل يقول: سمعت أبا زرعة الرازى يقول: ثلاثة ليس لهم عندنا محابة، فذكر فيهم محمد بن حميد.

سمعت محمد بن إبراهيم المنقرى يقول: سمعت فضلك الصائغ يقول: قال أبو زرعة الرازى: سمعت أبا عبد الله محمد بن حميد و كان عندى ثقة. ذكره فى قصّة.

حدثنا الجنيدي، ثنا البخارى، قال: محمد بن حميد الرازى عن يعقوب القمى و جرير، فيه نظر.

سمعت ابن حماد يقول: قال السعدى: محمد بن حميد الرازى كان ردىء المذهب، غير ثقة.

ثنا القاسم بن زكريا، ثنا محمد بن حميد، حدثنا علي بن مجاهد و حكام و هارون، عن عنبسة، عن أبي هاشم الواسطى، عن ميمون بن سياه، عن أنس، عن النبى صلى الله عليه [و آله] و سلم فى قوله: «سِدْرَةُ الْمُنتَهَى» 2، قال: شجرة نبق.

حدثنا أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن الجعد، ثنا محمد بن حميد، ثنا جرير، عن سليمان بن أرقم، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر: أنه سمع النبى صلى الله عليه [و آله] و سلم يقرأ: «وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ» 3، و سمعته يقول: «بَلْ هُوَ

ص: 428

ثنا إسماعيل بن حمّاد أبو النضر، ثنا محمد بن حميد، حدّثنا هارون ابن المغيرة عن عنبسة بن سعيد، عن سالم الأقطس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: إنّ النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم قال: قوموا فصلّوا على أخيكم النجاشي. فصّفّوا خلفه كما يصفّون على الجنازة، وكبّر عليه أربعاً.

قال الشيخ: وتكثر أحاديث ابن حميد التي أنكرت عليه إن ذكرناها، على أنّ أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً، لصلايته في السنّة» (1).
وإنّما ذكرت كلام ابن عدي بتمامه لأُمور:

الأوّل: إنّّه قد أورد حديث الوصيّة بترجمة شريك، ولم يورده بترجمة محمد بن حميد، مع أنّه قد أورد أحاديث أُخر.

والثاني: إنّّه قد استشهد بحديث الوصيّة لرواية محمد بن إسحاق عن شريك، ولم يذكر حديثاً آخر -بخلاف غير ابن إسحاق من الرواة عن شريك، فذكر أكثر من حديث- وذلك ظاهر في أنّ لا رواية له عنه غيرها، فلو كان حديث الوصيّة موضوعاً لما استشهد به على كون شريك من مشايخ ابن إسحاق.

والثالث: إنّ ابن عدي لم يقدح في محمد بن حميد، بل إنّ كلمته في آخر كلامه بترجمته ظاهرة في المدح، غير أنّ في أحاديثه ما أنكر عليه.
وبعد..

فإنّ الرجل قد تضاربت آراء العلماء فيه؛ ففي تهذيب الكمال: «قال

ص: 429

أبو قريش محمد بن جمعة بن خلف الحافظ: قلت لمحمد بن يحيى الذهلي: ما تقول في محمد بن حميد؟
قال: ألا تراني؟! هو ذا أحدث عنه.

قال: و كنت في مجلس أبي بكر الصاغانى محمد بن إسحاق، فقال: حدثنا محمد بن حميد.
فقلت: تحدث عن ابن حميد؟!

فقال: وما لى لا أحدث عنه، وقد حدث عنه أحمد بن حنبل ويحيى ابن معين؟!..
وقال النسائى: ليس بثقة..

وقال البخارى: حديثه فيه نظر..

قال الجوزجاني: ردئ المذهب، غير ثقة.

ولدى التحقيق يظهر: أنّ الموثّقين له أكثر وأكبر ممّن تكلم فيه، لا سيّما وأنّ المنقول عن البخارى: «حديثه فيه نظر»، فليس النظر فيه نفسه، كما أنّ مفاد كلام الجوزجاني هو الطعن في مذهبه، لكنّ المنقول عن أحمد أنّه قد أثنى عليه خيراً «لصلاّته في السّنة»؛ فكيف الجمع بين هذا وكونه ردئ المذهب؟!

بل لقد وقع التضارب بين رأى أحمد و رأى البخارى في حديثه؛ ففي الكامل عن البخارى: «محمد بن حميد الرازى عن يعقوب القمّى و جرير، فيه نظر»، لكن في تاريخ بغداد عن أحمد: «أمّا حديثه عن ابن المبارك و جرير، فهو صحيح»..

وفي الكامل: «على أنّ أحمد بن حنبل قد أثنى عليه خيراً لصلاّته في السّنة»، لكن في الميزان: «قال أبو على النيسابورى: قلت لابن خزيمة: لو أخذت

الإسناد عن ابن حميد؛ فإنَّ أحمد بن حنبل قد أحسن الثناء عليه؟ قال: إنَّه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلاً».

بل لقد نسبت الآراء المتضاربة إلى الواحد منهم؛ ففي الكامل: «عن فضلك الصائغ، عن أبي زرعة، أنَّه وثق محمد بن حميد»، لكن في الميزان: «كذب أبو زرعة»!!

وتلخص:

1- إنَّ محمد بن حميد الرازي من رجال ثلاثة من الصحاح الستة....

2- إنَّه من مشايخ عدَّة كبيرة من الأئمة الأعلام الذين لا تجوز نسبة الرواية عن الكذابين إليهم، وإلا لتوجه الطعن عليهم.

3- إنَّه قد وثقه غير واحدٍ من الأئمة المرجوع إليهم عندهم في الجرح والتعديل.

4- إنَّ كلمات القوم في الأكثر ترجع إنكار بعض أحاديث الرجل.

5- نعم، قد طعن فيه الجوزجاني، لكنَّه من مشاهير التواصب (1)، و طعن فيه أيضاً ابن خراش، الذي كذب حديث «أنا معاشر الأنبياء...» و خرَّج مثالب أبي بكر وعمر (2).

6- إنَّ الرجل برىء من تلك الأحاديث التي أنكروها عليه؛ ولذا قال المزني في تهذيب الكمال: «قال أبو بكر بن أبي خيثمة: سئل يحيى بن معين عن محمد بن حميد الرازي؟

ص: 431

1- (1) تذكرة الحفاظ، 2: 459، تهذيب التهذيب 1: 159.

2- (2) سير أعلام النبلاء 13: 509.

فقال: ثقة ليس به بأس، رازي كَيَس.

وقال علي بن الحسين بن الجنيد الرازي: سمعت يحيى بن معين يقول:

ابن حميد ثقة، وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس هو من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم.

و حديث الوصية ليس منها؛ لأنه قد ذكر في الكامل و تبعه في الميزان - بترجمة «شريك القاضي» و هو من شيوخه الثقات، و هنا تحيّر الذهبي، فكذب بالحديث زوراً و بهتاناً، ثم قال: «و لا يحتمله شريك».

قلت:

و لما ذا لا يحتمله شريك، و قد رويتم عنه بالأسانيد أنه روى عن أبي إسحاق، عن أبي وائل، عن حذيفة، عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم، قال:

«عليّ خير البشر، فمن أبى فقد كفر»؟!

قال ابن عدي: «و قول شريك رواه رجل من أهل الكوفة يقال له: الحرّ بن سعيد، و قد رواه عن الحرّ غير واحدٍ. و روى عنه أحمد بن يحيى الصوفي و قال:

ثنا الحرّ بن سعيد النخعي - و كان من خيار الناس -» (1).

فظهر: أنه ليس الراوي عنه بعض الكذابين، كما زعم الذهبي ذلك زوراً و بهتاناً (2).

تتمة:

ص: 432

1- 1) الكامل في ضعفاء الرجال 5: 14-15.

2- 2) ميزان الاعتدال 2: 271-272.

إنّ لحديث بريدة طرقاً عديدة، كما عرفت، ومنها طريق الحاكم- وليس فيه محمد بن حميد- وقد أخرجه ابن الجوزي؛ إذ قال:

«أنبأنا زاهر بن طاهر، قال: أنبأنا أبو بكر البيهقي، قال: أنبأنا الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، قال: أنبأنا محمود بن محمد أبو محمد المطوعي، قال:

حدّثنا أبو حفص محمد بن أحمد بن رازبه، قال: حدّثنا أبو عبد الرحمن أحمد بن عبد الله الفرياناني، قال: حدّثنا سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن شريك بن عبد الله، عن أبي ربيعة الإيادي، عن ابن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلّم: «إنّ لكلّ نبي وصيّاً ووارثاً، وإنّ وصيّى ووارثى علىّ بن أبى طالب».

قال ابن الجوزي: «الفرياناني؛ قال ابن حبان: كان يروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم..

وفيه: سلمة؛ قال ابن المديني: رمينا حديث سلمة بن الفضل» (1).

أمّا صاحب تنزيه الشريعة فلم يقل إلّا: «حديث: لكلّ نبيّ وصيّ وإنّ عليّاً وصيّى ووارثى (حا) من طريق أحمد بن عبد الله الغرياناني» (2).

ص: 433

1- 1) كتاب الموضوعات 1: 376.

2- 2) تنزيه الشريعة المرفوعة 1: 356. و«الغرياناني» غلط مطبعي.

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
(التوبة : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمة لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجاناً. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والندور والأوقاف وتخصيص النصيب المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضاً الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟
ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟
تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلات:

9586839652

رقم حساب شيبا:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلی، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصحان
الغمامي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايضاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

